



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد ابن باديس - مستغانم -

كلية العلوم الاجتماعية
قسم العلوم الاجتماعية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث (LMD) في علم الاجتماع
تخصص المؤسسة و الثقافة الجزائرية

المقاولاتية العلاجية في الجزائر
دراسة لعينة من الجمعيات الصحية

تحت إشراف

د. راجعي مصطفى

من إعداد الطالبة

موساوي خيرة

أعضاء لجنة المناقشة :

الاسم و اللقب	الرتبة	المؤسسة	الصفة
يحي لعمارة محامد	أ ت ع	جامعة مستغانم	رئيسا
راجعي مصطفى	أ ت ع	جامعة مستغانم	مقررا
مشري فريدة	أ ت ع	جامعة مستغانم	ممتحنا
مناد سميرة	أ ت ع	جامعة مستغانم	ممتحنا
زاوي فكروني	أ ت ع	جامعة سيدي بلعباس	ممتحنا
سالي مراد	أ ت ع	جامعة خميس مليانة	ممتحنا

السنة الجامعية : 2026/2025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ لِّلَّذِينَ آمَنُوا

شكر و تقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، و الصلاة و السلام على سيدنا محمد و على اله و صحبه أجمعين

أتقدم بخالص الشكر و عظيم الامتنان إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل، و أخص بالذكر الاستاذ راجعي مصطفى و الاستاذة مشري فريدة على ما قدماه من توجيه علمي سديد و نصيح قيم ، و دعم متواصل طوال مراحل هذا العمل .

كما أتوجه بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة لتفضلهم بقبول قراءة هذه الأطروحة و تقييمها ، و ما سيبدونه من ملاحظات علمية قيمة تساهم في تطوير هذا الجهد العلمي.

أعبر عن بالغ تقديري و إمتناني لجميع الأساتذة الذين أسهموا في تكويني العلمي و المعرفي ، و كان لهم الأثر الكبير في بناء مساري الأكاديمي. كما أتقدم بخالص الشكر و التقدير إلى جميع الفاعلين الجمعويين و أعضاء الجمعيات الخيرية الصحية الذين تكرموا بالمشاركة في هذه الدراسة من خلال الإجابة على الاستبيان اذ كان لتعاونهم الصادق و تفاعلهم المسؤول الدور الأساسي في جمع المعطيات الميدانية وإنجاز هذا البحث

إهداء

إلى روح والديّ الطاهرة، رحمهما الله رحمة واسعة وأسكنهما
فسيح جناته، اللذين كانا أصل الحلم وبداية الطريق، واللذين
ما زالت ذكراهما المباركة تمدني بالقوة والإصرار.
إلى أختي وإخوتي الأعزاء، الذين كانوا دائماً مصدر محبة
وقوة ودعم وتشجيع.
إلى زوجي العزيز، سندي ورفيق دربي، الذي كان بدعمه
وصبره ومساندته خير معين في هذه الرحلة العلمية.
إلى عائلتي الكريمة موساوي ، وعائلة زوجي الكريمة بودية
، بكل أفرادها، تقديرًا لما غمروني به من دعم واهتمام ودعاء
صادق.
إلى أساتذتي الأفاضل، الذين أناروا طريقي بالعلم والمعرفة.
إلى الفاعلين الجمعويين الذين ساهموا في هذه الدراسة
بتعاونهم وإجاباتهم القيمة.
إلى كل من ساندني، وشارك في رحلتي، وكان له أثر طيب
في إنجاز هذا العمل.
أهدي هذا الجهد المتواضع، وفاءً ومحبةً وامتنانًا.

قائمة المحتويات

شكر و تقدير

إهداء

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

الفصل التمهيدي: مقدمة عامة

16	تمهيد.....
17	1. المشكلة البحثية.....
19	2. الفرضيات.....
19	3. أهمية الدراسة و أهدافها.....
21	4. تحديد المفاهيم.....
22	5. المقاربة النظرية للدراسة.....
24	6. الدراسات السابقة.....
35	7. الاجراءات المنهجية للدراسة الميدانية.....
47	8. مخطط الدراسة.....
50	9. صعوبات البحث.....
51	10. خلاصة.....

الفصل الأول: الاطار التصوري للمقاولاتية الاجتماعية

52	تمهيد.....
52	المبحث الأول: المقاولاتية الاجتماعية: المفهوم والتطور والإشكاليات.....
53	1. تطور التاريخي لمفهوم المقاولاتية الاجتماعية.....
55	2. تعريف المقاولاتية الاجتماعية: تعدد الرؤى واشتراك الأسس.....

59	3. تعريف المقاول الاجتماعي: من هو صانع التغيير؟
63	4. خصائص و أبعاد المقاولاتية الاجتماعية
77	5. المقاولاتية العلاجية تأصيل مفهومي و تمييزه عن المقاولاتية الاجتماعية
79	المبحث الثاني: النماذج و النظريات المفسرة للمقاولاتية الاجتماعية
79	1. مدخل إلى النظريات المفسرة للمقاولاتية الاجتماعية
80	2. أهم النظريات المفسرة للمقاولاتية الاجتماعية
83	3. النماذج المفهومية والبنوية المفسرة للمقاولاتية الاجتماعية
85	4. البيئة القانونية وإشكالية التمويل في المقاولاتية الاجتماعية
99	خلاصة

الفصل الثاني: مدخل مفاهيمي وتشريعي للعمل الجمعي في الجزائر

تمهيد

100	المبحث الأول: مدخل مفاهيمي وتشريعي للعمل الجمعي في الجزائر
100	1. المدخل المفاهيمي للجمعيات
106	2. الإطار التشريعي المنظم للعمل الجمعي في الجزائر
110	3. القانون 06/12 المتعلق بالجمعيات في الجزائر: قراءة تحليلية نقدية
114	4. الإطار القانوني لموارد الجمعيات
117	المبحث الثاني: الثقافة الجزائرية و التضامن
118	1. الثقافة الجزائرية: تاريخ عريق و تراث متعدد
119	2. تعريف التضامن و أنواعه
122	3. مواقف التضامن للشعب الجزائري عبر التاريخ
125	المبحث الثالث: الجمعيات الخيرية وجائحة كورونا في الجزائر
126	1. الإطار النظري و المفاهيمي : الجائحة ، المخاطر ، ورأس المال الاجتماعي ..
129	2. أشكال تدخل الجمعيات الخيرية خلال كوفيد - 19 في الجزائر

131	 خلاصة
	الفصل الثالث: عرض و تحليل النتائج و اختبار الفرضيات
133	تمهيد
133	المبحث الأول: التحليل الديموغرافي والمهني لأفراد العينة.....
134	1. الخصائص الديموغرافية
138	2. الخصائص التنظيمية للجمعيات المبحوثة.....
141	3. علاقة المبحوث بالجمعية وقطاع العمل.....
44	المبحث الثاني: أبعاد المقاولاتية العلاجية في الجمعيات الخيرية
144	1. البعد الحوكمي في الجمعيات الخيرية الصحية.....
151	2. البعد الاقتصادي للمقاولاتية العلاجية
158	3. البعد الاجتماعي للمقاولاتية العلاجية.....
164	المبحث الثالث: تحليل صفات المقاول العلاجي.....
165	1. الحاجة إلى الإنجاز: دافعية قوية ولكن غير متجانسة.....
166	2. المبادرة: تجسيد للرأس المال الاجتماعي أكثر من الفردية.....
167	3. الثقة بالنفس: تجسيد للكفاءة الذاتية.....
168	4. الاستقلالية وتحمل المسؤولية: توازن بين الفردي والجماعي.....
169	5. الإبداع: ديناميكية فردية في بيئة غير مؤسسية.....
170	6. المخاطرة: بين الجرأة والحذر العقلاني.....
171	7. التحكم الذاتي: البنية السلوكية الأكثر استقرارًا.....
172	8. التحليل التركيبي للنتائج.....
173	المبحث الرابع: واقع المقاولاتية الصحية في الجزائر في ظل انتشار كوفيد-19..
174	1. طبيعة الخدمات المقدمة لمواجهة أزمة كوفيد-19.....
176	2. الخدمات المقدمة تبعًا لطبيعة الجمعيات الخيرية الصحية خلال كوفيد-19.....

177	3. مدى اتساق الأهداف المسطرة مع طبيعة الخدمات خلال أزمة كوفيد-19.....
178	4. الصعوبات خلال أزمة كوفيد-19 واستراتيجيات التكيف.....
179	المبحث الخامس: اختبار الفرضيات
	1. اختبار الفرضية الأولى: أنشطة الجمعيات الخيرية في المجال الصحي هي
180	نشاطات ذات طابع مقاولاتي اجتماعي
	2. اختبار الفرضية الثانية: الفاعلين الجمعيين يملكون صفات مقاولاتية بدرجة
184	مرتفعة.....
	3. اختبار الفرضية الثالثة: العامل التديني يعزز من قدرات الجمعيات على تبني
187	صفات المقاولاتية الاجتماعية.....
	4. اختبار الفرضية الرابعة: أثر البيئة القانونية المنبثقة من قانون 06/12 في
192	الفعالية المقاولاتية للجمعيات الخيرية الصحية الجزائرية.....
199	خلاصة.....

الفصل الرابع: مناقشة النتائج

200	تمهيد.....
200	المبحث الأول: الأبعاد الثلاثة للمقاولاتية العلاجية في الجزائر
200	1. البعد الحوكمي التسييري: استقلالية حقيقية وتشاركية ديمقراطية.....
202	2. البعد الاقتصادي: فجوة حادة بين النموذج النظري والواقع.....
204	3. البعد الاجتماعي: القوة النسبية والالتزام بالرسالة.....
206	4. التقييم الشامل للفرضية الأولى: تطبيق جزئي وناقص.....
207	5. التفسير السياقي: من العوائق إلى الفهم.....
210	المبحث الثاني: الصفات المقاولاتية للفاعلين الجمعيين
210	1. مقدمة نقدية شاملة.....
212	2. تحليل كل صفة على حدة في ضوء الأدبيات النظرية.....

216	المبحث الثالث: مناقشة أثر العامل الديني على تبني صفات المقاولاتية العلاجية.
216	1.مدخل تفسيري.....
216	2.التدين كمنظومة قيم مولدة للسلوك المقاولاتي الاجتماعي.....
217	3. المخاطرة بين التفسير الاقتصادي والتأطير القيمي الديني.....
217	4.الانضباط الذاتي:من الممارسة الدينية إلى الكفاءة التنظيمية.....
217	5.المبادرة وتحمل المسؤولية:انتقال من القيمة إلى الفعل الجمعي.....
218	6.غياب الفروق في الأبعاد النفسية- المعرفية.....
219	المبحث الرابع:أثر البيئة القانونية (قانون 06/12) على الفعالية المقاولاتية...
219	1.القانون 06/12 كإطار تقييد مؤسسي انتقائي.....
219	2. الهايبتوس الجمعي واستراتيجيات التكيف مع البيئة القانونية.....
220	3.هشاشة البعد الاقتصادي داخل المقاولاتية العلاجية.....
220	4.قراءة نظرية:من التقييد القانوني إلى إعادة تشكيل الفعل الجمعي.....
223	المبحث الخامس:خلاصة نتائج الدراسة.....
223	1.نتائج حول خصائص الفاعلين والجمعيات.....
223	2.نتائج حول أبعاد المقاولاتية العلاجية.....
224	3.نتائج حول الصفات المقاولاتية للفاعلين.....
224	4.نتائج حول كوفيد-19 والمقاولاتية العلاجية.....
225	5.نتائج اختبار الفرضيات والعوامل المؤثرة.....
225	6.خلاصة.....
226	المبحث السادس:التكاملات والحدود المنهجية للدراسة.....
228	المبحث السابع:توصيات منهجية وعملية.....
230	خاتمة.....
233	المصادر و المراجع.....

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تلخيص متغيرات ومؤشرات الدراسة	44
02	ابعاد المقولة الاجتماعية لدى بعض الباحثين	66
03	التمييز بين المقاولاتية العلاجية وبعض المفاهيم القريبة منها	78
04	توزيع المبحوثين حسب المستوى الدراسي	136
05	توزيع المبحوثين وفقا لحالتهم الاجتماعية	136
06	توزيع عدد الأطفال لدى المبحوثين	137
07	توزيع نوع الموارد البشرية	140
08	علاقة المبحوث بالجمعية	141
09	وضعية المبحوثين اتجال العمل وعلاقته بالجنس	142
10	العلاقة بين الوضعية اتجاه العمل وقطاع العمل	143
11	مستوى المشاركة في اتخاذ القرار داخل الجمعية	145
12	مستوى المسؤولية و المشاركة في التسيير	146
13	طبيعة المبادرة التأسيسية	147
14	علاقة شراكة مع المؤسسات و الجمعيات الاخرى	148
15	تعددية أصحاب المصلحة	149
16	التحليل الاحصائي العام للبعد الحوكمي	149
17	التصنيف العام للأداء الحوكمي	150
18	طبيعة النشاط الاقتصادي	151
19	توفر الموارد البشرية الأجيرو	156
20	التحليل الاحصائي العام للبعد الاقتصادي	157
21	التصنيف العام للأداء الاقتصادي	157
22	التحليل الاحصائي العام للبعد الاجتماعي	161
23	التصنيف العام للأداء الاجتماعي	162

165	بنود صفة الحاجة الى الانجاز	24
166	بنود صفة المبادرة	25
167	بنود صفة الثقة بالنفس	26
168	بنود صفة الاستقلالية و تحمل المسؤولية	27
169	بنود صفة الابداع	28
170	بنود صفة المخاطرة	29
171	بنود صفة التحكم الذاتي	30
174	طبيعة الخدمات المقدمة لمواجهة أزمة كوفيد 19	31
176	علاقة بين طبيعة الجمعية و الخدمات المقدمة خلال أزمة كوفيد 19	32
177	العلاقة بين الاهداف المسطرة و طبيعة الخدمات خلال أزمة كوفيد 19	33
178	الصعوبات أثناء كوفيد 19	34
181	الإحصائيات الوصفية للأبعاد الثلاثة للنموذج البلجيكي	35
182	نتائج اختبار العينة الواحدة لأبعاد النموذج البلجيكي	36
185	الإحصائيات الوصفية للصفات المقاولاتية	37
186	نتائج اختبار T للعينة الواحدة لمقارنة أبعاد صفات المقاولاتية	38
188	توزيع المبحوثين على المدارس التدينية	39
189	الفروق بين مجموعتين	40
194	توزيع درجة الإعاقة القانونية المدركة لقانون 06/12	41
195	متوسطات وانحرافات الأبعاد الثلاثة حسب درجة الإعاقة القانونية	42
196	نتائج اختبار Kruskal-Wallis للأبعاد الثلاثة حسب درجة الإعاقة القانونية المدركة	43
197	ملخص معاملات ارتباط Spearman بين درجة الإعاقة القانونية المدركة و أبعاد المقاولاتية الاجتماعية	44
206	تقييم شامل	45
212	النتائج المتحصل عليها بالنسبة للصفات	46

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	توزيع جنس المبحوثين	134
02	توزيع الفئات العمرية للمبحوثين	135
03	طبيعة الجمعيات الخيرية العلاجية	138
04	مصدر مبادرة الانشاء	139
05	مصادر تمويل الجمعيات الخيرية في الجزائر	147
06	علاقة الجمعيات الخيرية بالدفع الضريبي	154
07	صعوبات التي تواجهها الجمعيات الخيرية الصحية	155
08	طبيعة الأهداف المعلنة	159
09	الموارد البشرية في الجمعيات	160
10	المتوسطات الحسابية لصفات المقاول الاجتماعي لدى عينة الدراسة (مرتبة تنازليا حسب قوة المتوسط)	172
11	مقارنة متوسطات الصفات المقاولاتية بين المنتمون المدارس الدينية و غير المنتمين	189
12	توزيع آراء المبحوثين حول قانون 06/12	193

تمهيد

يشهد القطاع الصحي في الجزائر ، كما في العديد من الدول ، تحولات متسارعة ، خاصة في ظل ما يتعلق بتفاوتات التغطية الصحية وضعف الاستجابة في بعض المجالات والفئات. وفي هذا السياق ، لم يعد الفعل الصحي مقتصرًا على المؤسسات العمومية ، بل برزت أشكال جديدة من المبادرات التي يقودها فاعلون من خارج الدولة ، خاصة في الفضاء الجمعي ، تسعى إلى تقديم خدمات صحية أو شبه صحية بطرق أكثر مرونة وابتكارًا.

ضمن هذا التحول ، تبرز المقاولاتية العلاجية بوصفها نمطًا هجينًا يجمع بين منطق المبادرة الاقتصادية ومنطق الخدمة الاجتماعية ، حيث تتقاطع الاعتبارات الربحية أو شبه الربحية مع أهداف ذات بعد إنساني وتنموي. وي طرح هذا النمط من التنظيمات أسئلة سوسيولوجية مهمة تتعلق بطبيعة الفاعلين ، والقيم التي تؤطر سلوكهم ، ومدى خضوعهم لمنطق المقاولاتية ، وكذا تأثير البيئة القانونية والمؤسسية في تشكل هذه المبادرات واستمرارها.

وعليه ، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل واقع المقاولاتية العلاجية في الجزائر من خلال التركيز على الجمعيات الخيرية العاملة في المجال الصحي ، باعتبارها أحد أبرز تجليات هذا النمط ، وذلك عبر مقارنة سوسيولوجية تهدف إلى فهم محددات ظهورها ، وخصائصها التنظيمية ، والعوامل المؤثرة في فعاليتها ، في تفاعل مع السياق الاجتماعي والقانوني الذي تنشط فيه.

ي ندرج اختيار موضوع المقاولاتية العلاجية في الجزائر ضمن سياق تحولات بنوية يشهدها القطاع الصحي ، حيث يتزايد الطلب الاجتماعي على خدمات صحية ذات جودة ، في مقابل محدودية قدرة المنظومة العمومية على الاستجابة الكاملة لهذه الاحتياجات ، خاصة في المناطق النائية والهشة. وفي هذا الإطار ، تبرز المقاولاتية العلاجية كأحد الأشكال المستجدة للفعل التنموي ، من خلال تقديم حلول مبتكرة ومكملة للخدمات الحكومية ، وهو ما تجلّى بشكل واضح خلال الأزمات الصحية ، على غرار جائحة كوفيد - 19 .

كما تستمد هذه الدراسة مبرراتها من الأهمية الاقتصادية المتزايدة لهذا المجال ، باعتباره رافدًا من روافد التنويع الاقتصادي ، حيث يتيح فرصًا استثمارية متعددة في مجالات التكنولوجيا الصحية ، وخدمات التأهيل ، والرعاية الوقائية ، إلى جانب دوره في خلق فرص

عمل ، خاصة لفئة الشباب من حاملي الشهادات. وفي السياق ذاته ، تمثل المقاولاتية العلاجية استجابة للتحويلات الاجتماعية التي يعرفها المجتمع الجزائري ، لاسيما ارتفاع الوعي الصحي ، فضلاً عن بروز تحديات صحية ونفسية جديدة.

ومن جهة أخرى ، تكتسي المقاولاتية العلاجية أهمية اجتماعية وتنموية ، من خلال مساهمتها في تعزيز نوع من العدالة الصحية عبر توسيع نطاق الخدمات نحو الفئات والمناطق الأقل استفادة ، بما يدعم مسارات التنمية المحلية واللامركزية. كما تتيح هذه المقاولاتية إمكانية تثمين بعض الممارسات العلاجية المحلية وإدماجها في إطار مؤسساتي ، وهو ما يساهم في الحفاظ على الموروث الثقافي ويفتح آفاقاً للسياسة العلاجية.

ولا تنفصل هذه الاعتبارات عن السياق العالمي ، حيث يشهد الاقتصاد الصحي نمواً متسارعاً ، مدفوعاً بالتطورات التكنولوجية في المجال الطبي ، مثل التطبيقات الصحية والأجهزة الذكية ، الأمر الذي يفرض على الجزائر مواكبة هذه التحويلات من خلال دعم المبادرات المقاولاتية في القطاع الصحي. كما تتقاطع المقاولاتية العلاجية مع أهداف التنمية المستدامة ، خاصة ما يتعلق بالصحة الجيدة ، والعمل اللائق ، وتعزيز الابتكار.

أما على المستوى العلمي ، فتنبع أهمية هذه الدراسة من سعيها إلى الإسهام في إثراء الأدبيات العربية في مجال المقاولاتية الاجتماعية ، من خلال التركيز على نمط خاص يتمثل في المقاولاتية العلاجية ، وتحليل محدداتها في السياق الجزائري. كما تستند هذه الدراسة إلى مبررات ذاتية مرتبطة بالمسار البحثي للباحثة ، خاصة تجربتها السابقة في دراسة الجمعيات الخيرية في المجال الصحي ، وما أتاحتها من ملاحظة ميدانية لمجموعة من التحديات التي تواجه هذه التنظيمات ، بما يستدعي دراستها في إطار تحليلي أعمق يبرز تحولها من الطابع التقليدي إلى الطابع المؤسسي المقاولاتي.

1. المشكلة البحثية

يشهد مفهوم التنمية في العقود الأخيرة تحولاً نوعياً ، حيث لم يعد قائماً فقط على المشاريع الكبرى والتخطيط المركزي ، بل أصبح يركز بشكل متزايد على المبادرة الفردية والجماعية ، وعلى الابتكار باعتباره محركاً أساسياً للتغيير ، وهو ما تجسد في بروز ظاهرة المقاولاتية بمختلف أشكالها. غير أن هذه الأخيرة لا تتشكل في فراغ ، بل ترتبط ارتباطاً وثيقاً

بالسياق الاجتماعي والثقافي والمؤسساتي الذي تنشأ فيه ، الأمر الذي يجعل فهمها يقتضي تحليل الشروط الاجتماعية لإنتاجها وتطورها.

في هذا السياق ، عرفت الجزائر ، على غرار العديد من الدول ، اهتمامًا متزايدًا بالمقاولاتية منذ الإصلاحات الاقتصادية التي أعادت الاعتبار للمبادرة الخاصة ، غير أن هذا الاهتمام ظل متركزًا أساسًا على بعدها الاقتصادي ، في حين برزت في المقابل أشكال أخرى من المبادرات ذات الطابع الاجتماعي ، خاصة في المجال الصحي ، تقودها تنظيمات جموعية تسعى إلى الاستجابة لاحتياجات صحية متزايدة ، في ظل محدودية العرض العمومي.

وتطرح هذه المبادرات ، التي تجمع بين منطق الخدمة الاجتماعية ومنطق التنظيم المقاولاتي ، إشكالًا سوسيولوجيًا يتمثل في طبيعة هذا النمط الهجين من التنظيمات:

هل يمكن اعتبار الجمعيات الخيرية العاملة في المجال الصحي شكلًا من أشكال المقاولاتية الاجتماعية؟

وما هي الشروط التي تسمح بتشكيل هذا النمط واستمراريته ؟

كما تثير هذه الظاهرة تساؤلات حول دور الفاعلين الجمعيين ، والقيم التي يحملونها ، ومدى تأثير البيئة القانونية والتنظيمية ، إلى جانب العوامل الثقافية والدينية ، في توجيه هذا الفعل المقاولاتي.

وعليه ، تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول فهم المحددات الفردية والبيئية التي تفسر ظهور واستمرار المبادرات المقاولاتية العلاجية في الجزائر ، وذلك من خلال تحليل تفاعل الخصائص الفردية للفاعلين ، مع الإطار القانوني ، الذي تنشط فيه هذه التنظيمات.

وانطلاقًا من هذه الإشكالية ، تتفرع الأسئلة التالية:

✓ إلى أي حد تتوفر في أنشطة الجمعيات الخيرية العلاجية خصائص المقاولاتية

الاجتماعية وفق النموذج النظري البلجيكي (Defourny & Nyssens, 2012)؟

✓ ما هي السمات الديموغرافية والمهنية للمشاركين في المقاولاتية العلاجية ؟

✓ ما مدى توفر السمات المقاولاتية لدى الفاعلين الجمعيين ؟

✓ ما دور عامل التدين ، في تعزيز السلوك المقاولاتي للفاعلين الجمعيين ؟

✓ كيف يدرك الفاعلون الجمعيون تأثير البيئة القانونية ، خاصة قانون الجمعيات (06/12) على نشاطاتهم المقاولاتية ؟

2. الفرضيات :

❖ أنشطة الجمعيات في المجال الصحي هي نشاطات ذات طابع مقاولاتي اجتماعي تنطبق عليها أبعاد النموذج البلجيكي الثلاث: البعد الاقتصادي (Economic Dimension) ، البعد الاجتماعي (Social Dimension)، والبعد الحوكمي (Governance Dimension) وفق النموذج النظري الذي بناه الباحثان البلجيكيان Defourny & Nyssens ;2012

❖ الفاعلون الجمعيون يملكون صفات مقاولاتية بدرجة مرتفعة .
❖ العامل التديني يعزز من قدرات الجمعيات على تبني صفات المقاولاتية الاجتماعية
❖ تُعتبر البيئة القانونية المنبثقة من قانون 06/12 عائقًا أمام الفعالية المقاولاتية العلاجية في نظر الفاعلين الجمعيين.

3. أهمية الدراسة و أهدافها

تتبع أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول أحد الأنماط الحديثة في مجال المقاولاتية، والمتمثل في المقاولاتية العلاجية، التي تندرج ضمن حقل المقاولاتية الاجتماعية، والذي عرف توسعًا ملحوظًا على المستوى الدولي، سواء في الدول المتقدمة أو السائرة في طريق النمو، باعتباره نموذجًا يجمع بين الفعالية الاقتصادية والبعد الاجتماعي.

وفي هذا السياق، تكتسي الدراسة أهمية علمية خاصة، لكونها تسعى إلى تحليل خصائص المقاولاتية العلاجية في السياق الجزائري، والكشف عن طبيعة اشتغالها في بيئة اجتماعية وقانونية متميزة.

كما تهدف إلى إبراز دور القيم الاجتماعية والثقافية في تشكيل هذا النمط من المبادرات، ومدى تأثيرها في ظهورها واستمراريتها، إلى جانب تحليل الإطار القانوني المنظم لها، وما يتيح أو يحد منه من إمكانيات الفعل المقاولاتي داخل المجال الصحي.

كما تتجلى أهمية الدراسة في سعيها إلى فهم آليات التمويل التي تعتمد عليها هذه المبادرات، والكشف عن طبيعة الموارد التي تستند إليها، سواء كانت مادية أو رمزية، وهو ما يساهم في تقديم صورة شاملة عن ديناميات هذا القطاع الناشئ.

وعليه، تساهم هذه الدراسة في إثراء الأدبيات العربية في مجال المقاولاتية الاجتماعية، من خلال التركيز على حالة المقاولاتية العلاجية في الجزائر، وفتح آفاق بحثية جديدة أمام الباحثين لدراسة هذا المجال من زوايا متعددة، سواء سوسيولوجية أو اقتصادية أو مؤسسية. كما تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع المقاولاتية العلاجية في الجزائر من خلال مقارنة سوسيولوجية تسعى إلى فهم خصائصها ومحدداتها في سياقها الاجتماعي والمؤسسي. ويتحقق هذا الهدف العام من خلال مجموعة من الأهداف الفرعية، تتمثل في:

- تحديد مدى توفر خصائص المقاولاتية الاجتماعية في أنشطة الجمعيات الخيرية العاملة في المجال الصحي، في ضوء النماذج النظرية المعاصرة للمقاولاتية الاجتماعية (النموذج النظري البلجيكي)
- تحليل سمات الفاعلين الجمعيين، ومدى امتلاكهم لخصائص المقاول، خاصة فيما يتعلق بالمبادرة، والابتكار، والقدرة على الاستمرار .
- دراسة تأثير البيئة القانونية والتنظيمية، خاصة قانون الجمعيات، على نشأة وتطور المقاولاتية العلاجية في الجزائر .
- فهم دور القيم الاجتماعية والثقافية التي يحملها الفاعلون الجمعيون في تشكيل السلوك المقاولاتي، ومدى تأثيرها في ظهور واستمرارية هذه المبادرات .
- تحليل آليات التمويل المعتمدة في المقاولاتية العلاجية، سواء من حيث مصادرها أو طبيعتها (مادية أو رمزية) .
- الكشف عن أهم المعوقات التي تحد من فعالية المقاولاتية العلاجية، سواء كانت قانونية أو تنظيمية أو ثقافية .
- تحديد العوامل الأساسية التي تفسر ظهور واستمرار هذا النمط من المقاولاتية في السياق الجزائري .

وبذلك، تسعى الدراسة إلى تقديم قراءة تحليلية شاملة تسمح بفهم ديناميات المقاولاتية العلاجية، وإبراز إمكانيات تطويرها كأحد مسارات الفعل التنموي في الجزائر.

4. تحديد المفاهيم

تُعد عملية تحديد المفاهيم من الخطوات الأساسية في البحث العلمي، لما لها من دور في ضبط المعاني وتوحيد الدلالات، بما يضمن دقة التحليل ووضوح النتائج. وفي هذا السياق، يؤكد Robert K. Merton أن المفاهيم تشكل حلقة الوصل بين النظرية والبحث الإمبريقي، حيث تساهم في تحديد طبيعة الظواهر المدروسة وتوجيه عملية جمع البيانات، بما يحد من الغموض والتأويلات المتعددة¹. وعليه، فإن دقة تحديد المفاهيم تعد شرطاً أساسياً لضمان جودة البحث العلمي.

المحددات

تشير المحددات في العلوم الاجتماعية إلى مجموعة العوامل التي تؤثر في تفسير الظواهر الاجتماعية وتوجيه السلوك الفردي والجماعي، سواء كانت عوامل بنيوية أو ظرفية. وفي هذا الإطار، يرى Raymond Boudon أن المحددات لا تمثل تفسيرات حتمية للسلوك، بل هي عناصر تؤثر في اختيارات الأفراد ضمن سياق اجتماعي معين. كما يبين Pierre Bourdieu أن السلوك الاجتماعي يتشكل في إطار البنية الاجتماعية من خلال ما يمتلكه الفاعلون من رؤوس أموال (اقتصادية، ثقافية، اجتماعية).

أما اجرائياً فيقصد بالمحددات في هذه الدراسة مجموعة العوامل المؤثرة في ظهور وتطور المقاولاتية العلاجية، وتشمل الخصائص المقاولاتية (المبادرة، الإبداع، المخاطرة...)، البيئة، القانونية والتنظيمية، مصادر التمويل.

العوائق

تُعرف العوائق بأنها مختلف الصعوبات أو العراقيل التي تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة، سواء كانت ذات طبيعة تنظيمية أو مالية أو إدارية. وقد تناول Robert K. Merton

¹ سلاطينية، بقاسم، والجلاني، حسان. (2009). محاضرات في المنهج و البحث العلمي (الكتاب الثاني، ط2). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص 152.

هذا المفهوم من خلال فكرة " الاختلالات الوظيفية " ، التي تشير إلى الآثار السلبية لبعض مكونات النسق الاجتماعي على توازنه واستمراريته².

يقصد بالعوائق في هذه الدراسة مجموع الصعوبات التي تواجه الجمعيات الخيرية في المجال الصحي ، مثل ضعف التمويل ، القيود الإدارية ، نقص الموارد البشرية
التدين

يُعد التدين نسقاً قيمياً يعكس علاقة الفرد بالمعتقدات الدينية، ويتجلى في السلوك والممارسات اليومية³. ويُنظر إليه سوسيولوجياً باعتباره عاملاً مؤثراً في توجيه الفعل الاجتماعي وتعزيز قيم التضامن والتكافل.

يقصد بالتدين ضمن هذه الدراسة تمثل الفاعلين لمنظومة دينية معينة، يتم قياسها من خلال:

الانتماء الديني أو المرجعي ، أثر القيم الدينية في السلوك الجمعي .

المقاولاتية العلاجية *

تُعرف المقاولاتية العلاجية بأنها نمط من المبادرات الاجتماعية التي تهدف إلى تقديم خدمات علاجية أو تحسين الولوج إليها، من خلال اعتماد آليات مقاولاتية تقوم على الابتكار وتعبئة الموارد.

يقصد بالمقاولاتية العلاجية في هذه الدراسة مستوى انخراط الجمعيات الخيرية في تقديم خدمات علاجية و وقائية إلى جانب الدعم الاجتماعي الصحي. وذلك في إطار من التنظيم والاستمرارية، وبما يعكس توفر أبعاد المقاولاتية الاجتماعية (الاقتصادي ، الاجتماعي، الحوكمي).

5. المقاربة النظرية للدراسة

تندرج هذه الدراسة ضمن حقل المقاولاتية الاجتماعية، باعتبارها أحد المقاربات النظرية التي حاولت تجاوز الفصل التقليدي بين المجال الاقتصادي والمجال الاجتماعي، من خلال إبراز أشكال تنظيمية هجينة تجمع بين منطق الفعالية الاقتصادية ومنطق الخدمة

² غيث، محمد عاطف. (2008). قاموس علم الاجتماع. بيروت: دار المعرفة الجامعية، ص 142.
³ الشامي، عبد الرقيب صالح محسن. (2018). فقه الدين و التدين (ط1). بيروت: دار الكتب العلمية، ص 45.
* لمزيد من التفاصيل في التأصيل النظري للمصطلح النظري ، انظر الفصل الأول ،المبحث الأول ، 5.

الاجتماعية. وفي هذا الإطار ، تتأسس المقاولاتية الاجتماعية على فكرة أن الفاعلين الاجتماعيين، أفرادًا كانوا أو تنظيمات، يمكنهم ابتكار حلول مستدامة لمشكلات اجتماعية عبر آليات تنظيمية مرنة، لا تخضع حصريًا لمنطق الربح، بل تدمج بين القيمة الاقتصادية والقيمة الاجتماعية .

ويُعد نموذج (Defourny & Nyssens (2012 من أهم المقاربات النظرية التي حاولت ضبط هذا المفهوم وتحليله بشكل إجرائي، من خلال تحديد ثلاثة أبعاد أساسية للمقاولاتية الاجتماعية ، تمثلت في البعد الاقتصادي، المرتبط بالإنتاج المستمر للسلع والخدمات؛ والبعد الاجتماعي، المتعلق بترويج الأهداف الاجتماعية على الأهداف الربحية ؛ ثم البعد الحوكمي، الذي يعكس طبيعة التسيير التشاركي والديمقراطي داخل التنظيمات⁴. ويُعد هذا النموذج مناسبًا لتحليل الجمعيات الخيرية العاملة في المجال الصحي، باعتبارها تنظيمات تقع في منطقة وسطى بين الفعل التطوعي والفعل المقاولاتي.

وانطلاقًا من هذا التوجه النظري، يمكن فهم الجمعيات الخيرية في المجال الصحي بالجزائر باعتبارها تنظيمات اجتماعية تتجاوز الطابع الخيري الإحساني التقليدي نحو أشكال من التدخل المنظم والمستمر في تقديم خدمات صحية أو شبه صحية، مما يجعلها أقرب إلى منطق المقاولاتية الاجتماعية. غير أن هذا التحول لا يمكن تفسيره فقط من خلال البعد التنظيمي الداخلي، بل يتطلب أيضًا استحضار المقاربة المؤسسية، التي تؤكد على دور البيئة القانونية والتنظيمية في تشكيل سلوك الفاعلين وتوجيهه، خاصة في ظل الإطار القانوني المنظم للجمعيات (قانون 06/12)، الذي يشكل أحد المحددات الأساسية لعمل هذه التنظيمات⁵.

كما تتيح المقاربة السوسيولوجية للفاعلين الاجتماعيين فهم دور الخصائص الفردية والمهنية والثقافية في إنتاج الفعل المقاولاتي، حيث يُفترض أن السمات المقاولاتية للفاعلين، مثل المبادرة والابتكار والقدرة على تعبئة الموارد، تلعب دورًا حاسمًا في بلورة هذا النمط من

⁴Defourny, Jacques, and Nyssens, Marthe. (2012). "The EMES Approach of Social Enterprise in a Comparative Perspective." In Jacques Defourny and Marthe Nyssens (Eds.), The Wiley Handbook of Social Enterprise

⁵الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2012). القانون رقم 06-12 المتعلق بالجمعيات. الجريدة الرسمية.

النشاط. وفي السياق نفسه، تبرز القيم الاجتماعية والدينية كعامل مفسر محتمل للسلوك الجماعي، من خلال ما يمكن أن تخلقه من دافعية للتضامن والعمل الخيري المنظم⁶. وبناءً على ذلك، تقوم المقاربة النظرية لهذه الدراسة على دمج ثلاثة مستويات تحليلية مترابطة:

- ✓ مستوى الفاعلين: من خلال تحليل خصائصهم الفردية والمهنية و القيمية .
- ✓ مستوى التنظيم: عبر دراسة البنية الداخلية للجمعيات وآليات تسييرها ومواردها.
- ✓ مستوى السياق المؤسسي: من خلال تحليل الإطار القانوني والتنظيمي الذي يوطر نشاطها⁷.

و عليه، فإن المقاولاتية العلاجية في هذه الدراسة تُفهم كظاهرة اجتماعية مركبة، تتجسد في تفاعل مستمر بين الفاعلين الجمعيين، والبنية التنظيمية للجمعيات، والبيئة المؤسسية التي تنشط ضمنها، وفق منطق يجمع بين البعد الاجتماعي والبعد المقاولاتي. ويتيح هذا التصور النظري بناء قراءة تفسيرية شاملة لواقع الجمعيات الخيرية العلاجية في الجزائر، من خلال قياس مدى اقترابها أو ابتعادها عن خصائص المقاولاتية الاجتماعية كما حددها النموذج البلجيكي، وربط ذلك بالعوامل الفردية والمؤسسية المؤثرة في تشكل هذا النمط من التنظيمات.

6. الدراسات السابقة

شهدت المقاولاتية الاجتماعية خلال العقود الأخيرة اهتمامًا متزايدًا في مختلف الحقول العلمية، خاصة في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفت المجتمعات المعاصرة، وما رافقها من تزايد في الحاجات الاجتماعية وتعقد المشكلات التنموية. وقد برزت المقاولاتية الاجتماعية كآلية بديلة تجمع بين المنطق الاقتصادي والبعد الاجتماعي، وتسعى إلى تحقيق الاستدامة وإحداث أثر اجتماعي إيجابي.

وفي هذا السياق، تزايد الاهتمام بدراسة علاقة المقاولاتية الاجتماعية بالمنظمات غير الربحية، خاصة الجمعيات الخيرية، باعتبارها فاعلاً أساسياً في المجال الاجتماعي. وقد

⁶ Bourdieu, Pierre. (1990). The Logic of Practice. Stanford:Stanford University Press.

⁷ Scott, W. Richard. (2014). Institutions and Organizations:Ideas, Interests, and Identities (4th ed.). Thousand Oaks:Sage Publications

تنوعت الدراسات التي تناولت هذا الموضوع بين دراسات نظرية ركزت على تأصيل المفاهيم، وأخرى ميدانية حاولت تحليل التجارب الواقعية. وانطلاقاً من ذلك، يسعى هذا الفصل إلى عرض وتحليل أهم الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، مع إبراز أوجه الاتفاق والاختلاف بينها، وصولاً إلى تحديد الفجوة البحثية التي تسعى الدراسة الحالية إلى معالجتها. أولاً: عرض الدراسات السابقة الدراسة الأولى:

Examining the convergence of dominant themes related to social entrepreneurship ,NGOs and globazation –A systematic literature review ⁸

دراسة التقارب بين الموضوعات السائدة المتعلقة بريادة الأعمال الاجتماعية و المنظمات غير الحكومية و العولمة - مراجعة منهجية للأدبيات Muhammad Rizwan Hussain وآخرون (2023)، يرى اصحاب الدراسة أنه رغم الاهتمام الباحثين بموضوع المقاولاتية الاجتماعية و المنظمات غير الربحية و غير الحكومية و الخيرية إلا أنهم جمعوا 73 ورقة بحثية و تم تقييمها ومراجعتها من خلال استخدام منهجية مراجعة الأدبيات المنهجية ،حيث تم الاعتماد على التحليل الببليومتري و الموضوعي من خلال دراسة تقاطع المقاولاتية الاجتماعية و المنظمات غير الحكومية الى جانب العولمة .

بينت الدراسات أنه 71 % من هذه الدراسات تشير إلى أنه يجب على المنظمات أن تعيد النظر حول مفهوم العمل الاجتماعي ، خاصة بعد تطوره بفضل العولمة ،كما تشير على ضرورة التحول من المنظمات غير الربحية الى نماذج مستدامة شبيه للمقاولاتية الاجتماعية من خلال اعتماد على التبرعات الى جانب خلق إيرادات ذاتية ، كما يجب على الجمعيات الخيرية أن تعزز تأثيرها من خلال تبني آليات إدارة المخاطر و الابتكار التجاري .

⁸ Rizwan, Muhammad, and Norbert, Gyorgy. (2023, May 4). Examining the convergence of dominant themes related to social entrepreneurship, NGOs and globalization:A systematic literature review. <https://doi.org/10.1371/journal.pone.0283093>

فقد لعبت العولمة دورًا مهمًا في دفع المنظمات غير الحكومية نحو تبني نماذج المقاولاتية الاجتماعية، من خلال الانتقال من الاعتماد على التبرعات إلى تبني استراتيجيات التمويل الذاتي. كما تشير على أهمية الابتكار وإدارة المخاطر في تعزيز فعالية هذه المنظمات. وأظهرت الدراسة هيمنة المقاربات النظرية مقابل ضعف الدراسات الكمية، خاصة في الدول النامية.

الدراسة الثانية: المقاولاتية الاجتماعية و المقاولاتية: دراسة تحليلية مقارنة⁹

تهدف الدراسة الى إعطاء حدود معرفية و تقنية لمفهوم المقاولاتية الاجتماعية كظاهرة اجتماعية وذلك من خلال مقارنتها مع مفهومي المقاولاتية و المنظمات الخيرية و بالتالي تحديد نقاط التقاطع و الالتقاء بينهم ، و قد انطلقت الباحثة من التساؤلات التالية :

- ✓ ما المقصود بمفهوم المقاولاتية الاجتماعية في الاوساط العلمية و الرسمية ؟
- ✓ ما هي مجالات التقاطع و التباين التي تربط المفهوم بكل من مفهومي المقاولاتية و المنظمات الخيرية ؟
- اعتمدت الباحثة على قراءة تحليلية مقارنة بين المفاهيم و الطريقة التكاملية بمراجعة الارث النظري الأكاديمي .

كان من نتائجها ان :

- ✓ المقاولاتية الاجتماعية تركيبة هجينة جمعت بين المقاولاتية و المنظمات الخيرية حيث أخذت من المقاولاتية خصائصها القاعدية و وكذلك من المنظمات الخيرية خاصة المهمة الاجتماعية و الاستفادة من المنح و الهبات
- ✓ ضرورة امتلاك المقول الاجتماعي مجموعة من الصفات المميزة .
- ✓ المقاولاتية الاجتماعية نزع من أنواع المقاولاتية لكنها تتميز عن غيرها من خلال هدفها المتمثل في خلق القيمة الاجتماعية و احداث التحول الاجتماعي
- لقد بينت هذه الدراسة أن المقاولاتية الاجتماعية تمثل نموذجًا هجينًا يجمع بين خصائص المقاولاتية التقليدية وأهداف العمل الخيري. كما توحى على ضرورة توفر مجموعة

⁹ براهمي، صباح. (2021). المقاولاتية الاجتماعية و المقاولاتية: دراسة تحليلية مقارنة. مجلة الدراسات و البحوث الاجتماعية، المجلد 9، العدد 2، ص ص 24-26.

من الخصائص في الفاعل المفاعل الاجتماعي، وعلى خصوصية هذا النمط من المقاولاتية في خلق القيمة الاجتماعية.

الدراسة الثالثة: دراسة حول تمثيلات رؤساء الجمعيات الخيرية للفعل المقاولاتي الاجتماعي في ظل ثنائية الطموح / التحديات - دراسة ميدانية لثلاث حالات من الجمعيات الخيرية بمدينة عين التونة ولاية باتنة¹⁰

تمت الدراسة الامبريقية حول ثلاث جمعيات خيرية بمدينة عين التونة ولاية باتنة في فترة الزمنية من 9 الى 11 فيفري 2024 .

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على خصائص المميّزة لبنية رؤساء الجمعيات الخيرية بغية الوصول الى مدى تمكنهم من دخول عالم المقاولاتية الاجتماعية .و معرفة تصورات رؤساء الجمعيات الخيرية كفاعلين للفعل المقاولاتي الاجتماعي .

تم استخدام المنهج الوصفي لتحديد صورة الفاعل و بنية المؤسسة الخيرية الى جانب المنهج الكمي للحصول على بيانات حول الخبرات و المعاني الشخصية للفاعلين و ذلك بإتباع اسلوب دراسة الحالة والاعتماد على تقنية المقابلة .

فبالاعتماد على المنهج التحليلي الكمي الى جانب المنهج الكيفي تم الاعتماد على تقنية المقابلة مفتوحة الاجابات مع ثلاث حالات لرؤساء الجمعيات الخيرية اي عينة قصدية .وكانت النتائج الدراسة :

✓ يمتلك رئيس الجمعية الخيرية مميزات ككبر السن و عدم القدرة على مواكبة التطورات الراهنة ، كما أنه يمتلك شهادة الكفاءة المعرفية و غياب المهارة العلمية – الفنية ، قيامه بمهام تسييرية روتينية و هذا كله عكس ما تتطلبه المقاولاتية من مهارات فنية و ابداعية ، هذا الى جانب مواجهته صعوبات مالية و علائقية اللذان يعتبران الركيزة لتجسيد الفكر المقاولاتي .

¹⁰ ميهوبي، قمر. (2024). تمثيلات رؤساء الجمعيات الخيرية للفعل المقاولاتي الاجتماعي في ظل ثنائية الطموح/التحديات - دراسة ميدانية لثلاث حالات من الجمعيات الخيرية بمدينة عين التونة ولاية باتنة. مجلة سوسولوجيون، المجلد 5، العدد 1، ص ص 61-83.

- ✓ فيما يخص الخصائص البنيوية للجمعية الخيرية و مدى تأهيلها لدخول عالم المقاولاتية الاجتماعية وجدت الباحثة أنه كلما زاد السياق السسيوتاريخي للجمعية قل أعضائها و مصادر تمويلها وهو عكس ما تتطلبه المقاولاتية التي تسعى الى الابداع و الابتكار .
- ✓ أما عن تصورات رؤساء الجمعيات الخيرية للفعل المقاولاتي و الفاعلين فيه ،تشير الباحثة أن رؤساء الجمعيات يمتلكون أفكار حول المقاولاتية لكن نتيجة للعديد من المعوقات لا يمكنهم تجسيدها على ارض الواقع .

الدراسة الرابعة: واقع إنشاء المقاولاتية الاجتماعية من قبل الجمعيات لدعم التنمية الحضرية بالجزائر¹¹

- و بالتاتمت الدراسة على مستوى مديرية النشاط الاجتماعي و التضامن بولاية تيبازة بمكتب الحركة الجمعوية في شهر جوان 2016 ،فقد اعتمد الباحث على المنهج الكيفي من خلال اتباع تقنية المقابلة على عينة مكونة من 6 أفراد متمثلين في رؤساء الجمعيات الخيرية و جمعيات المعوقين و مسؤولين اداريين بمديرية النشاط الاجتماعي و التضامن وذلك للإجابة عن أسئلة المقابلة المكونة من سبعة أسئلة مفتوحة وكانت النتائج كالتالي :
- ✓ تأكيد أفراد العينة على عدم كفاية التبرعات المتحصل عليها من المواطنين أو مؤسسات لتغطية حاجيات الفئات المتكفل بها .

- ✓ غياب معلومات حول كيفية انشاء المقاولات الاجتماعية بنسبة 79 %.

- ✓ تأكيد الباحثين على صعوبة انشاء هذا النوع من المقاولات
- ✓ من الصعوبات التي صرح بها الباحثين نقص التأطير و التكوين نقص التمويل ، غياب العقار ، و غياب التنسيق بين الجمعويين .

الدراسة الخامسة: دور الدولة في توفير بيئة ملائمة للريادة الاجتماعية : دراسة حالة السلطة الفلسطينية¹²

¹¹ سحنون، سفيان. (2024). واقع إنشاء المقاولاتية الاجتماعية من قبل الجمعيات لدعم التنمية الحضرية بالجزائر. مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية و الانسانية، المجلد 23، العدد 3، ص ص 83-104.

¹² شعبان، عيده. (2013). دور الدولة في توفير بيئة ملائمة للريادة الاجتماعية:دراسة حالة السلطة الفلسطينية (رسالة ماجستير). معهد التنمية المستدامة، جامعة فلسطين.

تهدف الدراسة الى معرفة دور الدولة الفلسطينية في توفير بيئة ملائمة للريادة الاجتماعية خاصة في الجانب القانوني و المؤسساتي. باعتبار أن الريادة الاجتماعية لها دور في حل المشاكل التي تعاني منها الدولة الفلسطينية خاصة انها لازالت تحت الاحتلال. استخدم الباحث المنهج الوصفي و اسلوب دراسة الحالة كما أنه انتهج طريقة المقابلة المفتوحة مع أشخاص يمثلون مؤسسات حكومية و غير حكومية الى جانب مؤسسات القطاع الخاص ،من خلال اتباع العينة القصدية.

وكانت النتائج :

- ✓ ضعف الاطار القانوني المنظم للريادة الاجتماعية في دولة فلسطين .
- ✓ اعتماد على التمويل الخارجي او الذاتي و محدودية الدعم المؤسساتي و المالي
- ✓ ضعف التنسيق و ارتباط بين الدولة و المجتمع المدني .
- ✓ تأثير الأحداث السياسية على المبادرات الاجتماعية أي خلق بيئة غير مستقرة و غير مشجعة على الابتكار و الاستثمار الاجتماعي طويل الأمد .

الدراسة السادسة:دراسة حول المقاولاتية الاجتماعية ودورها في التنمية المستدامة : دراسة الحالة 13

يتناول موضوع الدراسة ابراز العلاقة وتحديد الاثر بين المنظمات و المشاريع المكتسبة لصفات المقاولاتية الاجتماعية من جهة اخرى تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتفق عليها دوليا آفاق سنة 2030 ، فقد تمت دراسة المقاولاتية الاجتماعية في الجزائر كمقاربة حديثة لمواجهة التحديات التي فرضها الالتزام الدولي وفق برنامجة الجديد 2030. تم استخدام المنهج الوصفي ، اجريت الدراسة في الجزائر حيث شملت العينة جميع اقطار الوطن وتكونت العينة من رواد منظمات قطاع الاقتصاد التضامني و الاجتماعي (رؤساء الجمعيات و التعاضديات والمنظمات غير حكومية و المقاولاتي الاجتماعية...) حيث تم توزيع الاستبانة على العينة التي بلغت 181 فردا.

وكان من نتائج الدراسة :

¹³ بن حكوم، علي. (2021/2020). دراسة حول المقاولاتية الاجتماعية ودورها في التنمية المستدامة:دراسة الحالة (رسالة دكتوراه). جامعة أدرار

- ✓ يعتبر المقاول محور الاساسي في المقولة واهم عنصر في سيرورتها سواء من الجانب الوصفي اي سماته او من جانب الوظيفي .
- ✓ المقاولاتية الاجتماعية هي مجموعة من الأنشطة الخاضعة للمقاربة الاقتصادية ،لا تهدف الى تحقيق ربح اقتصادي فقط بل تحقيق حلول مبدعة ومبتكرة للقضاء على المشاكل الاجتماعية كالتهميش ،الفقر ، المرض ، البطالة ...
- ✓ المقولة الاجتماعية تقدم حلول مثالية و مبتكرة لمعالجة المشاكل التي اوجدها التطور ،وذلك من خلال خلق مبادرات جديدة ومشاريع مبتكرة .
- ✓ تعتبر المقاولاتية الاجتماعية جزءا مهما ونموذج صاعد في القطاع التضامني الاجتماعي ،وذلك من خلال دمج فئات مهمشة و العاطلة ضمن الحياة العملية .
- ✓ المقاولاتية الاجتماعية تجمع بين منهاجين المسؤولية الاجتماعية و الاستدامة من جهة ،ومن جهة اخرى تسعى الى الابداع و احدث التغير الايجابي في المجتمع على جميع الاصعدة .
- ✓ تهدف المقاولاتية الاجتماعية الى دفع العمل التطوعي من العفوية الى الاحترافية .
- ✓ توافق الفلسفة المقاولاتي الاجتماعية مع تعاليم الدين الاسلامي ،فهي تشكل الوعاء التطبيقي لكثير من صيغ التمويل الاسلامية
- ✓ المقاولاتية الاجتماعية اداة استراتيجية لتحقيق التنمية الاجتماعية
- ✓ تعتبر آيتي الزكاة و الوقف من أكثر التطبيقات الرائدة في المقاولاتية الاجتماعية و التي تعرفا انتشار و وتشعب في التاريخ الجزائري .
- ✓ العمل على توسيع و دعم و تطوير تجربة المركز الجزائري لريادة الاعمال الاجتماعية لما يضمنه من مشاريع مقاولاتية .
- ✓ درجة تقبل عالية لمقومات الفكر المقاولاتي لدى افراد المجتمع الدراسة مما يوضح أن الجزائر تعتبر ميدان خصيب لظهور و انتشار المشاريع و منظمات المقاولاتية الاجتماعية .
- ✓ غياب اطار القانوني التشريعي للمقاولاتية الاجتماعية يعتبر اكبر معيق لها ، فغياب قانون تشريعي خاص الذي يحدد معالم الاساسية لنشاط المنظمات التي يمكن ان تحمل

صفة المقاولاتية الاجتماعية يعيد ظهورها وكذا مساهمتها في التنمية على جميع الأصعدة.

الدراسة السابعة: الإسلام و المقاولاتية في الجزائر: دراسة حالة مؤسسة ألف للإعلام الآلي للزاوية العلوية بـستغانم¹⁴

حاول الباحث من خلال هذه الدراسة الكشف كيف ساهمت القيم الدينية خاصة الإسلامية في ظهور و انتشار المقاولاتية الاجتماعية، خاصة ان الكثير من الدراسات تعتبر ان النشاط المقول هو ظاهرة سسيوثقافية اسس عبر مرجعيات و بواعث و محددات مرتبطة بالجوانب المختلفة وأن ابرزها هي المعتقدات الدينية .

استعمل الباحث المنهج دراسة الحالة خاصة انه يدرس حالة مؤسسة ألف كما انه يقدم معلومات اكثر دقة لفهم هذه الحالة . هذا الى جانب استعمال المنهج التاريخي وذلك لتتبع مسار المؤسسة عبر السنوات ،أما اداة جمع المعلومات فكانت المقابلة الفردية الموجهة مع عينة ضمت مجموعة الافراد الذين عايشوا تجربة مشروع ألف من بدايته كانت النتائج كالتالي :

✓ تتجسد أبعاد المقولة الاجتماعية في مؤسسة ألف للإعلام الآلي من خلال ثلاث أبعاد رئيسية و هي :

➤ البعد الاقتصادي ويظهر من خلال ما تحمله من مواصفات المؤسسة الاقتصادية التقليدية إلى جانب أنها تنتج سلع و تحقق أرباح تخصص جزء منها للخدمة الاجتماعية التضامنية .

➤ البعد الاجتماعي تعتبر مؤسسة ألف للإعلام الآلي بنية اجتماعية مكونة من أفراد يشتركون في عمل اجتماعي تضامني لخدمة المجتمع بصفة كامنة وذلك لغياب اطار قانوني يسمح بذلك .

➤ البعد الاداري تعتبر مؤسسة ألف للإعلام الآلي منظومة إدارية يسيرها العمل الاجتماعي التشاركي .

¹⁴ بن دنية، ميلود. (2020-2021). الإسلام و المقاولاتية في الجزائر: دراسة حالة مؤسسة ألف للإعلام الآلي للزاوية العلوية بـستغانم (رسالة دكتوراه). جامعة مستغانم.

✓ مشروع ألف للإعلام الآلي تابع للزاوية العلوية وحدة اقتصادية وبنية اجتماعية ذات إطار إداري يحمل طابع اجتماعي تضامني كان نتاج تأثير ثقافة الزاوية العلوية (القيم الروحية و الرمزية) الى جانب التأثير بالشخصية الروحية المعنوية للشيخ الزاوية خالد بن تونس المتشعب بثقافة الدينية الاسلامية .

✓ مشروع ألف هو الانتقال من الطابع التقليدي للعمل التطوعي التضامني و المتمثل في تلقي الصدقات و الاعانات و الهبات ثم توزيعها على الفقراء و المحتاجين الى تجربة ابتكارية مؤسساتية مهيكلت خلقت من المؤسسة الصوفية و باعتمادها على مقاربات منتجة قائمة على الاستثمار وتوظيف الموارد المختلفة في إطار مؤسساتي مثل المؤسسات الاقتصادية غير انه يوجه جزء من الارباح الى تحقيق الهدف الاجتماعي الذي خلقت لأجله و الجزء الباقي للاستثمار فيه و بالتالي ضمان الاستمرارية .

✓ مؤسسة ألف جسدت عناصر المقولة الاجتماعية باعتبارها وحدة اقتصادية و كيان اجتماعي ومنظومة ادارية لكن لم تجسد بهدف الصريح المعلن عنه المتمثل في خدمة المجتمع المحلي لغياب نص قانوني خاص بهذا الباب في قانون الجمعيات الخيرية الاجتماعية و الاقتصادية حيث لا يسمح بدمج بين البعد الاقتصادي و البعد الاجتماعي ، فالجمعية يجب أن تبقى مستقلة عن القطاع الاقتصادي .

✓ في التشريع الجزائري غياب كلي لمرجعية قانونية ينطوي تحتها نشاط المقولة الاجتماعية ،فهذه الاخيرة تظهر في النشاط التضامني التطوعي الخيري الذي يظهر على شكل المجتمع المدني و الجمعيات الخيرية ،مما جعلها تمارس نشاطها اما ضمن إطار غير رسمي و غير مصرح به و اما تحت لواء الجمعيات الخيرية .

✓ ان التربية الصوفية تتجلى فيها مبادئ و اسس المقولة الاجتماعية و ذلك لما تحمله من أخلاق محفزة لخدمة الغير ضمن مفاهيم السعي الى البر و الامر بالمعروف و أن محبة الغير من محبة الله .

✓ المقولة الاجتماعية ظاهرة سوسيولوجية تنشأ في بيئة ثقافية متشعبة بالقيم المحفزة كالقيم و التعاليم الدينية و الروحية ،التقاليد المحلية وغيرها .

✓ المجتمع الجزائري مارس المقولة الاجتماعية منذ القدم من خلال الزوايا و رجال التصوف . كما انه يملك موارد ثقافية موروث ساهمت في نجاح في نجاح المشاريع التضامنية التطوعية مما اوجد تراكمات لمعارف ثقافية ساهمت في بروز نماذج و سلوكيات للمقاولاتية اجتماعية .

الدراسة الثامنة:

zawiyas facing Covid -19:Social Entrepreneurship in Crisis The case of Zawiya Alawiya of Mostaganem and the Zawiya Tidjania of Temacine.Algeria.¹⁵

سعت هذه الدراسة الى تحليل مدى مساهمة الزوايا الصوفية في الجزائر (الزاوية العلوية بمستغانم و الزاوية التجانية بتماسين) لمواجهة جائحة كوفيد 19 و ذلك انطلاقا من مقارنة المقاولاتية الاجتماعية في الأزمات و بالتالي ابراز طبيعة المبادرات التضامنية لهذه المؤسسات الدينية الروحية .

تم اعتماد على المنهج الوصفي التحليلي و ذلك باعتماد على تقارير ميدانية و بيانات نوعية و كمية الى جانب شهادات الفاعلين ضمن الجمعيات التابعة للزاويتين في فترة ممتدة من 2020 الى 2022 .

فكانت النتائج :

✓ انتقال الزوايا من الدور التقليدي الروحي الى دور جديد كمؤسسات فاعلة في تقديم خدمات اجتماعية و صحية .

✓ ظهور قدرة عالية للزوايا خلال جائحة مكنتها من لعب دور فعال لتقديم خدمات اجتماعية و صحية .

✓ اعتماد على آليات حديثة في العمل و بالتالي تحول من مؤسسات دينية تقليدية إلى فاعلين اجتماعيين رياديين .

¹⁵ Radji, Mustapha, and Mehrou Zouggar, Khadidja. (2024). Zawiyas facing Covid-19:Social Entrepreneurship in Crisis. The case of Zawiya Alawiya of Mostaganem and the Zawiya Tidjania of Temacine. Algeria. Journal of Human Studies and Social, Vol 13, No 1, pp 567-576.

✓ تشير الدراسة أن نموذج المقاولاتية الاجتماعية هو النموذج الأنسب لفهم هذه الديناميكيات التضامنية .

ثانيًا: التحليل المقارن للدراسات السابقة

من خلال استقراء الدراسات السابقة، يمكن تصنيفها إلى ثلاثة اتجاهات رئيسية: دراسات نظرية مفاهيمية: ركزت على تأصيل مفهوم المقاولاتية الاجتماعية وتحديد خصائصها، كما في دراسة براهيم، ودراسة حسين وآخرون. دراسات ميدانية تطبيقية: اهتمت بتحليل واقع الجمعيات الخيرية والممارسات المقاولاتية، كما في دراسات ميهوبي وسحنون. دراسات سياقية (دينية/مؤسسية): ركزت على دور البيئة القانونية أو الثقافية، كما في دراسات شعبان، بن دنيا، وزوقار.

كما يظهر أن هناك اتفاقًا عامًا بين الدراسات على:

- أهمية المقاولاتية الاجتماعية في معالجة المشكلات الاجتماعية
 - وجود عوائق قانونية وتمويلية وتنظيمية
 - ضرورة الانتقال من العمل الخيري التقليدي إلى نماذج أكثر استدامة
- في المقابل، تختلف الدراسات من حيث:

- المنهج (نوعي/كمي)
- مجال التطبيق (حضري، ديني، تنموي)
- مستوى التحليل (نظري مقابل ميداني)

ثالثًا: الفجوة البحثية

رغم ثراء الأدبيات في مجال المقاولاتية الاجتماعية، إلا أن تحليل الدراسات السابقة يكشف عن وجود فجوة بحثية واضحة، تتمثل في:

- غياب دراسات ميدانية متخصصة تعالج المقاولاتية الاجتماعية في بعدها الصحي
- التركيز على المقاربات العامة دون التعمق في قطاع محدد

- ضعف الربط بين الخصائص الفردية للفاعلين (كالخصائص المقاولاتية والتدين) وبين الممارسة الفعلية
- قلة الدراسات التي تجمع بين التحليل الكمي والكيفي في السياق الجزائري وعليه، تسعى دراستنا إلى سد هذه الفجوة من خلال تحليل المقاولاتية العلاجية داخل الجمعيات الخيرية في الجزائر، عبر مقارنة سوسيولوجية تجمع بين الأبعاد الفردية والتنظيمية والسياقية.

عموما تمثل المقاولاتية الاجتماعية مجالا بحثيا متطورا ومتعدد الأبعاد، غير أن الدراسات السابقة، رغم أهميتها، لم تقدم معالجة شاملة للمقاولاتية العلاجية داخل الجمعيات الخيرية، خاصة في السياق الجزائري. ومن هنا تنبع أهمية الدراسة الحالية، التي تسعى إلى تقديم تحليل ميداني متكامل لهذا النمط من المقاولاتية، بما يساهم في إثراء المعرفة العلمية وتقديم إضافة نوعية في هذا المجال .

7. الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

يعرض هذا الجزء المنهجية المعتمدة لاختبار فروض الدراسة ميدانياً، من خلال تحديد المنهج، وتقنيات جمع البيانات، ومجالات الدراسة (المكاني، البشري، الزمني)، إضافة إلى مجتمع البحث والعينة، وأدوات التحليل الإحصائي، مع الإشارة إلى الصعوبات التي واجهت إنجاز الدراسة.

1.7. المنهج المعتمد

يعرف المنهج بأنه مجموعة من القواعد والإجراءات المنظمة التي يعتمد عليها الباحث للوصول إلى معرفة علمية دقيقة¹⁶. ويتحدد اختيار المنهج وفق طبيعة الظاهرة المدروسة وأهداف البحث.

وبالنظر إلى طبيعة موضوع الدراسة، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، الذي يهدف إلى وصف الظاهرة كما هي قائمة في الواقع، وتحليل أبعادها والعلاقات بين متغيراتها ، بما يسمح بتفسيرها تفسيراً علمياً. ويُعد المنهج الوصفي التحليلي ملائماً لدراسة المقاولاتية

¹⁶ شروخ، صلاح الدين. (1975). منهجية البحث العلمي. الجزائر: دار النهضة، ص 92.

العلاجية من خلال تشخيص خصائصها، وتحديد محدداتها و أبعادها ، والكشف عن العوائق التي تؤثر في نشأتها وتطورها.

كما تم توظيف المدخل الكمي، حيث جمعت البيانات باستخدام الاستبيان، ثم عولجت باستخدام برنامج **spss** لتحليلها و تفسيرها.

ومن مبررات اختيار المنهج :

- تمكين الباحثة من دراسة عدد معتبر من الفاعلين الجمعيين بكفاءة.
- توحيد أداة القياس، بما يضمن قابلية المقارنة بين الاستجابات.
- تحويل المعطيات إلى بيانات كمية قابلة للتحليل الإحصائي.
- تعزيز الموضوعية وتقليل التحيز الذاتي.
- إمكانية الكشف عن العلاقات الارتباطية واختبار الفروض.

2.7. مجالات الدراسة

1. المجال المكاني

نظرًا لاتساع مجتمع الدراسة على المستوى الوطني، حيث يفوق عدد الجمعيات 136 ألف جمعية، تم التركيز على الجمعيات الخيرية الناشطة في المجال الصحي عبر التراب الوطني، خاصة تلك التي أظهرت نشاطًا ملحوظًا خلال فترات الأزمات العلاجية (مثل جائحة كوفيد - 19)، وذلك لضمان ملائمة العينة مع موضوع الدراسة وإمكانيات الباحثة.

2. المجال البشري

شمل المجال البشري فئة الفاعلين الجمعيين داخل الجمعيات العلاجية ، ممن تتراوح أعمارهم بين 15 و 65 سنة، وتمثلت شروط اختيارهم في:

- رئيس جمعية خيرية صحية
- عضو منخرط
- متطوع داخل الجمعية

وذلك باعتبارهم الفاعلين المباشرين في الممارسة المقاولاتية داخل هذا المجال.

3. المجال الزمني

تمت الدراسة عبر ثلاث مراحل:

أ. المرحلة الاستطلاعية

هدفت إلى بلورة الإشكالية وصياغة الفرضيات وبناء أداة الدراسة. تم خلالها إعداد استمارة أولية (132 سؤالاً) ونشرها إلكترونياً، غير أن ضعف الاستجابة (استمارة واحدة غير مكتملة) أدى إلى إعادة تصميم الأداة وتقليصها.

ب. مرحلة التوزيع النهائي

بسبب ضعف التفاعل الإلكتروني، تم اعتماد التوزيع المباشر داخل الجمعيات. عدد الاستمارات الموزعة: 250
عدد المسترجعة: 205

الفترة الزمنية: من أكتوبر 2021 إلى مارس 2024 (بشكل متقطع)

ج. مرحلة التفريغ والتحليل

تم تفريغ البيانات باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS (Statistical Package for the Social Sciences)، ثم تحليلها باستخدام أساليب إحصائية وصفية واستدلالية.

3.7. مجتمع البحث والعينة

1. مجتمع البحث

يتكوّن مجتمع البحث من الجمعيات الخيرية الناشطة في المجال الصحي عبر مختلف ولايات الجزائر، بوصفها فاعلاً وسيطاً في النظام الاجتماعي والصحي، يساهم في سد بعض النقائص المرتبطة بالخدمات الصحية غير المغطاة بشكل كافٍ من قبل المؤسسات الرسمية. ويكتسب هذا المجتمع أهميته من كونه يشكل مجالاً تطبيقياً يحتوي على مظاهر العمل الجماعي ذي البعد الصحي والاجتماعي، كما يعكس تبايناً في مستويات التنظيم والخبرة والانتشار الجغرافي.

ويتميز مجتمع الدراسة بعدة خصائص بنيوية، أهمها:

- ✓ التعدد الجغرافي على مستوى ولايات الجزائر.
- ✓ التباين الزمني من حيث النشأة والخبرة التنظيمية.

✓ التنوع الوظيفي للفاعلين داخله، بين متطوعين وناشطين اجتماعيين ومهنيين في المجال الصحي.

✓ اختلاف مستويات التنظيم بين جمعيات محلية وولائية ووطنية. ويجعل هذا التنوع من المجتمع مجالاً مناسباً للتحليل السوسيولوجي، باعتباره فضاءً لتفاعل المبادرات المدنية مع الحاجات الاجتماعية في قطاع الصحة.

2. العينة ومنهجية اختيارها

اعتمدت الدراسة على عينة قصدية مدعّمة بتقنية كرة الثلج (Snowball Sampling)، وهي من العينات غير الاحتمالية المستخدمة في الدراسات الاجتماعية التي تستهدف فئات يصعب حصرها إحصائياً بشكل دقيق أو لا توجد لها قاعدة بيانات شاملة.

تم تحديد انطلاق العينة من خلال المشاركة الميدانية في ملتقى مغاربي نظم بالمؤسسة المتوسطة للتنمية المستدامة "جنة العارف" بمستغانم يومي 29 و30 أكتوبر 2021، والذي جمع عدداً من الفاعلين في المجتمع المدني. ومن هذا المدخل تم التعرف على عدد من الجمعيات الخيرية الناشطة في المجال الصحي، ثم توسعت العينة تدريجياً اعتماداً على توصيات المشاركين.

وقد روعي في اختيار مفردات العينة معيارا التجانس النسبي من حيث النشاط الصحي، مع الحفاظ على التنوع في مستوى التنظيم الجغرافي والمؤسسي.

أسفر جمع البيانات عن حجم نهائي للعينة بلغ 205 استمارات، تمثل جمعيات خيرية موزعة حسب تصنيفها إلى 110 جمعيات وطنية، 25 جمعية ولائية، 48 جمعية محلية، في حين تعذر تحديد تصنيف 22 جمعية.

على الرغم من أن حجم العينة (205) يوفر أساساً مناسباً للتحليل الإحصائي و استخلاص مؤشرات ذات دلالة، فإن اعتماد أسلوب العينة القصدية غير الاحتمالية بطريقة كرة الثلج يحد من إمكانية التعميم الإحصائي الصارم للنتائج، و يجعلها أكثر ملاءمة لفهم الاتجاهات و الأنماط السائدة و الخصائص داخل الفئة المدروسة و تقديم مؤشرات تفسيرية عنها فقط.

3. خصائص العينة وجودة البيانات

1.3 حجم العينة

تتكون العينة من 205 استجابة صالحة للتحليل الإحصائي، وهو حجم يسمح باستخدام التحليل الإحصائي الوصفي، واختبارات الارتباط والانحدار، إضافة إلى التحليل العاملي الاستكشافي عند توفر الشروط الإحصائية اللازمة.

2.3 معايير إدراج الاستجابات

تم اعتماد الاستبيانات ضمن العينة النهائية وفق المعايير التالية:

- ✓ اكتمال الإجابة على البنود الأساسية في الأداة.
- ✓ عدم وجود تناقضات منطقية في الاستجابات.
- ✓ قابلية البيانات للتحليل الإحصائي.
- ✓ استقلالية كل استمارة باعتبارها تمثل مفردة واحدة.

4.7. متغيرات الدراسة

تقوم هذه الدراسة على تحديد مجموعة من المتغيرات ضمن بناء منهجي يميز بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة والمتغيرات الضابطة. يتمثل المتغير التابع: يتمثل في المقاولاتية العلاجية، باعتبارها الظاهرة المراد تفسيرها، ويتم قياسها من خلال أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والحوكومية، عبر مؤشرات تتعلق بطبيعة الأنشطة، ومصادر التمويل، وأنماط التسيير داخل الجمعيات. المتغيرات المستقلة: وتشمل :

- ✓ الخصائص المقاولاتية للفاعلين الجمعويين، كمتغير مركب يضم سمات المبادرة، والثقة بالنفس، والإبداع، وتحمل المسؤولية والمخاطرة.
- ✓ العامل الديني باعتباره محددًا قيمياً للسلوك.
- ✓ البيئة القانونية والتنظيمية المرتبطة بقانون الجمعيات (06/12) ومدى تأثيره على النشاط الجمعوي.

كما تُدرج خصائص الجمعية (من حيث طبيعتها، مصادر تمويلها، ونمط تنظيمها) ضمن المتغيرات المستقلة ذات البعد البنيوي.

كما تعتمد الدراسة كذلك على :

متغيرات ضابطة ذات طابع سوسيو-ديموغرافي، تشمل السن والجنس والمستوى التعليمي والوضعية المهنية، وذلك بهدف التحكم في تأثيرها المحتمل على العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

5.7. أدوات جمع البيانات

اعتمدت الدراسة على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، باعتباره من أكثر الأدوات استخداماً في البحوث السوسولوجية الكمية، لقدرته على جمع بيانات معيارية قابلة للقياس والمقارنة.

فقد بُنيت أداة الاستبيان على أساس منهج كمي يهدف إلى تحويل المعطيات الاجتماعية إلى مؤشرات قابلة للقياس الإحصائي، حيث تضمنت الأداة 67 بنداً موزعة على ثلاثة محاور رئيسية:

المحور الأول: خصائص الجمعيات والنشاط الجمعي

ويضم 17 بنداً موزعة كما يلي:

✓ 13 بنداً حول خصائص الجمعية، طبيعة نشاطها، أبعادها الاقتصادية والاجتماعية.

✓ 3 بنود حول استجابة الجمعيات لجائحة كوفيد-19.

✓ بند واحد حول تقييم قانون 06/12 المتعلق بالجمعيات.

المحور الثاني: خصائص المقاتل الاجتماعي

يستند هذا المحور إلى نموذج Daft (2010) Entrepreneurial IQ، ويتضمن 7 أبعاد:

الحاجة إلى الإنجاز، المبادرة، الثقة بالنفس، الاستقلالية وتحمل المسؤولية، الإبداع، المخاطرة، الضبط الذاتي

وقد تم قياس هذه الأبعاد من خلال 42 عبارة وفق مقياس ليكرت المتدرج من 1 إلى

10.

المحور الثالث: البيانات السوسيو-ديمغرافية

يتضمن 8 بنود تتعلق بالخصائص الشخصية والمهنية للمبحوثين.

6.7. صدق وثبات أداة البحث

الصدق (Validity)

لقد تم التحقق من صدق الأداة عبر مرحلتين:

✓ الصدق الظاهري والمحتوى: من خلال تحكيمها لدى مجموعة من الأساتذة المختصين في علم الاجتماع والقانون، وتم تعديل صياغة عدد من البنود لضمان الوضوح والدقة المفاهيمية.

✓ الصدق البنائي: لقد تم اختبار صدق الاستبيان من خلال KMO و الذي بلغت قيمته 0,742 مما يدل على صدق و الملائمة الجيدة للبيانات من أجل اجراء التحليل التعاملى ، و كفاية العينة $N=205$ كانت كافية للدراسة اما الدلالة الاحصائية فكانت صفر مما يعني أن هناك ارتباطات قوية بين بنود الاستبيان و بالتالي الملائمة للتحليل العاملي ، و عليه فإن الاستبيان لها خصائص صدق بنائي مقبولة مما يؤهلها لقياس الظاهرة المستهدفة .

الثبات (Reliability)

تم قياس ثبات الأداة باستخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، حيث بلغت القيمة الإجمالية 0.947، وهي قيمة مرتفعة جداً تشير إلى اتساق داخلي قوي بين بنود الاستبيان.

وقد تم تحسين معامل الثبات من خلال:

✓ فحص البنود بشكل فردي.

✓ حذف بندين أثرا سلباً على معامل الثبات الكلي.

✓ اعتماد النسخة النهائية المكونة من 65 بنداً في التقدير الإحصائي النهائي.

وتشير هذه النتائج إلى تمتع الأداة بدرجة عالية من الاستقرار والاتساق الداخلي، مما يجعلها صالحة لقياس الظاهرة المدروسة.

7.7. بناء المؤشرات ومعالجة البيانات

يهدف هذا الفصل إلى عرض الإطار المنهجي المعتمد في الدراسة، من خلال توضيح كيفية ترجمة المفاهيم النظرية إلى مؤشرات قابلة للقياس، وشرح خطوات معالجة البيانات وتحليلها. ويشمل ذلك بناء المتغيرات، إعادة ترميز بيانات الاستمارة، إنشاء المؤشرات

المركبة، وتحديد الأساليب الإحصائية المناسبة لاختبار الفرضيات، بما يضمن دقة النتائج وموثوقيتها.

أولاً: أبعاد المقاولاتية العلاجية

تم اعتماد هذا المفهوم كمتغير مركزي في الدراسة، حيث جرى بناؤه إجرائيًا بالاستناد إلى النموذج البلجيكي (EMES)، وذلك من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية: البعد الحوكمي التسييري (المشاركة، تعددية الأدوار، الشراكات) البعد الاقتصادي (طبيعة الخدمات، التمويل، الاستدامة) البعد الاجتماعي (الأهداف، الأنشطة، الرسالة الاجتماعية) وقد تم تحويل كل بعد إلى مجموعة من المؤشرات القابلة للقياس اعتمادًا على أسئلة الاستمارة.

ثانياً: المؤشرات المركبة

1. مؤشر البعد الحوكمي التسييري

تم بناء هذا المؤشر بالاعتماد على:

- المشاركة في اتخاذ القرار
- تعددية الأدوار داخل الجمعية
- علاقة المبحوث بعالم الجمعيات

وقد تم تجميع هذه المتغيرات بعد إعادة ترميزها في مؤشر مركب يعكس مستوى الحوكمة داخل الجمعية.

2. مؤشر البعد الاقتصادي

تم بناء هذا البعد من خلال مؤشرين فرعيين:

أ. مؤشر الإنتاجية

يشمل:

طبيعة الخدمات المقدمة

القدرة على الاستجابة خلال الأزمات

ب. مؤشر الاستدامة المالية

يشمل:

وجود عمل مأجور

مستوى صعوبات التمويل

ثم تم دمج هذه المؤشرات مع متغيرات أخرى مثل:

الوضع الضريبي

عدد الخدمات المقدمة

لإنشاء مؤشر مركب يعكس الأداء الاقتصادي للجمعية.

3. مؤشر البعد الاجتماعي

تم بناء هذا المؤشر اعتمادًا على:

- الأهداف الاجتماعية للجمعية
- طبيعة الأنشطة
- الرسالة الاجتماعية

كما تم إنشاء مؤشر فرعي لقياس الخدمات أثناء الأزمات، من خلال دمج الأنشطة العادية والاستجابة للأزمات، بهدف قياس الفعالية الاجتماعية للجمعية.

ثالثاً: مؤشرات الصفات المقاولاتية

تم قياس الصفات المقاولاتية باستخدام 42 عبارة موزعة على سبعة أبعاد:

الحاجة إلى الإنجاز، المبادرة، الثقة بالنفس، الاستقلالية وتحمل المسؤولية، الإبداع، المخاطرة، التحكم الذاتي

وقد تم استخدام تحليل العوامل (Factor Analysis) لاختزال هذه المتغيرات وبناء مؤشرات مركبة لكل صفة، إضافة إلى مؤشر كلي يعكس مستوى المقاولاتية لدى الفاعلين.

رابعاً: المتغيرات الديموغرافية والشخصية

تم تضمين مجموعة من المتغيرات الضابطة، منها:

- الجنس (تم تحويله إلى متغير ثنائي)
- السن (تم تصنيفه إلى فئات عمرية)
- المستوى التعليمي (تم اختزاله إلى فئتين)

• الحالة الاجتماعية

• عدد الأطفال

• الوضعية المهنية

• سنة تأسيس الجمعية (قبل/بعد 2012)

وتهدف هذه المتغيرات إلى تفسير الفروق في السلوك المقاولاتي.

خامسا: مؤشر التدين

تم قياس التدين من خلال الانتماء إلى مدرسة فقهية، ثم إعادة ترميزه إلى متغير ثنائي (ينتمي / لا ينتمي)، بهدف تبسيط التحليل واختبار تأثيره على السلوك المقاولاتي.

سادسا: مؤشر الإدراك القانوني

تم قياس هذا المؤشر من خلال آراء المبحوثين حول قانون الجمعيات (06/12)، حيث أعيد ترميز الإجابات إلى مقياس ترتيبي يعكس درجة الإعاقة القانونية: غير معيق، معيق نسبياً، معيق بشدة، غير محدد.

ويسمح هذا الترميز باستخدام اختبارات إحصائية لإمعلمية مناسبة.

ويوضح الجدول (01) مختلف متغيرات الدراسة ومؤشراتها المعتمدة في التحليل.

جدول (01) تلخيص متغيرات ومؤشرات الدراسة

المتغير الرئيسي	البعد/المؤشر	المؤشرات الفرعية	طريقة القياس	نوع المتغير
المقاولاتية العلاجية	البعد الحوكمي التسييري	المشاركة في اتخاذ القرار، تعددية الأدوار، الشراكات	مؤشر مركب (متوسط مرجح بعد إعادة الترميز)	متغير تابع
المقاولاتية العلاجية	البعد الاقتصادي	طبيعة الخدمات، تنوع التمويل، الاستدامة المالية، العمل	مؤشر مركب (مؤشرات فرعية + متغيرات	متغير تابع

	وسيطه)	المأجور		
المقاولاتية العلاجية	البعد الاجتماعي	الأهداف الاجتماعية، طبيعة الأنشطة، الرسالة الاجتماعية	مؤشر مركب (تجميع مؤشرات بعد إعادة الترميز)	متغير تابع
الصفات المقاولاتية	الصفات الفردية	الحاجة للإنجاز، المبادرة، الثقة بالنفس، الاستقلالية، الإبداع، المخاطرة، التحكم الذاتي	تحليل عوامل + متوسطات مركبة	متغير مستقل
التدين	الانتماء الديني	ينتمي / لا ينتمي	متغير ثنائي	متغير مستقل
الإدراك القانوني	درجة الإعاقة القانونية	غير معيق، معيق نسبياً، معيق بشدة، غير محدد	متغير ترتيبى بعد إعادة الترميز	متغير مستقل
الخصائص الديموغرافية	الجنس	ذكر / أنثى	متغير ثنائي	متغير ضابط
الخصائص الديموغرافية	السن	فئات عمرية	متغير ترتيبى	متغير ضابط
الخصائص الديموغرافية	المستوى التعليمي	جامعي / غير جامعي	متغير ثنائي	متغير ضابط
الخصائص الشخصية	الحالة الاجتماعية	أعزب / متزوج / ...	متغير اسمي	متغير ضابط

الخصائص الشخصية	عدد الأطفال	فئات عددية	متغير كمي منفصل	متغير ضابط
خصائص الجمعيات	سنة التأسيس	قبل 2012 / بعد 2012	متغير ثنائي	متغير ضابط

المصدر : من إعداد الباحثة

تم في هذا الفصل عرض الإطار المنهجي للدراسة، من خلال توضيح كيفية بناء المؤشرات وتحويل المفاهيم النظرية إلى أدوات قياس كمية، إضافة إلى شرح خطوات معالجة البيانات والأساليب الإحصائية المعتمدة. ويشكل هذا الإطار الأساس الذي سيتم الاعتماد عليه في الفصل الميداني لتحليل النتائج واختبار الفرضيات.

8.7. التحليل الإحصائي

1. أساليب التحليل الإحصائي

تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية، تمثلت في:

- التكرارات والنسب المئوية لوصف البيانات
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لقياس الاتجاهات
- اختبار كاي مربع (Chi-Square) لدراسة العلاقة بين المتغيرات
- معاملات الارتباط لقياس قوة العلاقة واتجاهها

وقد تم اعتماد مستوى دلالة إحصائية (0.05) كمعيار للحكم على معنوية النتائج.

2. منهج التحليل الإحصائي

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم توظيف مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات، أهمها:

- ✓ الإحصاء الوصفي (المتوسطات، الانحراف المعياري، التكرارات والنسب المئوية).
- ✓ تحليل الارتباط (Pearson Correlation).
- ✓ تحليل الانحدار الخطي عند الحاجة لتفسير العلاقات السببية.

ولا تهدف الدراسة، بالنظر إلى طبيعة العينة غير الاحتمالية، إلى التعميم الإحصائي الصارم بقدر ما تهدف إلى التفسير السوسيولوجي للظاهرة في سياقها الميداني.

9.7. التعامل مع البيانات المفقودة

سجلت الدراسة نسباً ضعيفة من القيم المفقودة، تم التعامل معها وفقاً لطبيعتها الإحصائية، كما يلي:

- ✓ حذف الحالات (Listwise Deletion) في الحالات التي تمثل فقداً غير قابل للاستدراك.
- ✓ التعويض بالقيم المتوسطة (Mean Substitution) في الحالات التي يكون فيها الفقد عشوائياً وبنسبة محدودة.

وقد سمح ذلك بالحفاظ على جودة قاعدة البيانات وضمان استقرار التحليل الإحصائي.

10.7. الصعوبات المنهجية

واجهت الدراسة مجموعة من الصعوبات، أبرزها:

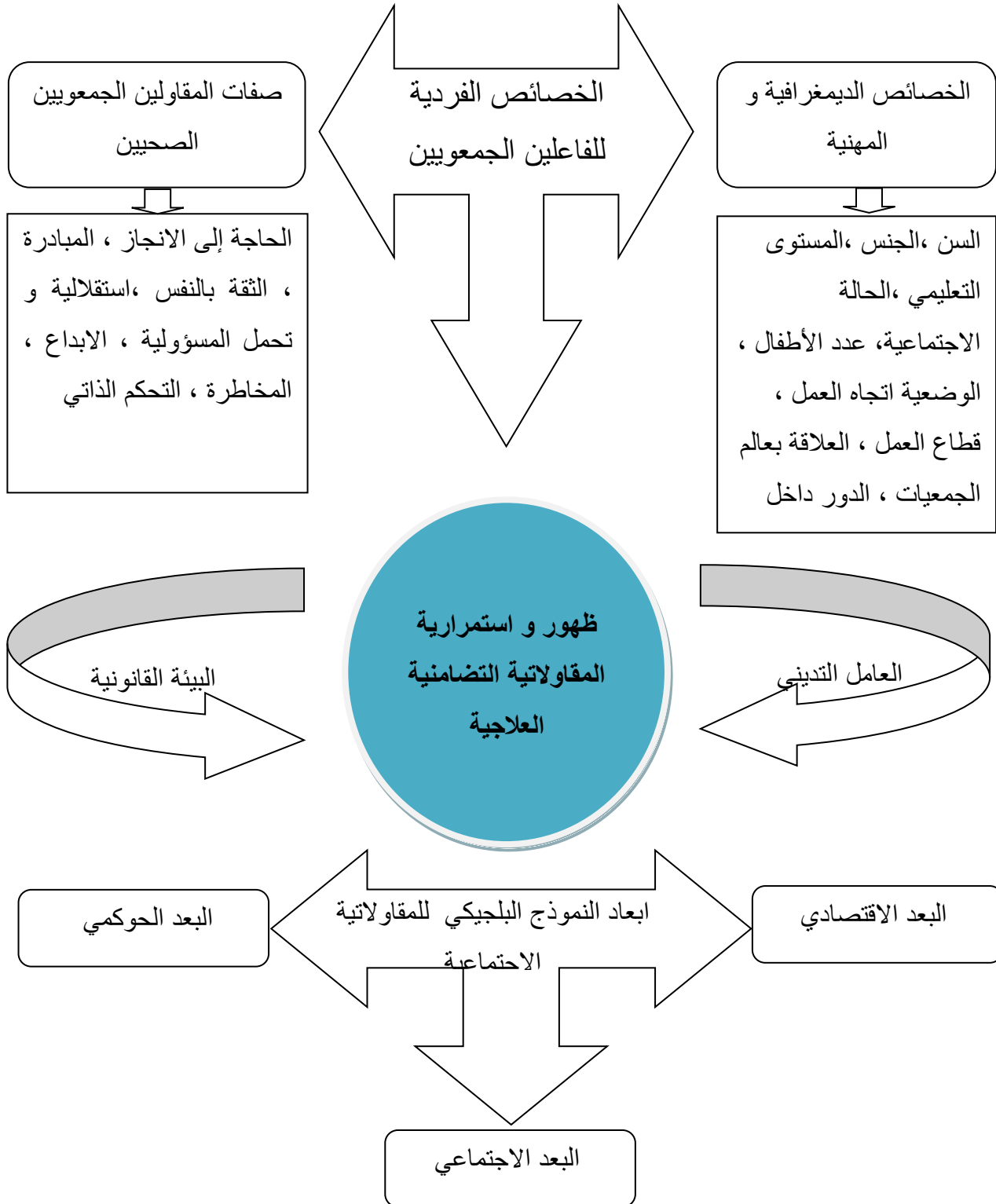
- ضعف الاستجابة للاستبيان الإلكتروني
 - صعوبة الوصول إلى الجمعيات خلال فترة الجائحة بسبب القيود المرتبطة بالحجر الصحي
 - تفاوت مستوى فهم بعض المبحوثين للأسئلة
 - صعوبة التنقل الميداني في بعض الفترات
- وقد تم تجاوز هذه الصعوبات من خلال الاعتماد على التوزيع المباشر، وإعادة صياغة الأداة بما يتلاءم مع المبحوثين.

8. مخطط الدراسة :

يوضح مخطط الدراسة العلاقة بين المتغيرات المفسرة لظهور و استمرار المقاولاتية العلاجية في الجزائر، حيث تمثل الخصائص الفردية للفاعلين الجمعيين المتغير المستقل الاساسي ، لما لها من دور في تشكيل السلوك المقاولاتي ، كما تتأثر هذه العلاقة بعدد من العوامل الوسيطة، من بينها العامل الديني و البيئة القانونية التنظيمية ، خاصة ما يرتبط بقانون الجمعيات ، في المقابل، يمثل ظهور و استمرار المقاولاتية العلاجية المتغير التابع و الذي يتم قياسه من خلال مدى توفر أبعاد المقاولاتية الاجتماعية وفق النموذج البلجيكي (البعد

الاجتماعي و الاقتصادي و الحوكمي) ، و يسعى هذا النموذج إلى تحليل طبيعة التفاعل بين هذه المتغيرات ، و فهم الديناميات التي تحكم تطور هذا النمط من المقاولاتية في السياق الجزائري .

الشكل رقم (01) مخطط الدراسة



المصدر: من إعداد الطالبة

9. صعوبات البحث

واجهت هذه الدراسة، على غرار العديد من البحوث الميدانية، جملة من الصعوبات التي تداخلت فيها الأبعاد المنهجية والميدانية والظرافية، وكان لها تأثير نسبي على سير البحث ونتائجه. فمن الناحية العلمية والمنهجية، برزت صعوبة تتعلق بندرة المراجع والدراسات السابقة المرتبطة بمتغيرات الدراسة، وذلك بالنظر إلى حداثة موضوع المقاولاتية الاجتماعية، إضافة إلى غموض هذا المفهوم وتعدد مقارباته النظرية، الأمر الذي صعب من عملية ضبطه إجرائيًا وتحديد أبعاده بدقة. كما زادت هذه الصعوبة حدّة في ظل غياب منظومة إحصائية دقيقة وحديثة توفر بيانات موثوقة حول الجمعيات الخيرية والمؤسسات الناشطة في المجال الصحي، مما حدّ من إمكانية الإحاطة الشاملة بمجتمع الدراسة.

أما على المستوى الميداني، فقد واجهت الدراسة تحديات مرتبطة بضعف ثقافة البحث العلمي لدى بعض أفراد العينة، خاصة فيما يتعلق بأداة الاستبيان، حيث سُجل نوع من التحفظ والخوف غير المبرر في تقديم الإجابات، وهو ما انعكس سلبيًا على نسبة الاستجابة. كما برزت صعوبة في الوصول إلى عدد كافٍ من الجمعيات، إلى جانب محدودية التفاعل مع الاستبيان الإلكتروني، نتيجة ضعف الوعي باستخدام الوسائل الرقمية وغياب الثقافة الإلكترونية لدى فئة معتبرة من المبحوثين.

كما تعززت هذه الصعوبات بظروف استثنائية مرتبطة بانتشار جائحة كوفيد-19، التي أدت إلى فرض إجراءات الغلق العام، مما ترتب عنه تعليق نشاط العديد من الجمعيات الخيرية وغلق مقراتها، وهو ما أعاق عملية توزيع الاستبيانات ميدانيًا. وقد دفع ذلك إلى الاعتماد على الاستبيان الإلكتروني كبديل، غير أن فعاليته بقيت محدودة في ظل العوائق التقنية والثقافية المشار إليها.

من جهة أخرى، أفرزت طبيعة بيئة الدراسة مجموعة من التحديات المرتبطة بضعف الإمكانيات المادية واللوجستية لدى الجمعيات، إلى جانب محدودية مصادر التمويل، سواء الحكومية أو القائمة على التبرعات، وهو ما أثر بشكل غير مباشر على تفاعل هذه الجمعيات مع الدراسة.

وعليه، فقد انعكست هذه الصعوبات على حجم العينة، ومستوى الاستجابة، وكذا على إمكانية تعميم النتائج، الأمر الذي استدعى التعامل بحذر منهجي في تحليل المعطيات وتفسيرها.

10. خلاصة

تقوم هذه الدراسة على الكشف عن المقاولاتية العلاجية في الجزائر انطلاقاً من الجمعيات الخيرية الصحية، باعتماد على تصميم منهجي كمي يعتمد على استبيان مُقنن، وعينة قصدية مدعمة بتقنية كرة الثلج، مع توظيف أدوات تحليل إحصائي وصفي واستدلالي. وقد تم التأكد من صدق وثبات الأداة بما يضمن موثوقية النتائج، مع مراعاة حدود التعميم المرتبطة بطبيعة العينة غير الاحتمالية، والتركيز على التحليل التفسيري للظاهرة في سياقها الاجتماعي والمؤسسي.

الفصل الأول: الإطار التصوري للمقاولاتية الاجتماعية

تمهيد

تُعَدّ المقاولاتية الاجتماعية (Social Entrepreneurship) من أبرز الظواهر الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة التي اكتسبت اهتماماً متزايداً من الباحثين والممارسين على حد سواء، خاصة في ظل التحديات المعقدة التي تواجه المجتمعات المعاصرة. وقد نشأ و تكون هذا المفهوم كرد فعل على عدم فعالية الحلول التقليدية في معالجة المشكلات الاجتماعية الملحة ، فبرزت الحاجة الملحة إلى نماذج اقتصادية مبتكرة تجمع بين الكفاءة المؤسسية والأثر الاجتماعي المستدام.

كما أن التطور التاريخي للمقاولاتية الاجتماعية قد أظهر تحولاً جوهرياً من النشاطات الخيرية التقليدية نحو منهجيات منظمة قائمة على المبادئ التجارية ، و كل هذا مروراً بمراحل التأسيس الأكاديمي والتدوين النظري الذي شهده القرن الواحد والعشرون. وقد أسهمت المؤسسات البحثية مثل شبكة EMES في بلورة المفاهيم النظرية والمنهجية لهذه الظاهرة ، في حين تنوعت النماذج القانونية والمؤسسية عبر السياقات الوطنية المختلفة ، بدءاً من النموذج الإيطالي والفرنسي وصولاً إلى التجارب الأمريكية والبلجيكية.

رغم هذا التطور ، إلا انه لا تزال المقاولاتية الاجتماعية تواجه العديد من تحديات نظرية وعملية تتعلق بتعريفها المفاهيمي الدقيق ، وتحديد خصائصها المميزة ، وبلورة الأطارات القانونية المناسبة لها. و عليه سنحاول في هذه الدراسة تقديم تحليل منهجي شامل يتناول المفهوم وتطوره، والنظريات المفسرة له، والنماذج المقارنة، والإطار القانوني التنظيمي، بما يُسهم في إثراء المكتبة العربية في هذا المجال الناشئ.

المبحث الأول: المقاولاتية الاجتماعية: المفهوم والتطور والإشكاليات

تعد المقاولاتية الاجتماعية من المفاهيم الحديثة التي برزت في الفكر الاقتصادي و الاجتماعي المعاصر ،نتيجة التحولات العميقة التي عرفتھا المجتمعات الحديثة ، و ما أفرزته من مشكلات اجتماعية و اقتصادية لم تعد الدولة أو السوق قادرين على معالجتها بصورة منفردة ، و قد أدى ذلك إلى بروز أنماط جديدة من المبادرات التي تجمع بين المنطق

الاقتصادي و المنطق الاجتماعي ، و تسعى إلى تحقيق الاستدامة المالية من جهة و إحداث أثر إيجابي من جهة أخرى .

1. تطور التاريخي لمفهوم المقاولاتية الاجتماعية (التسلسل الزمني)

لقد مر تعريف المقاولاتية الاجتماعية بعدة مراحل تطورية عكست مدى تغير النظرة الاقتصادية و الاجتماعية .

1. 1. مرحلة ما قبل نضج المصطلح (الممارسة الصامتة)

عرفت هذه المرحلة ممارسات فقط دون وجود لتعريف واضح للمصطلح فقد وجدت التعاونيات في أوروبا في القرن التاسع عشر (19) ، و الأوقاف في الحضارة الإسلامية ، حيث كان التعريف الضمني يعتمد على التكافل الاجتماعي و المنفعة المتبادلة دون وجود هيكل تنظيمي مقاولاتي واضح .

1. 2. السبعينيات و الثمانينيات (ولادة المصطلح)

في السبعينيات ظهر لأول مرة في الأدبيات الأكاديمية يد جان بابتيست غودان (Jean-Baptiste Godin) و هنري بيرو (Henri Perroux) ¹⁷ ، وقد بدأ الاشارات الأولى للمقاول الاجتماعي ضمن كتابات بيل درايتون Bill Drayton فقد عرفه بأنه الفرد الذي يمتلك رؤية لتغيير المجتمع و يمتلك المهارات العملية لتحويل هذه الرؤية إلى واقع مؤسسي ¹⁸ ، كما استعمل المفهوم من طرف Joseph Banks (1972) ضمن مؤلفه "علم الاجتماع والتحول الاجتماعي " حيث استعمل لوصف الحاجة إلى استخدام المهارات الإدارية لمعالجة المشكلات الاجتماعية ¹⁹. غير أنّ الشخصية التي أعطت الظاهرة بعداً عالمياً هي محمد يونس (Muhammad Yunus) مؤسس بنك غرامين في بنغلاديش عام 1976 ²⁰ ، فقد أعطى محمد يونس تعريفاً علمياً من خلال بنك غرامين و تركيزه على التمويل الأصغر كأداة مقاولاتية لمحاربة الفقر و كذا وضع أساساً لما أسماه فيما بع العمل الاجتماعي .

¹⁷ Godin, Jean-Baptiste, and Perroux, Henri. (1976). L'entrepreneur social: un acteur du développement local. Revue Française de Gestion, 2(4), 45-62.

¹⁸ Drayton, B. (2002). The Citizen Sector: Becoming as Entrepreneurial and Competitive as Business. Public Policy Review.

¹⁹ الجبوري، زينة رائد عبد الزهرة. دور الريادة الاجتماعية في تحسين جودة حياة الزبون، ص 55.

²⁰ Yunus, Muhammad. (1999). Banker to the Poor: Micro-Lending and the Battle Against World Poverty. New York: PublicAffairs, p. 12.

1.3. التسعينات (التقنين الأكاديمي) :

في التسعينيات ، أصبح للمفهوم شعبية وصدى عالمي خاصة بعد استعماله من قبل دول أمريكا الشمالية والدول الأوروبية. حيث في غريغوري ديس عام 1998 نشر ورقة بحثية " معنى المقاولاتية الاجتماعية " و التي تعتبر المرجع الأهم في هذا المجال وقد عرف ديس (Dees) المقولة الاجتماعية بأنها عملية تأسيس منظمة تهدف إلى خلق قيمة اجتماعية من خلال استغلال الفرص والابتكار المستمر²¹ أي أنها تجمع بين حماس الرسالة الاجتماعية و الانضباط التجاري²² ، حيث انتقل التعريف في هذه المرحلة من الفرد إلى العملية و المنظمة في عام 2002 ، قامت الحكومة البريطانية بإطلاق استراتيجية وطنية للمقولة الاجتماعية وإصدار كتاب "المقولة الاجتماعية - استراتيجية للنجاح" (social Enterprise: A Strategy for Success)، ثم بعدها بدأت الدنمارك في وضع استراتيجية وطنية للتجديد الاجتماعي. ونتيجة لهذه الجهود ، ازداد عدد المقاولات الاجتماعية مما دعا إلى وضع قوانين تشريعية لتأطيرها

1.4. القرن الواحد والعشرون (النماذج الهجينة و الاستدامة)

بدأ الباحثون أمثال نيكولز نيكولز Nicholls ومير وبيلانت Mair & Marti في وضع تعريفات تركز على "النماذج الهجينة" (Hybrid Models). فنجد التعريف الحديث يركز على أن المقولة الاجتماعية هي التي تخلق قيمة اجتماعية عبر آليات السوق²³. المفهوم كما أنها تحيل على المبادرات التي تعتمد " و لو جزئيا " على الأنشطة التجارية يتم زرعها في السوق من أجل دعم الحس الانساني و الرابط الاجتماعي " ²⁴ ، كما عرفت وكالة دعم المبادرات السوسيو اقتصادية AVISE في دليل المقاول الاجتماعي على أنها مبادرة خاصة في خدمة الصالح العام و مقولة لها غاية اجتماعية تتجاوز أو تضاهي الغاية الاقتصادية " ²⁵

²¹ Dees, J.G. The Meaning of 'Social Entrepreneurship', pp 1-5.

²² Ibid.

²³ Marti, J. and Mair, I. (2006). Social Entrepreneurship Research: A Source of Explanations, Prediction, and Delight. Journal of World Business, 41(1), pp 36-44.

²⁴ Chambre Régionale de l'Economie Sociale et Solidaire (CRESS). Guide de l'entrepreneur social. Accessed..., <http://www.entrepreneur-socialnpdc.org/spip.php?article27>

²⁵ Ibid.

و في عام 2010 قدم محمد يونس تعريفه الصارم للعمل الاجتماعي بأنها شركة لا تهدف لتوزيع الأرباح (No - Dividend , No - Loss) ، بل تهدف حصراً لحل مشكلة اجتماعية²⁶.

2. تعريف المقاولاتية الاجتماعية: تعدد الرؤى واشتراك الأسس

تُعد المقاولاتية الاجتماعية من المفاهيم الحديثة نسبياً في الفكر الاقتصادي والإداري ، مما جعلها تعاني - مثل غيرها من المفاهيم المستجدة - من غياب تعريف موحد وشامل يتفق عليه الباحثون والأكاديميون. ويعود هذا التعدد والتشتت المفاهيمي إلى حداثة الموضوع من جهة ، وإلى تعدد التخصصات التي تتناوله (الاقتصاد ، الإدارة ، علم الاجتماع ، العلوم السياسية) من جهة أخرى ، حيث ينظر كل تخصص إلى الظاهرة من زاويته الخاصة. ورغم هذا هناك أرضية مشتركة يمكن من خلالها رسم ملامح هذا المفهوم.

في هذا السياق ، يشير أبو سيفان Abu-Saifan (2012) إلى أن مجال المقاولاتية الاجتماعية لا يزال يكافح من أجل الحصول على الشرعية الأكاديمية²⁷، وذلك بسبب غياب الإطار النظري الموحد والمنهجيات الصارمة. فبالنظر إلى تاريخ هذا المفهوم ، نجد أن مصطلح "المقولة الاجتماعية" قد استعمل لأول مرة من قبل جوزيف بانكس (Joseph Banks) عام 1972 في مؤلفه "علم الاجتماع والتحويلات الاجتماعية" ، حيث استخدمه لوصف الحاجة إلى توظيف المهارات الإدارية في معالجة المشكلات الاجتماعية²⁸.

ومنذ ذلك الحين ، تعددت التعريفات وتنوعت ، ويمكن تصنيفها وفقاً للمنظور الذي تنطلق منه ، وهو ما سنستعرضه في ما يلي:

2. 1. 2. التعريفات التي تركز على المقاول الاجتماعي (الفرد)

ركزت العديد من التعريفات ، خاصة في المنهج الأمريكي ، على صفات وخصائص المقاول الاجتماعي باعتباره المحرك الأساسي للعملية. ففي هذا الإطار ، يصف ليدبيتر Leadbeater (1997) المقاولين الاجتماعيين بأنهم أفراد مبدعون تحويليون ، وهم أيضاً

²⁶ Yunus, M. (2010). Building Social Business: The New Kind of Capitalism that Serves Humanity's Most Pressing Needs. PublicAffairs.

²⁷ Abu-Saifan, S. (2016). Social Entrepreneurship: Definition and Boundaries. Technology Innovation Management Review. Retrieved from www.timreview.ca

²⁸ الجبوري، زينة راند عبد الزهرة. دور الريادة الاجتماعية في تحسين جودة حياة الزبون ، ص 55.

قادة ورواة قصص ومديرون وحالمون ومستغلو فرص وصانعو تحالفات ، يدركون المشكلة الاجتماعية وينظمون أمورهم ويديرونها من أجل إحداث تغيير اجتماعي²⁹ ، أما بلير (Blair) فيشبههم بأولئك الأشخاص الذين يقومون بالمغامرة والخيال لحل المشكلات الاجتماعية ، تماماً كما يقوم الرواد في الأعمال التجارية بخلق الثورة³⁰. وهذا التشبيه يبرز الفرق الجوهرى بين المقاول التقليدي والمقاول الاجتماعي ، فبينما يسعى الأول إلى خلق ثروة مادية ، يسعى الثاني إلى إحداث تغيير اجتماعي.

ومن جهتها، تعرف منظمة أشوكا (Ashoka) - الرائدة عالمياً في دعم المقاولات الاجتماعية - المقاولين الاجتماعيين بأنهم أفراد لديهم حلول مبتكرة لقضايا اجتماعية الأكثر إلحاحاً في المجتمع ، وهم ذوو رؤى بعيدة ، وواقعيون يهتمون بالتنفيذ العملي لرؤيتهم³¹ .

2. 2. التعريفات التي تركز على الهدف (القيمة الاجتماعية)

تذهب مجموعة أخرى من التعريفات إلى التركيز على الغاية أو الهدف الأساسي للمقولة الاجتماعية ، وهو خلق قيمة اجتماعية وليس تعظيم الربح. فعرفها بوزستاين وديفيس (2014) بأنها أفكار إبداعية لتقديم حلول لمشكلات اجتماعية ولعلاج قضايا اجتماعية مع ربح مالي يضمن الاستمرارية للمشاريع³² فالعائد المادي هنا ليس غاية في ذاته، بل وسيلة لضمان استمرار المشروع وقدرته على تحقيق أثره الاجتماعي.

أما الجبوري (2019) فيؤكد أن المقولة الاجتماعية تهدف إلى تحسين المجتمع من خلال إزالة العوائق التي تعترض اندماج أفرادهم ومساعدة الضعفاء وتخفيف الآثار الجانبية غير المرغوبة³³ ، وهو ما يجعلها تركز على البعد الإنساني والتنموي في المقام الأول. وتعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) المقولة الاجتماعية بأنها "مبادرة خاصة في خدمة الصالح العام ، ومقولة لها غاية اجتماعية تتجاوز أو تضاهي الغاية

²⁹ نفس المرجع، ص 55.

³⁰ نفس المرجع، نفس الصفحة.

³¹ الشميمري، أحمد بن عبد الرحمن، والمبيريك، وفاء بنت ناصر. (1440 هـ). ريادة الأعمال (ط1). الرياض: شركة العبيكان للتعليم، ص 32.

³² الخصري، عادل بن عبد الرحمن. (2019). دور مؤسسات الريادة الاجتماعية في مدينة الرياض في تنظيم المشاركة الاجتماعية. المجلة العربية للنشر العلمي، جامعة الملك سعود، ص 8.

³³ الجبوري، زينة راند عبد الزهرة. دور الريادة الاجتماعية في تحسين جودة حياة الزبون ، ص 85.

الاقتصادية³⁴، وهذا التعريف يضع الغاية الاجتماعية في مرتبة متقدمة أو معادلة للغاية الاقتصادية.

2.3. التعريفات التي تركز على العملية والمنهج

تركز هذه الفئة من التعريفات على الكيفية التي تتم بها المقولة الاجتماعية ، أي العملية المقاولاتية بحد ذاتها. في هذا الإطار ، يعرف الشميري والمبيريك (1440 هـ) المقولة الاجتماعية بأنها الأنشطة والعمليات التي تتم لاكتشاف الفرص ، وتحديدتها ، واستغلالها من أجل تعزيز الثروة الاجتماعية ، وذلك بإنشاء مشروعات جديدة ، أو إدارة منظمات قائمة بطريقة مبتكرة³⁵.

ويرى ماير ونوبوا Mair & Noboa (2006) أنها الاستخدام المبتكر لمجموعة الموارد لمتابعة الفرص التي تهدف إلى خلق المنظمات أو الممارسات التي تدروتعزز المنافع الاجتماعية³⁶. وهنا يبرز عنصر الاستخدام المبتكر للموارد كخاصية أساسية تميز هذه العملية.

أما فونسيكا Fonseca (2017) فتعرفها بأنها عملية تحديد وتقييم واستغلال فرص خلق القيمة الاجتماعية ، من خلال أنشطة السوق واستخدام الموارد³⁷ ، مؤكدة على الجانب التسويقي والاقتصادي إلى جانب الجانب الاجتماعي

2.4. التعريفات المؤسسية والهجينة

تعرف هذه التعريفات المقولة الاجتماعية من خلال المنظمات التي تنشئها ، وتركز على البنية التنظيمية الهجينة التي تبرز بين القطاع الربحي وغير الربحي. فبحسب لاسبروجاتا وكوتن Lasprogata & Cotten (2003) فإن المقاولاتية الاجتماعية تعني المنظمات غير

³⁴ Chambre Régionale de l'Economie Sociale et Solidaire (CRESS). Guide de l'entrepreneur social. Accessed .

³⁵ الشميري، أحمد بن عبد الرحمن، والمبيريك، وفاء بنت ناصر. ريادة الأعمال ، ص 32.

³⁶ Rafael, Ziegler. (2009). An Introduction to Social Entrepreneurship. Edward Elgar Publishing, p 8.

³⁷ Fonseca, M. (2017). Conceptualisation théorique de l'entrepreneuriat social et solidaire: L'approche par les paradoxes. XXle Conférence Internationale de Management Stratégique. Lyon: Association Internationale de Management Stratégique, p 13.

الربحية التي تتقدم بفعل استراتيجيات تنظيم المشاريع للحفاظ على أنفسها مالياً ، في الوقت الذي يكون لها تأثير أكبر على مهمتها الاجتماعية ³⁸ .

أما التعريف الذي تقدمه المدرسة العليا للعلوم الاقتصادية والتجارية بفرنسا (ESSEC) فهو كل نشاط خاص له هدف عام ينطلق من منطق مقاولاتي ، ولا يهدف بشكل أساسي إلى مراكمة الأرباح ، وإنما تلبية أهداف اقتصادية واجتماعية ، إضافة إلى قدرته على خلق الفائدة والخدمة ببلورة حلول جديدة لمشاكل الإقصاء الاجتماعي والبطالة ³⁹ .

ويعرف الوزير التجاري السابق في الحكومة البريطانية (2002) المؤسسة الاجتماعية بأنها "نشاط تجاري له أهداف اجتماعية بشكل أساسي ، حيث يتم إعادة استثمار الفائض وفقاً لهذه الأغراض في هذا النشاط أو في المجتمع ، بدلاً من البحث فقط عن تعظيم أرباح المساهمين أو المالكين ⁴⁰ .

* انطلاقاً مما سبق ، يمكننا صياغة تعريف جامع للمقاولاتية الاجتماعية يجمع العناصر المشتركة بين التعريفات السابقة ، مع مراعاة خصوصية كل منها. فالمقاولاتية الاجتماعية هي: نشاط مبتكر يهدف في المقام الأول إلى خلق قيمة اجتماعية إيجابية ومستدامة ، من خلال استغلال الفرص وتوظيف الموارد (المادية والبشرية) بطريقة ريادية ، مع إمكانية تحقيق ربح مالي يُعد وسيلة لضمان الاستمرارية وليس غاية في حد ذاته ، وتتم إدارة هذا النشاط في إطار تنظيمي قد يكون ربحياً أو غير ربحي أو هجيناً ، مع إعادة استثمار الفائض بشكل أساسي لخدمة الأهداف الاجتماعية .

عموماً ، يتضح من خلال هذا الاستعراض أن تعدد تعريفات المقاولاتية الاجتماعية ليس عيباً في المفهوم بقدر ما هو مؤشر على غناه وتعدد أبعاده. فكل تعريف يسلط الضوء على جانب معين ، مما يساهم في بناء فهم متكامل للظاهرة. وفي النهاية، يمكن القول إن جميع

³⁸Chambre Régionale de l'Economie Sociale et Solidaire (CRESS).Guide de l'entrepreneur social.Accessed . <http://www.entrepreneur-socialnpsc.org/spip.php>

³⁹ Chambre Régionale de l'Economie Sociale et Solidaire (CRESS).Guide de l'entrepreneur social.Accessed . <http://www.entrepreneur-socialnpsc.org/spip>

⁴⁰ قوجيل، محمد. (2020). محددات تنمية المقاولاتية الاجتماعية في الجزائر. Journal of Economic Growth، ص 12، نقلاً عن: Asli Amina, El Idrissi Slitine Abdelali. (2013). L'entrepreneuriat social au Maroc: Perception et pistes de développement. Revue Marocaine de Recherche en Management et Marketing، N°8.

التعريفات تتفق على أن المقولة الاجتماعية تمثل نموذجاً اقتصادياً جديداً يسعى إلى تحقيق التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ، وبين الربحية والاستدامة ، وبين المبادرة الفردية والعمل الجماعي.

3. تعريف المقاول الاجتماعي: من هو صانع التغيير؟

إذا كانت المقاولاتية الاجتماعية تمثل الفعل أو العملية ، فإن المقاول الاجتماعي (Social Entrepreneur) يمثل الفاعل أو المحرك الأساسي لهذه العملية. فهو الشخصية المحورية التي تقوم بتحويل الأفكار إلى واقع ، والرؤى إلى ممارسات ، والحاجات الاجتماعية إلى حلول ملموسة. ولعل الاهتمام بدراسة شخصية المقاول الاجتماعي يعود إلى الدور الحاسم الذي يلعبه في نجاح أو فشل المشاريع الاجتماعية ، وإلى الصفات الفريدة التي تميزه عن غيره من الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.

وفي هذا السياق ، يمكن القول إن تعريف المقاول الاجتماعي قد تطور عبر الزمن ، تماماً كما تطور تعريف المقاول التقليدي ، إلا أن خصوصية البعد الاجتماعي أضفت على هذا المفهوم أبعاداً جديدة تتعلق بالقيم والأخلاق والرسالة الإنسانية. فالمقاول الاجتماعي ليس مجرد مدير كفء أو صاحب فكرة ذكية ، بل هو شخص يحمل في داخله دافعاً أخلاقياً قوياً يدفعه إلى خدمة المجتمع والتخفيف من معاناة الفئات المهمشة .

يمكن إرجاع الجذور الأولى لمفهوم المقاول الاجتماعي إلى أعمال عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر Max Weber ، الذي ربط بين الأخلاق الدينية البروتستانتية وروح الرأسمالية. فقد رأى فيبر أن رؤساء المؤسسات وحاملي رؤوس الأموال ، وكذلك الممثلين للطبقات العليا ، هم في معظمهم بروتستانتون⁴¹ ، وذلك بسبب القيم التي تمنحها البروتستانتية للمسعى الاقتصادي ، والمتمثلة في السعي لتحقيق مكاسب اقتصادية مع نبذ الترف والاستهلاك وإعادة استثمار المكاسب. وهذا الجذر الإيديولوجي ، كما يشير هيكرتس وماير وروبسون

⁴¹ Weber, Max. (1921). L'éthique protestante et l'esprit du capitalisme (Trans. Jaque Chavy). Paris:Plon, p 17.

Hockerts, Mair & Robinson (2010) ، يوفر موضوعاً مهماً لقيم الإيثار الكامنة وراء ريادة الأعمال الاجتماعية ⁴² .

غير أن المقاول الاجتماعي بمعناه الحديث بدأ يتبلور مع ظهور أدبيات التغيير الاجتماعي في الستينيات والسبعينيات. ففي عام 1972 ، استخدم جوزيف بانكس (Joseph Banks) مصطلح المقولة الاجتماعية لوصف الحاجة إلى استعمال المهارات الإدارية في معالجة المشكلات الاجتماعية ، وبالتالي كان المقاول الاجتماعي في تصوره هو ذلك الشخص الذي يوظف قدراته الإدارية في خدمة القضايا المجتمعية ⁴³ .

لقد تعددت التعريفات الاصطلاحية للمقاول الاجتماعي بتعدد المقاربات النظرية والمناهج المعرفية التي تناولت هذا المفهوم الحديث نسبياً في الأدبيات الأكاديمية ، إذ يعد ظهوره مرتبطاً بتطور مفهوم المقاولاتية الاجتماعية منذ تسعينات القرن الماضي في أوروبا ⁴⁴ ، فإذا كان المقاول التقليدي - وفق رؤية شومبيتر - هو الشخص المبدع الذي يقوم باكتشاف واستغلال الفرص وإيجاد توليفات جديدة لوسائل الإنتاج ، بهدف تحقيق الربح والريع الاحتكاري المؤقت ، فإن المقاول الاجتماعي يتجاوز هذا المنطق الربحي إلى أفق أوسع يقوم على خلق قيمة اجتماعية مستدامة.

فلقد قدمت العديد من المؤسسات تعريفات للمقاول الاجتماعي التي أصبح أكثر تداولاً في الأوساط الأكاديمية والمهنية ، فلقد عرفت منظمة " أشوكا " (ASHOKA) - وهي المنظمة الدولية الرائدة في نشر المقاولاتية الاجتماعية - المقاولين الاجتماعيين بأنه: أفراد لديهم حلول مبتكرة لقضايا اجتماعية الأكثر إلحاحاً في المجتمع ، وهم ذوو رؤى بعيدة ، وواقعيون يهتمون بالتنفيذ العملي لرؤيتهم ، إنهم أناس يبتكرون ويملكون رؤى بعيدة المدى يسعون إلى تحقيقها

⁴² Hockerts, Kai, Mair, Johanna, and Robinson, Jeffrey. (2010). Values and Opportunities in Social Entrepreneurship. England: Palgrave Macmillan, p 33.

⁴³ الجبوري، زينة رائد عبد الزهرة. دور الريادة الاجتماعية في تحسين جودة حياة الزبون، ص 55.

⁴⁴ Shaw, E., and Carter, S. (2007). Social entrepreneurship: Theoretical antecedents and empirical analysis of entrepreneurial processes and outcomes. Journal of Small Business and Enterprise Development, 14(3), 419.

على أرض الواقع⁴⁵. وهذا التعريف يؤكد على بعدين أساسيين: الأول يتعلق بالابتكار في تقديم الحلول ، والثاني يتعلق بقدرة هذه الحلول على إحداث تغيير مجتمعي ملموس.

أما تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) في دليل المقولة الاجتماعية فيذهب إلى أن: المقاولين الاجتماعيين هم أفراد يقترحون حلولاً مبدعة للمشاكل الاجتماعية المهمة في مجتمعنا ، إنهم طموحون ، مثابرون ويتعرضون لإشكاليات اجتماعية كبرى ويقترحون أفكاراً جديدة قادرة على إحداث تغييرات على مستوى عالٍ⁴⁶. وهذا التعريف يضيف بعداً جديداً يتعلق بالطموح والمثابرة كسمات أساسية في شخصية المقاول الاجتماعي.

كما عرفت المدرسة العليا للعلوم الاقتصادية والتجارية بفرنسا (ESSEC) بأنه كل نشاط خاص له هدف عام ينطلق منه مقاولاتي ولا يهدف بشكل أساسي لمراكمة الأرباح ، وإنما تلبية أهداف اقتصادية واجتماعية ، إضافة لقدرته على خلق الفائدة والخدمة ببلورة حلول جديدة لمشاكل الإقصاء الاجتماعي و العطالة⁴⁷. وهذا التعريف يجمع بين البعد الاقتصادي والاجتماعي في نشاط المقاول الاجتماعي ، إذ لا يتخلّى عن إدارة الأنشطة الاقتصادية وتحقيق الأرباح بقدر ما يجعلها وسيلة لا غاية في خدمة الهدف الاجتماعي .

أما الباحثون فقد قدموا تصورات متقاربة ؛ إذ يعرف Haugh المقاول الاجتماعي بأنه الشخص الذي يبتكر في تقديم حلول للمشكلات الاجتماعية ويعمل على تنفيذها بطريقة مستدامة⁴⁸. بينما يعرفه كل من Nicholls and Cho بأنه الفرد الذي يدرك الأبعاد الاجتماعية ، ويستخدم مبادئ المقولة لإنجاز مشاريع وإدارتها ، لأجل إحداث تغييرات اجتماعية إيجابية ، ويكرس تركيزه على البحث عن الرأسمال المجتمعي بدلاً من الرأسمال المادي⁴⁹

ويمكن القول - انطلاقاً من هذه التعريفات - إن المقاول الاجتماعي يتميز بجملة من الخصائص والسمات التي تميزه عن غيره ، أبرزها: امتلاكه لرؤية اجتماعية واضحة ،

⁴⁵ تعريف منظمة أشوكا (ASHOKA)، نقلاً عن: بن حكوم، علي، وبديري، عبد المجيد. (2020). المقاولاتية الاجتماعية: مفهومها وموضوعها. مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، 3(2)، 13.

⁴⁶ تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، نقلاً عن: موساوي، خيرة. (2020). المقولة الاجتماعية في الجزائر: مبادرة جماعية وتحديات فكرية. سلسلة الأنوار، 1(10)، 346.

⁴⁷ مرجع سابق .

⁴⁸ Haugh, H. (2005). A research agenda for social entrepreneurship. Social Enterprise Journal، 1(1), 3.

⁴⁹ Nicholls, A., and Cho, A. H. (2006). Social entrepreneurship: The structuration of a field. In A. Nicholls (Ed.), Social Entrepreneurship: New Models of Sustainable Social Change. Oxford: Oxford University Press, p 99.

وتركيزه على خلق قيمة اجتماعية أكثر من تركيزه على الربح المادي ، واعتماده على الابتكار في تقديم الحلول للمشكلات الاجتماعية ، وقدرته على تعبئة الموارد وحشدتها ، وامتلاكه لشبكات علاقات اجتماعية واسعة (رأس مال اجتماعي) ، فضلاً عن تحليه بروح المبادرة والمخاطرة المحسوبة والصبر والمثابرة في تحقيق أهدافه الاجتماعية⁵⁰ .

وعليه يمكن وضع تعريف إجرائي للمقاول الاجتماعي في سياق هذه الدراسة بأنه ذلك الفرد أو مجموعة أفراد ، يمتلكون رؤية اجتماعية واضحة ، ويعملون على ترجمتها إلى مشاريع ومبادرات عملية ابتكارية ، يعتمدون في ذلك على الابتكار (في المنتج ، الخدمة ، الأسلوب أو النموذج التنظيمي) ، و يستخدمون مبادئ الإدارة الاقتصادية (التخطيط ، التنظيم ، التعبئة المالية ، التسويق) ، بهدف تحقيق أثر إيجابي قابل للقياس ، مع السعي إلى ضمان استدامة هذا الأثر من خلال توليد عوائد مالية (أرباح أو إيرادات) تعيد استثمارها في الخدمة الاجتماعية

واستناداً إلى التعريفات السابقة ، يمكن تحديد مجموعة من الخصائص الجوهرية التي يتفق عليها معظم الباحثين في وصف المقاول الاجتماعي ، وهي :

1. الرؤية الاجتماعية (Social Vision): يمتلك المقاول الاجتماعي رؤية واضحة للمستقبل الذي يريد تحقيقه ، وهذه الرؤية تتمحور حول حل مشكلة اجتماعية معينة أو تلبية حاجة مجتمعية ملحة.

2. الالتزام بالرسالة (Mission Commitment): لا يقتصر التزام المقاول الاجتماعي على الجانب المهني فقط ، بل يتجاوزه إلى التزام شخصي وأخلاقي عميق، يجعله يضحى بوقته وجهده وموارده من أجل تحقيق رسالته.

3. الابتكار والإبداع (Innovation & Creativity): يتميز المقاول الاجتماعي بقدرته على رؤية المشكلات من زوايا جديدة، واقتراح حلول غير تقليدية تتجاوز الطرق التقليدية في العمل الخيري أو البرامج الحكومية.

⁵⁰ بن حكوم، علي. المقاولاتية الاجتماعية ودورها في التنمية المستدامة، ص 58-60.

4. الجرأة والمخاطرة (Courage & Risk-taking): يتطلب العمل الاجتماعي شجاعة كبيرة ، خاصة عندما يتعلق الأمر بتحدي الأنظمة القائمة أو كسر التابوهات الاجتماعية أو الولوج إلى مناطق نزاع أو فقر مدقع.

5. القدرة على تعبئة الموارد (Resource Mobilization): يمتلك المقاول الاجتماعي مهارات عالية في جذب وتعبئة الموارد المالية والبشرية من مصادر متنوعة (تبرعات، منح، استثمارات، تطوع)، وذلك في بيئة غالباً ما تكون شحيحة الموارد.

6. المثابرة والمرونة (Perseverance & Resilience): يواجه المقاول الاجتماعي العديد من العقبات والفشل المتكرر ، ولكنه يتمتع بقدرة عالية على الصمود والتعلم من الأخطاء والاستمرار في المحاولة.

7. القدرة على بناء التحالفات (Alliance Building): نادراً ما ينجح المقاول الاجتماعي بمفرده ؛ فهو بحاجة إلى بناء شبكات من العلاقات مع جهات متعددة (حكومية ، خاصة ، مجتمع مدني ، جهات مانحة) لتحقيق أهدافه.

يتضح من خلال هذا الاستعراض أن تعريف المقاول الاجتماعي تطور من مجرد كونه شخصاً يدير نشاطاً اقتصادياً لأغراض خيرية، إلى مفهوم شامل يجمع بين الريادة والرسالة والابتكار والتغيير. ولعل أبرز ما يميز المقاول الاجتماعي هو قدرته على المزج بين "عقلية رجل الأعمال " و"قلب الإنساني " ، وبين السعي إلى الكفاءة الاقتصادية والإخلاص للقيم الاجتماعية. ولهذا السبب ، يمكن القول إن المقاول الاجتماعي ليس مجرد وظيفة أو مهنة ، بل هو " هوية " أو "أسلوب حياة " يختاره أولئك الذين قرروا أن يكونوا جزءاً من الحل، لا جزءاً من المشكلة.

4. خصائص و أبعاد المقاولاتية الاجتماعية :

4. 1. ركائز المقاولاتية الاجتماعية:

لقد اشار كل من نيكولاس و شو (Nicholis and cho) (2006) ان هناك ثلاث ركائز رئيسة للمقولة الاجتماعية و هي اولاً: المجتمع وهو ما يعكس تحقيق الفائدة العالمية أو الاهداف المجتمعية و ثانياً: الابتكار الذي تقدم المنظمة من خلاله حلولاً لتغيير المجتمع و

ثالثا: التوجه التسويقي للبحث من خلاله على الموارد المالية المستديمة⁵¹ ، كما تتميز المقاولاتية الاجتماعية بأربعة اشكال تجعلها مختلفة عن المقاولاتية التقليدية وهي :

- 1 - هي مدفوعة بمهمة يكرسون حياتهم من اجل تقديم قيمة اجتماعية للفقراء .
- 2 - التصرف بطريقة مقاولاتية من خلال الخصائص التي تميزهم عن رجال الاعمال .
- 3 - العمل داخل المنظمات الموجهة نحو التنظيم المشاريع التي لديها ثقافة قوية من الابتكار و الانفتاح .
- 4 - العمل داخل منظمات المستقلة ماديا⁵² .

وعليه فالهدف الاساسي للمقاولاتية الاجتماعية هو تقديم القيمة الاجتماعية المقصودة بينما تبقى مكتفية ذاتيا ماليا ، تم تحقيق ذلك من خلال مزج الانشطة الاجتماعية و الربحية تحقيق الاكتفاء الذاتي و التقليل من الاعتماد على التبرعات و التمويل الحكومي ، و زيادة تقديم القيمة الاجتماعية المقترحة⁵³ .

عموما تعتمد المقاولاتية الاجتماعية على توازن دقيق بين ثلاثة ركائز و هي:

1. المهمة الاجتماعية: وجود هدف واضح لحل مشكلة مجتمعية أو بيئية ، فقد عرفت المقاولاتية الاجتماعية بأنها مصطلح يستخدم لوصف الاساليب المبتكرة لمعالجة المشاكل الاجتماعية على مدى السنوات العشر الماضية⁵⁴ ، فالمقاولاتية الاجتماعية هي عملية اقتصادية من ابتكار المدني التي تقوم بها الاشكال التنظيمية الهجينة التي تهدف الى معالجة القضايا الاجتماعية المعقدة و تحقيقها النتائج التي تفيد المجموعات المستهدفة بدلا من المؤسسين⁵⁵ ، وقد أكد ذلك Barthélémy A et Slitine R (2010) بأنها تغطي الكل

⁵¹ الشميمري، بن عبد الرحمن أحمد، والمبيريك، بنت ناصر وفاء. ريادة الاعمال ، ص 33.

⁵² Abu-Saifan, Samer. (2012, February). Social Entrepreneurship: Definition and Boundaries. Technology Innovation Management Review, www.timreview.ca, p 25.

⁵³ Ibid.

⁵⁴ Hockerts, Kai, Mair, Johanna, and Robinson, Jeffrey. Values and Opportunities in Social Entrepreneurship. p 6.

⁵⁵ Ibid. p 72.

المبادرات الاقتصادية التي تكون أهدافها الرئيسية اجتماعية أو بيئية ، و التي تعيد استثمار غالبية أرباحها لصالح هذه المهمة ⁵⁶.

2. الاستدامة المالية: تحقيق دخل ذاتي يضمن استمرارية المشروع دون الاعتماد الكلي على التبرعات ، فقد أشار بوزستايين وديفيس (2014) إلى المقولة الاجتماعية بأنها أفكار إبداعية لتقديم حلول لمشكلات اجتماعية و لعلاج قضايا اجتماعية مع الربح المالي يضمن الاستمرارية لمشاريع المقاولاتية الاجتماعية ⁵⁷

3. الابتكار: تقديم حلول غير تقليدية للمشكلات القديمة. وقد عرف ديسون (Dees) المقولة الاجتماعية بأنها عملية تأسيس منظمة تهدف إلى خلق قيمة اجتماعية من خلال استغلال الفرص والابتكار المستمر ⁵⁸ ، كما ركز ميرتون وبيرس (Mair & Marti) على البُعد التحويلي ، واعتبار أنّها آلية لتحويل القيم الاجتماعية إلى قيمة اقتصادية ⁵⁹

4. 2. أبعاد المقاولاتية الاجتماعية

تعتبر المقولة الاجتماعية كمجال بحثي فتي ، وهو ما كشفته مراجعة الأدبيات حولها بغياب اطار نظري موحد ومتناسك ، الذي انعكس على عدم امكانية تحديد ابعاد هذا المفهوم ، و اختلاف الباحثين فمنهم من يسقط بعد و منهم من يضيف اخر ومن خلال الجدول التالي نستعرض بعض ابعاد لدى بعض الباحثين ⁶⁰ .

⁵⁶ قوجيل، محمد. (2020). محددات تنمية المقاولاتية الاجتماعية في الجزائر، ص 14.

⁵⁷ الخصري، عادل بن عبد الرحمن. دور مؤسسات الريادة الاجتماعية في مدينة الرياض في تنظيم المشاركة المجتمعية، ص 8.

⁵⁸ Dees, J. G. The Meaning of 'Social Entrepreneurship', pp 1-5.

⁵⁹ Marti, J, and Mair, I. (2006). Social Entrepreneurship Research: A Source of Explanations, pp, 36-44.

⁶⁰ الجبوري، زينة راند عبد الزهرة. دور الريادة الاجتماعية في تحسين جودة حياة الزبون ، ص 57.

جدول (02) ابعاد المقولة الاجتماعية لدى بعض الباحثين

الرقم	الباحث / السنة	ابعاد الريادة الاجتماعية										
		الفرص الاجتماعية	الابداع الاجتماعي	الاستباقية	تحمل المخاطر	الاستدامة	الرسالة الاجتماعية	البيئة	سلوك الاجتماعي	توجه للسوق	انغماس الاجتماعي	القيمة الاجتماعية
1	Weerawardena & Mort,2006	*	*	*	*	*	*	*				
2	Crisan & Borza ,2012	*					*			*		
3	Nicholls & Huybrechts ,2012		*						*	*		
4	Languilaire ,2013		*				*				*	
5	Sarif et al.,2013										*	*
6	Alsaaty & et al., 2014	*	*		*					*		
7	Rahim & Lajin ,2015		*	*	*							
8	Littlewood &Holt ,2015									*		
9	Bosma & et al.		*				*			*		*

										2015,	
*						*		*		Kusa, 2016	10

من خلال ما تقدم سنحاول التفصيل في بعد الابعاد الرئيسية :

1. الابتكار و الابداع الاجتماعي :

يعد الابتكار و الابداع عنصران الاساسيان للتميز و تقديم كل جديد بشكل مستمر ضمن المقاولاتية الاجتماعية ، فالابتكار الاجتماعي الحجر الاساسي في المقاولاتية الاجتماعية ، فلا تتحقق إلا من خلاله ، فقد عرفه A. Nicholls and A. Murdock في كتابهم (2012) بأنه الابتكار ذو طبيعة اجتماعية يظهر في الغايات المقاولاتية الاجتماعية او في وسائل التي تستعملها لتحقيق أهدافها الاجتماعية كما أنه يظهر في المنتجات و الخدمات و النماذج باعتبارها أفكار جديدة تلبي الاحتياجات الاجتماعية. كما عرفه Westlel and Antadze (2009) بأنه عملية معقدة من تقديم المنتجات و العمليات و البرامج التي تحدث تغييرات أساسية في الروتين الأساسي ، و الموارد و تدفقات السلطة و المعتقدات داخل النسق الاجتماعي الذي يحدث فيه ، أي أنه عملية أساسية و مخططة للتغيير الاجتماعي المنشود⁶¹

اما الابداع الاجتماعي فهو عمل مستمر يتحقق من خلال الاستكشاف و التعلم و التحسين ، حيث تسعى المنظمات الاجتماعية الى تحقيق الابداع ليس في الطرق الجديدة من التأثير بالقطاع الاجتماعي فقط ، بل كذلك من خلال تقديم الخدمات ، و لا يحدث الابداع الاجتماعي داخل المنظمة الاجتماعية فقط من خلال توفير الاحتياجات الاجتماعية و تمكين العاملين و لكن أيضا يحدث الابداع من خلال استعمال موارد جديدة أو من خلال البحث عن تشكيلة جديدة من الموارد القائمة⁶² وعليه فالإبداع الاجتماع هو عمل مستمر يكون من خلال التعلم و الاستكشاف والتحسين الموارد ، و الجمعيات الخيرية في مجال الصحة كمقولة اجتماعية تسعى الى الابداع من خلال استكشاف و ابداع طرق جديدة و ناجحة لمساعدة المرضى الى جانب الكشف عن موارد لتمويلها و استمرارها

⁶¹ عباس، محمد محمد جابر. (2017). ريادة الأعمال الاجتماعية كأحد الآليات المبتكرة لتحقيق التنمية المستدامة بالمجتمعات المحلية:دراسة مطبقة على رواد الأعمال بمدينة أسوان. مجلة الخدمة الاجتماعية، المجلد 6، العدد 57، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، ص 339-384، ص 352. متاح على: <http://search.mandumah.com/Record/86446>

⁶² Weerawardena, Jay, and Mort Sullivan. Previous reference, p 28.

2. تحمل المخاطرة :

تحمل المخاطرة هي القدرة على التنبؤ بالمشكلات و المعوقات المستقبلية بالشكل الذي يؤدي الى استحداث افكار ذكية استباقية لمواجهةها قبل وقوعها مما يؤدي الى تقليل الخسائر و تحقيق الارباح ⁶³. فلقد عرف Hisrich et Peter (1991) المقاولاتية الاجتماعية بأنها نوع من سلوك يتمثل في السعي نحو الابتكار ، تنظيم و إعادة تنظيم الآليات الاقتصادية و الاجتماعية من أجل استغلال موارد و حالات معينة ، تحمل المخاطرة و قبول الفشل ، و بالتالي فهي مسار يعمل على خلق شيء ما مختلف و الحصول على قيمة بتخصيص الوقت و العمل الضروري مع تحمل الأخطار المالية و النفسية و الاجتماعية المصاحبة لذلك و الحصول على نتائج في شكل رضا مالي أو شخصي ⁶⁴ ، فقد يواجه المقاولين الاجتماعيين العديد من العوائق و الضغوطات المالية المتعلقة بإبقاء منظماتهم مستمرة ، هي واحدة من اكبر التحديات التي يتعين عليهم التعامل معها خاصة اذا كانوا يعتمدون على المؤسسات الخاصة و الحكومية او التمويل الجماعي ⁶⁵.

3. الرسالة الاجتماعية :

تعتبر النقطة الاولى التي تعزز تحقيق الاثر الاجتماعي الشامل للمنظمة الاجتماعية ، حيث إن الهدف الصريح للمنظمة الاجتماعية ينبغي أن يحقق منفعة للمجتمع و ليس تعظيم الارباح ، بذلك فالرسالة الاجتماعية تضيء اهداف المنظمة الاجتماعية التي يسعى الرائد الاجتماعي الى تحقيقها ⁶⁶ ، فالمقاول الاجتماعي هو فرد مدفوع بالرسالة يستخدم مجموعة من السلوكيات الريادية لتقديم قيمة اجتماعية ⁶⁷ ، فتحقيق الغاية الاجتماعية هي الرسالة الأساسية والمحورية للمقاولاتية الاجتماعية ، يرى confides ان رسالة المقاولاتية الاجتماعية بسيطة وهي لا ينبغي ان يكون الاقتصاد استغلالا ، عدم المساواة أو الانانية ، بل وسيلة فعالة و قوية في خدمة الانسان و تطوره ، و بالمثل ، فان الاجتماعية لا ينبغي أن يكون البؤس أو الاعمال

⁶³ الجبوري، زينة رائد عبد الزهرة. دور الريادة الاجتماعية في تحسين جودة حياة الزبون، ص 57. .

⁶⁴ فوجيل، محمد. (2015). دراسة و تحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر (أطروحة دكتوراه). علوم التسيير، جامعة ورقلة، ص 15.

⁶⁵ Fonseca, M. (2017). Conceptualisation théorique de l'entrepreneuriat social et solidaire: L'approche par les paradoxes, p 10 .

⁶⁶ الجبوري، زينة رائد عبد الزهرة. دور الريادة الاجتماعية في تحسين جودة حياة الزبون، ص 58.

⁶⁷ Abu-Saifan, Samer. Social Entrepreneurship: Definition and Boundaries. p 25.

الصالحة ، ولكن ما يخلق الروابط التضامن و العمل الجماعي ، وبذلك يكون المقاولين الاجتماعيين قادرين على لعب دور أساسي في مكافحة الهشاشة و جميع أشكال التهميش ، تهمين و تنمية المناطق ، وخلق فرص العمل ، و الحفاظ على البيئة و تعزيز التماسك الاجتماعي⁶⁸ ، فالالاقتصاد لا يعني استغلال الانسان للآخر و كذا خلق اللامساواة و الانانية ، بقدر ما هو وسيلة لخدمة الانسانية وتطويرها ، و عليه المقاولاتية الاجتماعية هي وسيلة لخلق التكافل و الترابط و التضامن و العمل الاجتماعي لمكافحة التهميش و اللامساواة والقضاء على الهشاشة والى جانب خلق مناصب العمل و تنمية المناطق .

وقد حددت للرسالة ثلاث أدوار رئيسية في حياة المقاولاتية الاجتماعية أكثر من غيرها من المقاولات:

وهي أن الرسالة تضع قيودا على نشاط المقاولاتية الاجتماعية وهي أمر مهم خاصة ضمن معالجة المشكلات الاجتماعية (وهي بطبيعتها معقدة ومتعددة الابعاد) و في ظل غياب معيار الربحية لتوسيع او عدم توسيع نوع النشاطات. كما أن للرسالة دور محوري في الجمع بين مختلف الأطراف المشاركة في المشروع (عمال باجر ومتطوعين، ممولون خواص او عموميون، شركاء). وهي حافزا للمشاركة في تحقيق غايتها من المشروع .

و في الاخير تشكل رسالة المقاولاتية الاجتماعية معلم يهتدى به لإدارة التوترات بين البعد الاقتصادي والبعد المجتمعي في تقييم أداء المقاولاتية ، وليس الاعتماد فقط علي أساس مؤشرات الأداء الاقتصادي .

4. القيمة الاجتماعية :

إن الهدف الاساسي للمقاولاتية الاجتماعية هو خلق القيمة الاجتماعية مع ضمان الاستمرارية و استدامة لاقتصادية ، كما يعتبر الربح المادي وسيلة لتحقيق الاثر الاجتماعي و هو عكس ما تسعى اليه المؤسسات الاقتصادية الكلاسيكية .

فلقد اشار Schumpeter إلى خلق القيمة ، وذلك بإدراج مفهوم القيمة كمبدأ أساسي للمقاولاتية ، كما تحدث عن درجات الإبداع ، أو القيمة المخلوقة من خلال الطرق المنظمة وبدفع من طرف الفرد ، مما يدخله في حركية التغيير ضمن المستوى الشخصي. وعليه نجد

⁶⁸ قوجيل، محمد. (2020). محددات تنمية المقاولاتية الاجتماعية في الجزائر، ص 12.

أن الوضع مقاولاتي بما أنه هناك حركية في التغيير بين الفرد وبين وسائل خلق القيمة ، فالمقاولاتية الاجتماعية تعتبر حركة إنشاء واستغلال فرص أعمال من طرف فرد أو عدة أفراد وذلك عن طريق إنشاء منظمات جديدة من أجل خلق القيمة ⁶⁹ . كما تعرف القيمة الاجتماعية بأنها السعي لتحسين المجتمع من خلال إزالة العوائق التي تعرقل الاندماج مع افراد المجتمع ومساعدة الضعفاء تخفيف الاثار الجانبية غير المرغوبة ⁷⁰ ، و بالتالي المقاولاتية الاجتماعية هي عملية تحديد و تقييم و استغلال فرص خلق القيمة الاجتماعية ، من خلال انشطة السوق و استخدام الموارد ⁷¹ ، و المقاول الاجتماعي هو الشخص الذي يهدف الى خلق قيمة اجتماعية من خلال نشر حلول مبتكرة ، و بالتالي قادر على تجميع الموارد الضرورية لتطوير مشروعه ⁷² ، و عليه هدف المقاولاتية الاجتماعية هو تقديم القيمة الاجتماعية المقصودة بينما تبقى مكثفية ذاتيا ماليا ، ويتم تحقيق ذلك من خلال مزج الانشطة الاجتماعية و الربحية تحقيق الاكتفاء الذاتي و التقليل من الاعتمادات على التبرعات و التمويل الحكومي ، و زيادة تقديم القيمة الاجتماعية المقترحة ⁷³ .

5. الفرص الاجتماعية :

تعرف المقولة الاجتماعية على أنها الانشطة و العمليات التي تتم لاكتشاف الفرص ، وتحديدتها ، و استغلالها من أجل تعزيز الثروة الاجتماعية ، و ذلك بإنشاء مشروعات جديدة ، أو إدارة منظمات القائمة بطريقة مبتكرة ⁷⁴ ، والمقاولون الاجتماعيون بأنهم الافراد الذين تدفعهم الفرصة من اجل تبني نهج مبدع و استعمال فعال للموارد و التواصل لتلبية الاحتياجات التي لا يستطيع نظام الرعاية للدول تلبيتها ⁷⁵ ، فالمقاول الاجتماعي يسعى إلى اغتنام الفرصة الاجتماعية ليبدع في تلبية الحاجات بطريقة مبتكرة ، فأهمية المقاولاتية الاجتماعية تظهر عندما يقوم المقاول الاجتماعي بإيجاد القدرة على تحويل الفرص الاجتماعية الثمينة الى منافع

⁶⁹ La violette, Eric Michael, and Loue, Christophe. (2006, October 25-27). Les compétences entrepreneuriales: définition et construction d'un référentiel. Le 8ème congrès international Francophone (CIFE PME), Suisse, p 4.

⁷⁰ الجبوري، زينة رائد عبد الزهرة. دور الريادة الاجتماعية في تحسين جودة حياة الزبون، ص 58.

⁷¹ Fonseca, M. (2017). Conceptualisation théorique de l'entrepreneuriat social et solidaire: L'approche par les paradoxes, p 3.

⁷² Ibid, p 5.

⁷³ Abu-Saifan, Samer. Social Entrepreneurship: Definition and Boundaries. p 25.

⁷⁴ الشميري، بن عبد الرحمان أحمد، والمبيريك، بنت ناصر وفاء. ريادة الأعمال ، ص 32.

⁷⁵ الجبوري، زينة رائد عبد الزهرة. دور الريادة الاجتماعية في تحسين جودة حياة الزبون، ص 55.

اجتماعية ، المقاولاتية الاجتماعية مكرسة للمساعدة في حل المشكلات الاجتماعية و التطوعية و هي الموضوع الفارق عن الريادة للإعمال التجارية⁷⁶.

وعليه المقاولاتية الاجتماعية تعتبر سبيل لاستمرارية تقديم الخدمة للمجتمع ، عن طريق استغلال الفرص مع الاستعداد للمخاطرة و هو ما يميز المقاولين الاجتماعيين بعقلية استثنائية أثناء التعامل مع مختلف الأنشطة الأخرى ، هذا الى جانب تميزهم بالإبداع في حل المشاكل الاجتماعية التي تزداد تعقيدا مع الزمن وذلك عن طريق خلق وابتكار مبادرات و ممارسات التي تولد مشاريع بإستراتيجية خلق مزدوجة اجتماعية و اقتصادية

4.3. خصائص المقاولاتية الاجتماعية :

تكمُن أهمية دراسة خصائص المقاولاتية الاجتماعية في كونها تُشكل الإطار المرجعي الذي يميزها عن المقاولاتية التقليدية ، ويُحدد هويتها ومسارها. وسيتم استعراض وتحليل أبرز الخصائص التي تتميز بها المقاولاتية الاجتماعية .

1. أولوية الغاية الاجتماعية على الربح المادي

تتميز المقاولاتية الاجتماعية بأن هدفها الأساسي هو تحقيق غاية اجتماعية ، ويأتي الربح المالي كوسيلة لتحقيق هذه الغاية وضمان استمراريتها ، وليس كغاية في حد ذاته. وهذا ما يُمثل الفارق الجوهرى بينها وبين المقاولاتية التقليدية التي تُعظم الربح للمساهمين والمالكين.

في هذا السياق ، يؤكد الخضري (2019) أن المقاولاتية الاجتماعية هي أفكار إبداعية لتقديم حلول لمشكلات اجتماعية ولعلاج قضايا اجتماعية مع ربح مالي يضمن الاستدامة للمشاريع⁷⁷. فالعائد المادي هنا ليس هدفاً نهائياً ، بل أداة لضمان استمرارية المشروع وقدرته على تحقيق رسالته الاجتماعية على المدى الطويل.

ويذهب الجبوري (2019) إلى أبعد من ذلك ، مشيراً إلى أن المؤسسات الاجتماعية تدمج البعد الاقتصادي كوسيلة لتحقيق الغاية الاجتماعية وليس كبعد في حد ذاته ، فهي تسعى لتحسين المجتمع من خلال إزالة العوائق التي تعترض اندماج أفراده ومساعدة الضعفاء

⁷⁶ مرجع سابق. ص 58.

⁷⁷ الخضري، عادل بن عبد الرحمن. دور مؤسسات الريادة الاجتماعية في مدينة الرياض في تنظيم المشاركة المجتمعية، ص 8.

78. فالقيمة الاجتماعية هي المحور الذي تدور حوله جميع الأنشطة ، ويتم تقييم الأداء بناءً على الأثر الاجتماعي المحقق وليس على حجم الأرباح فقط.

أما أبو سيفان Abu-Saifan (2012) فيصف المقاول الاجتماعي بأنه فرد مدفوع بالرسالة يستخدم مجموعة من السلوكيات الريادية لتقديم قيمة اجتماعية لمن هم أقل امتيازاً⁷⁹ ، مؤكداً أن الدافع الأساسي هو الإيمان برسالة اجتماعية وليس الرغبة في الثراء.

كما تتميز المقولة الاجتماعية وفقاً لأبو سيفان Abu-Saifan (2012) بأربعة أشكال تجعلها مختلفة عن المقولة التقليدية ، أولها كونها مدفوعة بمهمة يكرسون حياتهم من أجل تقديم قيمة اجتماعية للفقراء⁸⁰. وهذا يؤكد أن الغاية الاجتماعية ليست مجرد شعار، بل هي جوهر وجود المقولة الاجتماعية ومبرر استمرارها.

وتكمن أهمية المقاولاتية الاجتماعية في قدرتها على معالجة القضايا التي تعجز الأسواق التقليدية والحكومات عن حلها ، حيث تسعى إلى تحقيق القيمة الاجتماعية المقصودة بينما تبقى مكتفية ذاتياً مالياً ، ويتم تحقيق ذلك من خلال مزج الأنشطة الاجتماعية والربحية⁸¹

2. الابتكار والإبداع الاجتماعي

يُعد الابتكار والإبداع من الخصائص الجوهرية التي تميز المقاولاتية الاجتماعية، فلا يمكن تحقيق تغيير اجتماعي حقيقي دون تقديم حلول جديدة ومبتكرة للمشكلات المستعصية. فالمقاول الاجتماعي لا يكتفي بتقديم حلول تقليدية ، بل يسعى إلى كسر الأنماط السائدة وإحداث تحول ثوري لمواجهة التحديات الاجتماعية ، على حد تعبير شومبيتر الذي استخدم مفهوم "التدمير الخلاق" لوصف هذا التحول في سياق ريادة الأعمال التقليدية⁸²

ويرى كل من نيكولاس وشو Nicholis & Cho (2006) أن الابتكار هو أحد الأبعاد الثلاثة الرئيسية للمقولة الاجتماعية، ويتمثل في الابتكار الذي تقدم المنظمة من خلاله حلولاً

78 الجبوري، زينة رائد عبد الزهرة. دور الريادة الاجتماعية في تحسين جودة حياة الزبون، ص 58.

79 Abu-Saifan, Samer. Social Entrepreneurship: Definition and Boundaries, p 25.

80 Ibid.

81 Ibid.

82 أمين، أمل خيرى. (2013) , تجارب في الريادة المجتمعية. القاهرة. مؤسسة إقرأ . ص 31.

لتغيير المجتمع⁸³. فالحلول المبتكرة هي التي تميز المقولة الاجتماعية عن العمل الخيري التقليدي وعن البرامج الحكومية الروتينية.

أما ويرارواردينا ومورت Weerawardena & Mort (2006) فيريان أن الإبداع الاجتماعي هو عمل مستمر من خلال الاستكشاف والتعلم و التحسين ، تسعى من خلاله المنظمات الاجتماعية إلى تحقيق الابتكار ليس فقط في طرق التأثير بالقطاع الاجتماعي ، ولكن أيضاً من خلال تقديم الخدمات واستعمال موارد جديدة⁸⁴. فالابتكار هنا ليس حدثاً استثنائياً ، بل عملية مستمرة وممنهجة تتضمن التعلم من التجارب والتكيف مع المتغيرات.

ويصف درايتون Drayton (2002) رائد الأعمال الاجتماعي بأنه شخص يمتلك فكرة قوية وجديدة لتغيير النظام⁸⁵ ، مشيراً إلى أن قوة الفكرة وحدائتها هما ما يميزان رائد الأعمال الاجتماعي عن غيره. فالتغيير المنشود يتطلب رؤية مختلفة وجريئة تتجاوز الإصلاحات الجزئية إلى تغيير جذري في النظم والهيكل القائمة.

3. تقديم حلول مستدامة وذات أثر بعيد المدى

لا تقتصر المقاولاتية الاجتماعية على تقديم حلول آنية أو إغائية عابرة ، بل تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال تبني استراتيجيات شاملة وواضحة تهدف إلى حل المشكلات بطريقة دائمة ومستمرة. فهي تبحث عن حلول واقعية ذات أثر قوي وطويل المدى ، وليس عن تدخلات مؤقتة تخفف الأعراض دون معالجة الأسباب الجذرية .

ويمكن قياس الأثر الاجتماعي للمقاولاتية الاجتماعية على ثلاثة مستويات زمنية :

أ. المدى القصير: ويظهر من خلال التغيرات الملموسة في الاقتصاد ، مثل توفير مناصب الشغل ، توليد الدخل ، وارتفاع معدلات الادخار. فهذه المؤشرات تظهر قدرة المقولة الاجتماعية على إحداث تحسن سريع في الظروف المعيشية للفئات المستهدفة.

⁸³ الشميمري، بن عبد الرحمن أحمد، والمبيريك، بنت ناصر وفاء. ريادة الاعمال ، ص 33.

⁸⁴ Weerawardena, Jay, and Mort Sullivan. (2006). Investigating Social Entrepreneurship: A multidimensional model. Journal of World Business, No 41, p 28.

⁸⁵ Hockerts, Kai, Mair, Johanna, and Robinson, Jeffrey. Values and Opportunities in Social Entrepreneurship, p 52.

ب. **المدى المتوسط:** ويظهر من خلال تحسين أوضاع المجتمع والسعي إلى رفاهيته ، حيث تُقاس الريادة الاجتماعية بقدرتها على زيادة الإنتاجية وقيام مشاريع تنموية. ففي هذه المرحلة ، ينتقل الأثر من الجانب المادي إلى الجوانب النوعية المرتبطة بجودة الحياة.

ج. **المدى الطويل:** ويتم قياسه من خلال قدرة المقولة الاجتماعية على خلق رأس المال الاجتماعي واستثماره. فرأس المال الاجتماعي المتمثل في الثقة والتعاون والشبكات الاجتماعية هو الأساس لاستدامة التغيير وقدرة المجتمع على مواجهة التحديات المستقبلية .

وتشير فونسيكا Fonseca (2017) إلى أن المقاولاتية الاجتماعية هي عملية تحديد وتقييم واستغلال فرص خلق القيمة الاجتماعية ، من خلال أنشطة السوق واستخدام الموارد⁸⁶، مما يؤكد أن الاستدامة ترتبط بقدرة المقولة الاجتماعية على توظيف آليات السوق بشكل فعال لخدمة أهدافها الاجتماعية.

4. التفكير غير التقليدي وكسر الأنماط

تتسم المقاولاتية الاجتماعية بالتفكير غير التقليدي والجرأة في تجاوز المألوف. فالمقاول الاجتماعي لا ينظر إلى المشكلات من زاوية واحدة ، ولا يلتزم بالحلول الجاهزة ، بل يسعى إلى إعادة تعريف المشكلة نفسها قبل البحث عن حلولها ، ويجرؤ على تحدي الافتراضات السائدة حول ما هو ممكن أو غير ممكن.

ويشير العديد من الباحثين إلى أن المقولة الاجتماعية تتولد من خلال الإبداع والتفكير الإبداعي والابتعاد عن المألوف⁸⁷. فالمألوف هو ما أدى إلى استمرار المشكلات وتفاقمها ، وبالتالي فإن الحل يتطلب كسر هذا المألوف والتفكير خارج الصندوق.

ويصف ليدبيتر (Leadbeater, 1997) المقاولين الاجتماعيين بأنهم أفراد مبدعون تحويليون ، وهم أيضاً قادة ورواة قصص ومديرون وحالمون ومستغلو فرص وصانعو تحالفات⁸⁸. هذه الصفات المتناقضة ظاهرياً (الحالم والواقعي ، القائد وصانع التحالفات ، المدير وراوي

⁸⁶ Fonseca, Marie. (2017). Conceptualisation théorique de l'entrepreneuriat social et solidaire: L'approche par les paradoxes, p 3.

⁸⁷ أمين، أمل خيري. تجارب في الريادة المجتمعية. القاهرة ، ص 31.
⁸⁸ الجبوري، زينة رائد عبد الزهرة دور الريادة الاجتماعية في تحسين جودة حياة الزبون ، ص 55.

القصص) توحى على قدرة المقاول الاجتماعي على المزج بين الإبداع والواقعية ، بين الرؤية البعيدة والتنفيذ العملي .

ويرى بورنشتاين (1998) أن المقاول الاجتماعي هو قاطع الطريق مع فكرة جديدة قوية تجمع بين إبداع حل المشكلات في العالم الواقعي والرؤيا ، ويتمتع بنسيج أخلاقي قوي⁸⁹. فصورة قاطع الطريق هنا تعبر عن الجرأة على تحدي الوضع القائم وكسر القواعد التقليدية التي تعوق التغيير الاجتماعي .

5. الثقة والسمعة كرأس مال اجتماعي

في غياب معيار الربحية الذي تعتمد عليه المؤسسات التقليدية لقياس أدائها وجذب الاستثمارات، تلجأ المقاولات الاجتماعية إلى آليات بديلة تعتمد على الثقة والسمعة كرأس مال اجتماعي تحافظ عليه وتنميّه. فهذه الآليات الاجتماعية تؤدي الدور نفسه الذي يؤديه الربح في الاقتصاد التقليدي.

وفي هذا السياق ، يوضح ميرتنز وريجنز (Mertnes & Rijpens (2009) أن غياب معيار الربحية الذي تعتمد عليه المقاولات الاقتصادية ، فإن المقاولات الاجتماعية تعتمد على آليات أخرى بديلة وهي آليات اجتماعية أهمها آلية السمعة (reputations) كرأس مال اجتماعي تحافظ عليه وتنميّه لكي تستمر في تلقي التبرعات. فهناك آليات للمراقبة والمحاسبة في يد المتبرعين والمنظمات المتخصصة التي يثق فيها المتبرعون ، تخلق حوافز لدى المقاول الاجتماعي حتى يحافظ على الثقة والسمعة التي هي رأس مال مؤسسته⁹⁰

ويضيف قليعة (2021) أن الثقة هي المكون الأساسي لرأس المال الاجتماعي الذي على أساسه يكون التبادل والتعاون بين الأفراد ، وتنشأ الثقة والجدارة بالثقة في أوجه الاعتماد التبادلي المجتمعي والمؤسسات الاجتماعية التي تغرس في الناس عادات المعاملة بالمثل والمسؤولية والشعور بالالتزام الأخلاقي⁹¹

⁸⁹ Abu-Saifan, Samer, Social Entrepreneurship: Definition and Boundaries, p 25.

⁹⁰ Mertnes, Sybille, and Rijpens, Julie. (2009). Entreprendre: une introduction à l'entrepreneuriat: Entreprendre en économie sociale. Bruxelles: de Boeck, p 271.

⁹¹ قليعة، أسماء. (2021). الثقة الاجتماعية و علاقتها بتراكم رأس المال الاجتماعي لدى مستخدمي موقع الشبكة الاجتماعية. مجلة الاتصال و الصحافة، 8(1)، 85-101، ص 88.

فالمؤسسات الاجتماعية كالجمعيات والتعاونيات والزوايا قد بنيت على عامل الثقة والسمعة الحسنة لقيامها أو لاستمرارها. فالمؤسسات الخيرية ذات السمعة الجيدة تجذب إليها المتبرعين والكفاءات المتطوعة ، وتبني صورة إيجابية لها لدى السلطات الرسمية. وهذا ما يفسر، وفقاً لبعض الباحثين، لماذا الثقافة والدين تحديداً يلعبان دوراً كبيراً في نشوء المنظمات غير الربحية، ففي الولايات المتحدة ارتبطت المنظمات الخيرية والإنسانية بالكنائس والجماعات الدينية، وفي البلدان الكاثوليكية في أوروبا ارتبط ظهور الجمعيات كإطار للعمل الاجتماعي الذي تقوم به الكنائس⁹².

6. القيود على الموارد وتوزيع الأرباح

تتميز المقاولات الاجتماعية بنمط خاص في توزيع الأرباح وإعادة استثمار الفائض ، وهو ما يعزز مصداقيتها ويؤكد أولوية خدمة المجتمع على تعظيم العوائد المالية. فالمقولة الاجتماعية لا تسمح بتوزيع الأرباح على المساهمين أو المالكين بشكل غير مقيد ، بل تخضع لقيود تحول دون تحولها إلى مؤسسة ربحية تقليدية.

ويوضح ميرتنز وريجنز Mertnes & Rijpens (2009) أن نمط توزيع الأرباح الذي تتبناه المؤسسة الاجتماعية يعزز مصداقية فكرة أن المؤسسة لها أولوية خدمة المجتمع. بعض المؤسسات تمنع مطلقاً توزيع الأرباح ، ولكن مؤسسات أخرى قامت بوضع قيود نسبية على العملية ، الأمر الذي يميزها عن المؤسسات الربحية. وبتبنيها هذا المبدأ غير الرأسمالي ، فإنها تجد صعوبات في جذب الرأسمال لها، ولهذا من النادر أن تنشط في قطاعات كثيفة الرأسمال⁹³.

ويعرف القانون التشريعي الفرنسي رقم 1901 المتعلق بالجمعيات ، وهو نموذج قانوني مهم في هذا المجال ، التنظيمات غير الهادفة للربح بأنها اتفاق بين شخصين أو أكثر يتعاونون على أنشطة ومعارف من أجل هدف معين غير تقاسم الأرباح⁹⁴. فهو يركز على ثلاث نقاط أساسية: التعاون ، التطوع ، والتشاور، بعيداً عن تحقيق الأرباح وتقسيمها.

⁹² Hopkins, B., and Middlebrook, D. (2008). Nonprofit Law for Religious Organizations. New Jersey: John Wiley & Sons.

⁹³ Mertnes, S., and Rijpens, J. (2009). Entreprendre en économie sociale. In F. Janssen (Ed.), Entreprendre: Une introduction à l'entrepreneuriat (pp. 267-284). Bruxelles: de Boeck, p 279.

⁹⁴ القانون الفرنسي رقم 1901 المتعلق بالجمعيات، المادة 1.

وتتخذ المؤسسات الاجتماعية أنماطاً غير معتادة من الملكية واتخاذ القرار، حيث لا تعتمد على ملكية رأس المال بقدر ما تعتمد على طريقة الإدارة التشاركية. ففي الشركات غير الربحية، يشارك شركاء متعددون (الداعمون، العمال، المستفيدون) في اتخاذ القرارات، وهذا ما يُعرف بتعدد الشركاء. وهذه الخاصية تعزز الديمقراطية والشفافية، وتضمن أن تظل المؤسسة وفية لرسالتها الاجتماعية.

5. المقاولاتية العلاجية: تأصيل مفهومي وتمييزه عن المقاولاتية الاجتماعية

إذا كانت المقاولاتية الاجتماعية تمثل إطاراً عاماً للمبادرات الهجينة التي تجمع بين القيمة الاقتصادية والقيمة الاجتماعية⁹⁵، حيث تخصص هذا المفهوم في قطاع الصحة يفرض مزيداً من الضبط المفاهيمي، بسبب خصوصية المجال العلاجي التي تفرض قيوداً أخلاقية وقانونية وإكلينيكية. وفي هذا السياق، يظهر مصطلح المقاولاتية العلاجية باعتباره نمطاً خاصاً من المقاولاتية الاجتماعية، يتجاوز تقديم الخدمات الاسعافية إلى بناء نماذج تنظيمية واقتصادية مستدامة لمعالجة الفجوات في المنظومة الصحية العمومية، مع إبقاء القيمة الاجتماعية كغاية مركزية.

1.5 . علاقة المقاولاتية العلاجية بالمقاولاتية الاجتماعية

يمكن اعتبار العلاقة بين المفهومين هي علاقة الجنس القريب والنوع الخاص. فالمقاولاتية الاجتماعية هي الإطار الجامع، في حين المقاولاتية العلاجية هي أحد مظاهر تجسيدها في حقل الصحة. وهذا التجسيد ليس تطبيقاً حرفياً، بل ينفرد بثلاث خصائص وهي حساسية المجال العلاجي، التداخل مع السياسات العمومية، الطابع التكاملي للخدمات.

2.5 . التمييز بين المقاولاتية العلاجية والمفاهيم المجاورة

لأجل تجنب الالتباس المفاهيمي، لا بد من تمييز المقاولاتية العلاجية عن ثلاثة مفاهيم قريبة قد تختلط بها في التحليل الميداني:

⁹⁵ Defourny, Jacques, and Nyssens, Marthe. "The EMES Approach of Social Enterprise in a Comparative Perspective,p 12- 14.

جدول رقم (03) التمييز بين المقاولاتية العلاجية وبعض المفاهيم القريبة منها

المفهوم	التعريف	نقطة الاختلاف
المقاولاتية الصحية	إنشاء مشاريع ربحية في القطاع الصحي كعيادات خاصة، شركات أدوية، مختبرات، بهدف تعظيم الربح للمساهمين ⁹⁶	الهدف الأساسي للمقاولاتية الصحية: الربح المادي. بينما المقاولاتية العلاجية تهدف إلى القيمة الاجتماعية أولاً، والربح إن وُجد فهو وسيلة لغاية.
العمل الخيري الطبي	تقديم مساعدات صحية ظرفية مثل: علاج مجاني، توزيع أدوية، قوافل طبية، تعتمد على التبرعات والإحسان ⁹⁷	الطابع: ظرفي وإغاثي غير مستدام. بينما المقاولاتية العلاجية تسعى إلى الاستدامة والاستمرارية عبر أنشطة مدرة للدخل.
التعاونية الصحية	شكل تنظيمي قائم على ملكية واستفادة الأعضاء، يهدف إلى تقديم خدمات صحية بتكلفة منخفضة ⁹⁸	المقاولاتية العلاجية أوسع، فهي لا تقتصر على الشكل التعاوني، بل تشمل الجمعيات، المؤسسات الهجينة، والشبكات غير الرسمية.

3. 5. تعريف إجرائي مقترح للمقاولاتية العلاجية

انطلاقاً مما سبق، يمكن صياغة تعريف إجرائي شامل للمقاولاتية العلاجية، يجمع بين الأبعاد النظرية وخصوصية المجال الصحي:

المقاولاتية العلاجية هي نمط متخصص من المقاولاتية الاجتماعية، يهدف إلى تحسين الولوج إلى الخدمات الصحية ومعالجة الفجوات العلاجية التي تعجز المنظومة العمومية عن تغطيتها، وذلك من خلال تنظيمات هجينة (جمعيات، مؤسسات، شبكات) تجمع بين الإنتاج المستمر للخدمات الطبية وشبه الطبية (البعد الاقتصادي)، والالتزام الواضح بخدمة الفئات الهشة وتحقيق العدالة الصحية (البعد الاجتماعي)، والحوكمة التشاركية المستقلة (البعد

⁹⁶ Hisrich, R. D., & Peters, M. P. (1998). Entrepreneurship. Boston: Irwin/McGraw-Hill.

⁹⁷ Salamon, L. M. (2010). The Third Sector in Europe. London: Routledge.

⁹⁸ Borzaga, C., & Defourny, J. (2001). The Emergence of Social Enterprise. London: Routledge.

الحوكمي)، مع إخضاع أي فائض مالي لقيود إعادة الاستثمار في الرعاية الصحية بدلاً من توزيعه كأرباح.

ومن خلال هذا التأصيل، يصبح مصطلح المقاولاتية العلاجية مفهوماً نظرياً محدداً، قابلاً للتشغيل الإجرائي، وامتيازاً عن غيره من المفاهيم المجاورة، مما يسمح بتطبيقه في الدراسة الميدانية على الجمعيات الخيرية الصحية الجزائرية.

من خلال استعراض وتحليل آراء الباحثين والعلماء ، يمكن القول إن المقاولاتية الاجتماعية تتميز بمجموعة من الخصائص الفريدة التي تشكل هويتها وتميزها عن غيرها من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. تبدأ هذه الخصائص بتقديم الغاية الاجتماعية على الربح المادي ، مروراً بالابتكار والإبداع في تقديم الحلول ، والتركيز على الاستدامة والأثر بعيد المدى ، وصولاً إلى الاعتماد على الثقة والسمعة كرأس مال اجتماعي ، وتبني أنماط خاصة في توزيع الأرباح وإدارة الموارد.

وقد أظهرت هذه الدراسة أن المقاولاتية الاجتماعية ليست مجرد أداة لتقديم خدمات اجتماعية ، بل هي فلسفة متكاملة تجمع بين روح المبادرة والالتزام الأخلاقي ، وبين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. وهي بهذا تمثل نموذجاً واعداً للتنمية المستدامة ، قادراً على معالجة العديد من التحديات التي تعجز الأسواق التقليدية والحكومات عن حلها بمفردها.

إن فهم هذه الخصائص يساعد الباحثين والممارسين على تطوير أدوات أكثر فعالية لدعم وتعزيز المقاولاتية الاجتماعية خاصة المقاولاتية العلاجية ، كما يساعد صناع السياسات على وضع أطر قانونية وتنظيمية مناسبة تحافظ على خصوصية هذه المؤسسات مع تمكينها من أداء دورها بكفاءة واستدامة. وتبقى الحاجة ماسة إلى مزيد من الدراسات والبحوث التي تستكشف العلاقات بين هذه الخصائص وتفاعلاتها في سياقات ثقافية واقتصادية مختلفة.

المبحث الثاني: النماذج و النظريات المفسرة للمقاولاتية الاجتماعية

1. مدخل إلى النظريات المفسرة للمقاولاتية الاجتماعية:

شهدت المقاولاتية الاجتماعية خلال العقدين الأخيرين توسعاً ملحوظاً في الأدبيات الأكاديمية ، باعتبارها من أبرز الظواهر المعاصرة التي أعادت تشكيل المجال التنموي ، وكذلك بأنها نمطاً تنظيمياً يجمع بين منطق المقاولاتية الاقتصادية ومنطق المنفعة العامة ، ويهدف إلى خلق قيمة

اجتماعية مستدامة عبر آليات السوق⁹⁹ ، وهو ما أدى إلى ظهور العديد من النظريات والمقاربات التي حاولت تفسير الظاهرة المقاولاتية الاجتماعية من زوايا متعددة ؛ فهناك من انطلق من تراث ريادة الأعمال والاقتصاد الكلاسيكي ، ومنهم من ركّز على سلوك الفرد المقاول ، ومنهم من اهتم بالبنية التنظيمية الهجينة للمقولة الاجتماعية ، أو بالبيئة المؤسسية التي تنشأ فيها¹⁰⁰ ، تنطلق النظريات الريادية في تفسير المقاولاتية الاجتماعية من فرضية أن الفعل الاجتماعي الريادي لا يختلف في جوهره عن الفعل المقاولاتي التقليدي ، من حيث اكتشاف الفرص وتحويلها إلى تنظيم اقتصادي، غير أنه يختص بطبيعة الفرص والغايات التي يتم السعي إلى تحقيقها¹⁰¹ ، ففي حين يسعى المقاول التقليدي إلى تعظيم الربح المالي من خلال استغلال فجوات السوق، يستهدف المقاول الاجتماعي معالجة فجوات اجتماعية التي تتمثل في عدم تلبية حاجات أساسية أو غياب خدمات معينة لفئات مهمشة، عبر نموذج اقتصادي يضمن الاستمرارية المالية دون التضحية بالهدف الاجتماعي¹⁰² ، في مقابل هذا ، تطورت مقاربات أخرى ترى أن فهم المقاولاتية الاجتماعية يحتاج إلى تجاوز التفسير الاقتصادي الضيق و استحضار أبعاد ثقافية وقيمية ومؤسسية ؛ لأنها ليست مجرد نشاط اقتصادي موجّه لغايات اجتماعية، بل تعد ممارسة اجتماعية وسياسية تعكس تحولات أعمق في أنماط الدولة والرفاهية والعلاقة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني¹⁰³ ، ونتيجة لكل هذا ظهرت نماذج ناقدة حاولت الجمع بين أكثر من منظور نظري (اقتصادي ، سوسيولوجي ، مؤسسي) من أجل تقديم إطار تفسيري أكثر شمولاً لظاهرة المقاولاتية الاجتماعية¹⁰⁴ .

2. أهم النظريات المفسّرة للمقاولاتية الاجتماعية :

من أهم النظريات التي حاولت تفسير المقاولاتية الاجتماعية نجد :

⁹⁹Marti, J, and Mair, I. (2006). Social Entrepreneurship Research:A Source of Explanations, pp. 36–44.

¹⁰⁰ Nteere, K. K. (2021). Theories of Social Entrepreneurship:An Empirical Review. The Strategic Journal of Business & Change Management, 8(2), 459-465.

¹⁰¹ Nteere, K. K. (2021). p 460.

¹⁰² Nteere, K. K. (2021). p 460.

¹⁰³ Defourny, J., and Nyssens, M. (2013). The EMES 'Ideal-Type' Social Enterprise as a Compass. EMES Working Paper, pp 1-3.

¹⁰⁴ Teodorescu, M., et al. (2024). A Critical Approach of Social Entrepreneurship Theories. Management & Marketing Journal, 19(1), 81-88 .

2.1. نظرية الفرص الريادية

تعدّ نظرية الفرص من أكثر الأطر استخداماً في تفسير المقاولاتية الاجتماعية فقد حظيت باهتمام متزايد منذ التسعينات القرن الماضي ، حيث تعتبر المقاول الاجتماعي فاعلاً قادراً على اكتشاف فرص اجتماعية ناتجة عن اختلالات في توزيع الموارد أو قصور في أداء الدولة أو السوق، ثم تحويل هذه الفرص إلى مشاريع منظمة ¹⁰⁵ ، حيث تفسر هذه النظرية ظهور المقولة الاجتماعية كاستجابة مقاولاتية للفقر والإقصاء والبطالة وضعف الخدمات، مع الحفاظ على منطق استغلال الفرص، لكن في اتجاه تحقيق منافع اجتماعية بدلاً من تعظيم الربح ¹⁰⁶ وتساعد هذه المقاربة على فهم مراحل اكتشاف الفرصة، وتقييمها، وتعبئة الموارد حولها، غير أنها تُنقَد أحياناً لعدم إيلائها اهتماماً كافياً للعوائق البنيوية والمؤسسية التي قد تحول دون استغلال تلك الفرص ¹⁰⁷.

2.2. النظرية الشومبيترية للابتكار

يرتكز هذه المقاربة إلى تصور شومبيتر Schumpeter للمقاول بوصفه "مبتكراً" يحدث حالة من التدمير الخلاق داخل النظام الاقتصادي. و باسقاط هذا التصور في نطاق المقاولاتية الاجتماعية ، فإن المقاول الاجتماعي فاعل يأتي بصيغ جديدة لتقديم الخدمات أو تمويلها أو تنظيمها ، بما يؤدي إلى إعادة تشكيل الحقول الاجتماعية ¹⁰⁸ ، فحسب هذا المنظور فإن المقاولاتية لا تسعى إلى سد فراغات في الهامش ، بل تسعى إلى تغيير قواعد اللعبة في التعامل مع القضايا الاجتماعية المزمّنة ، من خلال خلق نماذج تمويل صغيرة ، أو منصات رقمية ، أو شراكات مبتكرة مع الدولة والقطاع الخاص ¹⁰⁹ ، وقد تميز هذه النظرية من خلال اظهار البعد الابتكاري والتحويلي للمقاولاتية الاجتماعية ، لكنها قد تغفل في بعض الأحيان الأبعاد المعيارية والأخلاقية التي تدفع الأفراد نحو هذا النمط من الريادة ¹¹⁰ ، رغم هذا يظل

¹⁰⁵ Nteere, K. K. (2021) .p 460.

¹⁰⁶ Nteere, K. K. (2021) .p 461.

¹⁰⁷ Zarinah, Hamid, and Zhang, Hengchao. (2017). Economic Theories of Social Entrepreneurship. International Journal of Accounting, France and Business. V 2, N 6, pp 110-122, p 113.

¹⁰⁸ Zarinah, Hamid, and Zhang, Hengchao. (2017) .ibid ,p 114.

¹⁰⁹ Zarinah, Hamid, and Zhang, Hengchao. (2017) .Ibid ,p 116.

¹¹⁰ Zarinah, Hamid, and Zhang, Hengchao. (2017) .Ibid ,p 114.

مفهوم المقاول باعتباره محطم للتوازنات يجيب عن الكثير من التساؤلات حول امكانية احداث التغير الاجتماعي في ظل المحافظة على المصالح القائمة .

2.3. نظريات رأس المال البشري والاجتماعي والمنظور القائم على الموارد

تركز هذه النظريات على الموارد التي يمتلكها المقاول الفرد والتنظيم معا ؛ فالمقاول الاجتماعي يتميز برأس مال بشري كالتعليم ، الخبرة ، المهارات مما يسمح له بتصميم نماذج أعمال مقاولاتية مناسبة ، ويملك كذلك رأس مال اجتماعي كالشبكات ، الثقة ، العلاقات الذي يمكنه من تعبئة متطوعين وشركاء وممولين¹¹¹ ، فالمقاول الاجتماعي الناجح حسب هذه النظرية هو من يحول معارفه و مهاراته و علاقاته و ثقته المجتمعية إلى مؤسسات فعالة تحدث تغيرا اجتماعيا ، كما أنه من منظور القائم على الموارد، تشكل هذه الأصول غير الملموسة (خاصة الشرعية الأخلاقية والسمعة الاجتماعية) مصدراً أساسياً للميزة التنافسية للمقاولات الاجتماعية ، وتفسر قدرتها على الاستمرار رغم محدودية الموارد المالية¹¹².

2.4. نظرية السلوك المخطط والمقاربات النفسية -الاجتماعية

تعتمد هذه المقاربة على نظرية السلوك المخطط، التي تؤكد أن نية الفرد للقيام بسلوك ما تتحدد من خلال اتجاهاته نحو السلوك، والمعايير الاجتماعية المدركة، والشعور بالقدرة على التحكم¹¹³ وفي تطبيقها على المقاولاتية الاجتماعية ، حيث تُظهر الدراسات أن اتجاهات إيجابية نحو العمل الاجتماعي، وإحساساً بالمسؤولية تجاه الفئات الهشة، ومعايير داعمة من الأسرة والمجتمع، إضافة إلى إدراك الفرد لامتلاكه القدرة والمهارات، كلها عوامل تزيد من احتمال إقدامه على إنشاء مشروع اجتماعي¹¹⁴ .

2.5. مقاربات الهجنة المؤسسية وخلق القيمة الاجتماعية

تركز هذه المقاربات على الطبيعة الهجينة للمقولة الاجتماعية ، من خلال وصفها تنظيماً يعيش في حالة توتر دائم بين منطق اقتصادي يسعى إلى الاستدامة والكفاءة ، ومنطق

¹¹¹ Nteere, K. K. (2021). pp 462-463.

¹¹² Nteere, K. K. (2021). p463

¹¹³ Teodorescu, M., et al. (2024). A Critical Approach of Social Entrepreneurship Theories. Management & Marketing Journal, 19(1), 81-88, pp 84-83.

¹¹⁴ Teodorescu, M., et al. (2024) .Ibid ,p 84.

اجتماعي يسعى إلى تحقيق العدالة والتمكين¹¹⁵ ، وكما تفسّر سلوك المقاولاتية الاجتماعي من خلال الكيفية التي تدير بها هذه المفارقة ، وذلك عبر صيغ الحوكمة وتوزيع الفوائد وهيكلية الأنشطة. كما اعتمدت مقاربات خلق القيمة الاجتماعية على نماذج سببية كالمدخلات ، الأنشطة ، المخرجات ، النتائج ، الأثر) من أجل تفسير كيفية تحول الموارد المتاحة إلى أثر اجتماعي يمكن قياسه ، وهذا ساعد على تمييز بين المقولة الاجتماعية و المقولة الربحية الخالصة .

3. النماذج المفاهيمية والبنوية المفسّرة للمقاولاتية الاجتماعية

لقد طوّرت الأدبيات الخاصة بالمقاولاتية الاجتماعية العديد من النماذج المفاهيمية التي تسعى إلى تفسير المقاولاتية الاجتماعية من خلال توصيف خصائصها البنوية ومسارها العملي منها :

3.1. نموذج EMES للنمط المثالي للمقولة الاجتماعية

في هذا النموذج يقترح باحثو شبكة EMES الأوروبية نموذجاً مثالي للمقولة الاجتماعية ، لا بوصفه تعريفاً قانونياً ملزماً ، بل كإطار تحليلي يضم مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية و الحوكمية¹¹⁶ يضم هذا النموذج أبعاداً اقتصادية وأبعاداً اجتماعية أبعاد خاصة بالحوكمة ، كما يفسر هذا النموذج المقاولاتية الاجتماعية بوصفها تنظيمًا هجيناً يقع في مساحة وسطية بين الشركة الربحية والمنظمة غير الربحية ، ويسمح بوضع الحالات الميدانية على طيف من القرب أو البعد عن النمط المثالي¹¹⁷ .

3.2. النموذج المساري للمقولة الاجتماعية (Teo & Tan)

لقد طوّر Teo & Tan انطلاقاً من دراسات ميدانية اعتمدت المقاربة التأسيسية نموذجاً مسارياً للمقاولاتية الاجتماعية يركز على ديناميات النشأة والتطور¹¹⁸. وينطلق النموذج من ثلاث مقولات أساسية :

1. أنّ المقاولاتية الاجتماعية تنشأ استجابةً لفجوات اجتماعية قائمة .

¹¹⁵ Teodorescu, M., et al. (2024). Ibid , pp 85-86.

¹¹⁶ Defourny, J., and Nyssens, M. (2013, July 1-4). The EMES: Ideal-Type Social Enterprise as a Compass. 4th EMES International Research Conference on Social Enterprise, University of Liège, pp 5-7.

¹¹⁷ Ibid , p 7.

¹¹⁸ Teo, T., and Tan, W. L. (2013). Developing a Model of Social Entrepreneurship: A Grounded Study Approach. 4th EMES International Research Conference on Social Enterprise, Liège, pp 13-15.

2. جوهر الفعل المقاولاتي الاجتماعي هو خلق فرص جديدة لمعالجة تلك الفجوات
3. النتيجة المنشودة هي تحقيق تمكين مجتمعي ورفع مستوى الوعي بالحقوق و
الإمكانات 119 .

تبعاً لهذا النموذج يمر المسار المقاولاتية الاجتماعية بثلاث مراحل أساسية و متداخلة: إدراك الفجوة الاجتماعية ، ثم تصميم مبادرة ريادية تستثمر الفرصة عبر تنظيم اقتصادي – اجتماعي ، ثم تحقيق نتائج ملموسة على مستوى الفئات المستهدفة ، ما يؤدي بدوره إلى إدراك فجوات جديدة ويطلق دورة أخرى من الفعل المقاولاتي¹²⁰ .

3.3. نماذج الهجنة التنظيمية وإدارة المفارقات

تفسر نماذج الهجنة التنظيمية سلوك المقاولات الاجتماعية من خلال تحليل التوتر بين المنطق الاقتصادي والمنطق الاجتماعي من حيث البنية. ترى أن المقولة الاجتماعية تُدار في سياق مفارقات دائمة ، مفارقة بين تعظيم الأثر الاجتماعي والحفاظ على التوازن المالي، بين احترافية الإدارة والحفاظ على الالتزام التطوعي، وبين الاستقلالية عن الدولة والحاجة إلى الاستفادة من دعمها¹²¹، وكما تفسر هذه النماذج الاستراتيجيات التي تعتمد عليها المقاولات الاجتماعية مثل الفصل بين أنشطة ربحية وأنشطة اجتماعية ، أو تبني صيغ قانونية هجينة ، أو وضع قواعد داخلية صارمة لتوزيع الفوائد و هذا باعتبارها آليات لإدارة هذه المفارقات ، وليست مجرد اختيارات تنظيمية تقنية¹²².

3.4. نماذج خلق القيمة الاجتماعية والنظم البيئية :

لقد اتبعت نماذج خلق القيمة الاجتماعية في تفسيرها للمقاولاتية الاجتماعية سلسلة السببية من الموارد إلى الأثر: مدخلات (موارد مالية وبشرية واجتماعية) ، أنشطة (خدمات ، برامج، منتجات) ، مخرجات (كميات/أعداد) ، نتائج وأثر (تحسن في الدخل ، الإدماج ، التمكين...) ¹²³، كما أن معيار نجاح المقولة الاجتماعية لدى هذه النماذج هو الأثر

¹¹⁹ Teo, T., and Tan, W. L. (2013). Ibid, pp 20-22.

¹²⁰ Teo, T., and Tan, W. L. (2013). Ibid, pp 23.

¹²¹ Cristian, P., et al. (2024). A Critical Approach of Social Entrepreneurship Theories. Management et Marketing, Romania, V XXII, pp 82-88, pp 85-86.

¹²² Cristian, P., et al. (2024). Ibid, p 87.

¹²³ Nteere, K. K. (2021). Theories of Social Entrepreneurship: An Empirical Review. The Strategic Journal of Business & Change Management, 8(2), 459-465, p 463.

الاجتماعي الصافي ، وهو ما يجعلها أداة تفسيرية مناسبة لتمييز هذا النمط عن المقاولاتية الربحية.

وفي المستوى الأوسع ، تنظر النماذج البيئية إلى المقاولاتية الاجتماعية داخل نظام بيئي يضم الأطر القانونية ، وأنظمة التمويل ، والثقافة المجتمعية ، والمؤسسات الوسيطة ، وتفسر قوة هذا النمط بمدى توفر بيئة مؤسسية داعمة¹²⁴.

في ضوء ما سبق ، يمكننا القول أن النظريات والنماذج المفسرة للمقاولاتية الاجتماعية قد أظهرت أن للظاهرة العديد من الأبعاد: فهي فعل ريادي اقتصادي ، وممارسة اجتماعية - أخلاقية ، وبنية تنظيمية هجينة، ومنتج لبيئة مؤسسية معينة في الوقت نفسه. ولذلك فإن اختيار إطار نظري واحد لدراسة المقولة الاجتماعية قد يكون غير كافٍ ، بينما يمكن الجمع بين أكثر من نظرية ونموذج من بناء قراءة أكثر عمقاً وتعقيداً، خاصة في السياقات النامية والعربية التي تتسم بخصوصيات قانونية ومؤسسية وثقافية واضحة¹²⁵.

4. البيئة القانونية وإشكالية التمويل في المقاولاتية الاجتماعية

تعتبر المقاولاتية الاجتماعية نموذجاً اقتصادياً هجيناً ، يسعى إلى تحقيق قيمة اجتماعية إلى ضمان الاستدامة المالية ، مما يضعها في موقع خاص و فريد يتطلب بيئة قانونية داعمة وآليات تمويل غير تقليدية. فبينما تعتمد المشاريع الربحية التقليدية على المستثمرين الذين يبحثون عن أقصى عائد مالي ، وتعتمد المنظمات الخيرية على التبرعات و المنح ، تجد المقاولاتية الاجتماعية نفسها في حاجة إلى إطار قانوني يعترف بطبيعتها الهجينة وإلى تمويل "مزدوج الغرض " (أي أموال تولد عائداً مالياً إلى جانب أثر اجتماعي قابل للقياس)¹²⁶.

1. استعراض الإطار القانوني للمقاولاتية الاجتماعية من خلال نماذج عالمية رائدة

2. تحليل إشكالية التمويل التي تواجه هذا القطاع على المستوى العالمي

3. تقديم تحليل متعمق للنموذج البلجيكي كحالة دراسية فريدة في التشريع والممارسة

¹²⁴ Oxfam Italia. (2021). MENA Region Social Entrepreneurship Ecosystems: Challenges and Opportunities. [OxfamItalia.org/wp-content](https://oxfamitalia.org/wp-content).

¹²⁵ Alajlani, S. (2022). Social Entrepreneurship, Innovation and Education for Sustainability in the Middle East and North Africa Region: A Literature Review. *International Journal of Entrepreneurship*, V 26, special Issue 5, pp 1-11, pp 5-7.

¹²⁶ Dees, J. G. The Meaning of 'Social Entrepreneurship'. pp 1-5.

4.1. البيئة القانونية للمقاولاتية الاجتماعية – عرض نماذج عالمية

تُعتبر البيئة القانونية من الركائز الأساسية التي تحدد مدى نجاح أو فشل المشاريع المقاولاتية الاجتماعية ، إذ تشكل الإطار الذي ينظم العلاقة بين هذه الكيانات الهجينة وأصحاب المصلحة ، ويضبط طبيعة التزاماتها وحقوقها ، وقدرتها على تحقيق أهدافها الاجتماعية مع الحفاظ على الاستدامة المالية ¹²⁷ ، فالمقاولاتية الاجتماعية ، بطبيعتها الهجينة التي تمزج بين المنطق الاقتصادي والغرض الاجتماعي ، لا تجد مكانها بسهولة في التصنيفات القانونية التقليدية التي تفصل بين القطاع الربحي والقطاع غير الربحي. في هذا السياق ، نستعرض أبرز النماذج القانونية العالمية التي استطاعت توفير بيئة داعمة للمقاولات الاجتماعية.

أ. النموذج الإيطالي (قانون التعاونيات الاجتماعية (1991))

تعد إيطاليا رائدة عالمياً في مجال التشريعات المرتبطة بالمقاولات الاجتماعية ، ويعتبر القانون الإيطالي رقم 381 الصادر في عام 1991 أول إطار قانوني متكامل يُنظم التعاونيات الاجتماعية ¹²⁸ ، حيث يتميز هذا القانون بتصنيفه الثنائي للتعاونيات: النوع (أ) الذي يركز على تقديم الخدمات الاجتماعية والصحية ، والنوع (ب) الذي يهدف إلى إدماج الفئات الضعيفة في سوق العمل ، مع اشتراط أن لا تقل نسبة هؤلاء عن 30 % من إجمالي القوى العاملة في التعاونية أي العمل على تحقيق المصلحة العامة للمجتمع عن طريق تعزيز الانسان ودمجه اجتماعيا وذلك بإدارة خدمات الاجتماعية أو إدماج الفئات الهشة في سوق العمل ¹²⁹. كما يُلزم القانون التعاونيات الاجتماعية بتطبيق مبدأ "حظر توزيع الأرباح" ، حيث يجب إعادة استثمار الفائض المالي بالكامل لخدمة الأهداف الاجتماعية ¹³⁰.

من خلال التجربة الإيطالية يظهر كيف لعب الإطار التشريعي دوراً أساسياً بتحويل المقاولاتية الاجتماعية من صورة منفذ للخدمات الاجتماعية إلى فاعل رئيسي يساهم في صياغة و تنفيذ السياسات الاجتماعية ، ذلك تحت راية الدولة الرعاية التشاركية ، فالدولة تضع

¹²⁷ Brouard, F. Larivet, S. and Sakka, O. (2012). Défis et actions pour développer l'entrepreneuriat social. La revue des sciences de gestion, 255-256, 17-22.

¹²⁸ Galera, G., and Borzaga, C. (2009). Social enterprise: An international overview of its conceptual evolution and legal implementation. Social Enterprise Journal, 5(3), 210-228.

¹²⁹ Borzaga, Carlo. (1991). Italian Law 381/1991 on Cooperation. Littérature grise. www.coredem.info

¹³⁰ Galera, G., and Borzaga, C. Social enterprise: An international overview of its conceptual evolution and legal implementation.

الضمانات و المعايير في حين تقوم التعاونيات الاجتماعية بتقديم جزء مهم من الخدمات الميدانية ¹³¹. وبالتالي فجودة القانونية للبيئة الحاضنة تلعب دور جوهري على قدرة المقاولاتية الاجتماعية على المساهمة في الإصلاح و الرعاية الاجتماعية .

ب.النموذج الفرنسي - قانون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (2014)

في عام 2014 ، سنت فرنسا القانون تحت رقم 856-2014 المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني (Loi ESS) ، الذي يمثل الإطار القانوني الأكثر شمولاً في هذا المجال على المستوى الأوروبي ¹³². وقد كانت من أبرز ابتكارات هذا القانون هو إنشاء صيغة قانونية جديدة تُعرف باسم " شركة التعاون ذات المصلحة الجماعية " (SCIC) ، التي تسمح بجمع العديد من الأطراف المتعددة (عمال ، متطوعون ، مستفيدون ، سلطات محلية) حول مشروع مشترك ذي منفعة اجتماعية ، مع إمكانية تحقيق أرباح محدودة وإعادة استثمارها في المشروع ¹³³ .

ج.النموذج البريطاني – شركة المصلحة المجتمعية (CIC) 2004

اتخذت المملكة المتحدة نهجاً مختلفاً ، كانت من أوائل الدول التي خلق إطار قانوني للمقاولاتية الاجتماعية ، وذلك من خلال استحداث شكل قانوني مرن وبسيط يُعرف نموذج "شركة المصلحة المجتمعية " (Community Interest Company – CIC) بموجب قانون الشركات لعام 2004 ¹³⁴ ، ولقد صُمم هذا الشكل القانوني خصيصاً للمقاولات الاجتماعية التي ترغب في استخدام أصولها وأرباحها لتحقيق منفعة عامة ، مع الاستفادة من هيكلية الشركة التجارية التقليدية. حيث تتميز CIC بثلاث خصائص رئيسية :

1. اختبار المصلحة المجتمعية الذي تفرضه جهة تنظيمية مستقلة .

2. حصر الأصول (Asset Lock) الذي يمنع توزيع الأرباح بشكل يتعارض مع الأهداف المجتمعية .

131 Borzaga, Carlo. (1991). Italian Law 381/1991 on Cooperation. www.coredem.info

132 Loi n° 2014-856 du 31 juillet 2014 relative à l'économie sociale et solidaire. Journal Officiel de la République Française, n° 0175.

133 Article 19-1 de la Loi n° 2014-856, création de la Société Coopérative d'Intérêt Collectif (SCIC).

134 Companies (Audit, Investigations and Community Enterprise) Act 2004, Part 2, Chapter 1 (Community Interest Companies). London:HMSO.

3. المرونة في جذب الاستثمارات الخاصة مع تحديد سقف لأرباح المساهمين ¹³⁵.

كما يخضع هذا النوع من الشركات إلى رقابة من طرف منظم شركات المصلحة المجتمعية ،الذي يقيم مدى احترامها لاختيار المصلحة المجتمعية و كذا يراقب التقارير السنوية لنشاطها الاجتماعي.

د.النموذج الكوري الجنوبي (قانون تعزيز المؤسسات الاجتماعية (2007))

اتخذت كوريا الجنوبية نهجاً أكثر تركيزاً على البعد التشغيلي و الوظيفي ، في عام 2007 سنت قانون تعزيز المؤسسات الاجتماعية (Social Enterprise Promotion Act) ، كاستجابة مباشرة لمعالجة قضية اجتماعية ملحة هي البطالة والفقر بعد الأزمة المالية الآسيوية ¹³⁶. حيث عرف القانون المؤسسة الاجتماعية المقاولاتية الاجتماعية بأنها كيان تجاري لديه أولوية اجتماعية ، كما يوفر لها دعماً حكومياً كبيراً خاصة في جانب التمويلات ، الإعفاءات ضريبية ، الدعم فني و ذلك مقابل خلق فرص عمل للفئات الضعيفة. و بالتالي فالهدف الرئيسي لهذا القانون هو خلق فرص العمل وتوسيع الخدمات الاجتماعية ، مما يسهم في التماسك الاجتماعي وتحسين مستوى المعيشة ¹³⁷.

ه.النموذج الأمريكي - L3C وشركات المنفعة (Corporations Benefit)

تعرف الولايات المتحدة بوجود هيكل الفيدرالي خاص ، حيث لكل ولاية لديها قانون الشركات الخاص بها ، و هو ما أدى إلى ظهور نماذج قانونية مرتبطة بالمقاولاتية الاجتماعية على مستوى الولايات ، فكان أبرزها نموذجان:

شركة المسؤولية المحدودة منخفضة الربح (L3C) وشركة المنفعة Benefit Corporation – B Corp ¹³⁸ ، فلقد صُممت L3C لتكون كياناً هجيناً يجمع بين خصائص الشركة الربحية والمنظمة غير الربحية ، وكان هدف أساسي هو تحقيق هدف اجتماعي أو خيري ، إلى جانب جذب الاستثمارات المرتبطة بالبرامج (PRIs) من المؤسسات الخيرية.

¹³⁵Office of the Regulator of Community Interest Companies. (2022). CIC Regulation:Guidance Chapters. London:UK Government.

¹³⁶ Social Enterprise Promotion Act, Act No. 8210 of 2007 (South Korea). Ministry of Employment and Labor.

¹³⁷ Bidet, E., and Eum, H. (2011). Social enterprise in South Korea:History and overview. Social Enterprise Journal, 7(1), 69-89.

¹³⁸ Murray, J. H. (2012). Choose your own master:Social enterprise legal structures in the United States. University of Michigan Journal of Law Reform, 45(3), 543-586.

أما شركة المنفعة (B Corp) فتُلزم مجلس الإدارة بأخذ تأثير قراراتهم على جميع أصحاب المصلحة (المساهمين ، العمال ، المجتمع ، البيئة) بعين الاعتبار ، وليس فقط على المساهمين ، مع إصدار تقرير سنوي عن الأداء الاجتماعي والبيئي وفقاً لمعايير طرف ثالث مستقل¹³⁹.

و.النموذج البلجيكي للمقاولات الاجتماعية – شركة الأغراض الاجتماعية (SFS)

يُعد النموذج البلجيكي من أكثر النماذج القانونية تحفيزاً للمقاولات الاجتماعية في أوروبا، فهو لم يقتصر على شكل قانوني واحد ، بل اتبع مساراً قانونياً فريداً ومؤثراً.

وجد هذا النظام القانوني المبتكر بموجب قانون صدر في 13 أبريل 1995، وتم تطبيقه فعلياً بدءاً من عام 1996¹⁴⁰ ، فالقانون لم يُنشئ شكلاً قانونياً جديداً (كشركة محدودة أو تعاونية)، بل قدّم وضعية قانونية اختيارية بإمكان لأي شركة تجارية قائمة من أي نوع قانوني (كشركة مساهمة أو ذات مسؤولية محدودة) أن تتبناها إذا رغبت في ذلك. أي SFS تعد بمثابة علامة أو ختم يضيف صبغة اجتماعية على أي شركة تجارية تلتزم بشروط معينة ، مما جعلها قابلة للتطبيق على نطاق واسع¹⁴¹

أما الشروط الأساسية للحصول على وضعية SFS ، كان على الشركة أن تُدرج في نظامها الأساسي تسع شروط إلزامية ، أبرزها¹⁴²

1. هدف رئيسي اجتماعي: أن يكون هدف الرئيسي للمؤسسة هو تحقيق غرض اجتماعي بعيداً تعظيم الربح.

2. مبدأ "شخص واحد، صوت واحد": أن تكون سلطة اتخاذ القرار مبنية على مبدأ ديمقراطي لا عدد الأسهم .

¹³⁹ Hemphill, T. A. (2014). The benefit corporation: Corporate governance innovation for the 21st century. Business and Society Review, 119(4), 459-482.

¹⁴⁰ Defourny, J. and Nyssens, M. Conceptions of Social Enterprise and Social Entrepreneurship in Europe and the United States: Convergences and Divergences .

¹⁴¹ Brouard, F., Larivet, S., and Sakka, O. (2010). Entrepreneuriat social et participation citoyenne. Canadian Journal of Nonprofit and Social Economy Research, 1(1), 46-64 .

¹⁴² Defourny, Jacques, and Nyssens, Marthe. "The EMES Approach of Social Enterprise in a Comparative Perspective, pp 24-25.

3. تقييد توزيع الأرباح: توزيع أرباح محدود للغاية (Dividend Cap)؛ إذ لا يمكن أن تتجاوز العوائد المالية للمساهمين نسبة معينة (قُدِّرت بـ 6 % من رأس المال) ، وكان على المساهمين تحمّل الخسائر في حال حصولها.

4. حصر الأصول (Asset Lock): في حال تصفية الشركة ، يجب توجيه صافي أصولها إلى مؤسسة أخرى ذات هدف اجتماعي مماثل ، مما يمنع توزيعها على المساهمين و بالتالي حماية الرسالة الاجتماعية .

هذا المزيج بين مرونة الشركات التجارية وصرامة الهدف الاجتماعي جعل من نموذج SFS البلجيكي مصدر إلهام لتشريعات لاحقة في دول أخرى. و هو ما جعله يتطور نحو النظام القانوني الحالي (2019)

من المهم جداً معرفة أن وضعية SFS كما هي موصوفة أعلاه لم تعد موجودة اليوم. فقد تم إلغاؤها مع إصلاح شامل لقانون الشركات البلجيكي ، الذي دخل حيز التنفيذ في 1 مايو 2019¹⁴³. حيث يعتبر هذا الإلغاء جزءاً من مرحلة تطور خاصة في ظل القانون الجديد ، أي تم دمج وتبسيط المبادئ التي أرسنها SFS. حيث لم يعد هناك وضعية منفصلة ، بل أصبحت معايير محددة جزءاً لا يتجزأ من هوية أنواع جديدة من الشركات :

1. شركات التعاونيات: فقد أصبح بإمكان التعاونيات التي تلتزم بأهداف اجتماعية محددة الحصول على وضع شركة معتمدة كشركة تعاونية .

2. شركات الاستفادة (B-Corps): أتاح الإصلاح القائم للشركات التجارية أن تصبح شركة استفادة (Benefit Corporation) ، وهو مفهوم حديث يلزم الشركة قانونياً بأخذ تأثير قراراتها على المجتمع والبيئة بعين الاعتبار ، إلى جانب مصلحة المساهمين¹⁴⁴ باختصار ، يمكن القول إن التجربة البلجيكية أسهمت بشكل كبير في تطوير الفكر القانوني للمقاولات الاجتماعية ، حيث انتقلت من نموذج "الوضعية الطليعية" (SFS) إلى نموذج أكثر تكاملاً حيث تُدمج المبادئ الاجتماعية مباشرة في هوية الشركات المختلفة.

¹⁴³ Code of Companies and Associations (CCA) entered into force on 1 May 2019.

¹⁴⁴ Cooney, K. (2012). Mission Control: Examining the Institutionalization of New Legal Forms of Social Enterprise in Different Strategic Action Fields. In B. Gidron and Y. Hasenfeld (Eds.), Social Enterprises: An Organizational Perspective (pp. 198-221). New York: Palgrave-Macmillan..

ز. تجربة بنك غرامين في بنغلاديش :

تظهر تجربة بنك غرامين في بنغلاديش نموذجاً مختلفاً لتطور المقاولاتية الاجتماعية ضمن سياقات البلدان النامية ، فقد كانت انطلاقته أولاً كمبادرة ميدانية لفائدة الفقراء قبل أن تتحول إلى مؤسسة مالية ذات إطار قانوني خاص ¹⁴⁵ ، حيث في سنة 1983، سنت الحكومة البنغلاديشية "مرسوم بنك غرامين" ، و بالتالي منح هذه المؤسسة وضعاً قانونياً مميزاً من خلال وصفها بأنها أول بنك مخصص لخدمة الفقراء ، مع نظام ملكية يُشرك المقترضات في رأس مال البنك ، ويعيد توزيع جزء من الفوائض عليهن ¹⁴⁶.

لقد منح الإطار القانوني لبنك غرامين العديد من الامتيازات :

❖ ممارسة نشاط بنكي تجاري كمنح قروض و تحصيل فوائدو ذلك ضمن ضوابط خاصة تستهدف الفئات المحرومة أساساً.

❖ بناء نموذج "مؤسسة اجتماعية" Social Business و الذي يهدف إلى تغطية التكاليف ، إلى جانب تحقيق فائض محدود الذي يعاد استثماره في توسيع الخدمات و ذلك عوض توزيعه كمكاسب لرأس المال .

و بالتالي فحصل على اعتراف رسمي مكّنه من التوسع وطنياً وإلى جانب استقطاب الدعم الدولي ، وهذا مع المحافظة على هويته كمؤسسة موجّهة للفقراء وليس كبنك تجاري تقليدي .

4.2. النموذج البلجيكي للمقاولات الاجتماعية: الأبعاد النظرية في ضوء مقارنة EMES

يعتبر النموذج البلجيكي للمقاولاتية الاجتماعية من أكثر النماذج القانونية تطوراً وتأثيراً خاصة في أوروبا ، حيث تميز انه جمع بين مرونة القطاع الخاص وصرامة الأهداف الاجتماعية في إطار قانوني فريد. مما جعل هذا النموذج يحظى باهتمام كبير خاصة من قبل الباحثين الرائدین في مجال المقاولاتية الاجتماعية ، و الذين نجد على رأسهم جاك ديفورني (Jacques Defourny) ومارت نيسن (Marthe Nyssens) ، وهما من أبرز مؤسسي

¹⁴⁵ Hossain, D. M. (2013). Social capital and micro finance: A case of Grameen Bank Bangladesh. Middle East Journal of Business, Vol 8, No 4, pp 13-21, p 13.

¹⁴⁶ Ibid, p 16.

الشبكة الأوروبية لأبحاث المقاولات الاجتماعية (EMES) التي لعبت دوراً محورياً في تأسيس هذا المفهوم وتطويره على المستوى العالمي¹⁴⁷.

لقد تأسست شبكة EMES (European Research Network) سنة 1996، وضمت مراكز بحثية من معظم دول الاتحاد الأوروبي في ذلك الوقت، بغية دراسة الظواهر المقاولاتية الجديدة في القطاع الاجتماعي. وقد ساهمت هذه الشبكة بشكل كبير في تطوير إطار نظري متكامل لتحليل المؤسسات الاجتماعية، انطلاقاً من المقاربات الأوروبية التي تركز على الحوكمة التشاركية والطبيعة الجماعية للمبادرة، على عكس النماذج الأمريكية التي تُعلي من شأن الفرد "البطل" المبتكر¹⁴⁸.

سنحاول في هذا العنصر تحليل النموذج البلجيكي للمقاولات الاجتماعية وفقاً للمقاربة النظرية التي طورها ديفورني و نيسن Defourny & Nyssens، وذلك بالتركيز على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية ومؤشرات الحوكمة المميزة لهذا النموذج. وكذا سنتناول تتبع التطور القانوني لهذا النموذج، انطلاقاً من قانون 1995 الذي استحدث وضعية "الشركة ذات الأغراض الاجتماعية" (Société à finalité sociale – SFS)، وصولاً إلى الإصلاحات الجذرية التي أدخلها قانون الشركات والجمعيات البلجيكي لعام 2019، والذي ألغى وضعية SFS وحل محلها نظام اعتماد جديد للمؤسسات الاجتماعية¹⁴⁹.

أ. الأسس النظرية لمقاربة EMES للمؤسسة الاجتماعية

في البداية سنستعرض الأسس النظرية التي وضعتها شبكة EMES لدراسة المؤسسات الاجتماعية، والتي تعد الإطار المرجعي الأساسي لتحليل ديفورني ونيسن Defourny & Nyssens للتجربة البلجيكية. فبدلاً من تقديم تعريف جامد، فضلت مقاربة EMES تقديم مجموعة من المؤشرات (Indicators) التي تشكل نموذجاً مثالياً (Ideal-type) يمكن من

¹⁴⁷Defourny, Jacques, and Nyssens, Marthe. "The EMES Approach of Social Enterprise in a Comparative Perspective, p 5.

¹⁴⁸ Ibid., p 6..

¹⁴⁹ FPS Economy. (2025). Recognition as a Social Enterprise. Retrieved from <https://economie.fgov.be/en/themes/enterprises/starting-business/steps-starting-business/forms-companies/cooperative-societies/recognition-social-enterprise>

خلاله تحديد وتصنيف المؤسسات الاجتماعية¹⁵⁰ ، و قد صنفنا هذه المؤشرات في ثلاث مجموعات رئيسية ، مما يعكس الأبعاد المتعددة للمؤسسة الاجتماعية و هي :

1. الأبعاد الاقتصادية :

- ✓ الاستمرارية في النشاط لإنتاج السلع أو تقديم الخدمات: على عكس المنظمات غير الربحية التقليدية التي قد تركز على الدعوة أو إعادة توزيع التدفقات المالية ، تتخبط المؤسسات الاجتماعية بشكل مباشر ومستمر في الأنشطة الإنتاجية أو الخدمية¹⁵¹
- ✓ مستوى أعلى من المخاطر الاقتصادية: تعتمد الجدوى المالية للمؤسسات الاجتماعية على مجهودات أعضائها وعمالها لتأمين الموارد الكافية ، بمعنى تحملهم مسؤولية الناتجة عن المخاطر الكامنة في المشروع .
- ✓ توفر حد أدنى من العمل المأجور: رغم إمكانية الجمع بين الموارد المالية وغير المالية وكذا بين العمال المتطوعين و المأجورين ، إلا أن نشاط المؤسسة الاجتماعية يتطلب فقط مستوى أدنى من العمل المأجور.

2. الأبعاد الاجتماعية:

ولقد ضمت الأبعاد الاجتماعية العناصر التالية :

- ✓ وضوح الهدف وصريح لخدمة المجتمع أو مجموعة محددة من الأشخاص: يشكل خدمة المجتمع أو فئة معينة من الناس أحد الأهداف الرئيسية للمؤسسة الاجتماعية، مع رغبة واضحة في تعزيز الشعور بالمسؤولية الاجتماعية على المستوى المحلي¹⁵²
- ✓ مبادرة نابعة من مجموعة من الافراد أو منظمات المجتمع المدني: فالمؤسسات الاجتماعية تخلق من ديناميكية جماعية قد تشمل أشخاصاً ينتمون إلى مجتمع أو مجموعة تتقاسم حاجة أو هدفاً محدداً ، مع المحافظة على هذه البعد الجماعي بمرور الوقت.
- ✓ تقييد توزيع الأرباح (Non-distribution constraint): تتجسد أولوية الهدف الاجتماعي في تقييد توزيع الأرباح. حيث هناك مؤسسات اجتماعية منظمة تمنع كلياً توزيع

¹⁵⁰ Defourny, Jacques, and Nyssens, Marthe. "The EMES Approach of Social Enterprise in a Comparative Perspective, p 10.

¹⁵¹ Ibid, p 12 .

¹⁵² Ibid, p 14.

الأرباح ، أو قد تسمح بتوزيع محدود و جزئي للأرباح (كما هو الحال في التعاونيات) لتجنب تعظيم الربح .

3. الحوكمة التشاركية:

يميز هذا البعد خاصة المقاربة الأوروبية و قد ضم العناصر التالية :

✓ وجود درجة عالية من الاستقلالية: أي أن المؤسسات الاجتماعية تحكم من قبل مجموعة من الأشخاص باعتبارها مشروع مستقل ، فلا تخضع لإدارة مباشرة أو غير مباشرة من قبل السلطات العامة أو المنظمات الأخرى .

✓ سلطة اتخاذ القرار لا تبنى على ملكية رأس المال: حيث يطبق فيها مبدأ "شخص واحد، صوت واحد" (one member, one vote) ، أو على الأقل توزيع أصوات التصويت في الهيئة التي تمتلك سلطة القرار النهائية ليس وفقاً لحصص رأس المال.

✓ وجود طابع تشاركي يضم مختلف الأطراف المؤثرة في النشاط: يشكل تمثيل ومشاركة المستخدمين أو العملاء، وممارسة مختلف أصحاب المصلحة (كالمطوعين والجهات المانحة) لسلطة القرار، والإدارة التشاركية، خصائص مهمة للمؤسسات الاجتماعية. في كثير من الحالات، يهدف المشروع إلى تعزيز الديمقراطية على المستوى المحلي من خلال النشاط الاقتصادي¹⁵³ .

شكلت مؤشرات الأبعاد السابقة الأساس النظري الذي استند إليه ديفورني ونيسن Defourny & Nyssens في تحليل وتصنيف النماذج المختلفة للمؤسسات الاجتماعية في بلجيكا وأوروبا .

4.3. إشكالية التمويل في المقاولاتية الاجتماعية على المستوى العالمي

إشكالية التمويل تعتبر أحد أكبر التحديات التي تواجه المقاولاتية الاجتماعية على المستوى العالمي. فطبيعتها الهجينة جعلتها غير جاذبة بالكامل للمستثمرين التقليديين الباحثين عن عائد مالي مرتفع ، كما أنها غير مؤهلة بالكامل للحصول على المنح الخيرية التقليدية التي تتطلب طابعاً غير ربحي. وهو ما جعلها تواجه تحديات تمويلية نوعية تنبع من طبيعتها الهجينة.

¹⁵³ Ibid ,pp 15-16.

أ.تحديات التمويل الأساسية :

يمكن تلخيص أبرز هذه التحديات في النقاط التالية 154 :

1. **فجوة الحجم والمرحلة:** فالعديد من المقاولات الاجتماعية تكون صغيرة في مراحلها الأولى ، مما يجعلها غير جاذبة للمستثمرين المؤثرين الكبار ، وفي نفس الوقت لا تناسب برامج التمويل الصغير التقليدية التي تستهدف المشاريع متناهية الصغر 155

2. **فجوة العائد المختلط:** يحتاج المستثمرون التقليديون إلى عائد مالي مرتفع ، بينما يقبل المستثمرون المؤثرون بعوائد أقل مقابل أثر اجتماعي ، لكن لا توجد سوق موحدة لتحديد سعر الأثر الاجتماعي 156

3. **فجوة القياس والتقييم:** يصعب قياس الأثر الاجتماعي كمياً ، مما يجعل من الصعب على المستثمرين مقارنة الفرص الاستثمارية الاجتماعية بعضها ببعض أو بمقارنتها مع الاستثمارات التقليدية 157

ب.آليات التمويل المبتكرة

من أجل التغلب على هذه التحديات ، ظهرت حول العالم مجموعة من الآليات التمويلية المبتكرة منها :

1. الاستثمار المؤثر

يُعتبر الاستثمار المؤثر أحد أسرع قطاعات التمويل نمواً في العالم ، حيث بلغ حجم السوق العالمية للاستثمار المؤثر في عام 2022 حوالي 1.164 تريليون دولار أمريكي وفقاً لشبكة الاستثمار العالمي المؤثر 158 ، (GIIN) يعرف الاستثمار المؤثر بأنه الاستثمارات التي تتم في الشركات والمنظمات والأموال بقصد توليد أثر اجتماعي وبيئي قابل للقياس إلى جانب عائد مالي 159 ، حيث يختلف الاستثمار المؤثر عن التمويل الخيري من خلال سعيه إلى

154 Nicholls, A. (2010). The institutionalization of social investment: The interplay of investment logics and investor rationalities. Journal of Social Entrepreneurship, 1(1), 70-100 ..

155 Bugg-Levine, A., and Emerson, J. (2011). Impact investing: Transforming how we make money while making a difference. San Francisco: Jossey-Bass.

156 Emerson, J. (2003). The blended value proposition: Integrating social and financial returns. California Management Review, 45(4), 35-51.

157 Nicholls, J. (2009). The measurement of social impact. In R. Ziegler (Ed.), An introduction to social entrepreneurship (pp. 91-114). Cheltenham: Edward Elgar.

158 GIIN. (2022). Annual impact investor survey 2022. New York: Global Impact Investing Network.

159 GIIN. (2019). What you need to know about impact investing. New York: GIIN ..

استرداد رأس المال مع وجود عائد (ولو كان متواضعاً) ، كما يختلف عن الاستثمار التقليدي في وضعه للأثر الاجتماعي على قدم المساواة مع العائد المالي أو حتى فوقه. من أبرز المؤسسات الرائدة في هذا المجال: مؤسسة روكفلر (Rockefeller Foundation) و هي التي صاغت المصطلح ، وبنك غرامين (Grameen Bank) باعتباره نموذج رائد في التمويل الأصغر ، وصندوق أوميديار (Omidyar Network) ¹⁶⁰ .

2. السندات ذات الأثر الاجتماعي (Social Impact Bonds – SIBs)

ظهرت السندات ذات الأثر الاجتماعي لأول مرة في المملكة المتحدة عام 2010 في سجن بيتربورو (Peterborough) ، وتمثل أداة تمويل مبتكرة تعتمد على عقود بين القطاع العام والمستثمرين الخاصين ¹⁶¹ ، تعمل آلية SIB على النحو التالي: يقوم مستثمرون خاصون بتمويل برنامج اجتماعي (مثل برنامج للحد من العودة إلى الجريمة) ؛ وإذا حقق البرنامج أهدافه الاجتماعية المتفق عليها ، تقوم الحكومة بسداد المبلغ الأصلي للمستثمرين مع فائدة ؛ وإذا لم يتحقق الأثر ، يخسر المستثمرون أموالهم ¹⁶² . ومن أشهر تطبيقات SIBs في العالم: سند بيتربورو (Peterborough) في المملكة المتحدة ، وسند ماساتشوستس في الولايات المتحدة ، وسند دبي SIB (2017) كأول تجربة من نوعها في المنطقة العربية ¹⁶³

3. التمويل الجماعي الاجتماعي (Social Crowdfunding)

مواكبة للتطورات التكنولوجية الرقمية ، أصبح التمويل الجماعي أداة شعبية لتمويل المشاريع الاجتماعية ، خاصة في مراحلها المبكرة. تعتمد منصات التمويل الجماعي الاجتماعي على جمع مبالغ صغيرة من عدد كبير من الأفراد عادة عبر الإنترنت ، إما على شكل تبرعات ، أو مقابل مكافآت رمزية ، أو كقروض صغيرة peer-to-peer lending ¹⁶⁴ ، و أبرز هذه المنصات عالمياً: Kiva (منصة غير ربحية للقروض الصغيرة) ،

¹⁶⁰ Yunus, M. (2007). Creating a world without poverty: Social business and the future of capitalism. New York: PublicAffairs .

¹⁶¹ Gustafsson-Wright, E., Gardiner, S., and Putcha, V. (2015). The potential and limitations of social impact bonds. Washington DC: Brookings Institution.

¹⁶² Social Finance UK. (2011). A technical guide to social impact bonds. London: Social Finance..

¹⁶³ Disley, E., et al. (2015). Lessons learned from the Peterborough Social Impact Bond. Cambridge: RAND Europe.

¹⁶⁴ Mollick, E. (2014). The dynamics of crowdfunding: An exploratory study. Journal of Business Venturing, 29(1), 1-16.

GlobalGiving (لربط المشاريع الاجتماعية بالمانحين) ، و Zoomaal (أول منصة تمويل جماعي في العالم العربي) ¹⁶⁵

4. صناديق رأس المال الاستثماري الاجتماعي (Social Venture Capital)

الى جانب رأس المال الاستثماري التقليدي ، فقد وجدت صناديق متخصصة في استثمار رأس المال في المشاريع الاجتماعية التي لديها إمكانيات نمو عالية ، ولكن مع تقييم للأثر الاجتماعي إلى جانب العائد المالي. و لعل أبرزها: Acumen Fund الذي يستثمر في شركات تخدم الفئات ذات الدخل المنخفض في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية باستخدام نموذج رأس المال الخيري (Patient Capital)، و Root Capital الذي يستثمر في التعاونيات الزراعية الصغيرة ، و Eleos Foundation كأحد أوائل صناديق رأس المال الاستثماري الاجتماعي في العالم ¹⁶⁶ .

ج. نماذج تمويل حكومية ومختلطة

لعبت العديد من الحكومات حول العالم دوراً متزايداً في تمويل المقاولاتية الاجتماعية ، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر :

1. المملكة المتحدة: أطلقت "صندوق المؤسسات الاجتماعية" (Social Enterprise Fund) ، ثم "بنك الاستثمار الاجتماعي" (Big Society Capital) عام 2012 ، وهو أول بنك من نوعه في العالم مكرس لتمويل القطاع الاجتماعي ¹⁶⁷

2. كوريا الجنوبية: لقد خصصت الحكومة الكورية ميزانية سنوية لدعم المؤسسات الاجتماعية المعتمدة ، وصلت إلى حوالي 100 مليار وون (نحو 85 مليون دولار) سنوياً ¹⁶⁸

3. الاتحاد الأوروبي: خصص برنامج "EaSI" (Employment and Social Innovation) ميزانية قدرها 919 مليون يورو للفترة 2014-2020 لدعم التمويل الأصغر والاستثمار الاجتماعي ¹⁶⁹

¹⁶⁵ Kiva. (2022). 2022 annual report: Connecting people through lending. San Francisco: Kiva.

¹⁶⁶ Acumen Fund. (2019). Patient capital: The Acumen model. New York: Acumen.

¹⁶⁷ Big Society Capital. (2021). Annual review 2021. London: Big Society Capital .

¹⁶⁸ Park, C. (2018). Social enterprise policy in South Korea: A critical review. Asia Pacific Journal of Public Administration, 40(3), 181-198.

¹⁶⁹ European Commission. (2020). EaSI programme report 2014-2020. Brussels: DG Employment.

بعد استعراض النماذج القانونية العالمية وآليات التمويل المبتكرة ، يمكن استخلاص مجموعة من النتائج المهمة :

فيما يتعلق بالبيئة القانونية يظهر أن النماذج الأوروبية تميل إلى توفير أشكال قانونية واضحة مع آليات حماية قوية للرسالة الاجتماعية ، بينما النماذج الأمريكية تميل إلى المرونة وجذب الاستثمارات الخاصة عبر آليات السوق. أما النموذج الكوري فيمثل حالة خاصة حيث تكون الدولة هي المحرك الأساسي عبر عقود اجتماعية واضحة ¹⁷⁰ .

أما من ناحية التمويل ، يتضح أن تمويل المقاولاتية الاجتماعية قد تطور من الاعتماد شبه الكلي على التبرعات والمنح إلى نظام بيئي متعدد الطبقات يضم الاستثمار المؤثر ، والسندات ذات الأثر الاجتماعي ، والتمويل الجماعي ، ورأس المال الاستثماري الاجتماعي. حيث يعكس التنوع نضج القطاع وقدرته على جذب رؤوس أموال جديدة ، لكنه في نفس الوقت يفرض تحديات تتعلق بالمعايير الموحدة وقياس الأثر والقدرات المؤسسية ¹⁷¹ .

يمثل النموذج البلجيكي يقدم حالة فريدة ومتميزة ، تجمع بين الصرامة في حماية الرسالة الاجتماعية (عبر حصر الأصول وتقييد الأرباح) والمرونة في الشكل القانوني (عبر وضعية SFS الاختيارية) ، ثم تطور ليتكامل مع المفاهيم الحديثة مثل شركات الاستفادة (B-Corps). هذا يجعل منه نموذجاً مهماً للدراسة والتقليد في السياقات العربية الناشئة.

كما يؤكد هذا التنوع على حقيقة أساسية مفادها أنه لا يوجد نموذج قانوني واحد مثالي أو قابل للتطبيق العالمي ، ولا توجد آلية تمويل واحدة تناسب جميع المشاريع الاجتماعية. كل دولة ، بناءً على خصوصياتها الاقتصادية والاجتماعية ، مطالبة بتطوير أو تكيف أطرها القانونية وآلياتها التمويلية لتشجيع هذا القطاع الحيوي ، الذي يعد ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية ¹⁷² .

¹⁷⁰ Defourny, J., and Nyssens, M. (2017). Fundamentals for an international typology of social enterprise models. *Voluntas*, 28(6), 2469-2497.

¹⁷¹ Barber, B. M. Morse, A., and Yasuda, A. (2021). Impact investing. *Journal of Financial Economics*, 139(1), 162-185.

¹⁷² Brouard, F. Larivet, S and Sakka, O. Défis et actions pour développer l'entrepreneuriat social, p 18 .

خلاصة

من خلال ما تقدم نجد أنّ المقاولاتية الاجتماعية تمثل تحولاً نوعياً في طريقة التفكير في العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع ، حيث كانت بديلاً جذرياً عن النماذج التقليدية التي تفصل بين الربحية والأثر الاجتماعي. وقد تبين من خلال التحليل المنهجي أنّ نجاح هذه المقاولاتية يتوقف على توفر بيئة قانونية وتنظيمية داعمة لها ، إلى جانب وجود آليات تمويلية مبتكرة تضمن استدامتها وتطورها.

كما أظهرت المقاربة التحليلية للنماذج الدولية تبايناً ملحوظاً في كيفية استيعاب الدول لهذا المفهوم ، وهو ما يستدعي مراعاة السياق المحلي عند تطوير الإطارات التنظيمية. وفي هذا الإطار، تكتسب النظريات المفسرة للسلوك المقاول ، والنماذج التنظيمية المبتكرة ، أهمية بالغة في فهم آليات عمل هذه المؤسسات وتطويرها.

الفصل الثاني: مدخل مفاهيمي وتشريعي للعمل الجماعي في الجزائر

تمهيد

يعد العمل الجماعي أحد أهم مكونات الفعل الاجتماعي المنظم خاصة في المجتمعات الحديثة ، فالجمعيات فضاء وسيطاً بين الدولة والسوق و الأسرة ، وتؤدي أدواراً متعددة في مجالات التنمية المحلية ، والتكافل الاجتماعي ، وترقية الحقوق ، وتحسين نوعية الحياة ، حتى أصبح من الصعب التفريق بينها وبين الدولة ¹⁷³. ومع التحولات السياسية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال ، ولا سيما مع الانتقال نحو اقتصاد السوق وتوسّع فضاء الحريات العامة ، إذ تعد الجمعيات التضامنية من أبرز تجليات المجتمع المدني في العصر الحديث ، إذ تمثل الوسيط الفاعل بين الفرد والدولة ، وتجسّد قيم التعاون والتكافل التي نادى بها جميع الشرائع السماوية والنظم الوضعية. وقد شهدت الجزائر ، منذ عقود ، تحولات عميقة في بنية العمل التضامني ، حيث انتقل من أشكال تقليدية عفوية مثل "التوزيعة" إلى تنظيمات مؤسسية تخضع للقوانين واللوائح ¹⁷⁴ ، و بالتالي تقتضي دراسة الجمعيات ، ضبطاً مفاهيمياً دقيقاً لهذا النمط من التنظيمات ، إضافة إلى استجلاء الإطار التشريعي المنظم له، باعتبار أن القانون لا يكفي بتعريف الجمعية وتحديد شروط تأسيسها وسيرها، بل يساهم أيضاً في رسم حدود حرية الفعل الجماعي ، ويؤثر بالتالي في طبيعة الحقل الجماعي و ديناميكياته ، وعليه سنقوم بتقديم مدخل مفاهيمي حول الجمعيات ، ثم تحليل الإطار التشريعي المنظم للعمل الجماعي في الجزائر، مع التركيز على القانون 06/12 المتعلق بالجمعيات وما أفرزه من نقاشات أكاديمية وحقوقية

1. المدخل المفاهيمي للجمعيات

1.1. الجمعيات كتنظيمات اجتماعية وسيطة :

تُعَدّ الجمعيات الخيرية شكلاً من أشكال التنظيم الاجتماعي مندرج تحت ما يُعرَف بالمجتمع المدني الذي يعرف بأنه مجموعة من التنظيمات المستقلة ذاتياً ، التي تملأ المجال العام بين الأسرة و الدولة ، و هي غير ربحية تسعى إلى تحقيق مصالح أو منافع مشتركة

¹⁷³ سعدون، نور الدين. (2016). الجمعيات المدنية في الجزائر بين قانون رقم (31/90) و القانون رقم (06/12). المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد 1، ص ص 187-214، ص 189.

¹⁷⁴ دراس، عمر. (2005). الظاهرة الجمعوية في ظل الاصطلاحات الجارية في الجزائر واقع و آفاق. مجلة إنسانيات، العدد 23، ص ص 23-25.

للمجتمع ككل أو بعض فئاته المهمشة أو لتحقيق مصالح أرادها ملتزمة بقيم و معايير الاحترام و التراضي¹⁷⁵ ، وقد عرفها مؤتمر منظمة الاغذية الزراعية للأمم المتحدة المنعقد في 1989 بأنها هيئات مستقلة وذات شخصيات اعتبارية تتيح لها الدخول في تعاقدات ملزمة ، يسمح بها القانون ويكون لها في الغالب هياكل محددة وموارد مالية وبشرية تمكنها من تنفيذ برامج عمل لتحقيق أهدافها¹⁷⁶ ، كما عرفت بأنها اجتماع بين اثنين و اتفاقهم على تقديم خدمة اجتماعية معينة من اجل التنمية الاجتماعية و ليس من اجل تحقيق الربح المادي ، فهي تشكيلات اجتماعية فاعلة ومنظمة تبنى على اسس تطوعية غير ربحية لتحقيق اهداف عامة لمجموعة تعتمد أساليب الحكم الرشيد ضمن اطر قانونية تضمن الشفافية و حرية التشكيل¹⁷⁷ ، ومنه نجد أن الجمعية الخيرية تنظيم خاضع للسلطة يتكون من شخصين أو أكثر يسعى إلى تقديم خدمات و تحقيق أهداف مسطرة دون السعي إلى تحصيل الربح ، كما أن الجمعية ينشئها سكان مجتمع ما بغرض حل مشكلات مجتمعهم ، وهي وحدات بنائية تستمد صفة الشرعية من المجتمع و تستهدف اشباع حاجات أفراد المجتمع لتبادل المنفعة استنادا على الجهود الطوعية¹⁷⁸ ، فهي تقوم في بيئة اجتماعية و تطبع بخصوصيتها الاجتماعية و الثقافية ، واعتبار تنظيم اجتماعي يتكون من مجموعة من الافراد يهدف الى تحقيق أهداف لا تتعارض مع قوانين و تقاليد المجتمع بغرض المساهمة في مواجهة احتياجات و مشكلات المجتمع¹⁷⁹ ، و عليه فالجمعية بوصفها تنظيماً اختيارياً يضم أفراداً يجمعهم هدف أو مجموعة أهداف مشتركة ، ويتفقون على قواعد داخلية تنظم عملية الانخراط ، واتخاذ القرار، وتوزيع الأدوار، وتحديد المسؤوليات. كما أنها حسب قاموس مصطلحات الخدمة الاجتماعية فهي منظمة تسعى إلى تحقيق أهداف اجتماعية معينة و لا تهدف إلى الحصول على الربح ، لها وظائف متنوعة

¹⁷⁵ قنديل، أماني. (1998). العمل الأهلي و التغيير الاجتماعي. القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالأهرام، ص 62.

¹⁷⁶ بامحمد، رحمة. (2018). الجمعيات الخيرية و سبل تطويرها (الموارد و الأهداف). مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، 7(4)، 258-278، ص 263.

¹⁷⁷ ملحم، حسن. (1981). نظريات الحريات العامة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص 75.

¹⁷⁸ باعلي، سعيدة. (2016). دور الجمعيات الخيرية في تفعيل العمل التطوعي (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية و العلوم الإسلامية، جامعة أدرار، ص 4.

¹⁷⁹ باعلي، سعيدة. (2016). نفسه، ص 13.

...تساهم بشكل متميز في مجال الخدمات الاجتماعية¹⁸⁰ ، و بالتالي فالجمعية الخيرية ليست مجرد هياكل إدارية فقط بل فضاءات اجتماعية منتج لرأس مال اجتماعي ورمزي وذلك خلال بناء الثقة والتعاون والتضامن بين الفاعلين مما ينعكس بالإيجاب على قدرة المجتمع على التكيف مع الأزمات والتحديات.

1. 2. تعريف الجمعيات :

لقد تعددت التعاريف لمفهوم الجمعية بسبب اختلاف التخصصات و وجهات النظر إليها وعدم الوصول الى تعريف شامل و عام لهذا سيتم التطرق الى مفهوم الجمعيات من عدة أوجه :

أ.تعريف الجمعية الخيرية لغويا :

يعود اصل الكلمة جمعية حسب لسان العرب لابن منظور إلى الجمعاء و الجمعية أي ما جُمع من الناس و الأشياء¹⁸¹ ، "جَمَعَ " المتفرق : أي ضمَّ بعضه الى بعض ،وجَمَعَ الله القلوب : ألَّفها ،وجَمَعَ القوم لأعدائهم : حشدوا لقتالهم ،وأَجَمَعَ أمره:عزم عليه ،و أَجَمَعَ القوم:اتفقوا¹⁸²، وجَمَعَ الناس:شهدوا الجمعة و قضاوا الصلاة فيها ، و تَجَمَعَ:انظم بعضه الى بعض ... و الجَمْعية:طائفة تتألف من أعضاء لغرض خاص و فكرة مشتركة و منها الجمعية الخيرية و الجمعية التشريعية و الجمعية التعاونية و الجمعية العلمية و الادبية ... و هي كلمة محدثة¹⁸³.والجمعية في الاصطلاح اللغوي الحديث هي طائفة تتألف من أعضاء لغرض خاص وفكرة مشتركة ، وتنقسم إلى أنواع:الجمعية الخيرية ، التشريعية ، التعاونية ، العلمية ، الأدبية ، وغيرها. وهي كلمة محدثة لم تعرفها اللغة العربية القديمة بهذا المعنى المؤسسي¹⁸⁴.فالبعد اللغوي يظهر أن الجمعية تقوم على مبدئين أساسيين:الانضمام الاختياري (لا الجبر) والهدف المشترك (لا الفوضى). وهو ما يميزها عن التجمعات العفوية .

¹⁸⁰ الدخيل، عبد الله عبد العزيز. (2012). معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية إنجليزي-عربي (ط2). عمان:دار المناهج للنشر و التوزيع، ص 123.

¹⁸¹ ابن منظور، محمد بن مكرم. (1993). لسان العرب (تحقيق عبد الله العلي الكبير و محمد عبد الله الكبير، طبعة جديدة). بيروت:دار إحياء التراث العربي، ص 4.

¹⁸² ابن منظور، محمد بن مكرم. (1993). لسان العرب. بيروت:دار صادر، ج 8، مادة "جمع"، ص 52-53.

¹⁸³ العوير، محي الدين خير الله. (2015). الجمعيات الخيرية:تعريفها و تأصيلها و صلتها بالمؤسسة الوقفية. مجلة الإحياء، مجلد 15، عدد 1، ص 297-318، ص 300.

¹⁸⁴ العوير، محي الدين خير الله. (2015). نفسه، ص 300.

أما الخيرية نسبة إلى الخير و هو ما يعود بالنفع و الفائدة على الناس و الخيرية بمعنى ما يتعلق بالأعمال النفعية و الإحسان¹⁸⁵.

ب. تعريف الفقهي للجمعية الخيرية :

عرف مفهوم الجمعية الاصطلاح الفقهي المعاصر بأنها وحدة منظمة من الأشخاص تعمل على تحقيق الخير و البر و الإحسان وفق ضوابط شرعية¹⁸⁶ ، فهي اجتماع بين اثنين و اتفاقهم على تقديم خدمة اجتماعية معينة من اجل التنمية الاجتماعية و ليس من اجل تحقيق الربح المادي ، فهي تشكيلات اجتماعية فاعلة و منظمة تبنى على اسس تطوعية غير ربحية لتحقيق اهداف عامة لمجموعة تعتمد أساليب الحكم الرشيد ضمن اطر قانونية تضمن الشفافية و حرية التشكيل¹⁸⁷.

ج. تعريف القضائي للجمعية الخيرية :

لقد عرفت المحكمة الدستورية العليا في مصر الجمعية الخيرية انها عبارة عن واسطة العقد بين الفرد و الدولة ، ذلك ان الدولة هي الكفيلة بالارتقاء بشخصية الفرد لكونه انواة الاساسية في بناء في بناء المجتمع من خلال بث الوعي المدني و نشر المعرفة و الثقافة العامة و من ثم تربية المواطن على ثقافة الديمقراطية و التوافق في اطار من الحوار الحر و البناء و تعبئة الجهود الفردية و الجماعية لإحداث المزيد من التنمية الاجتماعية و الاقتصادية معا و العمل بكل الوسائل المشروعة لضمان الشفافية و التأثير في السياسات العامة و تعميق مفهوم التضامن الاجتماعي و مساعدة الحكومة عن طريق الخبرات المبذولة و المشروعات التطوعية على اداء أفضل للخدمات العامة و الحث على حسن توزيع الموارد و توجيهها على ترشيد الانفاق العام¹⁸⁸.

يعتبر تاريخ الجمعيات في الجزائر حديث النشأة ، فهو لا تتعدى أواخر القرن التاسع عشر رغم الحديث عن وجود مؤشرات لجذور مجتمع مدني في التراث العربي

¹⁸⁵ الراغب الأصفهاني. (1991). مفردات ألفاظ القرآن، مادة "خير". بيروت: دار القلم، ص 287.

¹⁸⁶ العوير، محي الدين خير الله. (2021). الجمعيات الخيرية: تعريفها و تأصيلها و صلتها بالمؤسسة الوقفية. مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، عدد 115، ص ص 58-76، ص 60.

¹⁸⁷ ملحم، حسن. نظريات الحريات العامة، ص 75.

¹⁸⁸ ايسغلي، محمد. (2018). الموارد المالية للجمعيات الخيرية في التشريع الجزائري. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، ص ص 173-187، ص ص 175-176.

الإسلامي لدى عدد من الباحثين العرب¹⁸⁹ ، حيث نجد في التشريع الجزائري هناك اختلافات في تعريفاتها وهذا راجع الى المراحل السياسية التي عرفت الجزائر ، فبعد الاستقلال تم اعتماد على القوانين الفرنسية مع ترك فقط ما يتعارض مع السيادة الوطنية ووفق قانون 60/157 المؤرخ في 1962/12/31 استمرار الجمعيات في الجزائر العمل وفق القانون الفرنسي الصادر في 1901/07/05 و الذي عرف الجمعية في مادته الاولى بأنها اتفاقية يضع شخصين أو عدة أشخاص بصفة مشتركة ودورية كل معارفهم و أنشطتهم في غرض لا يدر ربحا بعدها جاء تعريفها في أمر 71/79 الصادر في 3 ديسمبر 1971 انها الاتفاق الذي يقدم بمقتضاه عدة أشخاص و بصفة دائمة و على وجه المشاركة معارفهم و نشاطاتهم ووسائلهم المادية للعمل من غاية محددة الاثر و لا تدر ربحا ،حيث صدر هذا الامر أثناء موجة انتشار أفكار و التوجهات الاشتراكية و التشعب بها .

بعد الانفتاح السياسي للجزائر ، تم اقرار دستور 1989 أصدر القانون رقم 90-31 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990 المتعلق بالجمعيات المادة رقم 02 الذي عرف الجمعية بأنها اتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها و يجتمع في إطارها أشخاص طبيعيين أو معنويون على أساس تعاقدية ، لغرض غير مربح ، كما يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم لمدة محددة من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني ، الاجتماعي ، الثقافي والرياضي على الخصوص ، يجب أن يحدد هدف الجمعية بدقة وأن تكون تسميتها مطابقة له ، وتعتبر الجمعيات واتحاداتها في مفهوم هذا القانون جمعيات¹⁹⁰ .

أما القانون 06/12 المؤرخ في 15 يناير 2012 الخاص بالجمعيات فقد عرف الجمعية في مادته الثانية بأنها تجمع أشخاص طبيعيين او معنويين على أساس تعاقدية لمدة زمنية محددة أو غير محددة يشترك هؤلاء الاشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا و لغرض غير مربح من أجل ترقية الأنشطة لاسيما في المجال المهني و الاجتماعي و العلمي و الديني والتربوي و الثقافي والرياضي و البيئي و الخيري و الانساني.

¹⁸⁹ بن يحيى، فاطمة، وطعام، عمر. (2011). واقع الحركة الجمعوية في المجتمع الجزائري. مجلة دراسات و بحوث اجتماعية، ص 201.

¹⁹⁰ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (1990، ديسمبر 4). العدد 53.

إن تعريف القانون الجزائري للجمعية الخيرية تعريفاً دقيقاً ، وذلك ضمن قانون 12 / 06 المتعلق بالجمعيات ، حيث اعتبر الجمعية اتفاقاً يُبرم بين أشخاص طبيعيين أو اعتباريين ، على أساس تعاقدية ، لمدة محددة أو غير محددة ، يجمعون بموجبه معارفهم ووسائلهم بصفة تطوعية من أجل تحقيق أهداف غير ربحية¹⁹¹. ولقد تضمن هذا التعريف عدداً من العناصر المهمة في البحث السوسيولوجي وهي :

أ - الطابع التعاقدية: أي أنّ الجمعية تقوم على عقد تأسيسي يحدد هوية المؤسسين ، وأهداف التنظيم ، وآليات تسييره ، ما يعكس إرادة ذاتية في إنشاء تنظيم مستقل نسبياً عن الدولة والسوق.

ب - التأكيد على الطابع التطوعي: فالمشاركة في أنشطة الجمعية ، من حيث المبدأ ، ليست مدفوعة بأجر، بل تنبع من التزام أخلاقي وقيمي أو من رغبة في تقديم خدمة ذات منفعة عامة. ج - عدم الربحية: وهو شرط قانوني يوجّه غاية الجمعية ، ويمنع تحويلها إلى واجهة لشركات تجارية أو لممارسات ربحية مقنّعة.

إلى جانب هذا ميز الإطار القانوني في الجزائر بين الجمعيات المحلية ، الولائية ، الوطنية ، والجمعيات ذات الطابع الأجنبي ، والجمعيات المعترف لها بالمنفعة العمومية ، استناداً إلى المستوى الإقليمي لنشاطها ، وطبيعة أهدافها ، ومصدر أعضائها ومواردها¹⁹².

1. 3. خصائص الجمعيات الخيرية

تتميز الجمعيات الخيرية بمجموعة من الخصائص التي تشكل هويتها المؤسسية ، منها الطابع المؤسسي (وجود هيكل تنظيمي ومقر وأجهزة إدارية) ، والتطوعية (القيام على جهود غير مدفوعة الأجر) ، والاستقلالية (عدم التبعية لأحزاب أو جهات حكومية مع احترام القانون) ، والقدرة على التكيف (زمنياً و جلياً ووظيفياً) ، كما حدد القانون 12 / 06 المتعلق بالجمعيات الموارد المالية لها بأحكام المادة 29 فهي تتكون من: اشتراكات أعضائها ، المداخل المرتبطة بنشاطاتها الجمعوية و أملاكها ، الهبات النقدية و العينية و الوصايا ، مداخل جمع التبرعات ، الإعانات التي تقدمها الدولة أو الولاية أو البلدية. كما تشمل الموارد

¹⁹¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2012). العدد 2، القانون رقم 06/12 المتعلق بالجمعيات.
¹⁹² المرسوم التنفيذي رقم 12-88 المؤرخ في 25 مارس 2012 المتضمن كليات تطبيق القانون 06/12 المتعلق بالجمعيات. (2012). أبريل (22). الجريدة الرسمية، العدد 16، ص 16-24.

المالية للجمعيات اشتراكات الأعضاء ، وعائدات الأنشطة ، والمنح الحكومية ، والتبرعات والهبات والوصايا ، والزكاة ، مع اشتراط ترخيص لجمع التبرعات ¹⁹³.

2. الإطار التشريعي المنظم للعمل الجماعي في الجزائر

2.1. مسار تطور الجمعيات في الجزائر

مر تطور التنظيم القانوني للجمعيات في الجزائر بأربع محطات رئيسية عكست التحولات السياسية و الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتھا البلاد.

أ. مرحلة القانون الفرنسي 1901 وتبعيتها :

في الفترة الاستعمارية فرضت الإدارة الفرنسية قانون 5 جويلية 1901 على الجزائريين ، والذي نظم إنشاء وتسيير وحل الجمعيات ، غير أنه لم يكن موجهاً للتنمية الاجتماعية بقدر ما كان أداة للرقابة والسيطرة ¹⁹⁴. حيث استمر العمل بهذا القانون حتى ما بعد الاستقلال بموجب قانون 157 / 60 الصادر في 31 ديسمبر 1962 الذي أبقى على القوانين الفرنسية بما لا يتعارض مع السيادة الوطنية ¹⁹⁵. حيث تميزت هذه الفترة بتأثر الجمعيات بالطابع الإداري الأوروبي وانحصر نشاطها في المجالات الرياضية والثقافية والموسيقية دون أن تقدم خدمات تنمية كبرى ¹⁹⁶.

ب. مرحلة الأمر 71-79 والقانون 87

في ظل النموذج الاشتراكي ، صدر الأمر 71 / 79 وهو أول نص ينظم الجمعيات بعد الاستقلال والذي شدد على مراقبة الدولة للجمعيات واعتبر أي تنظيم وساطة بين السلطة والمواطن أمراً مرفوضاً عملياً ¹⁹⁷. ثم صدر قانون 1987 الذي منح نوعاً من الحرية في التأسيس لكنه اشترط إجراءات اعتماد صارمة من السلطات العمومية ، مما أبقى الباب مفتوحاً لرفض الجمعيات غير المرغوب فيها ¹⁹⁸. لقد اعترف قانون 1987 بمبدأ الوجود القانوني لأية جمعية. إلا أن هذا الوجود مشروط بإجراءات الاعتماد من طرف السلطات العمومية.

¹⁹³ دية، حنين. (د.ت). مصادر تمويل الجمعيات في القانون الجزائري (مذكرة ماستر). جامعة الجزائر، ص 34.

¹⁹⁴ بوسنة، أحمد. (2002). تطور الحركة الجمعوية في الجزائر: من القانون الفرنسي إلى قانون 90-31. مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر 2، العدد 14، ص 134..

¹⁹⁵ قانون 157-60 المؤرخ في 31 ديسمبر 1962 المتعلق باستمرارية القوانين. (1963). الجريدة الرسمية الجزائرية.

¹⁹⁶ بن يحيى، محمد. (2016). الجمعيات في الجزائر: التاريخ والتحولات. مجلة الدراسات التاريخية، جامعة وهران، العدد 22، ص 204.

¹⁹⁷ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (1971). الأمر رقم 71-79 المؤرخ في 15 شوال 1391 الموافق 3 ديسمبر 1971. الجريدة الرسمية، ص 135.

¹⁹⁸ بوسنة، أحمد. تطور الحركة الجمعوية. ص 134.

حيث تتمتع هذه الاخيرة بصلاحيات تخولها رفض اعتماد الجمعيات التي قد لا ترغب في ظهورها على الساحة. و لكن رغم نقائصه ، فقد خلق هذا القانون ديناميكية جديدة ، إذ تأسست عدة جمعيات وطنية ومحلية في مجالات مهنية ونسائية وثقافية وحقوق الإنسان¹⁹⁹.

ج. قانون 90-31 ومرحلة الانفتاح السياسي

أحداث أكتوبر 1988 تعتبر نقطة تحول كبرى ، حيث أدركت السلطة الجزائرية ضرورة إعادة النظر في علاقتها بالمجتمع المدني. فجاء قانون 90 / 31 المنظم و المسير للجمعيات و الذي يعتبر خطوة ووثبة كبيرة في مجال الاعتراف بحرية عمل الجماعي ، حيث كرس الحق في الإنشاء الجمعيات و رفع العراقيل البيروقراطية و الادارية و تبسيط إجراءات التأسيس ، و هو ما تجسد على أرض الواقع²⁰⁰. وقد ساهم هذا القانون في انتشار الجمعيات بشكل غير مسبوق ، حيث ارتفع عدد الجمعيات الوطنية المعتمدة من 6 جمعيات قبل 1987 إلى 765 جمعية حتى جويلية 2000 ، بينما قُدر عدد الجمعيات المحلية بعشرات الآلاف²⁰¹

2.2. الجذور التاريخية للجمعيات الخيرية في الجزائر: تجربة الزوايا والطرق الصوفية

إن القراءة التاريخية لمسار العمل الخيري في الجزائر يظهر أن الزوايا والطرق الصوفية شكّلت الأطر المؤسسية الأولى لتنظيم الرعاية الاجتماعية قبل ظهور الصياغة القانونية الحديثة للجمعيات الخيرية ، ففي القرن 14 م برزت هذه المؤسسات بوصفها فاعلاً دينياً - اجتماعياً رئيسياً ، خاصة في الفترات التي تركز فيها حضور السلطة السياسية في المدن ، واضطرت فيها المجتمعات المحلية إلى ابتكار تنظيمات خاصة بها لتغطية الحاجات الدينية والاجتماعية والاقتصادية ، وكان من أهمها الزوايا .

لقد لعبت الزوايا والطرق الصوفية في المغرب الإسلامي أدواراً متعددة في خدمة المجتمعات المحلية ، كتقديم الخدمات الاجتماعية كإيواء الفقراء و العجزة و عابري السبيل و التكفل بالطلبة من جميع النواحي المادية و المعنوية²⁰² ، كما تولّت استقبال المسافرين في إطار الزيارات الدينية ، وتقديم المساعدة للفقراء ، إلى جانب رعاية المرضى والمتضررين

¹⁹⁹ مرجع سابق ص 134.

²⁰⁰ سعدون، نور الدين. الجمعيات المدنية في الجزائر: بين قانون رقم (31/90) و القانون رقم (06/12)، ص 193.

²⁰¹ بوسنة، أحمد. تطور الحركة الجمعوية. نفسه، ص 141.

²⁰² جاب الله، الطيب. (2013). دور الطرق الصوفية و الزوايا في المجتمع الجزائري. معارف، المجلد 8، العدد 14، ص ص 178-206، ص

180.

في فترات الأوبئة والمجاعات ، وقد تم تمويل هذه الأنشطة عبر شبكة معقدة من الموارد شملت الأوقاف ، والهبات ، والنذور (الفتوح) ، فكانت الوعود بالهبات (النذور) مصدر المساعدات للزوايا ، والحصول على الموارد و العمل التطوعي لأتباع الزاوية ، هذا ما جعلها تقوم بوظائف قريبة جدًا مما تؤديه اليوم الجمعيات الخيرية من حيث الاعتماد على التبرعات والموارد التطوعية²⁰³.

كما تُبرز المصادر التاريخية ، من خلال شهادات رحالة مثل ابن مرزوق وابن بطوطة، أن الزوايا كانت تشكل محطات أساسية على طرق القوافل ، حيث تقدّم الغذاء للمسافرين وللحيوانات، وتوفر المأوى والمساعدة المالية عند الحاجة²⁰⁴ ، كما شكلت النذور والوعود بالهبات من طرف التجار المرتبطين بالطريقة الصوفية مصدرًا مهمًا لدعم أنشطتها، سواء في الموانئ أو في المراكز التجارية الداخلية، كما هو الحال في زاوية سيدي محمد الهواري في وهران أو الزاوية الزيانية بالقنطرة التي أمنت طرق القوافل الصحراوية مقابل هبات وصدقات²⁰⁵ ، وإلى جانب الوظائف الإغائية والتربوية ، اضطلعت الزوايا بأدوار أمنية ووساطية مهمة ، إذ تحولت في فترات ضعف الدولة المركزية إلى فضاءات آمنة تحيط بالأسواق الشعبية، وتضمن حرمة المبادلات التجارية بين القبائل بفضل الرأسمال الرمزي المرتبط بالقداسة و البركة ، فشكّلت وظيفة الوساطة و التحكيم جزءا لا يتجزأ من البنية الوظيفية التي كانت تحكم تحركات و نشاطات مؤسسة الزوايا منذ العهد الأول لتأسيسها ، فقد كان شيوخ الزوايا بحكم ما كانوا يحضون به من قداسة و هيبة يجدون في قوة البركة و مفعولها السحري على مستوى الأذهان يمثلون ملاذ تقصده المجموعات الضعيفة للاحتماء و حكم يرضى بحكمه الجميع باعتبار الزاوية كسلطة دينية تتموقع خارج هذه الصراعات²⁰⁶. وقد استعمل شيوخ الزوايا نفوذهم الروحي لضبط النزاعات وتأمين القوافل ، أحيانا عبر شهادات مكتوبة للحماية ، وأحيانا عبر مرافقة الأتباع للتجار ، بل وتنظيم مقاومة مسلحة ضد السلب والنهب في حالات الانهيار السياسي ، وهو ما جعل السلطة السياسية تمنح الزوايا

²⁰³ العامري، سلامة. (2006). الولاية و المجتمع: مساهمة في التاريخ الاجتماعي و الديني لإفريقية في العهد الحفصي. بيروت: دار الفاربي.

²⁰⁴ Garcin, J. C. Les Voies d'Allah, p 220.

²⁰⁵ Ibid, pp 220-221.

²⁰⁶ العامري، الطيب. (د.ت). الزوايا و الطرق الصوفية بالجزائر: التحول من الديني إلى الدنيوي و من القدسي إلى السياسي (دراسة أنثروبولوجية). مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة بسكرة، العدد 15، ص ص 123-140، ص 132.

امتيازات ضريبية وصلاحيات مثل جمع الزكاة في بعض الفترات كما في بلاد المغرب كانت تمنح للزوايا صلاحيات جمع الزكاة ²⁰⁷ ، هذا التداخل بين الوظيفة الدينية والوظيفة الاجتماعية - الخيرية يسمح باعتبار الزوايا سلفاً تاريخياً للجمعيات الخيرية في الجزائر ، إذ أن منطق اشتغالها يقوم على تعبئة موارد تبرعية ووقفية وتطوعية لتقديم خدمات عامة لفائدة فئات قد لا تملك القدرة على دفع ثمن هذه الخدمات باعتبارها المكان الوحيد الذي لا تنفذ فيه البركة ²⁰⁸ ، فالرعاية الاجتماعية التي قدّمتها الزوايا يمكننا من اعتبارها الوحدة الأساسية في المنظمة الصوفية المكلفة بتقديم الرعاية الاجتماعية ²⁰⁹ سواء في إيواء الطلبة ، أو رعاية الأطفال المحرومين ، أو إدماج الشباب المنحرفين كما في نموذج الزاوية التجانية في دارفور التي تقترب كثيراً من وظائف الجمعيات الخيرية الحديثة التي تستهدف الإدماج الاجتماعي والمهني للفئات الهشة ، كما أن اعتماد الزوايا على الثقة والسمعة والرأسمال الرمزي (الهيبة الدينية والبركة) في استقطاب التبرعات والمتطوعين يماثل الدور الذي تلعبه الثقة والسمعة اليوم في استمرارية تمويل المنظمات غير الربحية والجمعيات الخيرية. حيث استعمل الصوفية نفوذهم (البركة) لفرض نوع من النظام فمثلا سيدي محمد الهواري كان يقدم شهادات بخط يده للتجار و المسافرين كحماية لهم من الاعتداءات وإذا لم تكن هذه الشهادات كافية كان اتباع الزاوية ينتقلون بأنفسهم لتقديم الحماية ، كما كان الحال مع اتباع الزاوية الزيانية بالقنادسة . وفي حالات استثنائية وفي فترات انهيار السلطة المركزية كما في حالة انهيار السلطة الحفصية في نهاية القرن 13 كان المشايخ أنفسهم ينظمون مقاومة مسلحة ضد عمليات السرقة والنهب . وفي مقابل هذه الخدمات الأمنية كان الامراء يمنحون إعفاءات ضريبية للزوايا وأراضي ، وفي حالة السلطة العثمانية في بلاد المغرب كانت تمنح للزوايا صلاحيات جمع الزكاة ²¹⁰.

كما بيّنت الأدبيات أن السمعة تمثل للمؤسسة الاجتماعية ما يمثله معيار الربح والخسارة للمؤسسة الاقتصادية ، وهو ما ينطبق على الزوايا التي كانت حريصة على الحفاظ على صورتها في المخيال الجماعي لضمان استدامة مواردها. مع قيام الدولة الوطنية

²⁰⁷ Garcin, J. C ; Les Voies d' Allah, p222.

²⁰⁸ العماري، الطيب. الزوايا والطرق الصوفية. ص 131.

²⁰⁹. Seesemann, R. (2002). Social Welfare in Muslim Societies in Africa: Sufi Leaders and Social Welfare. Uppsala: Nordiska Afrikainstitutet, p 101.

²¹⁰ Garcin, J. C .Les Voies d'Allah, p 222.

الجزائرية وسياسات التحديث التي أعقبت الاستقلال ، تم تفكيك جزء كبير من الأساس الاقتصادي للزوايا عبر مصادرة الأوقاف وإعادة تنظيم الحقل الديني ، ما أدى إلى انكماش أدوارها الاجتماعية التقليدية²¹¹ ، غير أن التحولات السياسية والاجتماعية في التسعينيات أعادت إبرازها كفاعل ديني - اجتماعي ، فشهدت العديد من الزوايا عمليات بعث وترميم وعودة للنشاط²¹²، واتجهت بعضها إلى التنظيم في شكل جمعيات محلية أو وطنية خاضعة لقانون الجمعيات 06/12 ، في إطار ما يمكن تسميته بالزاوية الجمعوية ، بذلك يمكن القول إن الجمعيات الخيرية المعاصرة في الجزائر تمثل ، في أحد أوجهها ، الشكل القانوني الحديث لاستمرارية كثير من الوظائف التي اضطلعت بها الزوايا تاريخياً ، مع اختلاف الإطار القانوني و الضبطي و الحكامي ، فالتحول من الزاوية إلى الجمعية الخيرية لا يعني انقطاعاً في منطق العمل الخيري ، بقدر ما يعكس انتقالاً من تنظيم ديني - تقليدي قائم على الوقف والرأس مال الرمزي ، إلى تنظيم مدني خاضع لقانون الجمعيات ، يعمل ضمن شروط جديدة للتمويل والاستقلالية و الحكامة ، مع استمرار المرجعية الدينية - الصوفية في كثير من الحالات .

3. القانون 06/12 المتعلق بالجمعيات في الجزائر: قراءة تحليلية نقدية

3.1. تمهيد وسياق صدور القانون

صدر القانون رقم 12 / 06 المؤرخ في 12 جانفي 2012 ليحل محل القانون 90 / 31 لسنة 1990 ، ضمن إطار مجموعى الإصلاحات السياسية التي أعلن عنها في خطاب 15 أفريل 2011 ، والتي استهدفت إعادة تنظيم الحقل الجماعي وتعزيز مشاركة المجتمع المدني في الحياة العامة²¹³ ، حيث قدم هذا القانون رسمياً كآلية لتحديث الإطار القانوني للجمعيات ، وضبط شروط تأسيسها وتنظيمها ومجالات نشاطها وتمويلها ، إلى جانب سدّ ما اعتُبر ثغرات في القانون السابق ، خاصة في ما يتعلق بالجمعيات الأجنبية والتمويل الخارجي ، لكن القراءة المتأنية لمضمونه ، و على ضوء الممارسة العملية والمعايير الدولية لحرية

²¹¹ العماري، الطيب. الزوايا و الطرق الصوفية. ص 134.

²¹² مرجع سابق، ص 137.

²¹³ دندان، بختة. (د.ت). رقابة الإدارة على الجمعيات:قراءة في قانون 06/12 المتعلق بالجمعيات. مجلة التنمية و إدارة الموارد البشرية، جامعة معسكر، العدد 7، ص ص 127-136، ص 128.

تكوين الجمعيات ، تظهر أن القانون 06 / 12 يميل في جوانب عديدة إلى تشديد الرقابة والقيود أكثر من توسيع هامش الحرية الممنوحة للفاعلين الجمعويين²¹⁴ ، خاصة في ظل سياق إقليمي ووطني الذي تميّز بتصاعد النقاش حول دور المجتمع المدني بعد أحداث ما يعرف بالربيع العربي²¹⁵ ، وهو ما جعله يتعرض لانتقادات من قبل عدد من الفاعلين الجمعويين والحقوقيين الذين رأوا فيه تشديداً للقيود المفروضة على حرية تأسيس الجمعيات ونشاطها²¹⁶ .

3. 2. المحددات الأساسية للقانون 06 / 12

يستند العمل الجماعي في الجزائر إلى أساس دستوري يقرّ بحرية تكوين الجمعيات ، ضمن حزمة من الحقوق والحريات العامة التي كرسها الدستور. فقد نصت التعديلات الدستورية المتعاقبة على ضمان حق المواطنين في إنشاء جمعيات ذات طابع اجتماعي أو ثقافي أو مهني أو علمي ، شرط احترام القانون والنظام العام والآداب العامة²¹⁷ ، يضع هذا التكريس الدستوري مبدأً عاماً يتمثل في الاعتراف بحرية العمل الجماعي ، مع ترك تنظيمها للتشريع العادي. تُترجم هذه الحرية في الواقع العملي من خلال القانون العضوي أو العادي المتعلق بالجمعيات ، والذي يحدد إجراءات التأسيس ، وأنواع الجمعيات ، وآليات الرقابة عليها ، وحدود تدخل السلطات العمومية في نشاطها وحلّها.

إن فهم تطور الإطار التشريعي يقتضي ربطه بالسياق السياسي والاقتصادي الذي عرفته الجزائر منذ نهاية ثمانينيات القرن الماضي ، حيث شهد البلد انفتاحاً تعديداً وتكريساً لدور المجتمع المدني.

لقد عرّف القانون 06 / 12 الجمعية بأنها تجمع لأشخاص طبيعيين و / أو معنويين ، على أساس تعاقدية ، لمدة محددة أو غير محددة ، يضعون معارفهم ووسائلهم بصفة تطوعية ، ولغرض غير ربحي ، من أجل ترقية أنشطة ذات طابع مهني أو اجتماعي أو علمي أو ديني

²¹⁴ صابر، نصر الدين، وعامر، أمال. (2023). فرض و حدود عمل الجمعيات في الجزائر ضمن القانون رقم 06/12. مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة بسكرة، العدد 31، ص 373-386، ص 383.

²¹⁵ دريس، نوري. (2023). المجتمع المدني الجزائري بعد الحراك: استقلالية أم خضوع أكبر لآليات الإحتواء و الزبونية. مبادرة الإصلاح العربي، ص 7 .

²¹⁶ صابر، نصر الدين، وعامر، أمال. فرض و حدود عمل الجمعيات في الجزائر ضمن قانون رقم 06-12. ص 382.

²¹⁷ انظر المادة 4 من القانون رقم 06/12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالجمعيات. (2012، جانفي 15). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02.

أو تربوي أو ثقافي أو رياضي أو بيئي أو خيرى أو إنساني ، مع اشتراط عدم تعارض أهدافها مع الثوابت الوطنية ، والنظام العام ، والآداب العامة ، والتشريع والتنظيم المعمول به ²¹⁸ ، كما ميز النص بين مستويات مختلفة للجمعيات (محلية ، ولائية ، ما بين الولايات ، وطنية) بحسب النطاق الإقليمي للنشاط ، مع تحديد عدد أدنى من المؤسسين لكل مستوى (10 مؤسسين للجمعيات البلدية ، 15 للولائية ، 21 لما بين الولايات ، 25 للجمعيات الوطنية) ، إضافة إلى شروط خاصة لتمثيل عدد معين من البلديات أو الولايات بالنسبة للجمعيات ذات الامتداد الواسع.

3.3. من نظام التصريح إلى نظام الترخيص

من أبرز تغييرات التي جاء به القانون 06 / 12 مقارنة بالقانون 90 / 31 تمثلت في الانتقال الفعلي من منطق النظام التصريحي إلى منطق النظام الترخيصي في تأسيس الجمعيات ²¹⁹ ، فبينما كان القانون السابق يقوم نظرياً على مبدأ التصريح بمجرد إيداع ملف التأسيس لدى الإدارة وتسليم وصل الإيداع ، قد أعطى القانون رقم 06 / 12 للإدارة صلاحية قبول التصريح التأسيسي و تسليم وصل التسجيل أو الرفض إذا ما كانت إجراءاته ناقصة أو مخالفة لأحكام القانون ²²⁰ و بالتالي اكتساب الجمعية للشخصية المعنوية والأهلية القانونية متوقفاً على قرار تسجيل أو اعتماد صادر عن الجهة الإدارية المختصة ، كما نص أحكام القانون على آجال للرد على طلب التسجيل ، غير أنها لا ترتب جزاءً واضحاً على سكوت الإدارة ، ما يفتح الباب أمام ممارسات الرفض الضمني من خلال الامتناع عن تسليم الوصل أو تأخير الإجراءات ، وبذلك يمنح القانون للإدارة الوصية المختصة (ذكرت في المادة 7 و المادة 9 من قانون 06 / 12) سلطة تقديرية واسعة في قبول أو رفض تأسيس الجمعيات ، دون منح ضمانات التكفل بإعادة الحق للجمعية في حالة الرفض ، و هو ما يتعارض مع روح المعايير الدولية التي تجعل حرية تكوين الجمعيات هي الأصل والتقييد هو الاستثناء .

²¹⁸ بن عيو فتيحة، La loi n°12-06 du 12/01/2012 relative aux associations، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية والاقتصادية، المجلد 51، العدد 1، 2014، ص (5 - 28).

²¹⁹ دندان، بختة. رقابة الإدارة. ص 129.

²²⁰ صابر، نصر الدين، وعامر، أمال. فرض و حدود عمل الجمعيات. ص 376.

4.3. تنظيم النشاط والتمويل والتعاون الدولي

فرض القانون 06 / 12 على الجمعيات مجموعة واسعة من الالتزامات التنظيمية ، من بينها عقد الجمعيات العامة الدورية في آجال محددة ، وتقديم تقارير أدبية ومالية دورية للسلطات ، والتصريح بكل تعديل يمس القانون الأساسي أو أجهزة التسيير أو المقر الاجتماعي ، وتمكين الإدارة من الاطلاع على السجلات والوثائق عند الطلب ²²¹ ، أما فيما يخص التمويل فإن القانون يقر بإمكانية استفادة الجمعيات من اشتراكات الأعضاء ، والتبرعات ، و مداخل الأنشطة المختلفة ، والإعانات العمومية فقد أشارت المادة 34 من القانون 06 / 12 أنه يمكن لجمعية معينة تعترف لها السلطة العمومية أن نشاطها ذو صالح عام أو منفعة عمومية أن تستفيد من إعانات أو مساعدات مادية من الدولة أو الولاية أو البلدية و كل مساهمة أخرى سواء كانت مقيدة أو غير مقيدة بشروط ²²²، لكنه يفرض قيوداً صارمة على تلقي التمويل الأجنبي باستثناء تلك التي تربطها بها علاقات تعاون في إطار القانون و بعد الموافقة المسبقة للسلطة المختصة ²²³ ، و بالتالي يمنع على أي جمعية مهما كان نوعها أن تتلقى تمويل أجنبي أو أموال ترد إليها من تنظيمات أو منظمات غير حكومية ؛ إذ يشترط ترخيصاً مسبقاً من السلطات لكل هبة أو إعانة مصدرها جهة أجنبية ، مع منح الإدارة سلطة واسعة في الرفض أو اعتبار ذلك مخالفة تعرض الجمعية للتوقيف أو الحل ²²⁴ ، كما يخضع إبرام اتفاقيات التعاون مع المنظمات غير الحكومية الأجنبية لرقابة وترخيص مسبقين حسب المادة 23 من قانون 06 / 12 ، وهو ما يجعل التعاون الدولي مجالاً ذا حساسية سياسية وأمنية أكثر منه أداة لتقوية قدرات المجتمع المدني .

جاء صدر القانون 06 / 12 لأجل تحديث الإطار القانوني للجمعيات ، لكنه شهد انتقادات واسعة من قبل الباحثين والممارسين. لأنه فرض قيوداً على نشاط الجمعيات وكبح روح المبادرة المقاولاتية فيها ، خاصة من حين حصر مجالات التمويل التي جعلها مرتبطة

²²¹ دندان، بختة. رقابة الإدارة. ص ص 130-131.

²²² صابر، نصر الدين، وعامر، أمال. فرض و حدود عمل الجمعيات. ص 379.

²²³ المادة 30 من القانون رقم 06/12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالجمعيات. (2012، جانفي 15). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02.

²²⁴ بن ناصر، بوطيب. (2014). النظام القانوني للجمعيات في الجزائر: قراءة نقدية في ضوء القانون 06/12. مجلة أكاديمية، (ص 254-264)، ص 263.

بالسلطة 225 ، حيث أظهرت دراسات مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية (CRASC) وتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2018 أن أغلب الجمعيات لديها قدرات محدودة في الحوكمة و الحصول على تمويل خارج الدعم الحكومي 226. مما جعل العديد من الجمعيات تتحول من مؤسسات اجتماعية إلى كيانات ذات طابع إداري بيروقراطي ، وفقدت قدرتها على الابتكار والاستدامة 227

وعليه إن القانون 06 / 12 ، رغم خلفيته الإصلاحية المعلنة ، قد كرس عملياً نموذجاً قانونياً وإدارياً يقوم على الترخيص المسبق ، والرقابة المشددة ، والعقوبات الصارمة ، مع تضيق مجال التمويل والتعاون الدولي للجمعيات ، وهو ما يجعل هذا القانون عنصراً بنيوياً حاسماً لفهم تطور الحقل الجماعي في الجزائر ، وحدود استقلالية المجتمع المدني ، وإمكانات انخراطه في مسارات التنمية المحلية وريادة الأعمال الاجتماعية .

4. الإطار القانوني لموارد الجمعيات:

يحدد القانون 06 / 12 المتعلق بالجمعيات (الفصل الثاني:موارد الجمعيات وأملاكها) أصناف الموارد التي يمكن للجمعية الاعتماد عليها ، وقد نص القانون على أن الموارد تشمل اشتراكات الأعضاء ، مداخيل الأنشطة ، مداخيل الأملاك ، الهبات والوصايا ، إعانات الدولة والجماعات المحلية ، و مداخيل جمع التبرعات ، إضافة إلى التمويل الأجنبي بشروط 228 ، كما أنه من الناحية القانونية ، يشترط أن تُسجّل جميع الموارد في سجلات محاسبية رسمية وأن تخضع للرقابة ، خاصة في حالة الحصول على تمويل أجنبي الذي يتطلب ترخيصاً مسبقاً. وتنقسم المصادر المالية للجمعيات إلى نوعين:مصادر مالية داخلية ذاتية (التمويل الداخلي أو الذاتي) تعتمد على الجمعية و نشاطاتها كالاشتراكات الاعضاء و العائدات ناتجة عن النشاطات و الأملاك ، ومصادر مالية خارجية (التمويل الخارجي) تتمثل في الهبات ، الوصايا ، موارد جمع التبرعات و المساعدات و الاعانات الاجنبية و اعانات الدولة و الجماعات المحلية .

225 المستاري، فاطمة. (2020). تحديثات قانون الجمعيات 06-12 في الجزائر. مجلة المجتمع والتنمية، المركز العربي للأبحاث، العدد 8، ص 45.

226 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) الجزائر. (2018). تقرير حول قدرات الجمعيات المحلية، ص 33-35.

227 دراس، عمر. (2005). الجمعيات الكبرى في الجزائر: أي دور للتنمية؟ الجزائر: دار القصة، ص 112.

228 العمراني، محمد لمين. (2018). الموارد المالية للجمعيات الخيرية في القانون الجزائري و أوجه الرقابة عليها. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، جامعة الجزائر، المجلد 7، العدد 4، ص 152.

4. 1. اشتراكات الأعضاء و مداخل الأنشطة

تتكون موارد المالية للجمعيات الخيرية من اشتراكات الأعضاء²²⁹ حيث تُعد هذه الاشتراكات موردا أساسيا ثابتاً نسبياً ، لكنها في أغلب الجمعيات ذات طابع رمزي ولا تكفي لتغطية مجمل الأعباء فهو اشتراك رمزي تحدد قيمته الجمعية و كذا مدة دفعه و لا يكون مبالغ فيه ، رغم هذا فإنه تشكل مصدر تمويل دائم مضمون و متجدد فهو لا يتوقف على الاحتمالية في الحصول عليه من عدمها ، يتم تحصيله من اعضاء الجمعية و منخرطيه²³⁰ ، كما أنه أحد أهم الالتزامات هؤلاء قد يترتب على عدم الوفاء به إمكانية الاقصاء من التنظيم²³¹ ،

5. 2. العائدات المحصلة من الأنشطة و الاملاك الجمعية :

من مصادر التمويل للجمعيات الخيرية كذلك المداخل المرتبطة بنشاطاتها و أملاكها²³² ، فالجمعيات تعتمد على مداخل أنشطتها (أيام دراسية ، ملتقيات ، تظاهرات ثقافية ورياضية، بيع مطبوعات أو خدمات تكوينية) والتي تشكل موردا ذاتيا يساعد على تعزيز استقلاليتها ، فلقد سمح المشرع الجزائري للجمعيات الخيرية القيام بنشاطات و كذا استغلال أملاكها لجني الأرباح و تحقيق عائدات مالية من ورائها بشرط عدم تعارض ذلك مع قانونها الأساسي و القوانين و التنظيمات المعمول بها في هذا المجال و أن يتم استخدام هذه العائدات و المداخل في تحقيق أهدافها الأساسية²³³ ، كما أن لجوء الجمعية لهذا النوع من الأنشطة التجارية و الاقتصادية ليس سوى وسيلة تطوير و تنمية مواردها المالية حتى تتمكن من العمل و النشاط في أريحية تامة من الجانب المالي²³⁴ ، كما تشير دراسات حول الجمعيات الخيرية في الجزائر إلى أن الجمعيات النشيطة تعمل على تنويع أنشطتها المدرة للدخل ، لكنها تصطدم أحيانا بضعف الإطار التنظيمي والتسيير المحترف لمشاريعها الاقتصادية الصغيرة.

²²⁹ المادة 31 من القانون رقم 06/12 المؤرخ في 12 يناير 2012 المتعلق بالجمعيات. (2012، جانفي 15). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02.

²³⁰ حسونة، عبد الغني. (2013/2012). الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة (أطروحة دكتوراه). كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر، ص 204.

²³¹ العمراني، محمد لمين. (2018). الموارد المالية. ص 153.

²³² المادة 29 من القانون رقم 06/12 المؤرخ في 12 يناير 2012 المتعلق بالجمعيات. (2012، جانفي 15). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02.

²³³ رابحي، أحسن. (2013). الحريات العامة (ط1). الجزائر: دار الكتاب الحديث، ص 117.

²³⁴ سعد الله، عمر. (د.ت). المنظمات غير الحكومية في الجزائر بعد الاستقلال. الجزائر: دار هوم، ص 60.

4.3. الهبات ، والوصايا ، التبرعات

الهبات النقدية والعينية من الأفراد والمحسنين والمؤسسات الخاصة تمثل موردا محوريا خاصة للجمعيات الخيرية والاجتماعية خاصة في ظل قلة الدعم الحكومي لها ²³⁵. كما توضح الدراسات الجامعية حول العمل الخيري أن الكثير من الجمعيات تعتمد على شبكات العلاقات الاجتماعية (الأقارب، رجال الأعمال، الجالية) لتعبئة هذه الموارد في المناسبات الدينية والمواسم التضامنية ، فالقانون أقر بتلقي الوصايا والهبات العينية (عقارات ، تجهيزات) لكن شرط تسجيلها في سجل الجرد وقبولها رسميا من طرف أجهزة الجمعية. كما سمح المشرع للجمعية قبول هذه الهبات و الوصايا بشرط أن لا تتعارض مع القانون الاساسي للجمعية او مع القانون المعمول به و كذلك الامر بالنسبة للهبات و الوصايا القادمة من الجمعيات أو الهيئات أجنبية ألزم المشرع موافقة السلطات المختصة بعد التحقق من مصدرها ان كان مشروع أو غير مشروع و هل تتفق مع أهداف و أنشطة الجمعية ²³⁶ .

كما ان عملية جمع التبرعات تتم بناء على ترخيص مع الالتزام بالتصريح عن حسيطة التبرعات للسلطات الادارية ، فالجمعية يجوز لها جمع و تلقي التبرعات من الاشخاص الطبيعيين أو المعنويين متى وافقت السلطات الادارية المختصة على ذلك ²³⁷

4.4. إعانات الدولة والجماعات المحلية:

ينص القانون 06/ 12 على إمكانية حصول الجمعيات الخيرية على تمويل مالي من قبل الدولة أو الجمعيات المحلية ، إذا كانت الجمعية تسعى إلى تحقيق أهداف ذات منفعة عامة ²³⁸ ، حيث تشكل الإعانات العمومية (ميزانيات البلديات ، الولايات ، وصناديق قطاعية) أحد أهم الموارد الرسمية للجمعيات ، خاصة في المجالات الثقافية والرياضية والاجتماعية ، لكن هذه المساعدات المالية لا تعتبر التزام يقع على عاتق الدولة ، بل هو مجرد احتمال أو إمكانية تتوقف على الاعتراف للجمعية بالمنفعة العامة و بالتالي عدم انتظام هذه الإعانات ،

²³⁵ ايسغلي، محمد. الموارد المالية للجمعيات الخيرية. ص 182.

²³⁶ مرجع سابق، ص 183.

²³⁷ مرجع سابق، ص 187.

²³⁸ بامحمد، رحمة. الجمعيات الخيرية و سبل تطويرها، ص 266.

وخضوعها أحيانا لاعتبارات إدارية أو سياسية ، يجعل الاعتماد الكلي عليها مصدرا لعدم الاستقرار المالي.

4.5. التمويل الأجنبي ومشاريع التعاون

تنص المادة 35 من القانون 06 / 12 على أنه يمكن للجمعيات الحصول على تمويل أجنبي من منظمات دولية أو هيئات مانحة في إطار اتفاقيات تعاون وبعد موافقة السلطة المختصة مسبقا مع الزامية الحصول على ترخيص مسبق ، غالبا ما يكون هذا التمويل في شكل مشاريع (برامج تكوين ، مشاريع تنموية محلية ، دعم قدرات الجمعيات) ويشترط تقديم ملف مفصل (مذكرة عرض ، استثمارات المشروع ، تقارير مالية وأدبية ، تقارير محافظ الحسابات). فالمشروع الجزائري عالج هذا المصدر المالي بنوع من التشدد و التقيد نظرا للتحوف في هذا المجال من العلاقات التي تربط الجمعية بجهات أجنبية معينة قد يكون لها أهداف خفية من وراء دعمها المالي لها 239 ، بحيث يمنع على أي جمعية مهما كان نوعها أن تتلقى تمويل أجنبي أو أموال ترد إليها من تنظيمات أو منظمات غير حكومية باستثناء تلك التي تربطها بها علاقات تعاون في إطار القانون و بعد الموافقة المسبقة للسلطة المختصة 240.

عموما إن موارد الجمعيات في الجزائر تتوزع بين موارد ذاتية (اشتراكات ، أنشطة ، أملاك) ، موارد تضامنية (هبات وتبرعات) ، موارد عمومية (إعانات الدولة والجماعات المحلية) وموارد خارجية (تمويلات أجنبية ومشاريع تعاون) ، ضمن إطار قانوني مضبوط لكنه يطرح تحديات في الشفافية والاستدامة. لذا يوصى بضرورة تنويع هذه الموارد ، وتحسين التسيير المحاسبي والمالي ، وتعزيز قدرات الجمعيات على إعداد المشاريع لضمان ديمومة نشاطها التنموي والاجتماعي

المبحث الثاني: الثقافة الجزائرية و التضامن

عرف المجتمع الجزائري منذ الاستقلال سلسلة من التحولات العميقة مست جوانبه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، و ذلك في إطار مساعي الدولة لتحقيق التنمية الشاملة والتحديث ، وقد انعكست هذه التحولات على البناء الاجتماعي والعلاقات بين الأفراد ، وانتقال

239 العمراني، محمد لمين. (2018). الموارد المالية. ص 158.
240 المادة 30 من القانون رقم 06/12. (2012).

أنماط العيش البسيطة والتكافل العائلي إلى مجتمع أكثر تعقيداً وتحضراً ، مما أدى إلى تغير في أشكال التضامن وقيمه عبر الزمن ، كما أن المجتمع الجزائري ينتمي إلى مرجعية إسلامية تجعل من قيم التعاون والتكافل والتعاقد مكوّناً مركزياً في ثقافته ، حيث تتجسد هذه القيم في ممارسات يومية وشعائر دينية ومؤسسات اجتماعية متعددة ،

1. الثقافة الجزائرية: تاريخ عريق و تراث متعدد

عرفت الثقافة بأنها تعلم تسمح للإنسان بالتكيف مع وسطه الطبيعي ... و أنها تتجسد في المؤسسات و في طرق التفكير و في الأشياء العادية ²⁴¹ كما انها حسب إدوارد تايلور هي ذلك الكل المركب و المعقد الذي يشمل على المعارف و المعتقدات و الفنون و الاخلاق و القوانين و الاعراف و التقاليد و الفلسفة و الاديان و القدرات و العادات الاخرى التي يكتسبها الانسان من مجتمعه الذي يعيش فيه بوصفه عضوا في ذلك المجتمع ²⁴² ، أما روبيرت لوي Lewis فعرفها بأنها مجمل ما يتلقاه الفرد من مجتمعه: المعتقدات ، التقاليد ، المعايير الفنية دخل المعاش و أشكال الحرف و الأصناف التي لا تأتي من نشاط الفرد الخلاق بل مما يرثه من الماضي أي مما يتناقله الناس بسبل ظاهرة أو مضمرة ²⁴³

تعد الثقافة الجزائرية من أقدم و أغنى الثقافات في منطقة المغرب العربي و العالم العربي ككل ، حيث تعود جذورها الى آلاف السنين ، فقد تعاقبت على المجال الجزائري شعوب و حضارات كثيرة و متعاقبة ، فنجد الأمازيغ (البربر) و مؤسسي الحضارة القرطاجية و نوميدية و الماسنيسية مرورا الى الحضارة الفينيقية و الرومانية و الوندال و البزيطية وصولا الى الفتح العربي الاسلامي في القرن سابع ميلادي ، الذي أحدث بصمة قوية في الهوية الجزائرية ، فالتراكم التاريخي أفرز ثقافة الجزائرية متنوعة و غنية بالتقاليد و العادات و الموروث الاجتماعي و الفني ، فالثقافة هي حسب Heviot ما يبقى لنا بعد أن ننسى كل شيء ²⁴⁴.

²⁴¹ الصاوي، علي السيد. (1997). نظرية الثقافة. الأردن: سلسلة عالم المعرفة، ص ص 9-10.

²⁴² فاهم، حنان. (2024). الثقافة و الممارسة الثقافية. مجلة الدراسات الإنسانية، مجلد 9، العدد 1، ص 55.

²⁴³ لوي، روبيرت. (2007). تاريخ الإثنولوجيا من البدايات حتى الحرب العالمية الثانية (ترجمة نظير جاهل، ط2). لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، ص 5.

²⁴⁴ خواني، خالد. (د.ت). ثقافة المجتمع الجزائري بين الثبات و التغير: رؤية أنثروبولوجية. مجلة تطوير، مجلد 9، العدد 2، ص 220-221.

إن الثقافة الجزائرية تتسم كذلك بالتنوع الاقليمي فنجد التعبيرات الثقافية تتباين بين الشمال و الساحل و الصحراء و الداخل رغم محافظتها على الوحدة الوطنية. كما بين مالك بن نبي في مؤلفه مشكلة الثقافة بأن الثقافة لا تعني الافكار فحسب و إنما أسلوب الحياة في مجتمع معين و ثقافة أي مجتمع من المجتمعات هي انعكاس للواقع الموضوعي لذلك المجتمع بكل ما فيه من ماديات و معنويات ... فهي بذلك جملة الصفات الخلقية و القيم الاجتماعية التي تؤثر في الفرد منذ ولادته 245

وتنقسم الثقافة في الجزائر الى فترتين :

الفترة التقليدية: تشمل كل ما تم توارثه من: التراث الديني و فيه المعتقدات و العبادات ، الموروث المكتوب المتمثل في المؤلفات في مختلف المجالات ، الموروث المادي يشمل العمران و الاعمال اليدوية الى جانب الموروث اللامادي و يشمل الشعر الغناء الفلكلوري ، الالعب الحكايات و الروايات .

الفترة الحديثة: وهي الثقافة التي نتجت بعد الاحتكاك مع الحضارات و الثقافات الاخرى ، خاصة مع الحضارة الغربية ، مما أوجد تركيبة ثقافية جديدة متكونة من مزيج مختلط بين الموروث القديم و مكونات الجديدة 246 .

عموما الثقافة الجزائرية هي ذلك النسق المتكامل المكون من القيم و العادات و المعارف و المعتقدات و الرموز و مختلفة أنماط السلوك المكتسبة للفرد ، حيث أنها تنتقل من جيل إلى آخر من خلال عملية التنشئة الاجتماعية و التعلم ، كما تشكل إطار المرجعي موجه للتفكير و السلوك الفرد و ينظم تفاعله الاجتماعي .

2. تعريف التضامن و أنواعه :

عُرف التضامن في اللغة من ضمن الرجل ضمنا أي: كفله أو أدى عنه ما قد قصر عن آداه ، ومنه تضامن القوم أي: التزم كل منهم بأن يؤدي مكان الآخر ما قد يقصر عن آداه ، و التضامن عندهم التزام القوي أو الغني بمساعدة الضعيف الفقير 247 ، أما سوسيولوجيا فقد

245 صحراوي، يسعد شريف. (2016). مسألة الثقافة في الجزائر بين الهوية و الاندماج. المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 9، ص 141.

246 خواني، خالد. ثقافة المجتمع الجزائري. ص 225.

247 العجال، خنير. (2022). التضامن الأسري في مواجهة الأزمات الاجتماعية بالوسط الحضري (رسالة دكتوراه). كلية العلوم الاجتماعية، جامعة مستغانم، ص 106.

عرفه عاطف غيث بأنه عملية اجتماعية تعبر عن علاقة مساندة و دعم من طرف شخص أو فئة اجتماعية لصالح شخص أو فئة اجتماعية أخرى ، فهو نوع من تقديم المساعدة المعنوية او المالية او كلاهما لهم طواعية دون التزام و قد يكون ذلك بين الاشخاص او الفئات المتماثلة أو المتفاوتة في المكانة الاجتماعية²⁴⁸ ، و بالتالي التضامن عملية اجتماعية ديناميكية قائمة على تقديم المساندة و الدعم من طرف فرد أو جماعة لفرد آخر أو جماعة أخرى و تكون هذه المساعدة إما معنوية كالتشجيع و المواساة و الارشاد أو مادية كتقديم الإعانات المالية او توفير الموارد ، حيث لا تحتاج العملية وجود إلزام قانوني أو مصلحة بل بشكل طوعي. كما عرفه معجم المصطلحات علوم الاجتماعية بأنه عملية التآزر و الاعتماد المتبادل كما يظهر في الحياة الاجتماعية و المعنى الاصلي لهذا المفهوم معنى تشريعي ، فكان يشير الى تضامن الفرد مع جماعته في المسؤولية²⁴⁹ ، أي وحدة المصالح و المعايير و الأهداف المشتركة التي تولد لدى الأفراد إحساسا نفسيا بالانتماء الى جماعة وحدة. و بالتالي فهو الوعي بالمصالح و الاهداف و المعايير و التعاطف المشترك الذي يحقق احساسا نفسيا بوحدة المجموعات او الطبقات الاجتماعية²⁵⁰. فالتضامن مظهر للتفاعل الاجتماعي و نمط من السلوك ، فهو ظاهرة اجتماعية تظهر مدى التعاون و التآزر المتبادل بين افراد في أداء عمل معين ، كما أنه التزام تلقائي يعمل على حمل مشاعر الاخوة و يتمثل في المساعدة و المعاونة و المساندة و التعاطف مع الآخرين و تقديم المساعدات المالية و المعنوية ، طوعية دون التزام .

فعموما التضامن مظهر من التفاعل الاجتماعي و نمط من أنماط السلوك ، و هو ظاهرة اجتماعية تعكس التأثير المتبادل للأفراد في أداء عمل معين و عليه يشرح التضامن في حقل الالفة الاجتماعية²⁵¹ .

أ. مفهوم التضامن عبر التاريخ

عرف التضامن عبر تاريخ طويل و متنوع ، فقد بين الفلاسفة الاوائل مثل أفلاطون و أرسطو و روسو أهمية التضامن لخلق مجتمعات مستقرة و عادلة ، في القرن التاسع عشر (

²⁴⁸ عيث، عاطف. قاموس علم الاجتماع. ص 466.

²⁴⁹ بدوي، أحمد زكي. (1982). معجم مصطلحات علوم اجتماعية (إنجليزي، فرنسي، عربي). لبنان: مكتبة لبنان، ص 404.

²⁵⁰ شيهب، عادل. (د.ت). التضامن الاجتماعي: مقارنة مفاهيمية. مجلة الأنثروبولوجيا، جامعة جيجل، مجلد 9، العدد 1، ص 64.

²⁵¹ سوامية، نورية. (2019). التضامن الاجتماعي داخل الأحياء الحضرية. مجلة سوسولوجيا، الجزائر، ص ص 219-220.

19) و بداية القرن العشرين ، كما اهتم علماء الاجتماع بمفهوم التضامن و ميزوا بين أنواعه ، كما ساهم علماء الاجتماع المعاصرون كذلك في فهمنا لمصطلح التضامن.

تعود البدايات الاولى لمفهوم التضامن الى الاغريق القدماء فقد أدركوا أهمية الروابط الاجتماعي و مدى أهميتها للحفاظ على المجتمع و استقراره فأرسطو Aristotle شدد على فكرة الصداقة المدنية أو المحبة السياسية و التي تنطوي على احساس بالعاطفة و الثقة المتبادلة بين المواطنين²⁵² ، أما العالم جون جاك روسو Jeon Jacques Rousseau فقد طور فكرة العقد الاجتماعي و الذي من خلاله الافراد يتنازلون عن بعض حريتهم و استقلالهم مقابل الحماية و الامن اللذين توفرهما الدولة ، و هنا الشعور بالمسؤولية الجماعية و الاعتماد المتبادل بين افراد المجتمع و هو عنصر أساسي في التضامن الاجتماعي²⁵³. فالأفراد يتنازلون عن جزء من حريتهم طوعا في مقابل الحصول على الامن و الحماية ، و هو ما يولد لديهم المسؤولية الاجتماعية و ضرورة الاعتماد المتبادل. فالفرد ضمن الجماعة يحصل على الامن و الحقوق من خلال إلتزامه تجاه الآخرين و بالتالي فالفرد لا يعيش منعزلا عن الآخرين بل يكون ضمن شبكة من الالزامات و الحقوق التي تضمن أمن المجتمع و استمراره.

اهتم علماء الاجتماع بمفهوم التضامن رغم اختلاف آرائهم و تصوراتهم باعتباره ظاهرة سوسيولوجية ، فعرفه ابن خلدون انطلاقا من مصطلح " العصبية " الذي يشير الى الوحدة و الضمير الجمعي و التماسك الاجتماعي ، و يتجسد مفهوم التضامن عنده في مفهوم العصبية التي تعتبر رابطة قوية قائمة على القرابة و النسب و تعمل على التلاحم بين افراد الجماعة و تماسكهم فهي تمنح الجماعة القوة و القدرة على مواجهة التحديات و الدفاع عن نفسها ، فيقول ابن خلدون تشدد شوكتهم و يخشى جانبهم إذ نعره كل واحد على نسبه و عصبية أهم²⁵⁴ كما يصف ابن خلدون العصبية بأنها اللبنة الاساسية في المجتمع الانساني و القوة الدافعة لعجلة التاريخ ، قائمة على صلات الدم. و بالتالي " قيم العصبية القبلية هي قيم التضامن و التماسك

²⁵² شيهب، عادل. التضامن الاجتماعي: مقارنة مفاهيمية . ص 64.

²⁵³ مرجع سابق، ص 64.

²⁵⁴ مغربي، عبد الغاني. (1988). الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون (ترجمة محمد الشريف بن دالي حسين). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص 149.

الداخلي اتجاه تحديات القرية و مخاطرها و مهمات تأمين المعيشة في بيئة قاسية قاحلة ، تشمل قيم العصبية الافتخار بالنسب و نصرة القريب و المساواة بين أفراد القبيلة و احترام و طاعة الاهل الكبار في العمر الثأر الحشمة و الشرف²⁵⁵.

كما ترجم علماء مفهوم العصبية بالتضامن الاجتماعي و الالتحام القبلي و الذهنية العشائرية و التضامن بالعصبية و الالتحام الاجتماعي بالعصب ، فالعصبية تعني الترابط و الاتحاد²⁵⁶ و بالتالي فالمصلحة المشتركة و رابطة الدم تعتبر القوة المحركة للعصبية ، و عليه فالتضامن عند ابن خلدون ما هو إلا تلاحم جماعي لردع اعتداء أو خطر وحفظ أمن المجتمع و تماسكه .

يرى أوغست كونت August Conte اهمية النظام و الانتظام في الحياة الاجتماعية ، كما يؤكد على الطابع التضامني الذي يربط بين مختلف الطبقات المجتمع²⁵⁷ بمعنى التضامن عند أوغست هو أساس نظام المجتمع و استقراره فهو يرى المجتمع كوحدة مركبة قائمة على مبدأ التضامن الذي يحكمه و يؤدي الى استقراره و استمراره ، حيث نجد كل جزء من النظام الاجتماعي داخل المجتمع يعمل بانسجام مع الاجزاء الاخرى.

كما يرى في كتابه Cours de Philosophies Positive إن التضامن يتميز بالقدرة على العيش في مجتمع تكتسب احساسا بالواجب تجاه الاسرة و الامة الانسانية و الالتزام المتبادل²⁵⁸ ، كما يرى أنه لا يتحقق مبدأ التضامن الاجتماعي بصورة واضحة و كاملة إلا إذا تم اصلاح ثلاث نظم أساسية و هي نظام التربية و التعليم ، نظام السياسي ، نظام الاسرة ، و عليه نجد التضامن الاجتماعي عند كونت أوغست هو العمود الفقري الذي يقوم عليه المجتمع ككل ، كما أن التعاون و التضامن هما حجر الاساس لاستقراره و استمراره و تقدمه .

أما دور كايم Emiel Durkheim و الذي يعد من ابرز مؤسسي علم الاجتماع الحديث ، فنجد مفهوم التضامن يشكل المحور الرئيسي في نظرياته المحاولة لفهم المجتمع و استقراره ، فرى أن التضامن هو حجر الاساس لاستقرار المجتمع فلا يوجد مجتمع دون تماسك أجزائه

²⁵⁵ سعدي، محمد. (2012). المجتمع الجزائري و التحولات الاجتماعية. الجزائر: دار الهدى. ص 97 .

²⁵⁶ مغربي، عبد الغاني. الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون. ص 145.

²⁵⁷ السيد، الحسني. (1985). نحو نظرية اجتماعية نقدية. بيروت: دار النهضة العربية، ص 61.

²⁵⁸ المومني، فاطمة. (د.ت). الأخلاق الاجتماع عند أوغست كونت. مجلة الدراسات الأكاديمية، تونس، المجلد 3، العدد 4، ص 198.

و تلاحمها ، كما لا تفوك أجزاءه دون شكل من أشكال التضامن بين أفرادها فالأفراد ينظمون نشاطاتهم و سلوكياتهم و قيامهم بأدوارهم طبقا لقواعد مرسومة ، حسب قيم معينة متعارف بها. فهم يستطعون التواصل او توقع أحداث بشكل يمكنهم من العيش في نظام و اتساق مع سلوك و توقعات الآخرين... بهذا المعنى يتضمن وجود نوع من التماسك الى الحد الذي يمكن معه تجنب التناقض أو الصراع ²⁵⁹ ، كما أنه ميز بين نوعين من التضامن الآلي و العضوي ، فوجد النمط الاول في المجتمعات البدائية التي تعتمد علي معيشتها على الصيد و القنص و الزراعة و التي يساهم أفرادها في بأنماط عمل مشابهة ، أما التضامن العضوي فيظهر في المجتمعات الحديثة و المتقدمة ، حيث يقوم على التعاون فيها على اساس التباين و اختلاف الافراد و الجماعات في تخصصاتهم بحيث يقوم كل منهم بإنتاج سلع و خدمات تختلف و تتباين عن السلع و الخدمات الأخرى لتضمن حاجاتهم المتنوعة ، و قد أدى التباين و التنوع في مجتمعات التضامن العضوي الى زيادة التخصص و تقسيم العمل ²⁶⁰ و عليه نجد أن التضامن الآلي الميكانيكي ساد المجتمعات البدائية التقليدية التي تتميز بتشابه بين نشاطات أفرادها و أعمال الغير معقدة و التي يقودها الضمير الجمعي القائم على العادات و التقاليد و الروابط العاطفية .

أما التضامن العضوي فتتميز به المجتمعات الحديثة أكثر تعقيدا و تخصصا فوجد أن العمل المتخصص و أفراد مختلفون يعتمدون على بعضهم البعض ، و أن عملية الضبط الاجتماعي تتم من خلال المؤسسات الرسمية و بالتالي ضعف الضمير الجمعي ، و عليه فالتخصص في العمل أدى الى زوال الضمير الجمعي و انتشار الفردانية ، فقد حدثت تغيرات عميقة في وقت قصير في بنيات مجتمعاتنا ، انجز عن ذلك أن الاخلاق التي تربط بالنمط الاجتماعي القديم اضمحلت بدون ان تتطور الأخرى في ضمائرنا ، أصبح إيماننا مشوشا و تحرر الحكم الفردي عن الحكم الجماعي ²⁶¹ .

²⁵⁹ سوامية، نورية. التضامن الاجتماعي داخل الأحياء الحضرية. ص 223.

²⁶⁰ فاشي، حسنية. (2016-2015). التنظيمات الحديثة في المجتمع الجزائري و علاقتها بأشكال التضامن التقليدية السائدة في الوسط الحضري (رسالة دكتوراه). كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، قسم تنظيم و عمل، ص ص 79-80.

²⁶¹ مرتاض، لمياء. (2016، مارس). أشكال التضامن الاجتماعي: التوزيع نموذجاً. مجلة اللغة و التواصل، جامعة وهران، المجلد 12، العدد 19، ص 50.

3. مواقف التضامن للشعب الجزائري عبر التاريخ:

يعد التضامن من المكونات البنيوية للشخصية الجماعية في الجزائر ، حيث تشكّل عبر قرون طويلة من العيش المشترك بين جماعات قبلية و جهوية مختلفة (أمازيغ ، عرب ، صحراوية) ، في سياقات طبيعية قاسية وتحديات سياسية متكرّرة ، وقد أفرز هذا التاريخ الطويل أشكالاً متنوعة من التعاون والتكافل تجسد في الممارسات التقليدية كالتوزيع باعتبارها ظاهرة ثقافية اجتماعية قديمة عملت على توطيد العلاقات الاجتماعية بين الجزائريين الى الجانب رفع مردودية الاقتصادية له ، وقد استمدت من العقيدة الدينية الاسلامية و التراث الفكري الشعبي²⁶². لمواجهة أهوال الحياة في الريف بكل قسوتها و اتساعها و ندرة مواردها و نشدان الماء و المراعي و حماية الذات من الاخطار القادمة و تأمين المعيشة ، ان كل هذه الالوضاع و الضروريات الحياتية اقتضت قيام عصبية قبلية تقوم في أساسها على علاقات القرابة الدموية و نشوء وحدات قتالية شديدة البأس و الفروسية والشجاعة في الدفاع عنها و تأمين معيشتها²⁶³ ، فقد شكّلت التوزيع إطاراً عملياً لتنظيم العمل الجماعي (جني المحاصيل ، وبناء البيوت ، وتشبيد البنية التحتية البسيطة) ، فلقد تميز المجتمع الجزائري ببنية تضامنية قائمة على التكافل الاجتماعي خاصة في الاوساط الريفية حيث تتداخل العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية²⁶⁴.

خلال الفترة الاستعمارية ، تحوّلت قيم التضامن التقليدي إلى سندٍ للمقاومة والحفاظ على الهوية ، و تحول من الاطار المحلي إلى الاطار الوطني ، حيث توحد مختلف الفئات الاجتماعية لمواجهة الاحتلال ، مما أوجد أشكال مختلفة من الدعم ، فبرزت الشبكات العائلية والقبلية والزوايا والجمعيات الدينية التي لعبت دوراً في إيواء المقاومين ، وتمويل الكفاح ، وتنظيم حملات الدعم للأسر المتضرّرة من القمع والتهجير. ثم برزت النقابات والاتحادات العمالية كفاعلين تضامنيين جدد ، إذ شكّلت تجربة الاتحاد العام للعمال الجزائريين مثلاً على توظيف التضامن المحلي في بناء شبكات دعم أممية لحركة التحرر الوطني

²⁶² الطيب بوعزة، الطيب. (2010). دراسات في علم الاجتماع الجزائري. الجزائر: دار النشر الجامعي، ص 55-60.

²⁶³ سعيدي، محمد. المجتمع الجزائري و التحولات الاجتماعية. ص 97.

²⁶⁴ الأشرف، مصطفى. (1983). الأمة و المجتمع. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ص 90.

بعد الاستقلال ، استمر هذا الرصيد التضامني في أشكال جديدة مثل الحملات التطوعية للشباب في تعمير الأرياف ، ومبادرات الإغاثة في حالات الجفاف والفيضانات والزلازل. في العقود الأخيرة ، ومع تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية ، ظهرت أشكال حديثة من التضامن تتجاوز الإطار المحلي الضيق ، مثل الجمعيات الخيرية والتنمية ، فإن التحولات في البناء و العلاقات الاجتماعية وفي نوعية العمل و شكله التي عرفها المجتمع الجزائري ، إلى جانب تحول في أشكال الأسرة وبنائها ووظائفها وخصائصها ، أدى إلى تحول من مجتمع بسيط يسوده تضامن والتآزر بين أفراد إلى مجتمع معقد يتصف بالتحضر و الحداثة ، فقد تحولت الحياة الاجتماعية و التضامن العائلي إلى التضامن الاجتماعي و تحول المضمون من القبيلة و العشيرة و الارتباط الديني و العائلة إلى الارتباط الوطني²⁶⁵ فظهرت الدولة و الوطنية في هذه الفترة و نزعتها نحو السيطرة على الفعاليات الاجتماعية أدى إلى سيطرة الحكومة المركزية على فعاليات النشاط الخيري في المجتمع من خلال دمجها في الجهاز الحكومي²⁶⁶ ، وظهر التضامن كصيغة جماعية منظمة في شكل جمعيات و مؤسسات حديثة تسعى لتحقيق التنمية ، فالجمعية ينشئها سكان مجتمع ما بغرض حل مشكلات مجتمعهم ، تقوم العديد منها بإحياء و ترقية الكثير من أشكال التضامنية التقليدية من أجل تحقيق التنمية المحلية في الوقت الحالي ، وعليه فقد كان لمبدأ التوزيع فضل في توجيه بعض المخططات و الممارسات الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية في المجال الجغرافي الحضري (المدن) حيث تم اعتماد عليه و مواصلة تفعيله و استثماره بأسماء جديدة و معاصرة ، أصبحت اليوم ممارسة حياة يعاد توظيفها في مشاريع تنمية و سياحية تستند إلى التضامن المجتمعي وتمكين الساكنة المحلية.

المبحث الثالث: الجمعيات الخيرية وجائحة كورونا في الجزائر: مقاربة سوسيولوجية - قانونية

بينت جائحة كورونا (كوفيد - 19) عن محدودية و عدم قدرة الدولة وحدها على مواجهة الأزمات الصحية ذات الامتدادات الواسعة ، وأظهرت في الوقت نفسه الدور المتزايد

²⁶⁵ سلمان، عبد الملك عامر. (1998). الضمان الاجتماعي في ضوء المعايير الدولية و التطبيقات العملية. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ص 451.

²⁶⁶ ونيس، ع. ا. (2014). المنظمات غير الهادفة للربح ودورها في التكافل الاجتماعي و الاقتصادي حالة الجزائر. مجلة أبعاد الاقتصادية، ص 12.

للمجتمع المدني ، وفي مقدمته الجمعيات الخيرية ، في التخفيف من آثار الأزمة خاصة على الفئات الهشة ، وذلك بوصفها فاعلاً رئيسياً في سد بعض الثغرات التي عجزت السياسات العمومية عن تغطيتها في المدى القصير ، من خلال تقديم الإعانات المادية والعينية ونشر الوعي والطمأنينة في المجتمع ، ولتحليل مساهمة الجمعيات الخيرية في الجزائر خلال جائحة كورونا ، انطلقنا من مقارنة سوسيولوجية – قانونية تربط بين البنى القيمية والتنظيمية للجمعيات الخيرية ، وبين الإطار القانوني الذي توطر ضمنه تدخلها أثناء الأزمة .

1. الإطار النظري و المفاهيمي: المجتمع المدني ، الجائحة ، المخاطر ، ورأس المال الاجتماعي

يعرف المجتمع المدني في الأدبيات السوسيولوجية كفضاء وسيط بين الدولة والسوق والأسرة ، يضم مختلف التنظيمات التطوعية غير الربحية التي تنشأ بمبادرة من الأفراد والجماعات للتعبير عن مصالحهم وقيمهم ، وتقديم خدمات عامة خارج منطق الربح الاقتصادي فيرى عبد الغفار شكر بأنه مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة و المجتمع لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم و معايير الاحترام و التراضي و التسامح و الادارة السليمة للتنوع و الاختلاف²⁶⁷ ، كما تشكل الجمعيات الخيرية أحد أهم تنظيمات المجتمع المدني التي شاركت الى جانب الدولة و السلطات العمومية في مجابهة جائحة كورونا من خلال أدوارها التوعوية و التضامنية و الدعم القانوني و المؤسسي ، وهو ما انعكس حتى على مستوى الاقرار الدستوري لمكانة المجتمع المدني²⁶⁸ ، كما تعتبر أحد أهم الفاعلين فيه ، بحكم استنادها إلى منطق الإحسان والتكافل الاجتماعي ، حيث يخضع تأسيس الجمعيات وتنظيم نشاطها في الجزائر الى قانون الجمعيات (قانون 06 / 12) ، لقد كان المشرع الجزائري أكثر صرامة و تقييدا لحرية العمل الجماعي عن سابقه ، غير أنها في ظل جائحة كورونا أصبح أكثر انفتاحا ، و هو ما تجلي في التسهيلات الجديدة لتأسيس الجمعيات ذات الطابع الخيري التضامني ، و التدابير الرامية إلى مواجهة هذه الجائحة ، و

²⁶⁷ شكر، عبد الغفار. (2003). المجتمع الأهلي و دوره في بناء الديمقراطية (ط1). دمشق: دار الفكر، ص 37.
²⁶⁸ بغورة، رمضان، وبوقندورة. (2021). مشاركة الجمعيات في مواجهة جائحة كورونا (كوفيد 19): أطر و آفاق. المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و السياسية، المجلد 58، العدد 2، ص ص 829-847، ص 829.

إدماج المواطنين عبر المجتمع المدني و الجمعيات المحلية في مجال تسيير الكوارث 269 ، وقد سمح هذا الإطار القانوني بانتشار نسيج جماعي متنوع ، من ضمنه الجمعيات ذات الطابع الخيري التي تتركز غالباً على تقديم الإعانات الغذائية ، والمساعدات الصحية ، وخدمات الإغاثة في الكوارث والأزمات .

أما الجائحة فقد تميزت بسرعة انتشار الفيروس ، وارتفاع عدد الإصابات والوفيات في العديد من البلدان ، ما دفع الدول إلى اتخاذ إجراءات استثنائية تقضي بحماسة مجتمعاتها و توفير كل أسباب التخفيف من آثار الجائحة و تدعياتها على الصحة العامة لمواطنيها ، و تم فرض قيود على بعض الحقوق و الحريات ، مثل تلك التي تنجم عن فرض الحجر الصحي و التباعد و غلق المؤسسات 270 ، و تُعد جائحة كورونا نموذجاً لأزمة صحية – اجتماعية مركّبة ، حيث تداخلت الأبعاد الصحية مع أبعاد اقتصادية ونفسية وثقافية ، وهو ما يجعلها موضوعاً مركزياً لسوسيولوجيا المخاطر والكوارث ، فقد شكلت جائحة كوفيد - 19 حدثاً بنوياً هزّ المنظومات الصحية والاجتماعية والاقتصادية عالمياً ، وأحدثت إعادة تشكيل للعلاقات الاجتماعية وأنماط العيش والتواصل بين الأفراد والجماعات 271 .

في الجزائر ، سُجّلت أولى الحالات المؤكدة لكوفيد - 19 مطلع سنة 2020 ، لتعرف البلاد لاحقاً موجات متتالية من انتشار الفيروس بدرجات حدّة متفاوتة ، التي رافقها تطبيق سياسات الحجر الصحي ، وتقييد الحركة ، وتعليق جزئي للأنشطة الاقتصادية والتربوية والدينية ، هذا إلى جانب ضغوط على المنظومة الصحية وظهور أشكال هشاشة اجتماعية جديدة 272 ، وألقت هذه الموجات بظلالها على المنظومة الصحية من خلال الضغط الكبير على المستشفيات ، ونقص بعض الوسائل والمعدات الطبية ، وارتفاع الطلب على خدمات الاستشفاء والإنعاش والأكسجين الطبي ، فقد عرفت ميزانية الصحة للسنة 2020 ارتفاعاً في

269 وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية. (2021، يونيو 23). التسهيلات الجديدة لتأسيس الجمعيات الخيرية ذات الطابع الخيري التضامني و لجان الأحياء. www.interieur.gov.dz (23 / 06 / 2021).

270 رمضان، عبد المجيد. (2021). مقتضيات مكافحة جائحة كورونا و إشكالية صون الحقوق و الحريات:دراسة حالة الجزائر. المجلة الجزائرية للحقوق و العلوم السياسية، المجلد 6، العدد 1، ص ص 300-321، ص 301.

271 عمران، خولة. (2024). تأثير جائحة كورونا على المستويات الاجتماعية:دراسة سوسيولوجية بين الثوابت و المتغيرات. مجلة معارف، جامعة تبسة، المجلد 19، العدد 2، ص ص 1100-1115، ص 1102.

272 عمران، خولة. تأثير جائحة كورونا على المستويات الاجتماعية:دراسة سوسيولوجية بين الثوابت و المتغيرات. ص 1110.

ظل مكافحة هذا العدوى ، و التي شكلت 5 % من الاقطاع السنوي المخصص لها ²⁷³ ، وهو ما جعل الجائحة حدثاً مفصلياً في تاريخ النظام الصحي الوطني ، كما اتخذت السلطات العمومية في الجزائر سلسلة من الإجراءات الوقائية والتنظيمية بهدف الحد من انتشار الفيروس وحماية الصحة العامة فرسمت ساسية صحية تضمنت خطط و برامج و اجراءات ، حاولت من خلالها الوقاية من تفشي الفيروس بشكل أكبر ... وتتوعدت اجراءات المواجهة بين التنظيمية و الوقائية و الصحية ²⁷⁴. شملت هذه الإجراءات فرض الحجر الصحي الجزئي أو الكلي في فترات معينة ، وغلق بعض الفضاءات العمومية ، وتنظيم أوقات عمل المحلات التجارية ، وفرض ارتداء الكمامة واحترام التباعد الجسدي في الفضاءات العامة ²⁷⁵ . كما أنشئت لجان وهيئات مختصة لمتابعة تطور الوضعية الوبائية وتنسيق التدخلات بين مختلف القطاعات ، وعلى رأسها قطاع الصحة والداخلية والجماعات المحلية والحماية المدنية .

هذه التدابير كان لها تأثير مباشر في الحياة اليومية للمواطنين وفي نشاط مختلف الفاعلين ، ومن بينهم الجمعيات الخيرية الصحية التي وجدت نفسها أمام ضرورة التكيف مع القيود الصحية والإدارية الجديدة ، مع الاستمرار في أداء أدوارها التضامنية تجاه الفئات المتضررة من الجائحة ، فتحليل دور الجمعيات الخيرية خلال جائحة كوفيد 19، يظهر أنها لعبت دوراً مهماً في وقوفها بجانب الدولة للحد من انتشار هذا الوباء عن طريق بث الوعي و الطمأنينة في المجتمع و في إيصال المساعدات المادية للمعوزين من الفئات الهشة للمجتمع خاصة بعد فرض الدولة اجراءات وقائية للحد من انتشار المرض ²⁷⁶ .

جائحة كورونا أزمة صحية عالمية عمّقت من الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية ، و لا يمكن فهم ديناميات المواجهة فقط من خلال سياسات الدولة ، بل أيضاً من خلال ما يتوفر في المجتمع من رأس مال اجتماعي ، وشبكات تضامن ، وثقافة ثقة وتعاون ، كما تظهر الجمعيات الخيرية في هذا السياق كحامل لرأس مال اجتماعي يربط بين المتبرعين و المستفيدين ، وينقل

²⁷³ أوشن، أمل. (2021). تحديات المنظومة الصحية الجزائرية في مواجهة فيروس كورونا. مجلة الدراسات القانونية و الاقتصادية، المجلد 5، العدد 1، ص ص 670-688.

²⁷⁴ بوقاسم، أمل. (2022). النظام الصحي الجزائري في ظل أزمة فيروس كورونا (دراسة تحليلية). مجلة الحقوق و العلوم السياسية، المجلد 9، العدد 2، ص ص 170-186، ص 175.

²⁷⁵ بن عياد، جلييلة، وحباني، كمال. (2020). حماية الصحة العمومية في الجزائر خلال جائحة فيروس كورونا (كوفيد 19). المجلة الجزائرية للحقوق و العلوم السياسية، المجلد 5، العدد 3، ص ص 126-144، ص 136-137.

²⁷⁶ التوجي، محمد، و عثمان، عبد القادر. (2020). دور الجمعيات الخيرية في مواجهة جائحة فيروس كورونا كوفيد-19. المجلة الجزائرية للحقوق و العلوم السياسية، المجلد 5، العدد 3، ص ص 183-193، ص 186.

الموارد عبر قنوات ثقة محلية ، ويوسّط العلاقة بين الدولة والمجتمع في ظروف تتسم بعدم اليقين والضغط، حيث يظهر دور الجمعيات الخيرية في أنها حلقة الوصل بين صاحب الخير و المستفيد من الخير ،أي لا تخلق الثروة ، لذا من الواجب أن تأخذ هذه الجمعيات لنفسها احتياطات مستقبلا بأن يكون لها دورا رياديا ²⁷⁷، كما تبرز أهمية هذه الجمعيات ، خاصة في المجتمعات التي تتسم بقوة الروابط العائلية و الجوارية والدينية ، كما هو الحال في المجتمع الجزائري .

2. أشكال تدخل الجمعيات الخيرية خلال كوفيد - 19 في الجزائر

كانت جائحة كوفيد-19 في الجزائر محكًا حقيقيا في معرفة مدى قدرة المجتمع المدني، وعلى رأسه الجمعيات الخيرية ، لمواجهة الأزمات الصحية ذات الامتدادات الاجتماعية والاقتصادية الواسعة.

بينت مجموعة من الدراسات والأبحاث المرفقة أن تدخلات الجمعيات اتخذت أشكالا متنوعة ، من الإغاثة المادية إلى التوعية الصحية وصولا إلى التنسيق مع السلطات العمومية وإعادة تنظيم العمل الجماعي ، وقد أظهرت جملة من الدراسات الحديثة أبعاد التدخل الجماعي خلال الجائحة ، سواء على مستوى الإغاثة المادية أو التوعية الصحية أو إعادة تنظيم العمل التطوعي في مرحلة ما بعد الأزمة ²⁷⁸. و التي يمكن حصرها في ثلاث أدوار و هي: الدور الميداني ، الدور التحسسي التوعوي ، الدور الرقابي ²⁷⁹.

أ. الإغاثة المادية وتقديم الخدمات الاجتماعية (الدور الميداني)

من أبرز أدوار الجمعيات الخيرية خلال الجائحة توفير وتوصيل المساعدات المادية والعينية إلى الفئات المعوزة والمتضررة من تدابير الحجر الصحي و غلق الأنشطة الاقتصادية ²⁸⁰، فقد زادت أزمة كوفيد 19 من تدني المستوى المعيشي للكثير من العائلات بسبب الاجراءات المتخذة للتصدي للوباء ، والعجز الحكومي ، مما دفع بالجمعيات إلى توزيع قفف غذائية ومواد تطهير وكمادات، مع الحرص على الوصول إلى الأسر ذات الدخل المحدود

²⁷⁷ التوجي، محمد، وعثماني، عبد القادر. دور الجمعيات الخيرية في مواجهة جائحة فيروس كورونا كوفيد-19. ص 189.

²⁷⁸ مرجع سابق، ص 183-184.

²⁷⁹ ساحلي، مبروك. (2020). دور المجتمع المدني في مكافحة جائحة كورونا (كوفيد 19). مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة أدرار، المجلد 19، العدد 4، ص 140-141.

²⁸⁰ التوجي، محمد، وعثماني، عبد القادر. دور الجمعيات الخيرية في مواجهة جائحة فيروس كورونا كوفيد-19. ص 183-184.

وسكان الأحياء الهشة²⁸¹ ، حيث لم تقتصر الجمعيات الخيرية على الغذاء فقط ، بل قدمت أيضا دعما ماليا محدودا للأسر التي فقدت مصدر رزقها، وسعت إلى تغطية بعض النفقات الأساسية كقواتير الكهرباء والغاز أو الإيجار في حدود إمكانياتها²⁸² ، كما قدمت دعم الحكومات فيما تصل بالموارد المالية العلاجية ، أين بادرت في عديد الأوقات إلى إنتاج و تصميم المواد الوقائية للفيروس و المواد الاستشفائية²⁸³ ، فمن جهة الجمعيات الخيرية ساهمت في تقديم العون المادي للأفراد و كذا تقديم المساعدات و الدعم للحكومة ، وبالتالي فالجمعيات الخيرية أدت وظيفة خدمة اجتماعية استعجالية في ظل عجز المنظومة الصحية والضمان الاجتماعي عن مواكبة حجم الاحتياجات المتزايدة²⁸⁴.

ب. حملات التوعية الصحية والوقاية من العدو (الدور التحسسي التوعوي)

اعتمدت الجمعيات الخيرية على التثقيف و التوعية بالفيروس و خطورته و آثاره على الصعيد الفردي و المجتمعي²⁸⁵ ، الى جانب تدعيم العائلات الفقيرة بالمقتنيات الطبية كنوع من انواع الدعم و التحسيس و التوعية بخطورة الجائحة²⁸⁶ .

فقد لعبت الجمعيات الخيرية دور في نشر الوعي الصحي من خلال حملات التحسيس للوقاية من فيروس كورونا كوفيد - 19 هو ما يعتبر نموذجا تفصيليا لشكل آخر من التدخل يتمثل في التوعية الصحية²⁸⁷ ، و الذي تجسد في توزيع الكمامات على المواطنين في مختلف الفضاءات العمومية²⁸⁸ ، توزيع مطويات تتضمن معلومات مبسطة حول الفيروس وطرق انتقاله وكيفية الوقاية منه²⁸⁹ ، إلى جانب تنظيم حملات ميدانية في الأحياء والأسواق لشرح إجراءات التباعد الجسدي ونظافة اليدين وأهمية ارتداء الكمامة²⁹⁰ ، وتشير نتائج الدراسات

²⁸¹ مرجع سابق. ص 185-186.

²⁸² مرجع سابق. ص 187.

²⁸³ مرجع سابق. ص 257.

²⁸⁴ مرجع سابق. ص 188-189.

²⁸⁵ صوشة، حمزة، وقارة، وليد. (2024). دور مؤسسات المجتمع المدني في مواجهة جائحة كورونا: الجزائر نموذجا. المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية و الاجتماعية، المجلد 8، العدد 1، ص ص 243-264، ص 244.

²⁸⁶ مرجع سابق. ص 253.

²⁸⁷ شتوان، مراد، وحمدي، محمد الفاتح. (2022). دور الجمعيات الخيرية في نشر الوعي الصحي: الحملة التحسيسية للوقاية من فيروس كورونا كوفيد 19 لجمعية الهلال الأحمر الجزائري بولاية جيجل نموذجا. المجلة الجزائرية للأبحاث و الدراسات، المجلد 5، العدد 2، ص ص 123-145، ص 123-124.

²⁸⁸ مرجع سابق. ص 126-127.

²⁸⁹ مرجع سابق. ص 127-128.

²⁹⁰ مرجع سابق. ص 129-130.

الميدانية إلى أن هذه الحملات كان لها أثر ملحوظ في رفع مستوى الوعي الصحي لدى المواطنين ، حيث أظهرت نسبة معتبرة من المبحوثين التزاما أفضل بإجراءات الوقاية بعد الاحتكاك بأنشطة الجمعيات ²⁹¹.

ج. العمل القربوي والدعم الاجتماعي والنفسي (الدور الرقابي)

لعبت الجمعيات الخيرية كذلك دورا رقابيا من خلال التواجد المستمر في الميدان ومرافقة الأسر المتضررة ، وهو ما يعتبر خدمة اجتماعية تهدف إلى نشر الطمأنينة والتخفيف من حدة القلق المجتمعي ²⁹² ، و ذلك بالقيام بالزيارات الميدانية ضمن البروتوكول الصحي لتقديم الدعم الاجتماعي و النفسي في حالات الوفاة لأجل تقديم المواساة والتضامن وزرع روح الطمأنينة و الامل في النفوس .فنجذ هذا الدور قد تجلى في التواصل الدائم مع الأسر عبر الزيارات الميدانية أو الاتصالات الهاتفية لمتابعة احتياجاتها ²⁹³ الى جانب الاستماع إلى انشغالاتهم وتنسيق الاستجابة لها مع المتبرعين والسلطات المحلية ²⁹⁴.

خلاصة

إن التدخلات الجمعيات الخيرية أثناء كوفيد 19 في التصدي لهذا الوباء ، عززت صورتها كقوة مساعدة للدولة في الأزمات ، وليست مجرد فاعل ثانوي ²⁹⁵ ، وذلك من خلال الدور الذي لعبته و المساعدات المادية و المعنوية التي قدمتها فأداء الجمعيات خلال الجائحة كشف عن إمكانيات كبيرة لكنها ظلت محدودة من الناحية التنظيمية والتشريعية ²⁹⁶. لكن رغم ذلك ظل هذا التنظيم في أغلبه ظرفيا ومرتبيا بسياق الأزمة ، ولم يتحوّل في كثير من الحالات إلى بنى دائمة وقواعد إجرائية واضحة تستمر بعد انقضاء الجائحة ²⁹⁷. وهذا ربما يرجع الى قصور في دور الجمعيات من منظور هيكلي وتشريعي ، رغم الاعتراف بأدائها

²⁹¹ مرجع سابق. ص 134-138.

²⁹² التوجي، محمد، وعثماني، عبد القادر. ص دور الجمعيات الخيرية في مواجهة جائحة فيروس كورونا كوفيد-19. ص 185-186.

²⁹³ مرجع سابق. ص 186-187.

²⁹⁴ حرشاو، مفتاح. (2021). دور الحركة الجمعوية في مجابهة جائحة كورونا (كوفيد 19) في الجزائر: دراسة حالة التكتل الوطني للتضامن و الإغاثة تنسيقية برج بوعرييج. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية، المجلد 6، العدد 2، ص 2989-3010، ص 2-3.

²⁹⁵ مرجع سابق. ص 4.

²⁹⁶ بوكرة، نور الدين، والعايد، ليندة. (2024). دور الجمعيات في هيكلة العمل التطوعي لما بعد جائحة كوفيد 19 بالجزائر. مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية، المجلد 9، العدد 1، ص 492-511، ص 498-499.

²⁹⁷ مرجع سابق. ص 506-507.

الإيجابي خلال الجائحة ، وهو ما يستدعي - بحسب الباحثين - إصلاح الإطار القانوني وتمكين الجمعيات من أدوات أفضل لتأطير التطوع²⁹⁸

²⁹⁸ مرجع سابق. ص 507-509.

الفصل الثالث: عرض و تحليل النتائج و اختبار الفرضيات

تمهيد

يُعدّ الفصل الميداني مرحلة محورية في البحث العلمي، إذ يمثل الانتقال من البناء النظري إلى اختبار الفرضيات على ضوء المعطيات الميدانية. ويهدف هذا الفصل إلى تحليل البيانات المجمعة من أفراد العينة، قصد فهم خصائص الفاعلين الجمعيين في المجال الصحي، والكشف عن مدى تجسد أبعاد المقاولاتية الاجتماعية وفق النموذج النظري المعتمد.

كما يتناول الفصل التحليل السوسيوديمغرافي و المهني لعينة الدراسة بوصفه مدخلا تفسيريا ضروريا لفهم الخصائص الاجتماعية و المهنية للفاعلين الاجتماعيين، و الكشف عن طبيعة الموارد البشرية التي تشكل البنية الاجتماعية للمقاولاتية الصحية العلاجية، ثم تحليل الأبعاد الثلاثة للمقاولاتية الصحية التضامنية (الحوكمي، الاقتصادي، الاجتماعي) داخل الجمعيات الخيرية الصحية، كما يتوسع الفصل كذلك في دراسة الصفات المقاولاتية لدى الفاعلين، ويتناول واقع هذه الجمعيات خلال أزمة كوفيد 19، بهدف إبراز قدرة الجمعيات الخيرية على التكيف والاستجابة للتحديات.

ويُختتم الفصل باختبار الفرضيات، اعتمادًا على نتائج التحليل الإحصائي، وتفسيرها في ضوء السياق السوسيولوجي للدراسة.

المبحث الاول : التحليل الديموغرافي والمهني لأفراد العينة

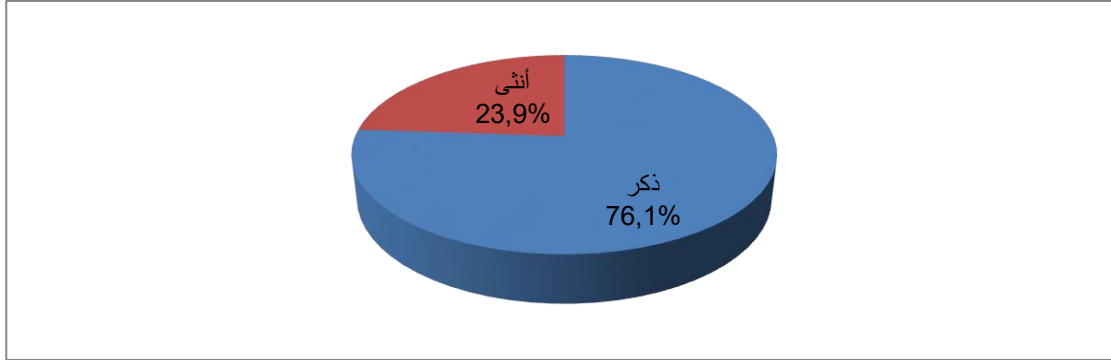
يُعدّ التحليل الديموغرافي والمهني مرحلة أساسية في الدراسات الميدانية، إذ يسمح بفهم البنية الاجتماعية للعينة وتفسير النتائج اللاحقة في ضوء خصائصها. فالمتغيرات الديموغرافية مثل العمر والجنس والمستوى التعليمي والحالة الاجتماعية تُعد من المحددات الأساسية للمشاركة الاجتماعية والانخراط في العمل الجماعي، كما تشير الأدبيات السوسيولوجية إلى دورها في تشكيل أنماط السلوك المدني والتطوعي¹. بناءً على ذلك، يهدف هذا القسم إلى توصيف خصائص العينة وتفسير دلالاتها السوسيولوجية في سياق المقاولاتية الصحية التضامنية.

¹Putnam, R. D. (2000). Bowling alone: The collapse and revival of American community. Simon & Schuster.

1. الخصائص الديموغرافية

1. 1. توزيع أفراد العينة حسب الجنس

شكل رقم (01) توزيع جنس المبحوثين



من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج الدراسة الميدانية باستخدام برنامج spss الإصدار 26

تُظهر النتائج هيمنة الذكور داخل الجمعيات الخيرية الصحية بنسبة 76,1% مقابل 23,9% للإناث، وهو ما يعكس اختلالاً في التوازن الجندي داخل هذا المجال. ويمكن تفسير هذا المعطى في ضوء الأدبيات التي تشير إلى استمرار تأثير البنى الاجتماعية التقليدية في توزيع الأدوار داخل الفضاءات المدنية، حيث ما تزال النساء أقل تمثيلاً في مواقع القرار والمبادرة¹.

كما أن هذا التفاوت لا يعني غياب مشاركة المرأة، بل يعكس اختلالاً في طبيعة الأدوار ومستويات الانخراط، وهو ما يتوافق مع ما تشير إليه دراسات العمل التطوعي من أن العوامل الاجتماعية والأسرية قد تؤثر على أنماط المشاركة الجنديرية².

1.2. التركيب العمري للمبحوثين

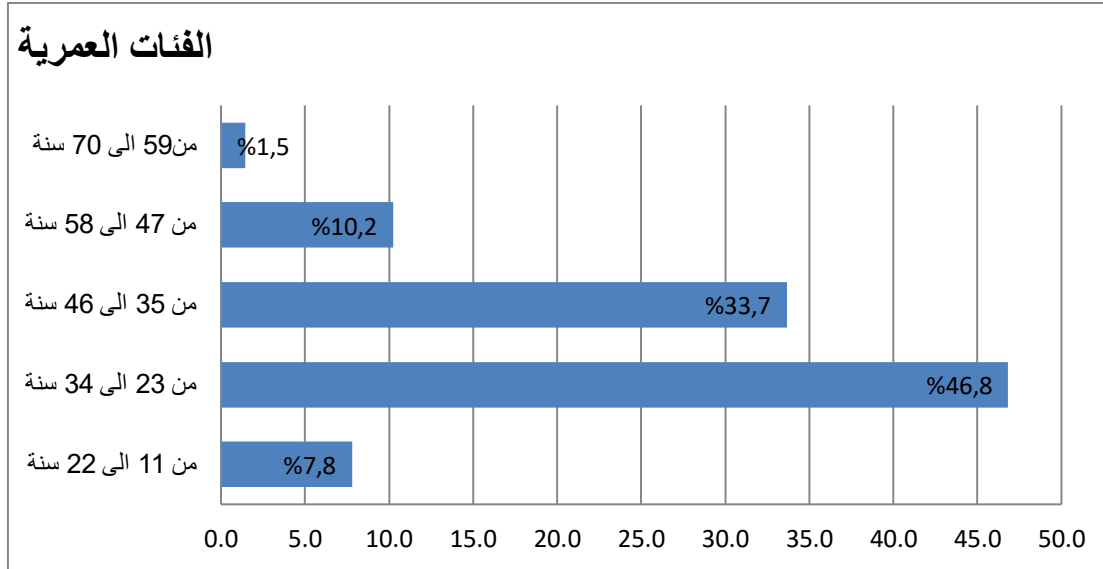
لقد تم تحويل السن الى خمس فئات عمرية وذلك وفقاً للمعايير الدولية و من خلال التصنيفات الأكثر شيوعاً بغية الكشف عن خصائص كل فئة ومدى مساهمتها في الجمعيات الخيرية الصحية.

¹Sen, A. (1999). Development as freedom. Oxford University Press.

² Wilson, J. (2012). Volunteerism research: A review essay. Nonprofit and Voluntary Sector Quarterly, 41(2), 176–212

بلغ متوسط عمر أفراد العينة 34,49 سنة بانحراف معياري قدره 9,227، ما يشير إلى تمركز العينة ضمن الفئة العمرية النشطة اجتماعيًا ومهنيًا.

شكل رقم(02) توزيع الفئات العمرية للمبحوثين



من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج الدراسة الميدانية باستخدام برنامج spss الإصدار 26 تُظهر النتائج أن الفئة الأكثر تمثيلاً هي فئة الشباب (23–34 سنة)، وهو ما يعكس الدور المركزي لهذه الفئة في المبادرات التطوعية والجمعوية. وتؤكد الأدبيات السوسيولوجية أن الشباب أكثر ميلاً للمشاركة المدنية نتيجة مرونتهم الاجتماعية وانخراطهم في بناء الهوية المدنية¹.

في المقابل، انخفاض مشاركة الفئات الأكبر سناً يمكن تفسيره بزيادة الالتزامات المهنية والأسرية، وهو ما يتوافق مع التحليلات التي تربط بين دورة الحياة ومستوى الانخراط الاجتماعي².

¹ Putnam, R. D. Bowling alone: The collapse and revival of American community.

² Wilson, J. Volunteerism research: A review essay.

1.3. المستوى الدراسي للمبحوثين

جدول رقم (04) توزيع المبحوثين حسب المستوى الدراسي

المستوى الدراسي	التكرارات	النسبة المئوية
ابتدائي	6	2,9
متوسط	48	23,4
ثانوي	59	28,8
جامعي	92	44,9
المجموع	205	100,0

من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج الدراسة الميدانية باستخدام برنامج spss الإصدار 26

تُظهر النتائج هيمنة المستوى الجامعي بنسبة 44,9%، مما يشير إلى ارتفاع مستوى الرأسمال البشري داخل الجمعيات الخيرية الصحية. وتؤكد نظرية رأس المال الثقافي أن ارتفاع المستوى التعليمي يعزز القدرة على التنظيم والمشاركة المدنية¹.

كما أن التعليم العالي يرتبط بزيادة الوعي الاجتماعي والانخراط في العمل التطوعي، وهو ما يفسر ميل الجمعيات إلى استقطاب فاعلين ذوي كفاءات معرفية وتنظيمية أعلى.

1.4. الحالة الاجتماعية للمبحوثين

جدول رقم (05) توزيع المبحوثين وفقا لحالتهم الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	التكرارات	النسبة المئوية
أعزب	79	38,5
متزوج	111	54,1
مطلق	11	5,4
أرمل	4	2,0
المجموع	205	100

من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج الدراسة الميدانية باستخدام برنامج spss الإصدار 26

¹ Bourdieu, P. (1986). The forms of capital. In J. Richardson (Ed.), Handbook of Theory and Research for the Sociology of Education. Greenwood.

تُظهر النتائج أن فئة المتزوجين هي الأكثر تمثيلاً، تليها فئة العزاب. ويمكن تفسير ذلك بأن الاستقرار الاجتماعي والأسري قد يشكل عاملاً محفزاً للمشاركة في العمل الجماعي، في حين أن العزوبية توفر وقتاً أكبر للانخراط في الأنشطة التطوعية. وتشير الدراسات إلى أن الحالة الاجتماعية تُعد من العوامل المؤثرة في أنماط المشاركة المدنية، حيث تختلف دوافع الانخراط حسب الالتزامات الأسرية¹.

1.5. عدد الأطفال وعلاقته بالمشاركة الجموعية

جدول رقم (06) توزيع عدد الأطفال لدى المبحوثين

عدد الأطفال	التكرارات	النسبة المئوية
بدون أطفال	90	43,9
1	28	13,7
2	48	23,4
3	22	10,7
4	13	6,3
5	3	1,5
6 فأكثر	1	0,5
المجموع	205	100

من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج الدراسة الميدانية باستخدام برنامج spss الإصدار 26

تظهر النتائج في الجدول أن غالبية المبحوثين ليس لديهم أطفال، أي 90 مبحوث (43,9 % من إجمالي العينة). يليهم من لديهم طفلان (23.4 %)، ثم من لديهم طفل واحد (13.7%)، مع انخفاض النسب تدريجياً مع ازدياد عدد الأطفال، قد يشير هذا إلى أن نسبة كبيرة من المنخرطين في المنظمات الخيرية ليس لديهم مسؤوليات عائلية تتعلق بتربية الأطفال، مما يسمح لهم بتكريس المزيد من الوقت للأنشطة المجتمعية و التطوع، حيث تظهر نتائج الدراسات السابقة على وجود علاقة عكسية بين عدد الأطفال ومستوى المشاركة في

¹ Wilson, J. Volunteerism research: A review essay.

العمل الجماعي، حيث تنخفض نسبة الانخراط كلما ارتفع عدد الأبناء. ويمكن تفسير ذلك بزيادة الأعباء الأسرية والاقتصادية، وهو ما تؤكد الدراسات التي تربط بين ضغط المسؤوليات العائلية وانخفاض المشاركة التطوعية¹.

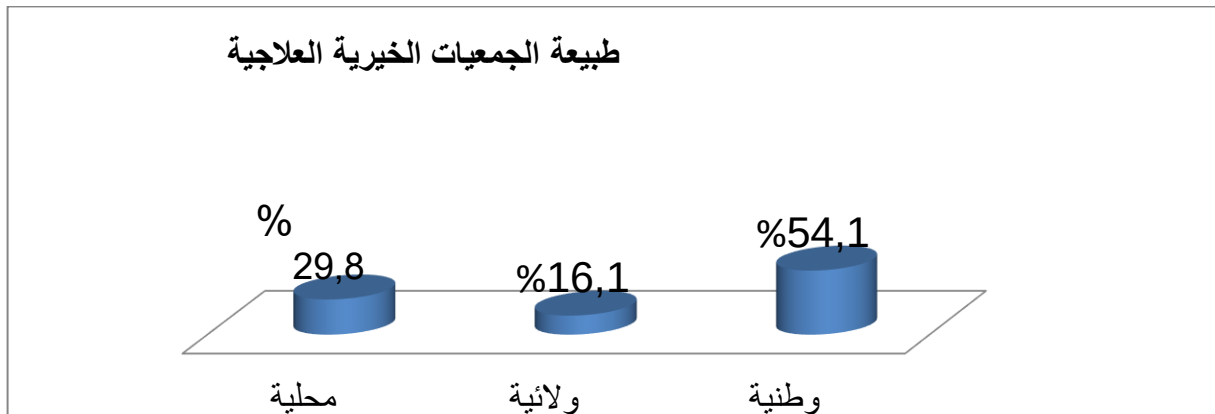
عموماً يُظهر التحليل الديموغرافي والمهني أن العمل الجماعي الصحي في الجزائر يتميز بسيطرة الفئات الشابة والمتعلمة نسبياً، مع حضور أكبر للذكور والمتزوجين. كما يتأثر مستوى الانخراط بعدة عوامل اجتماعية، أبرزها العمر، التعليم، والحالة الأسرية. وتنسجم هذه النتائج مع الأدبيات السوسيولوجية التي تؤكد أن المشاركة المدنية ليست مجرد اختيار فردي، بل هي نتاج تفاعل بين الرأس المال الاجتماعي والظروف البنيوية للفرد².

2. الخصائص التنظيمية للجمعيات المبحوثة

2.1. طبيعة الجمعيات الخيرية العلاجية بين الامتداد المحلي والجهوي والوطني

يشكل الامتداد الجغرافي للجمعيات الخيرية العلاجية مؤشراً بنيوياً دالاً على مستوى تنظيمها وقدرتها على التأثير داخل المجال الاجتماعي والصحي. فكلما اتسع نطاق النشاط، ارتفع مستوى التعقيد التنظيمي وتعددت موارد الفعل الجماعي، بما يعكس درجة أعلى من النضج المؤسسي.

شكل رقم (03) طبيعة الجمعيات الخيرية العلاجية



من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج الدراسة الميدانية باستخدام برنامج spss الإصدار 26

¹ Putnam, R. D. Bowling alone: The collapse and revival of American community.

² Bourdieu, P. (1986). The forms of capital. In J. Richardson (Ed.), Handbook of Theory and Research for the Sociology of Education. Greenwood

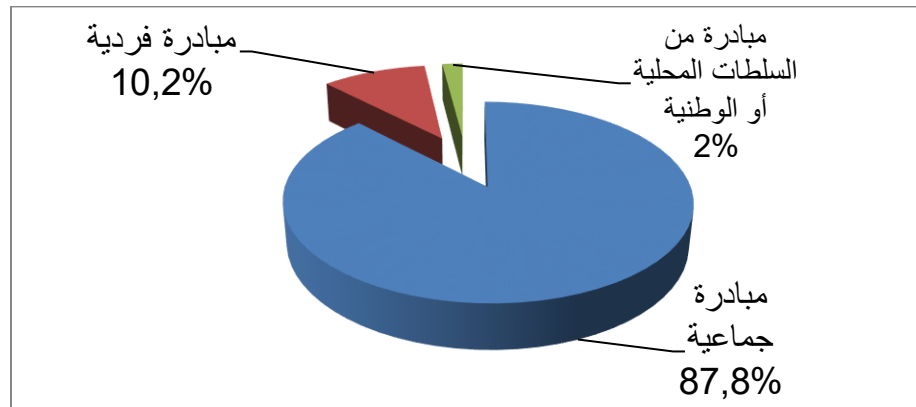
تُظهر النتائج أن الجمعيات ذات الامتداد الوطني تمثل النسبة الأكبر من العينة (54.1%)، تليها الجمعيات المحلية بنسبة (29.8%)، في حين لا تمثل الجمعيات الولائية سوى (16.1%). هذا التوزيع يكشف عن هيمنة واضحة للنمط الوطني في بنية العمل الجمعوي الصحي محل الدراسة.

يعكس هذا المعطى انتقال جزء مهم من المبادرات الجمعوية من منطق التدخل المحلي المحدود إلى منطق الفعل الوطني، وهو ما يرتبط بقدرة هذه الجمعيات على بناء شبكات شراكة أوسع وتعبئة موارد مادية وبشرية أكثر تنوعاً. في المقابل، تحتفظ الجمعيات المحلية بدورها التقليدي القائم على الاستجابة المباشرة للاحتياجات القاعدية، بينما يبدو المستوى الولائي كحلقة انتقالية ضعيفة نسبياً بين المستويين المحلي والوطني.

تفسيرياً، يتوافق هذا المعطى مع أحد مؤشرات نموذج EMES المرتبط بامتداد التأثير الاجتماعي، حيث يتجاوز النشاط المستوى المحلي نحو تأثير أوسع، كما يمكن فهمه في ضوء الرأسمال الاجتماعي، حيث يعزز توسيع الشبكات من قدرة الفاعلين على الوصول إلى الموارد.

2.2. مصدر المبادرة في إنشاء الجمعيات

شكل رقم (04) مصدر مبادرة الانشاء



من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج الدراسة الميدانية باستخدام برنامج spss الإصدار 26 تُظهر البيانات أن الغالبية الساحقة من الجمعيات (87.8%) نشأت نتيجة مبادرات جماعية، في حين لا تتجاوز المبادرات الفردية (10.2%)، وتبقى المبادرات الصادرة عن السلطات العمومية هامشية (2%).

يعكس هذا المعطى الطبيعة الجماعية للعمل الخيري في السياق الجزائري، حيث ترتبط نشأة الجمعيات أساساً بديناميات اجتماعية قاعدية قائمة على التضامن والتعبئة المشتركة، أكثر من ارتباطها بتدخلات مؤسساتية أو مبادرات فردية معزولة.

من منظور تحليلي، يدل هذا النمط على قوة البعد الاجتماعي في إنتاج الفعل الجمعي، حيث يُعاد إنتاج العمل الخيري بوصفه استجابة جماعية للاحتياجات الصحية والاجتماعية، وليس كمشروع فردي ريادي بالمعنى المقاولاتي الكلاسيكي.

2.3. الموارد البشرية المتوفرة لدى الجمعيات

جدول رقم (07) توزيع الجمعيات حسب الموارد البشرية المتوفرة لديها

نوع الموارد البشرية	التكرارات	النسبة المئوية
متطوعين فقط	75	36,6
عمال بأجر	1	0,5
متطوعين وعمال	119	58
لا يوجد موارد بشرية	10	4,9
المجموع	205	100

من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج الدراسة الميدانية باستخدام برنامج spss الإصدار 26

تُبرز النتائج ثلاثة أنماط تنظيمية رئيسية لتسيير الموارد البشرية داخل الجمعيات:

- نموذج مختلط (متطوعون + عمال مأجورون): 58%

- نموذج تطوعي صرف: 36.6%

- نموذج احترافي مأجور بالكامل: 0.5%

يشير هذا التوزيع إلى هيمنة النموذج المختلط، الذي يجمع بين منطق التطوع ومنطق الاحتراف، بما يسمح بتوازن وظيفي بين المرونة الاجتماعية والكفاءة التنظيمية، و هو ما يتوافق مع منطق المؤسسات الهجينة في نموذج EMES .

كما يعكس النموذج التطوعي الصرف استمرار البعد القيمي والأخلاقي للعمل الخيري، بينما يكشف شبه غياب النموذج الاحترافي عن محدودية تأسيس المهني الكامل داخل القطاع الجمعوي الصحي في الجزائر.

سوسيولوجياً، يعكس هذا الوضع طابعاً انتقالياً للمقاولاتية الاجتماعية العلاجية ، حيث لم تصل بعد إلى مرحلة الاحتراف المؤسسي الكامل، لكنها تجاوزت في الوقت نفسه الشكل التطوعي البسيط.

3. علاقة المبحوث بالجمعية وقطاع العمل

3.1. طبيعة العلاقة بالجمعية

جدول رقم (08) علاقة المبحوث بالجمعية

علاقة بالجمعيات	التكرارات	النسبة المئوية
مؤسس	40	19,5
عضو مكتب	56	27,3
منخرط	63	30,7
متطوع بدون انخراط	46	22,4
المجموع	205	100

من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج الدراسة الميدانية باستخدام برنامج spss الإصدار 26

تُظهر المعطيات تنوعاً واضحاً في مستويات الانخراط داخل الجمعيات فكان مؤسسون 19.5%، أعضاء مكتب 27.3%، منخرطون 30.7%، متطوعون غير منخرطين 22.4%.

يعكس هذا التوزيع وجود هرم تنظيمي داخلي متدرج، يتراوح بين القيادة التأسيسية والمشاركة التنفيذية والانخراط غير الرسمي، مما يدل على تعدد أشكال المشاركة داخل الفعل الجمعوي الصحي.

3.2. الوضعية المهنية لأفراد العينة وفق الجنس

جدول رقم (09) الوضعية المهنية لأفراد العينة وفق الجنس

الوضعية اتجاه العمل			الجنس
لا يعمل	حر	موظف	
17,3 %	30,1 %	52,6 %	ذكر
40,8 %	18,4 %	40,8 %	أنثى
22,9 %	27,3 %	49,8 %	المجموع

من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج الدراسة الميدانية باستخدام برنامج spss الإصدار 26

تُظهر النتائج تبايناً بين الجنسين في علاقتهم بالوضع المهني والمشاركة الجموعية. فالذكور يتركزون أساساً في فئة الموظفين (52.6%) وأصحاب العمل الحر (30.1%)، بينما تمثل فئة عدم العمل 17.3%.

في المقابل، تتوزع الإناث بالتساوي بين الموظفات وغير العاملات (40.8% لكل فئة)، مع نسبة ضعيفة في العمل الحر (18.4%).

يدل هذا التوزيع على أن الاستقرار المهني يمثل عاملاً محفزاً أساسياً للانخراط الجموعي لدى الذكور، بينما ترتبط مشاركة الإناث أكثر بمنطق البحث عن الفعل الاجتماعي خارج إطار العمل النظامي.

وعلى المستوى الكلي، تمثل فئة الموظفين النسبة الأكبر (49.8%)، ما يشير إلى الدور المركزي للاستقرار الوظيفي في إنتاج الفعل الجموعي، بما يتماشى مع أطروحات الرأسمال الاجتماعي التي تربط المشاركة المدنية بالاندماج المهني والمؤسساتي.

3.3. العلاقة بين الوضع المهني وقطاع العمل

جدول رقم (10) العلاقة بين الوضعية اتجاه العمل و قطاع العمل

قطاع العمل					
وضعية اتجاه العمل	موظف	القطاع الحكومي	القطاع الخاص	القطاع الجماعي	القطاع الحر
	لا يعمل	/	/	/	100
	حر	/	20,8	13,2	66
	موظف	78,2	13,9	5,9	2
	المجموع	38,5	12,2	6,3	18

ملاحظة: تم احتساب النسب المئوية على أساس مجموع العينة كلها

من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج الدراسة الميدانية باستخدام برنامج spss الإصدار 26

تُظهر النتائج هيمنة واضحة للقطاع العمومي، حيث ينتمي 78.2% من الموظفين إلى هذا القطاع، مقابل نسب أقل في القطاع الخاص (13.9%) والقطاع الجماعي (5.9%) والقطاع الحر (2%).

كما تؤكد النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الوضع المهني وقطاع العمل ($\chi^2 = 343.45, p < 0.001$)، ما يعني أن هذا التوزيع ليس عشوائياً بل يعكس بنية اجتماعية واقتصادية محددة.

من الناحية التفسيرية، يوفر القطاع العمومي بيئة أكثر استقراراً وأماناً زمنياً ومادياً، مما يعزز فرص الانخراط في العمل الجماعي. في المقابل، يفرض القطاع الخاص ضغوطاً زمنية ومهنية تحد من المشاركة، بينما يتميز القطاع الحر بمرونة نسبية تسمح بتداخل الأدوار. عموماً تُظهر الخصائص السوسيوديموغرافية للمبحوثين أن العمل الجماعي الصحي في الجزائر يستند إلى قاعدة اجتماعية تتميز بما يلي:

- هيمنة الفاعلين الذكور مع حضور نسائي محدود نسبياً
- غلبة الفئات العمرية الشابة والمتوسطة (23-46 سنة)

- ارتفاع المستوى التعليمي الجامعي
 - ارتباط واضح بين الاستقرار الأسري والمشاركة الجموعية
 - هيمنة الموظفين، خاصة في القطاع العمومي
 - سيطرة الجمعيات ذات الامتداد الوطني
- من منظور تحليلي شامل، توحى هذه النتائج تشكّل نموذج للمقاولاتية الاجتماعية العلاجية يقوم على تفاعل بين الرأسمال التعليمي، والاستقرار المهني، والانخراط الجموعي المنظم، مع بقاء الطابع التطوعي-التضامني كعنصر بنيوي أساسي.
- وعليه، يمكن القول إن الفاعل الجموعي الصحي في الجزائر يتشكل ضمن منطق مركب يجمع بين الموارد المهنية المستقرة، والدوافع الاجتماعية التضامنية، والتوجه نحو الفعل الجموعي المؤسسي ذي الامتداد الوطني.

المبحث الثاني: أبعاد المقاولاتية العلاجية في الجمعيات الخيرية

تعد الجمعيات الخيرية العلاجية فاعلا أساسيا في الحقل الاجتماعي، باعتبارها تساهم في تقديم خدمات ذات منفعة عامة لفئات واسعة من المجتمع، في سياق يتسم بتزايد الطلب الاجتماعي على الخدمات الصحية و تعدد أشكال التدخل غير الحكومي.

1. البعد الحوكمي التسييري في الجمعيات الخيرية الصحية

يُعدّ البعد الحوكمي التسييري أحد الركائز الأساسية في نموذج المقاولاتية الاجتماعية وفق مقاربة EMES، حيث يركز على مبادئ التسيير التشاركي، تعددية الفاعلين، والاستقلالية في اتخاذ القرار¹. ويهدف هذا الجزء إلى قياس مدى اقتراب الجمعيات الخيرية الصحية في الجزائر من هذا النموذج.

¹Defourny, Jacques, and Nyssens, Marthe. "The EMES Approach of Social Enterprise in a Comparative Perspective,

1.1. الطابع التشاركي في اتخاذ القرار

جدول رقم (11) مستوى المشاركة في اتخاذ القرار داخل الجمعية

مستوى المشاركة	التكرارات	النسبة المئوية
مشاركة ديمقراطية عالية في اتخاذ القرارات	137	66,8
مشاركة ديمقراطية متوسطة في اتخاذ القرارات	55	26,8
مشاركة ديمقراطية ضعيفة في اتخاذ القرار	7	3,4
قرارات فردية بدون مشاورة	6	2,9
المجموع	205	100

من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج الدراسة الميدانية باستخدام برنامج spss الإصدار 26

أظهرت النتائج هيمنة واضحة للطابع التشاركي، حيث صرّح 66.8% بوجود مشاركة ديمقراطية عالية، مقابل نسب محدودة للمشاركة الضعيفة أو القرارات الفردية.

يدل ذلك على أن الجمعيات المدروسة تتبنى شكليًا آليات تشاركية، وهو ما يعزز شرعيتها التنظيمية ويرفع من مستوى الثقة بين أعضائها.

في المقابل تبقى نسبة القرارات الفردية محدودة، لكنها تشير إلى استمرار بعض الممارسات المركزية التي تتعارض مع منطق الحوكمة التشاركية .

المستوى المرتفع من المشاركة التشاركية يتماشى تماما مع المؤشر الأول من مؤشرات الحوكمة في النموذج البلجيكي¹. فالمقاولاتية الاجتماعية الحقيقية لا يمكن أن تقوم على قرارات فردية مركزية. بل تحتاج إلى إشراك مختلف أصحاب المصلحة. أما النسبة الضئيلة جدا للقرارات الفردية تؤكد أن الجمعيات الخيرية الصحية الجزائرية. رغم كل الصعوبات. تحافظ على مبدأ ديمقراطي ترفع رأس المال الاجتماعي و تدعم قيم التضامن و هو ما يبدو متحققا هنا.

¹Defourny, Jacques, and Nyssens, Marthe. "The EMES Approach of Social Enterprise in a Comparative Perspective

1.2. توزيع الأدوار والانخراط في التسيير

جدول رقم (12) مستوى المسؤولية و المشاركة في التسيير

النسبة المئوية	التكرارات	الدور في الجمعية
6,3	13	المؤسس
8,8	18	من المؤسسين
15,1	31	رئيس
15,6	32	عضو مكتب الجمعية
39	80	منخرط
84,9	174	المجموع
15,1	31	بدون إجابة
100	205	المجموع الكلي

من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج الدراسة الميدانية باستخدام برنامج spss الإصدار 26

يبين توزيع الأدوار وجود قاعدة تنظيمية مزدوجة، قاعدة واسعة من المنخرطين والمتطوعين (أكثر من 50%)، في مقابل تمركز نسبي للسلطة لدى المؤسسين وأعضاء المكتب (حوالي 46.8%)

يعكس هذا الوضع نمطاً حوكمياً انتقالياً، حيث تتوفر التعددية الشكلية دون ترجمتها الكاملة إلى مشاركة فعلية في القرار. وهو ما يحدّ من تفعيل الإمكانيات البشرية، خاصة لدى المتطوعين الذين يظلون في هامش العملية التسييرية. وتنسجم هذه النتيجة مع ما أشار إليه Defourny & Nyssens حول الطابع الانتقالي للجمعيات في مراحل التحول نحو المقاولاتية الاجتماعية .

رغم القاعدة العريضة من المنخرطين، فإن تأثيرهم الحقيقي على القرارات الاستراتيجية يبقى محدودا. هذا يشير إلى فجوة بين التعددية الشكلية و الانفتاح على المجتمع، و بين الممارسة الفعلية للحوكمة الديمقراطية¹. الجمعيات الجزائرية لا تزال في مرحلة انتقالية

¹ Ibid.

تحتفظ بهيمة النخبة المؤسسة، مع وجود قاعدة شرعية يمكن تفعيلها مستقبلا فنسبة المتطوعين غير المنخرطين (15,1%) الذين لم يجيبوا) توحى على ضعف قنوات الإدماج الرسمي، وهو ما يؤكد بأن الجمعيات المتوسطة تعتمد على الجهد التضامني غير الرسمي على حساب بناء آليات ديمقراطية داخلية¹.

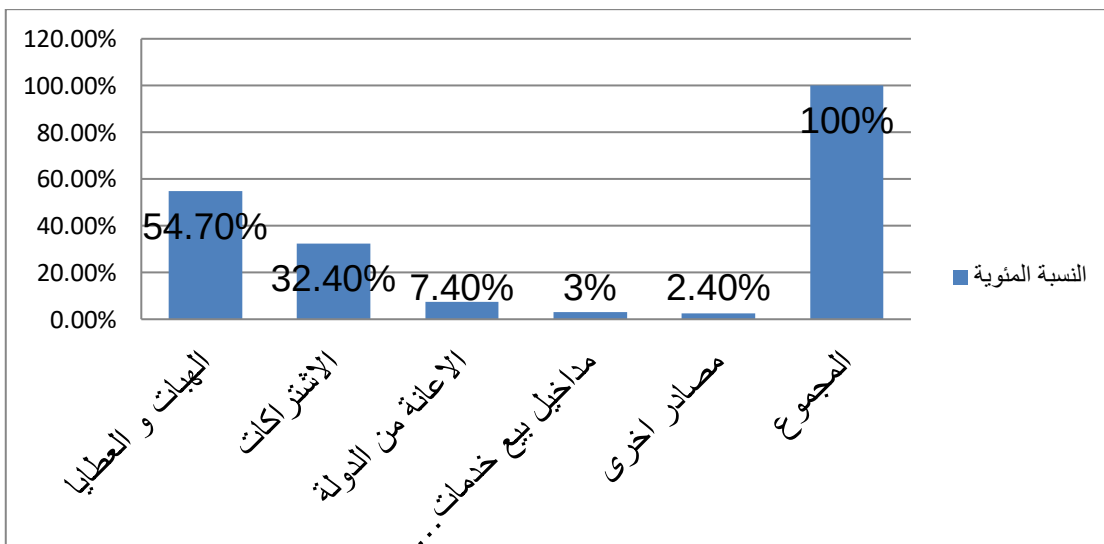
1.3. استقلالية المشروع

أ. طبيعة المبادرة التأسيسية

بالعودة إلى الشكل رقم (04) (مصدر مبادرة الانشاء) تُظهر نتائج الدراسة أن أغلب الجمعيات (87.8%) تأسست بمبادرات جماعية، في حين تظل المبادرات الحكومية محدودة وضعيفة نسبيا (2%)، وهو نمط يشير إلى استقلالية نسبية للمجتمع المدني الجزائري في إنتاج المبادرات التأسيسية، بما يتوافق مع أحد المبادئ المركزية للنموذج البلجيكي الذي يؤكد أن المبادرات تنشأ من داخل المجتمع المدني لا من الدولة.

ب. مصادر التمويل

شكل رقم (05) مصادر تمويل الجمعيات الخيرية في الجزائر



من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج الدراسة الميدانية باستخدام برنامج spss الإصدار 26

¹ Laville , J ,L,& Nyssene ,M ,(2006),L'économie sociale et solidaire:une perspective internationale .Paris : Desclée de brouwer.

غير أن تحليل مصادر التمويل يكشف عن اعتماد مرتفع على التبرعات (54.7%) مقابل ضعف المداخل الذاتية (3%)، وهو ما يحد من الاستقلالية المالية ويجعل الجمعيات عرضة للتقلبات.

كما يعكس ضعف الموارد الذاتية غياب منطق إعادة الاستثمار، وهو أحد مؤشرات المقاولاتية الاجتماعية في النموذج البلجيكي .

ج.النطاق الجغرافي و الاستقلالية

تشير النتائج في شكل رقم (03) طبيعة الجمعيات الخيرية العلاجية إلى وجود نمط سياقي خاص، حيث يبدو أن توسع نطاق الجمعية (خصوصًا على المستوى الوطني) قد يرتبط بزيادة الاعتماد على الشراكات والدعم المؤسسي، بما قد يؤثر جزئيًا على استقلالية القرار. وهو ما يمثل خصوصية جزائية مقارنة بافتراضات نموذج EMES.

1.4. الشراكات وتعددية الفاعلين

جدول رقم (14) علاقة شراكة مع المؤسسات و الجمعيات الاخرى

علاقة مع المؤسسات و الجمعيات الاخرى	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	143	69,8
لا	62	30,2
المجموع	205	100,0

من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج الدراسة الميدانية باستخدام برنامج spss الإصدار 26 سجلت نسبة 69.8% من الجمعيات وجود شراكات مع مؤسسات أخرى، ما يعكس انفتاحًا على البيئة الخارجية واعتمادًا على العمل الشبكي.

تُعد هذه النتيجة مؤشرًا إيجابيًا على تبني مقاربة تشاركية في التسيير، حيث تساهم الشراكات في تعبئة الموارد، تبادل الخبرات، تعزيز الاستدامة.

غير أن استمرار نسبة 30.2% من الجمعيات دون شراكات يشير إلى وجود نماذج تعمل في عزلة نسبية، ما قد يحد من فعاليتها.

1.5. تعددية أصحاب المصلحة

جدول رقم (15) تعددية أصحاب المصلحة

العلاقة مع عالم الجمعيات	التكرارات	النسبة المئوية
مؤسس	40	19,5
عضو مكتب	56	27,3
منخرط	63	30,7
متطوع بدون انخراط	46	22,4
المجموع	205	100

من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج الدراسة الميدانية باستخدام برنامج spss الإصدار 26

تظهر النتائج تعددية نسبية في الفاعلين داخل الجمعيات، مع حضور معتبر للمنخرطين و المتطوعين، مما يعكس قدرة على التعبئة الاجتماعية.

غير أن استمرارية هيمنة الفاعلين المؤسسين و أعضاء المكتب يعكس فجوة بين التعددية الشكلية و المشاركة الفعلية في القرار.

1.6. التقييم الإحصائي و التصنيف العام للبعد الحوكمي

جدول رقم (16) التحليل الإحصائي العام للبعد الحوكمي

الخصائص الإحصائية	القيمة
المتوسط الحسابي	3,51
الانحراف المعياري	0,75

من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج الدراسة الميدانية باستخدام برنامج spss الإصدار 26

تشير هذه القيم إلى مستوى حوكمي متوسط إلى مرتفع، مع تباين مقبول بين الجمعيات.

كما بلغ معامل الثبات Cronbach Alpha (0.605)، وهي قيمة مقبولة في الدراسات الاستكشافية، لكنها تظهر الحاجة إلى تحسين بناء المؤشر مستقبلاً.

جدول رقم (17) التصنيف العام للأداء الحوكمي

مستوى الاداء	التكرارات	النسبة المئوية
ضعيف	36	17,6
متوسط	70	37,8
قوي	68	33,1
المجموع	174	100

من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج الدراسة الميدانية باستخدام برنامج spss الإصدار 26 أظهرت النتائج أن 33.1% من الجمعيات ذات أداء حوكمي قوي، 37.8% متوسط، 17.6% ضعيف.

أي أن حوالي 70.9% من الجمعيات تقع ضمن المستوى المتوسط إلى القوي، وهو ما يعكس مستوى مقبولا من الامتثال لمبادئ الحوكمة.

1.7. خلاصة تحليلية و التفسير السوسيولوجي

توحي النتائج أن الجمعيات الخيرية الصحية في الجزائر تتجه نحو تبني نموذج حوكمي تشاركي، إلا أن هذا التوجه ما يزال جزئيا. فرغم توفر:

- مشاركة نسبية في القرار

- انفتاح على الشراكات

- استقلالية عن الدولة

إلا أن هناك قيودا بنيوية تتمثل في:

- تمركز القرار لدى النخبة المسيرة

- ضعف إشراك القاعدة والمتطوعين

- هشاشة الاستقلالية المالية

وعليه، يمكن اعتبار هذه الجمعيات في مرحلة انتقالية نحو المقاولاتية الاجتماعية، حيث تجمع بين خصائص العمل الخيري التقليدي وبعض ملامح التسيير المقاولاتي.

أما سوسيو لوجيا تنسجم هذه النتائج مع:

- تصور ماكس فيبر حول أهمية التنظيم في فعالية المؤسسات
 - طرح بيير بورديو حول دور الرأسمال الاجتماعي في دعم الفعل الجماعي
 - تحليل بوتنام الذي يربط بين المشاركة والثقة والأداء المؤسسي
- غير أن محدودية إشراك القاعدة يظهر فجوة بين البنية الرسمية والممارسة الفعلية، وهو ما يستدعي تعزيز الديمقراطية الداخلية لضمان استدامة العمل الجماعي.

2. البعد الاقتصادي للمقاولاتية العلاجية

يشير البعد الاقتصادي في النموذج البلجيكي للمقاولاتية الاجتماعية إلى قدرة التنظيمات ذات الطابع الاجتماعي على إنتاج موارد مالية من خلال أنشطة اقتصادية، تُعاد تعبئتها لخدمة الأهداف الاجتماعية بدل توزيعها، بما يضمن الاستمرارية والاستقلالية¹. كما يؤكد هذا البعد على مبدأ "المزج التمويلي" الذي يجمع بين الموارد الذاتية والدعم الخارجي كشرط لتحقيق الاستدامة².

2. 1. طبيعة النشاط الاقتصادي

جدول رقم (18) طبيعة النشاط الاقتصادي

النسبة المئوية	التكرارات	المقابل المالي للخدمات و السلع
11,4%	24	خدمات بمقابل
1,4%	3	سلع بمقابل
87,2%	184	خدمات و منتجات دون مقابل
100 %	211	المجموع

ملاحظة: مجموع التكرارات (211) تجاوز عدد المبحوثين بسبب تعدد الاختيارات من

إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج الدراسة الميدانية باستخدام برنامج spss الإصدار 26

تُظهر النتائج أن 87.2% من الجمعيات محل الدراسة (205 جمعية) تقدم خدمات دون مقابل، في حين 11.4% فقط تقدم خدمات أو سلع بمقابل. يعكس هذا التوزيع هيمنة النموذج الخيري التقليدي القائم على تقديم الخدمات دون مقابل، مقابل حضور محدود للأنشطة

¹ Defourny, J., & Nyssens, M. Conceptions of social enterprise and social entrepreneurship in Europe and the United States: Convergences and divergences. <https://doi.org/10.1080/19420670903442053>

² Dees, J. G. The meaning of social entrepreneurship.

المدرة للدخل. ورغم ضعف هذه النسبة، إلا أنها تمثل مؤشراً أولياً على إمكانية تطور بعض الجمعيات نحو منطق المقاولاتية الاجتماعية، الذي يقوم على الجمع بين البعد الاجتماعي والاقتصادي¹.

تشير هذه النسب الضئيلة جداً (12,8%) إلى وجود مستوى محدود من الأنشطة المدرة للدخل مما يعكس ضعفا نسبيا في الاستقلال الاقتصادي، هو أخطر انحراف عن النموذج البلجيكي الذي يشترط وجود نشاط اقتصادي مستمر ينتج سلعا أو يبيع خدمات، كمؤشر أساسي للمقاولاتية الاجتماعية². ما نراه هنا الجمعيات الجزائرية لا تزال عالقة في منطق العمل الخيري التقليدي المعتمد على جمع التبرعات ثم توزيعها دون توليد إيرادات ذاتية. و الذي يمكن تفسيره بعدة عوامل :

1. القيود التشريعية (قانون 06/12) : يفرض القانون قيودا صارمة على الأنشطة

الاقتصادية للجمعيات. و يشترط تراخيص مسبقة. و يحد من التعاون المالي من الجهات الأجنبية. كما أشارت منظمة العفو الدولية و الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان فإن القانون يحتوي على قيود عريضة و غامضة على الأنشطة التي يمكن للجمعيات القيام بها. فالقانون يكبح المبادرة المقاولاتية ضمن الجمعيات الخيرية من خلال تضيق الحوكمة و حصر موارد التمويل³.

2. النظرة الاجتماعية و الثقافية في الثقافة الجزائرية (و العربية عموما) : ينظر إلى

الخدمات الصحية و الاجتماعية كحق أساسي للمواطن ، و ليس كسلعة قابلة للبيع و الشراء⁴. دفع مقابل للخدمة التي تقدمها جمعية خيرية قد ينظر إليه على أنه تناقض أخلاقي. هذه النظرة تحد من قبول أي نموذج قائم على المقابل المالي ، و تضغط على الجمعيات لتبقى في إطار المجانية .

¹ Defourny, J., & Nyssens, M. Conceptions of social enterprise and social entrepreneurship in Europe and the United States: Convergences and divergences. <https://doi.org/10.1080/19420670903442053>

² EMES. (2024). "Social Enterprise: Focus Areas." Retrieved from <https://emes.net/focus-areas/>. The three governance indicators are: a high degree of autonomy, decision-making power not based on capital ownership, and a participatory nature involving various stakeholders.

³ موسوي خيرة ومشري فريدة، قيود النشاط المقاولاتي للجمعيات في المجتمع الجزائري، أفاق فكرية، المجلد 11، العدد 2، 2023، ص ص (61-76).

⁴ This observation aligns with research on philanthropy in Arab regions. See: Alliance Magazine. (2018). "Philanthropy in the Arab Region." The article notes that charity and social services in Arab cultures are historically seen as rights-based provisions, not commodities.

3. **فقر المستفيدين :** الفئات التي تستهدفها الجمعيات الخيرية الصحية هي غالبا من ذوي الدخل المحدود أو المعدوم، و الأسر الهشة، المرضى المزمنين الذين أنهكتهم تكاليف العلاج. توقع دفعهم لمقابل حقيقي للخدمات هو أمر غير واقعي من الناحية الأخلاقية و العملية.

4. **غياب ثقافة المقاولاتية الاجتماعية لدى القيادات:** أغلب قيادات الجمعيات تأتي من خلفيات تطوعية أو اجتماعية أو دينية. و ليس من خلفيات إدارية أو اقتصادية، فالرؤية السائدة هي أن الجمعية دار للتبرع و الانفاق و ليس مشروعا اقتصاديا اجتماعيا. كما أن التدريب على نماذج التمويل الذاتي و الاقتصاد الاجتماعي شبه غائب.

2.2. تنوع مصادر التمويل

يبين تحليل مصادر التمويل حسب شكل رقم () مصادر تمويل الجمعيات الخيرية في الجزائر اعتماد الجمعيات أساساً على الهبات والعطايا (54.7%)، و الاشتراكات (32.4%)، في مقابل إعانات الدولة (7.4%)، والمداخيل الذاتية (3%).

كما يشير هذا النمط إلى هيمنة التمويل التضامني التقليدي مقابل ضعف واضح في الموارد الذاتية. ووفق الأدبيات، فإن غياب التنوع في مصادر التمويل يُضعف الاستقلالية المالية ويحد من القدرة على التخطيط طويل المدى¹.

كما أن المقاولاتية الاجتماعية تفترض تحقيق توازن بين التمويل الذاتي والدعم الخارجي، وهو ما لم يتحقق بشكل كافٍ في الحالة المدروسة².

الاعتماد المفرط على الهبات يجعل الجمعيات في وضع هش و غير مستدام. فالمنظمات غير الربحية التي تعتمد على مصدر واحد أو قليل من التمويل تكون عرضة لمخاطر مالية عالية³. النموذج البلجيكي يتطلب تنوعا في مصادر التمويل. يجمع بين الموارد التضامنية و المداخيل الذاتية و الدعم الحكومي، وهذا غي متحقق هنا.

¹ Dees, J. G. The meaning of social entrepreneurship.

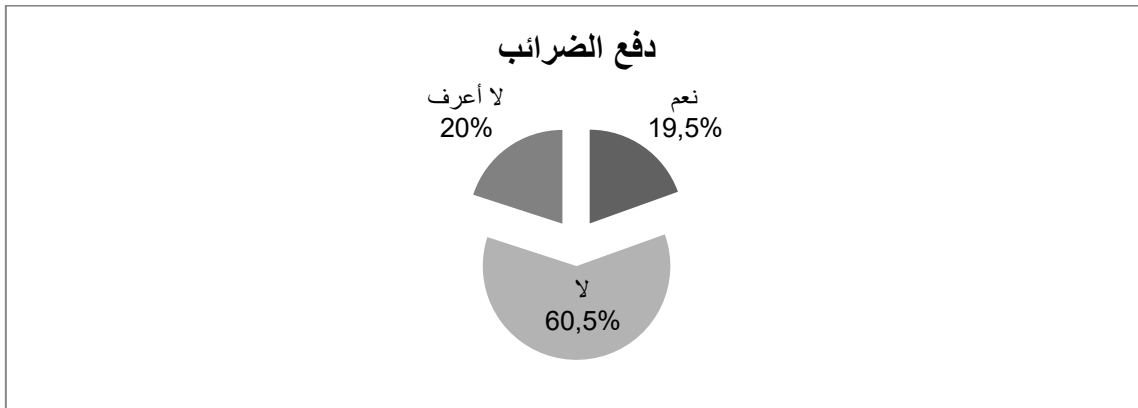
² Defourny, J., & Nyssens, M. Conceptions of social enterprise and social entrepreneurship in Europe and the United States: Convergences and divergences. <https://doi.org/10.1080/19420670903442053>

³ Gajdová, D., et al. (2018). "Financial Sustainability Criteria and Their Testing in the Conditions of Slovakia." Journal of Economic and Social Studies, 8(1), 45-62. The study confirms that nonprofits dependent on single or few funding sources face higher financial vulnerability.

ضعف الاعانات الحكومية قد يعكس إما محدودية الدعم الرسمي أو صعوبة في الوصول إليه.

2.3. الوضع الضريبي

شكل رقم (06) علاقة الجمعيات الخيرية بالدفع الضريبي

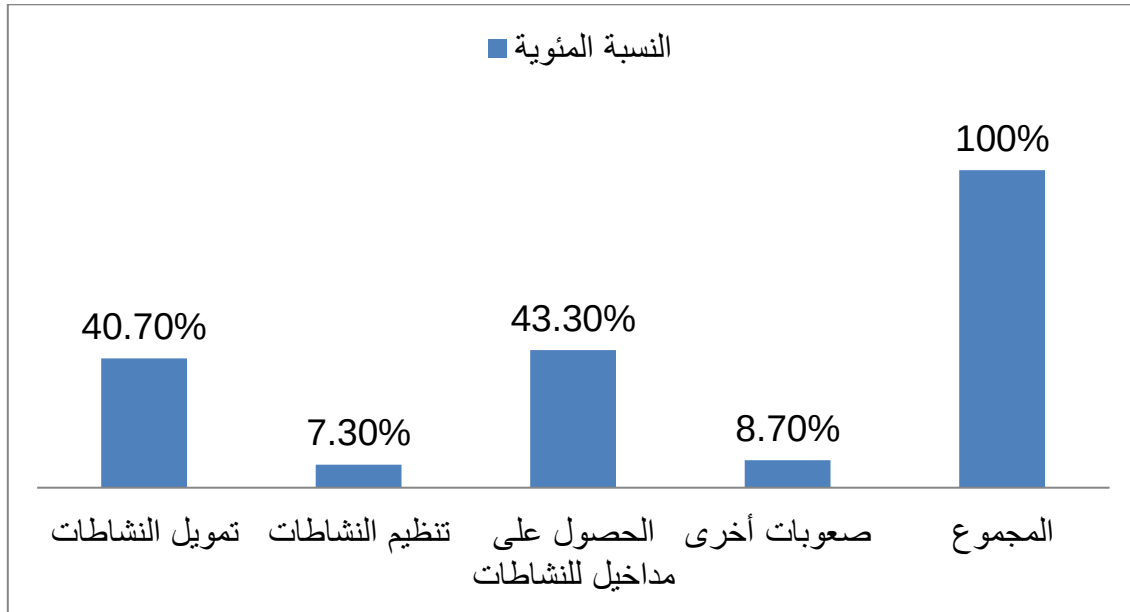


من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج الدراسة الميدانية باستخدام برنامج spss الإصدار 26 أظهرت النتائج أن 60.5% من الجمعيات لا تدفع الضرائب، مقابل 19.5% تدفعها، و20% لا تملك معرفة بوضعها الضريبي. يعكس هذا الوضع تموقع أغلب الجمعيات ضمن الإطار غير الربحي، في حين تمثل الفئة التي تخضع للضريبة مؤشراً على وجود أنشطة اقتصادية منظمة. وتشير الأدبيات إلى أن خضوع التنظيمات الاجتماعية لبعض الالتزامات القانونية والضريبية يُعد دليلاً على اندماجها في النشاط الاقتصادي دون فقدان طابعها الاجتماعي¹.

¹ Defourny, J., & Nyssens, M. Conceptions of social enterprise and social entrepreneurship in Europe and the United States: Convergences and divergences.. <https://doi.org/10.1080/19420670903442053>

2.4. الاستدامة المالية والتحديات

شكل رقم (07) صعوبات التي تواجهها الجمعيات الخيرية الصحية



من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج الدراسة الميدانية باستخدام برنامج spss الإصدار 26 تُظهر النتائج أن أبرز التحديات تتمثل في صعوبات الحصول على مداخيل (43.3%)، و صعوبات تمويل النشاطات (40.7%) .

توحي هذه المعطيات هشاشة البنية التمويلية للجمعيات، حيث تبقى مواردها غير مستقرة وتعتمد بشكل كبير على التبرعات. وتؤكد الأدبيات أن الاستدامة المالية في المقاولاتية الاجتماعية ترتبط بقدرة التنظيم على تعبئة موارد متنوعة وتطوير أنشطة مدرة للدخل¹. كما يشير ذلك إلى محدودية قدرة الجمعيات على تحقيق الاستقلالية عن مصادر التمويل الخارجية. هذه النسب المرتفعة تؤكد أن العائق المركزي الذي يحد من قدرة الجمعيات الخيرية الصحية على الاستمرار و توسيع نشاطها، فالجمعيات الخيرية الصحية تعاني ليس فقط من نقص التمويل بل من صعوبة في ابتكار مصادر دخل بديلة. هذا يتوافق مع ملاحظة بركات حلیم (1993) أن المجتمع المدني العربي مازال يعاني أزمة في الاستقلالية عن الدولة و في القدرة على تعبئة الموارد².

2.5. الموارد البشرية والإنتاجية

¹ Dees, J. G. The meaning of social entrepreneurship..

² بركات حلیم، المجتمع العربي المعاصر، بحث اجتماعي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص 18 .

جدول رقم (19) توفر الموارد البشرية الأجيرو

توفر الموارد البشرية الاجيرة	التكرارات	النسبة المئوية
وفيرة	10	4,9
كافية	75	36,6
نادرة	120	58,5
المجموع	205	100,0

من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج الدراسة الميدانية باستخدام برنامج spss الإصدار 26 أظهرت النتائج أن الموارد البشرية الأجيرو نادرة (58.5%)، كافية (36.6%)، وفيرة (4.9%).

يعكس هذا الوضع اعتماداً كبيراً على العمل التطوعي مقابل ضعف التوظيف المأجور، وهو ما يؤثر على الاستمرارية والإنتاجية. وتؤكد الأدبيات أن المقاولاتية الاجتماعية تتطلب مزيجاً من العمل التطوعي والمهني لضمان فعالية الأداء واستدامة المشاريع¹.

هذا النقص الحاد في العمالة المأجورة يخالف بشكل مباشر أحد متطلبات نموذج البلجيكي EMES الذي يتطلب حداً أدنى من العمل المأجور لضمان الاحترافية والاستمرارية. الاعتماد على المتطوعين فقط قد يكون مستداماً في الأنشطة البسيطة. لكنه لا يكفي لإدارة مشاريع صحية معقدة تتطلب استمرارية و تخصصاً. كما فإن قدرة المنظمات على الاستثمار في موارد بشرية مأجورة هي مؤشر مهم على استقرارها ونموها².

¹ Defourny, J., & Nyssens, M. Conceptions of social enterprise and social entrepreneurship in Europe and the United States: Convergences and divergences. <https://doi.org/10.1080/19420670903442053>

² Benos, N., et al. (2018). "Cooperative Firms and Work Attitudes." Journal of Economic Behavior & Organization, 153, 21-45. The study confirms that investment in salaried workers is a strong predictor of organizational stability and growth.

2.6. التقييم الإحصائي و التصنيف العام للبعد الاقتصادي

جدول رقم (20) التحليل الاحصائي العام للبعد الاقتصادي

الخصائص الاحصائية	القيمة
المتوسط الحسابي	1,27
الانحراف المعياري	0,37
معامل كرونباخ ألفا	0.644

من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج الدراسة الميدانية باستخدام برنامج spss الإصدار 26 بلغ المتوسط الحسابي لمؤشر البعد الاقتصادي (1.27) بانحراف معياري (0.37)، ما يدل على مستوى أداء ضعيف مع تجانس نسبي بين الجمعيات. كما سجل معامل ألفا كرونباخ (0.644) مستوى اتساق داخلي مقبول في إطار الدراسة الاستكشافية، مما يسمح بالاعتماد على المؤشر في التحليل الكمي.

لقد توزعت الجمعيات كما في الجدول التالي :

جدول رقم (21) التصنيف العام للأداء الاقتصادي

مستوى الاداء	التكرارات	النسبة المئوية
ضعيف	57	27,8
متوسط	79	38,6
قوي	69	33,7
المجموع	205	100

رغم هذا التوزيع شبه المتوازن، فإن غلبة المستويين الضعيف والمتوسط تشير إلى محدودية الاستدامة الاقتصادية، واستمرار الاعتماد على نموذج تمويلي غير مستقر.

2.7. الخلاصة التحليلية و التفسير السوسيولوجي

تُظهر النتائج أن البعد الاقتصادي يمثل الحلقة الأضعف في بنية الجمعيات الخيرية الصحية، حيث يهيمن التمويل التقليدي القائم على التبرعات، مقابل ضعف الأنشطة المدرة

للدخل ومحدودية تنوع الموارد. ووفق النموذج البلجيكي، فإن هذا الوضع يعكس عدم تحقق شروط المقاولاتية الاجتماعية من حيث الاستقلالية المالية والاستدامة.

يمكن تفسير هذه النتائج في ضوء الطابع التضامني التقليدي الذي يميز العمل الجماعي، حيث تسود ثقافة الإحسان على حساب منطق الاستثمار الاجتماعي. كما يعكس هذا الوضع تأثير السياق المؤسسي والتشريعي الذي لا يوفر دائماً آليات تحفيزية لتطوير أنشطة اقتصادية داخل الجمعيات. ويؤكد ذلك ما ذهب إليه Dees (1998) حول أن التحول نحو المقاولاتية الاجتماعية يتطلب بيئة داعمة تجمع بين الإطار القانوني الملائم والقدرة التنظيمية على الابتكار الاقتصادي.

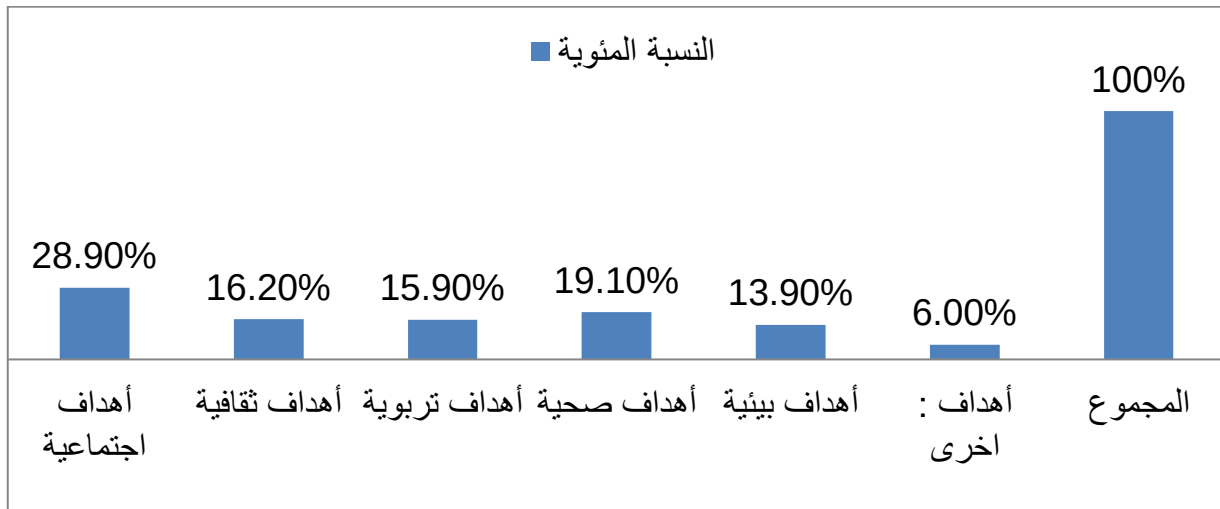
3. البعد الاجتماعي للمقاولاتية العلاجية

يُعدّ البعد الاجتماعي أحد المكونات الجوهرية في النموذج البلجيكي للمقاولاتية الاجتماعية كما بلوره Defourny & Nyssens (2010–2012)، حيث تقوم هذه المقاولات على منطق إنتاج القيمة الاجتماعية بوصفها الغاية المركزية، وليس الربح الاقتصادي كهدف مهيمن. ويعكس هذا التصور انتقالاً نوعياً من منطق الاقتصاد التقليدي إلى منطق الاقتصاد التضامني، الذي يُعيد تعريف الفاعل الجماعي باعتباره وسيطاً بين الدولة والسوق يستجيب لحاجات اجتماعية غير ملبأة.

3.1. طبيعة الأهداف

تُعد الأهداف المعلنة للجمعيات الخيرية الصحية مؤشراً بنيوياً يعكس منطق الفعل الجماعي، ودرجة انخراطه في خدمة المصلحة العامة. كما تكشف عن طبيعة التداخل بين الوظيفة الاجتماعية والوظائف التكميلية الأخرى.

شكل رقم (08) طبيعة الأهداف المعلنة



من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج الدراسة الميدانية باستخدام برنامج spss الإصدار 26 تظهر النتائج هيمنة واضحة للأهداف الاجتماعية بنسبة 28,9%، وهو ما يعكس تمركز الوظيفة الاجتماعية داخل البنية الرمزية والتنظيمية لهذه الجمعيات، ويؤكد أن الشرعية المؤسساتية للعمل الجماعي تُبنى أساساً على إنتاج المنفعة العامة.

وتحتل الأهداف الصحية المرتبة الثانية، بما يعكس انسجاماً وظيفياً مع طبيعة النشاط الأساسي، في حين تظهر الأهداف الثقافية والتربوية عن توسع في الوظيفة الوقائية والتوعوية، بما يعزز تصور الصحة باعتبارها ممارسة اجتماعية شاملة وليست خدمة طبية فقط.

أما الأهداف البيئية فتشير إلى بروز وعي جديد داخل الحقل الجماعي، يرتبط بتداخل المحددات البيئية والصحية، في حين تظهر الفئة الأخرى مرونة تنظيمية واستجابة ظرفية للسياقات المحلية.

من منظور سوسيولوجي، يمكن تفسير هذا التعدد في الأهداف باعتباره تعبيراً عن منطق التداخل الوظيفي داخل التنظيمات الاجتماعية، حيث لا تعمل الجمعيات وفق تخصص وظيفي مغلق، بل ضمن منطق شبكي يدمج بين الاجتماعي والصحي والتوعوي. وهو ما يتوافق مع تحليل Defourny & Nyssens حول الجمعيات باعتبارها فاعلاً وسيطاً يُنتج حلولاً متعددة المستويات في مواجهة تعقد الحاجات الاجتماعية.

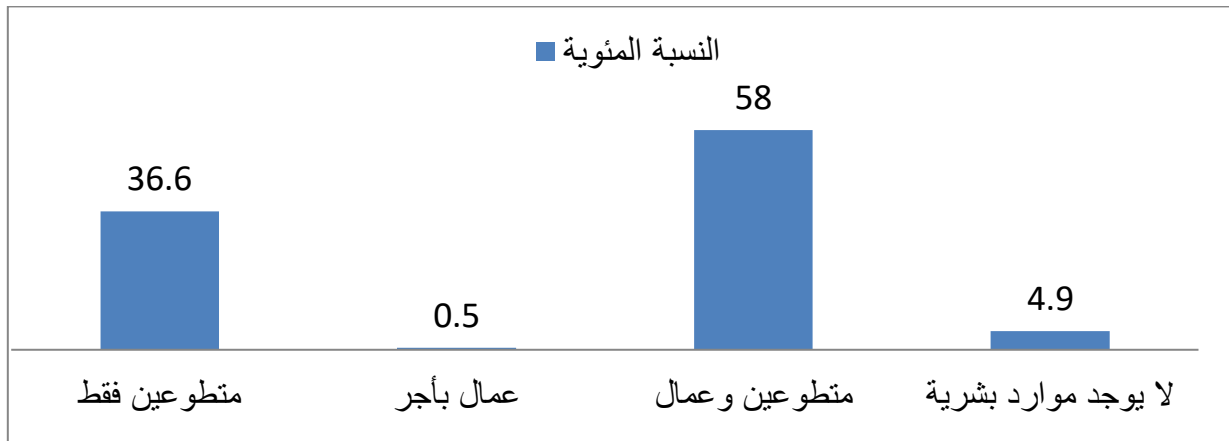
3.2. طبيعة الأنشطة المقدمة: بين المنطق التضامني ومنطق التبادل

يكشف تحليل طبيعة النشاط الاقتصادي عن هيمنة واضحة لمنطق التضامن غير الربحي مقابل انحسار منطق التبادل السوقي. (أنظر جدول رقم (18) طبيعة النشاط الاقتصادي)، حيث تُبرز النتائج هيمنة شبه كلية للخدمات المجانية بنسبة 87,2%، ما يعكس تمركز الفعل الجماعي حول منطق إعادة توزيع المنفعة الاجتماعية بدل إنتاج القيمة الاقتصادية.

ولا يمكن تفسير هذا المعطى فقط بوصفه خيارًا تنظيميًا، بل باعتباره تعبيرًا عن بنية قيمية تحكم الحقل الجماعي الصحي، تقوم على إعادة إنتاج التضامن الاجتماعي كآلية بديلة عن السوق في تلبية الحاجات الأساسية، خصوصًا لدى الفئات الهشة. وبذلك، يتضح أن المنطق الحاكم لهذه الجمعيات هو منطق المنفعة العامة غير المشروطة، حيث يتم إقصاء الربح بوصفه معيارًا للتنظيم، لصالح معيار الخدمة الاجتماعية.

3.3. الخطاب والرسالة الاجتماعية: بنية الهوية القيمية للجمعيات

يمثل الخطاب الاجتماعي أحد أكثر المؤشرات تعبيرًا عن الهوية العميقة للتنظيمات الجمعوية، باعتباره يعكس العلاقة بين القيم المعلنة والممارسات الفعلية. شكل رقم (09) الموارد البشرية في الجمعيات



من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج الدراسة الميدانية باستخدام برنامج spss الإصدار 26

تُظهر النتائج هيمنة واضحة للنموذج التطوعي أو الهجين، حيث يعتمد جزء معتبر من الجمعيات على المتطوعين فقط (36,6 %)، بينما تعتمد نسبة أكبر على نموذج يجمع بين المتطوعين والعمال بأجر (58 %).

ويُفهم هذا التوزيع باعتباره تعبيراً عن توازن داخلي بين منطقتين: منطق التضامن القائم على العمل التطوعي، ومنطق الاستدامة التنظيمية المرتبط بالتشغيل المأجور.

ويعكس هذا التداخل تحولاً تدريجياً في بنية الجمعيات من فضاءات تطوعية خالصة إلى تنظيمات هجينة، دون أن يعني ذلك انتقالاً نحو منطق ربحي، بل إعادة تنظيم للعمل التضامني ضمن شروط الاستمرارية.

من منظور سوسيولوجي، يمكن اعتبار هذا النمط شكلاً من "المأسسة الجزئية للتضامن"، حيث يتم إدماج آليات تنظيمية حديثة دون فقدان المرجعية القيمية للعمل الخيري.

3.4. التقييم الإحصائي و التصنيف العام للبعد الاجتماعي

جدول رقم (22) التحليل الاحصائي العام للبعد الاجتماعي

الخصائص الاحصائية	القيمة
المتوسط الحسابي	1,41
الانحراف المعياري	0,45

من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج الدراسة الميدانية باستخدام برنامج spss الإصدار 26

أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي للبعد الاجتماعي بلغ 1,41، مع انحراف معياري 0,45، ما يعكس مستوى أداء اجتماعي متوسط يميل إلى الاستقرار النسبي بين الجمعيات.

كما بلغ معامل كرونباخ ألفا 0,697، وهي قيمة تقع ضمن الحدود المقبولة في الدراسات الاجتماعية الاستكشافية، مما يدل على اتساق داخلي متوسط إلى جيد بين مكونات المؤشر، ويبرر اعتماده كمؤشر تحليلي.

جدول رقم (23) التصنيف العام للأداء الاجتماعي

مستوى الاداء	التكرارات	النسبة المئوية
ضعيف	16	7,8
متوسط	95	46,3
القوي	94	45,9
المجموع	205	100

من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج الدراسة الميدانية باستخدام برنامج spss الإصدار 26

تُظهر النتائج أن الغالبية الساحقة من الجمعيات (92,2%) تتمركز ضمن المستويين المتوسط والقوي، مما يعكس هيمنة نسبية لأداء اجتماعي إيجابي داخل الحقل الجمعي الصحي.

ويُفهم هذا التوزيع باعتباره مؤشراً على قدرة هذا القطاع على إنتاج أشكال متنوعة من التدخل الاجتماعي، رغم وجود تفاوتات داخلية يظهر اختلاف الموارد والقدرات التنظيمية.

3.5. الخلاصة التحليلية و التفسير السوسيولوجي

تظهر النتائج أن البعد الاجتماعي هو العنصر الأقوى في عمل الجمعيات الخيرية، حيث يهيمن التضامن و العمل التطوعي على نشاطها

سوسيولوجياً، يمكن القول إن هذه الجمعيات تعمل داخل نموذج يجمع بين العمل الجمعي التقليدي و بعض ملامح المقاولاتية الاجتماعية، لكنها ما تزال تعتمد بشكل كبير على رأس المال الاجتماعي أكثر من اعتمادها على الموارد الاقتصادية أو الهياكل المهنية المستقرة¹.

إحصائياً، تشير النتائج إلى مستوى أداء متوسط مع استقرار نسبي و توزيع طبيعي، ما يعطي مصداقية للنتائج.

و بشكل عام تعرف هذه الجمعيات مرحلة انتقالية نحو نموذج أكثر تنظيماً و استدامة ، لكنها لم تصل بعد إلى نضج المقاولاتية الاجتماعية الكاملة.

¹Putnam, R. D. Bowling alone: The collapse and revival of American community.

يمكن تفسير هذه النتائج في ضوء التحولات البنيوية التي يعرفها الحقل الجمعي الصحي في الجزائر، حيث تتجلى الجمعيات كفضاءات وسيطة بين الدولة والمجتمع، تؤدي وظائف تعويضية وتكميلية في آن واحد.

إن هيمنة الأداء المتوسط والقوي يظهر قدرة نسبية على التكيف مع الحاجات الاجتماعية المتزايدة، وعلى إعادة إنتاج أشكال التضامن المحلي في ظل محدودية تدخل الدولة في بعض المجالات الصحية.

في المقابل، توحى الفئة ذات الأداء الضعيف عن وجود اختلالات بنيوية مرتبطة بالتمويل، ضعف التسيير، أو نقص الاحترافية التنظيمية، وهو ما يفرض الحاجة إلى سياسات دعم مؤسساتي وبناء قدرات.

وبذلك، لا يمكن النظر إلى الجمعيات الخيرية الصحية ككتلة متجانسة، بل كبنية اجتماعية مركبة تتقاطع فيها مستويات مختلفة من الفعالية والقدرة التنظيمية، تظهر في النهاية إعادة تشكيل حديثة لمنطق العمل الاجتماعي في الجزائر.

من خلال التحليل أبعاد النموذج البلجيكي للمقاولاتية الاجتماعية، تتضح الصورة المركبة لمسار الجمعيات الخيرية الصحية الجزائرية نحو التحول المقاولاتي. ففي حين تتسم هذه الجمعيات ببعض المؤشرات الإيجابية المتمثلة في الطابع التشاركي في التسيير، وتعددية أصحاب المصلحة، والانفتاح على البيئات المؤسساتية المحيطة، فإنها لا تزال تواجه تحديات جوهرية تعيق انتقالها الكامل نحو النموذج المقاولاتي الاجتماعي.

تتمثل هذه التحديات أساساً في استمرارية المركزية في اتخاذ القرارات، وهشاشة الاستقلالية المالية الناجمة عن الاعتماد المفرط على التمويل التقليدي التضامني، وغياب التنوع في مصادر التمويل، فضلاً عن ضعف الحضور في القطاع الرسمي والعجز عن تحقيق التوازن بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. وقد أظهر التحليل أن الاستقلالية عن السلطات الحكومية تتأثر سلباً باتساع الامتداد الجغرافي للجمعية، مما يفرض إعادة النظر في آليات الدعم العمومي لضمان استقلالية أكبر.

مع ذلك، يظل البعد الاجتماعي الأقوى حضوراً في هذه الجمعيات، حيث تتجسد المقاولاتية الاجتماعية في تطلعها نحو تحقيق المنفعة العامة والتمكين الاجتماعي والاقتصادي

للفئات المهمّشة، مع السعي إلى الاستدامة المالية. وعليه، يمكن القول إن الجمعيات الخيرية الصحية الجزائرية تقع في مرحلة انتقالية هجينة، تجمع بين خصائص الجمعوية التقليدية وبعض مظاهر المقاولاتية الاجتماعية، غير أنها تفتقر إلى النضج المؤسسي الكامل الذي يمكّنها من تحقيق التوازن المطلوب بين الموارد الذاتية والتضامنية والحكومية.

واستناداً إلى هذه النتائج، تتبادر ضرورة اعتماد استراتيجية تحوّل تدريجي يقوم على تعزيز الحوكمة التشاركية الفعلية، وتنويع مصادر التمويل عبر تطوير أنشطة اقتصادية ذات مقابل، وإرساء آليات دعم حكومي لا تُفضي إلى تبعية مؤسسية، فضلاً عن بناء قدرات تنظيمية تُمكن من الانتقال من الطابع الجمعوي التقليدي إلى المقاولاتي الاجتماعي المستدام. ويُعدّ هذا التحوّل محورياً لضمان استمرارية هذه الجمعيات وتعزيز فعاليتها في تقديم خدمات صحية ذات جودة للفئات الأكثر هشاشة في المجتمع الجزائري.

المبحث الثالث: تحليل صفات المقاول الاجتماعي العلاجي

يهدف هذا الفصل إلى تحليل نتائج الدراسة الميدانية المتعلقة بالمقاولاتية الاجتماعية العلاجية في الجزائر، من خلال الجمع بين العرض الإحصائي للمعطيات وتفسيرها في ضوء الإطار النظري المعتمد، خاصة نموذج المقاولاتية الاجتماعية لـ Defourny & Nyssens (2012)، ونظرية الحاجة إلى الإنجاز لـ McClelland، ونظرية الابتكار لـ Schumpeter، إضافة إلى نظرية الكفاءة الذاتية لـ Bandura.

ويتم التركيز على سبعة أبعاد أساسية لشخصية المقاول الاجتماعي: الحاجة إلى الإنجاز، المبادرة، الثقة بالنفس، الاستقلالية وتحمل المسؤولية، الإبداع، المخاطرة، والتحكم الذاتي. مع تسجيل مستوى ثبات مرتفع جداً ($Cronbach's\ Alpha = 0.96$)، مما يعزز موثوقية النتائج.

1.

¹Nunnally, J., & Bernstein, I. (1994). *Psychometric theory*. McGraw-Hill.

1. الحاجة إلى الإنجاز: دافعية قوية ولكن غير متجانسة

جدول رقم (24) بنود صفة الحاجة الى الانجاز

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	بنود بعد الحاجة للإنجاز
2,939	5,74	أنجز الاعمال المطلوبة مني بشكل تام
2,529	5,65	الاستعداد لتقديم التضحيات
1,879	7,42	تقل حاجتي الى الراحة عندما أكون مهتما بعمل معين
1,958	7,12	عندما تواجهني أي مشكلة فإنني أستمر بالعمل الى أن أقوم بحلها
1,839	7,16	أمتلك القدرة على ترجمة الافكار الى مهام و نتائج
1,849	7,63	أواصل القيام بالمهام الموكلة لي دون ملل

من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج الدراسة الميدانية باستخدام برنامج spss الإصدار 26

أظهرت النتائج مستوى مرتفعاً نسبياً للحاجة إلى الإنجاز (متوسط = 6.78)، مع تباين معتدل بين الأفراد. وسُجلت أعلى القيم في بنود المثابرة والاستمرارية (7.63)، مقابل انخفاض نسبي في الالتزام بإتمام الأعمال بشكل كامل (5.74).

تشير هذه النتائج إلى توفر دافعية داخلية لدى الفاعلين، وهو ما يتوافق مع نظرية الحاجة إلى الإنجاز التي ترى أن الأفراد ذوي الدافعية العالية يميلون إلى تحقيق أهداف صعبة ومحددة¹.

غير أن ضعف بعض المؤشرات المرتبطة بجودة الإنجاز يعكس فجوة بين الدافعية والقدرة على التنفيذ، وهو ما تؤكد الأدبيات التي تربط الأداء المقاولاتي بالموارد التنظيمية وليس فقط بالدافعية².

¹McClelland, D. C. (1961). The Achieving Society. Princeton, NJ:Van Nostrand, pp. 36-107.

² Shane, S. (2003). A general theory of entrepreneurship. Edward Elgar.

2. المبادرة: تجسيد للرأس المال الاجتماعي أكثر من الفردية

جدول رقم (25) بنود صفة المبادرة

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المبادرة
1,751	7,78	أعمل على بناء علاقات جيدة مع زملاء العمل لتطوير المنتجات المقدمة
2,061	7,61	أبادر نحو الاستفادة من التطورات العلمية في مجال عملي
2,013	7,45	أستطيع تقديم مبادرات ابتكارية فردية
1,941	7,43	أعمل على بناء منظور مستقبلي لعملي
1,838	7,25	أسعى نحو استثمار الفرص الجديدة في عملي
1,941	7,75	أستطيع العمل ضمن فريق و تقديم مبادرات ابتكارية جماعية

من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج الدراسة الميدانية باستخدام برنامج spss الإصدار 26

سجلت المبادرة مستوى مرتفعاً (متوسط = 7.54)، مع بروز قوي لبعد العمل الجماعي وبناء العلاقات (7.78)، مقابل انخفاض نسبي في استثمار الفرص (7.25).

تؤكد هذه النتائج أن المبادرة في السياق الجزائري ذات طابع تشاركي شبكي أكثر من كونها فردية، وهو ما ينسجم مع تصور Defourny & Nyssens حول الطابع الجماعي للمقاولاتية الاجتماعية. كما يعكس ارتفاع القدرة على بناء العلاقات أهمية رأس المال الاجتماعي كآلية لتعويض ضعف الموارد المادية.

في المقابل، يكشف ضعف استثمار الفرص عن قيود بنيوية (قانونية، مالية، تنظيمية)، تحدّ من تحويل المبادرات إلى مشاريع فعلية، وهو ما يتوافق مع الطرح الشومبيتر الذي يربط الابتكار بقدرة الفاعل على اقتناص الفرص¹.

بالتالي، المبادرة موجودة كنزعة ذهنية وسلوكية لكنها تواجه صعوبات في التجسيد العملي.

¹ Schumpeter, J. A. (1934). The Theory of Economic Development. Cambridge, MA:Harvard University Press, pp. 65-100.

3. الثقة بالنفس: تجسيد للكفاءة الذاتية

جدول رقم (26) بنود صفة الثقة بالنفس

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الثقة بالنفس
1,732	7,77	أمتلك حرية القرار في تحديد طريقة و كيفية أداء عملي
1,875	7,80	أستطيع تدبر أموري بنفسني في أي شيء أقوم به
1,793	7,93	أستثمر وقت العمل فيما أحب و بالطريقة التي تناسبني
1,811	7,78	أشعر بأن نتائج العمل دائما أفضل عندما تكون تحت إشرافي الشخصي
1,659	8,13	أتحمل مسؤولية ما أقوم به من أعمال
1,961	7,39	أأخذ القرارات و أنفذها دون الاعتماد على الآخرين

من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج الدراسة الميدانية باستخدام برنامج spss الإصدار 26

أظهرت النتائج مستوى مرتفعاً للثقة بالنفس (متوسط = 7.50)، خاصة في تحمل المسؤولية (8.13) وتنظيم الوقت، مع انخفاض نسبي في الاستقلالية المطلقة في اتخاذ القرار (7.39).

تشير هذه النتائج وجود مستوى عالٍ من الكفاءة الذاتية¹، حيث يتمتع الفاعلون بقدرة على إدارة مهامهم وتحمل نتائجها. غير أن التراجع النسبي في الاستقلالية يشير إلى طبيعة العمل الجماعي القائم على التشاور، ما يحد من الفردانية في القرار.

هذا التوازن بين الثقة بالنفس والعمل الجماعي يعزز فعالية الأداء، ويؤكد أن المقاول الاجتماعي لا يعمل بمعزل، بل ضمن شبكة تفاعلية، وهو ما يتماشى مع الأدبيات الحديثة في القيادة التشاركية.

¹ Bandura, A. (1997). Self-efficacy: The exercise of control. Freeman.

4.الاستقلالية وتحمل المسؤولية:توازن بين الفردي والجماعي
جدول رقم (27) بنود صفة الاستقلالية و تحمل المسؤولية

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الاستقلالية و تحمل المسؤولية
1,732	7,77	أمتلك حرية القرار في تحديد طريقة و كيفية أداء عملي
1,875	7,80	أستطيع تدبر أموري بنفس في أي شيء أقوم به
1,793	7,93	أستثمر وقت العمل فيما أحب و بالطريقة التي تناسبني
1,811	7,78	أشعر بأن نتائج العمل دائما أفضل عندما تكون تحت إشرافي الشخصي
1,659	8,13	أتحمل مسؤولية ما أقوم به من أعمال
1,961	7,39	أأخذ القرارات و أنفذها دون الاعتماد على الآخرين

من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج الدراسة الميدانية باستخدام برنامج spss الإصدار 26

سجل هذا البعد مستوى مرتفعاً (متوسط = 7.79)، مع تجانس نسبي في الإجابات، خاصة في تحمل المسؤولية (8.13).

تؤكد النتائج أن الفاعلين يتمتعون بقدرة واضحة على اتخاذ القرار وتحمل نتائجه، وهو ما يشكل أساساً للشرعية الاجتماعية حسب Defourny & Nyssens. كما يعكس هذا البعد حضوراً قوياً للحافز الذاتي والانضباط.

غير أن محدودية الاستقلالية الكاملة توحى على خصوصية السياق الجماعي، حيث يتم تقييد القرار الفردي بمتطلبات العمل الجماعي.

بالتالي، يظهر المداول الاجتماعي هنا كفاعل يجمع بين الاستقلالية الوظيفية والالتزام الجماعي.

5. الإبداع: ديناميكية فردية في بيئة غير مؤسسية

جدول رقم (28) بنود صفة الإبداع

الإبداع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أسعى دائما لتطوير نفسي على المستوى المهني	8,18	1,703
أفضل العمل الذي يحتاج إلى تفكير إبداعي	7,04	2,215
أبني نظاما يدعم ابتكار منتجات جديدة	7,45	2,087
أقوم بمناقشة أفكار مع الآخرين بشكل مستمر	7,49	2,123
أحرص على تبني أساليب جديدة في تطوير العمل	7,26	1,896
أتابع التطورات أولا بأول في مجال عملي	7,67	1,985

من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج الدراسة الميدانية باستخدام برنامج spss الإصدار 26

سجل الإبداع مستوى متوسطاً مائلاً للارتفاع (متوسط = 7.51)، مع أعلى قيمة في التطوير الذاتي (8.18)، وأدنى في تفضيل العمل الإبداعي (7.04)، مع تباين ملحوظ. تشير النتائج إلى وجود استعداد عام للإبداع، خاصة على المستوى الفردي (التعلم والتطوير)، غير أن هذا لا يقابله دائماً تفضيل فعلي للأنشطة الإبداعية، ما يعكس تفاوتاً في الثقافة التنظيمية.

وفقاً لـ Dees، فإن الإبداع في المقاولاتية الاجتماعية لا يقتصر على الفرد، بل يتطلب بيئة مؤسسية داعمة¹، وهو ما يبدو محدوداً في الحالة المدروسة.

بالتالي، الإبداع متوفر كقدرة كامنة لكنه يحتاج إلى بنية تنظيمية محفزة لتفعيله.

¹ Dees, J. G. The meaning of social entrepreneurship

6. المخاطرة: بين الجرأة والحذر العقلاني

جدول رقم (29) بنود صفة المخاطرة

المخاطرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أمتلك القدرة على مواجهة الصعوبات و التحديات	7,50	1,872
أرغب بتحقيق الأهداف الصعبة لتحقيق درجات عالية من الرضا	7,91	1,756
أؤمن بضرورة مواجهة تغيرات البيئة الفجائية	7,57	1,848
أعتقد بأن أعظم الأرباح تكمن خلف أعظم المخاطر	7,41	2,107
أميل للعمل بجرأة في الحالات التي تنسم بمخاطرة عالية	7,36	1,838
لدي أفكار حاسمة في العمل بغض النظر عن درجة المخاطرة و حالة عدم التأكد	7,31	1,957

من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج الدراسة الميدانية باستخدام برنامج spss الإصدار 26

أظهرت النتائج مستوى متوسطاً إلى مرتفع للمخاطرة (متوسط = 7.50)، مع أعلى قيمة في السعي لتحقيق أهداف صعبة (7.91)، وتباين واضح بين الأفراد.

تشير النتائج إلى نمطاً من المخاطرة المحسوبة، حيث يميل الفاعلون إلى تحقيق أهداف طموحة، لكن مع درجة من الحذر، خاصة في البيئات غير المؤكدة.

هذا يتماشى مع تصور Morris حول المخاطرة المدروسة، ويختلف عن النموذج الربحي الذي يتبنى مخاطرة أعلى¹.

كما أن التباين في هذا البعد يعكس اختلاف الخبرات والموارد، ما يجعل بعض الفاعلين أكثر جرأة من غيرهم.

بالتالي، المقول الاجتماعي الصحي يتبنى توازناً بين الجرأة والحذر.

¹Morris, M., Kuratko, D., & Covin, J. (2011). *Corporate entrepreneurship*. Cengage.

7. التحكم الذاتي: البنية السلوكية الأكثر استقرارًا

جدول رقم (30) بنود صفة التحكم الذاتي

التحكم الذاتي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أأخذ قراراتي بحكمة و بدون استعجال	7,42	1,907
أفكر بنتائج العمل الذي أؤديه قبل البدء بالإجراءات	7,59	1,833
حينما تواجهني مشكلة صعبة في العمل فأأني أدرسها بجوانبها المختلفة	7,80	1,871
أشعر بنشوة الانتصار بعد إنجاز أي عمل بإتقان	8,35	1,592
أسيطر على رغباتي و أستطيع توجيهها لما هو مفيد	7,89	1,791
أستطيع ضبط انفعالاتي و تعبيرني عن مشاعري عند التعامل مع الآخرين	7,87	1,872

من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج الدراسة الميدانية باستخدام برنامج spss الإصدار 26

تصدر هذا البعد الترتيب (متوسط = 7.82)، مع أعلى درجة في الشعور بالإنجاز (8.35)، وتجانس واضح بين الأفراد.

يعد التحكم الذاتي من أبرز نقاط القوة لدى العينة، حيث يعكس نضجًا انفعاليًا وقدرة على ضبط السلوك واتخاذ قرارات عقلانية.

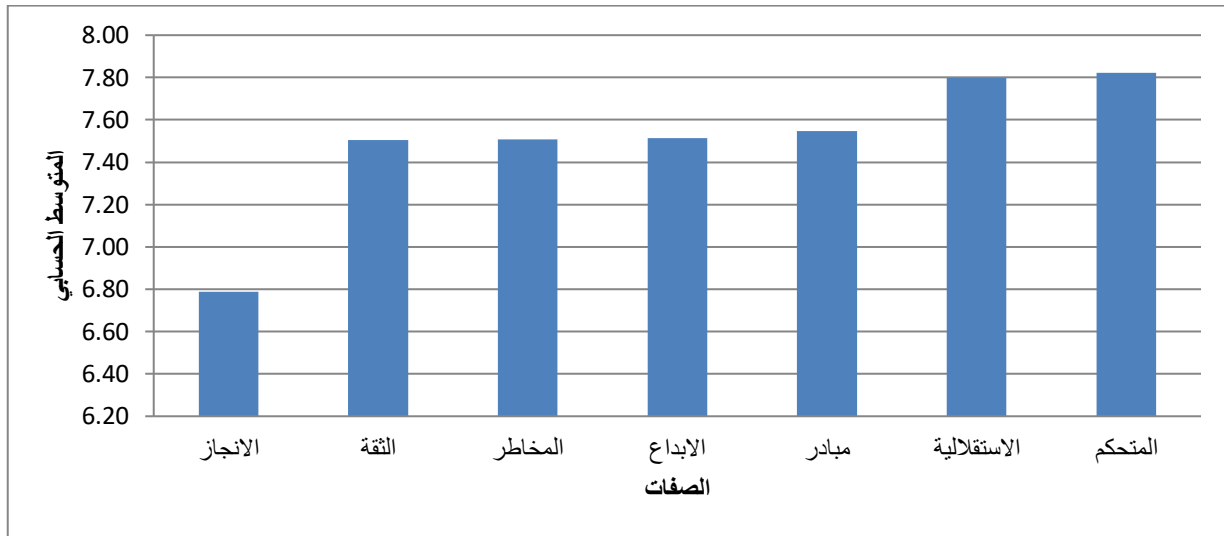
هذا البعد يمثل أساسًا للكفاءة القيادية، ويساهم في تحسين إدارة الضغوط والتحديات، وهو ما يعزز استدامة المبادرات الاجتماعية.

كما أن الارتباط بين التحكم الذاتي والدافعية الداخلية يؤكد أن الفاعلين مدفوعون بقيم ذاتية، وليس فقط بحوافز خارجية.

8. التحليل التركيبي للنتائج

أظهر التحليل الإجمالي ترتيب الصفات كما يلي:

شكل رقم (10) المتوسطات الحسابية لصفات المقاول الاجتماعي لدى عينة الدراسة (مرتبة تنازليا حسب قوة المتوسط)



من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج الدراسة الميدانية باستخدام برنامج spss الإصدار 26

هذا الترتيب يعكس تحولاً مهماً في طبيعة المقاول الاجتماعي في السياق الجزائري، حيث تتقدم الصفات السلوكية والتنظيمية (الضبط، المسؤولية، الاستقلالية) على الصفات الدافعية التقليدية (الإنجاز).

ويشير ذلك إلى أن المقاولاتية الاجتماعية هنا ليست مدفوعة أساساً بالطموح الفردي، بل ببنية قيمية - تنظيمية قائمة على الالتزام الاجتماعي والتشاور.

9. استنتاج عام

تؤكد النتائج أن الفاعلين في الجمعيات الخيرية الصحية يمتلكون قاعدة قوية من الصفات المقاولاتية، خاصة في ما يتعلق بالتحكم الذاتي، المسؤولية، والمبادرة. غير أن هذه القدرات لا تُترجم دائماً إلى أداء مقاولاتي متكامل، بسبب قيود بنيوية وتنظيمية تحدّ من الابتكار واستثمار الفرص.

وعليه، يمكن القول إن المقاولاتية الاجتماعية الصحية في الجزائر هي مقاولاتية كامنة (Latent Entrepreneurship) تمتلك المقومات البشرية، لكنها تحتاج إلى بيئة داعمة لتحويلها إلى مقاولاتية فعّالة ومستدامة.

عموماً أن المقاول الاجتماعي الصحي في الجزائر ليس فاعلاً اقتصادياً تقليدياً، بل هو فاعل مركب يجمع بين:

- ✓ ضبط ذاتي مرتفع
- ✓ مسؤولية اجتماعية قوية
- ✓ مبادرة جماعية
- ✓ إبداع فردي غير مؤسسي بالكامل
- ✓ مخاطرة محسوبة
- ✓ دافعية إنجاز غير متجانسة

وبذلك، تتأكد فرضية الدراسة القائلة بأن الجمعيات الخيرية الصحية تمثل شكلاً من أشكال المقاولاتية الاجتماعية، لكنها مقاولاتية ذات خصوصية سياقية تتشكل داخل بيئة قانونية وتنظيمية وثقافية تؤثر في مستوى الابتكار والمخاطرة واستثمار الفرص.

المبحث الرابع: واقع المقاولاتية الصحية في الجزائر في ظل انتشار كوفيد-19: قراءة تحليلية في ضوء المقاولاتية الاجتماعية

شكّلت جائحة كوفيد-19 لحظة مفصلية أعادت تعريف أدوار الفاعلين الاجتماعيين داخل المجال الصحي، إذ لم تعد الاستجابة للأزمة مسؤولية الدولة وحدها، بل تحولت إلى مجال تفاعلي متعدد المستويات برزت فيه الجمعيات الخيرية الصحية كفاعل مدني استراتيجي. وفي السياق الجزائري، فرضت الأزمة الصحية تحديات بنيوية غير مسبقة مست الجوانب العلاجية والاجتماعية والاقتصادية، ما وضع الجمعيات الخيرية الصحية أمام اختبار ميداني حقيقي لقدرتها على التكيف، تعبئة الموارد، والانتقال من منطق العمل الإحساني التقليدي إلى

منطق أقرب إلى المقاولاتية الاجتماعية القائمة على الابتكار الاجتماعي والاستجابة المستدامة للحاجات المجتمعية¹.

وتتبع أهمية هذا المحور من كونه يسمح بفحص الأداء الواقعي للجمعيات الخيرية الصحية في ظرف استثنائي، بما يتيح تقييم مدى تجسد الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية للمقاولاتية الاجتماعية في الممارسة الميدانية، خاصة أن الأزمات الكبرى غالباً ما تكشف عن الفجوة بين الأهداف المعلنة والقدرات التنفيذية الفعلية. وعليه، فإن تحليل طبيعة الخدمات المقدمة خلال الجائحة، ومستوى اتساقها مع الأهداف المسطرة، وطبيعة الصعوبات التي واجهتها، يمثل مدخلاً أساسياً لفهم ما إذا كانت هذه الجمعيات قد مارست دورها كفاعل خيري تقليدي أم كمقاول اجتماعي قادر على إنتاج حلول مرنة ومبتكرة.

1. طبيعة الخدمات المقدمة من الجمعيات الخيرية الصحية لمواجهة أزمة كوفيد-19

جدول رقم (31) طبيعة الخدمات المقدمة أزمة كوفيد 19

النسبة المئوية	التكرارات	طبيعة الخدمات لمواجهة أزمة كوفيد 19
29,4%	159	توفير الدواء و الاكسجين للمصابين
21,3%	115	توفير الاعانات المالية للأسر
25,7%	139	جمع التبرعات لشراء الدواء
15,3%	83	توفير الاقامة و النقل للمرضى
5,9%	32	اخرى
2,4%	13	غير معني
100%	541	المجموع

من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج الدراسة الميدانية باستخدام برنامج spss الإصدار 26 توحى نتائج الدراسة أن الجمعيات الخيرية الصحية في الجزائر انخرطت خلال الجائحة في نمط تدخل متعدد الأبعاد، حيث بلغ مجموع الاستجابات 541 ، وهو ما يعكس إحصائياً تعدد الخدمات داخل الجمعية الواحدة، ويؤشر على مرونة تنظيمية نسبية في توجيه

¹Defourny, J., & Nyssens, M. (2012). The EMES approach of social enterprise in a comparative perspective. EMES Working Papers Series .

الموارد نحو أكثر من مجال استجابة. وتنسجم هذه النتيجة مع البعد الاقتصادي للمقاولاتية الاجتماعية كما حدده Defourny and Nyssens (2012)، خاصة فيما يتعلق بقدرة التنظيمات الاجتماعية على تعبئة الموارد وإعادة توزيعها وفق الحاجات الاجتماعية المستجدة. وقد تصدرت خدمة توفير الدواء والأكسجين للمصابين المرتبة الأولى بنسبة 29.4% (159 تكرارًا)، بما يؤكد أن الأولوية الأساسية للجمعيات تمحورت حول التدخل الصحي العلاجي المباشر. ويعكس هذا التوجه تركزًا واضحًا حول الوظيفة الإغاثية الطارئة، لكنه في الآن ذاته يكشف قدرة هذه الجمعيات على التدخل في فجوات حساسة داخل المنظومة الصحية، خاصة في ظل الضغط الذي تعرضت له المؤسسات الصحية العمومية. ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء مفهوم الاستجابة للحاجات غير المشبعة الذي يشكل جوهر المقاولاتية الاجتماعية، حيث يتحرك الفاعل الاجتماعي لسد قصور الخدمة العمومية عبر مبادرات مرنة¹.

وجاءت خدمة جمع التبرعات لشراء الدواء بنسبة 25,7% (139 تكرارًا)، وهو مؤشر بالغ الأهمية من منظور مقاولاتي؛ إذ لا يتعلق الأمر فقط بتقديم خدمة، بل بقدرة الجمعيات على تعبئة الرأسمال الاجتماعي وتحويل التضامن المجتمعي إلى مورد تشغيلي. وهذا ينسجم مع ما أشار إليه Salamon (2010) حول أهمية المجتمع المدني في إنتاج العمل الجماعي المنظم خلال الأزمات²، حيث تتحول الشبكات الاجتماعية إلى آليات تمويل بديلة تعوض هشاشة الموارد الرسمية.

أما تقديم الإعانات المالية للأسر (21.3%)، فيعكس اتساع تصور الجمعيات للأزمة باعتبارها أزمة صحية اجتماعية مركبة، وهو ما يكشف انتقالًا نسبيًا من مفهوم الصحة العلاجية الضيق إلى مفهوم الصحة المجتمعية الشاملة، الذي يربط بين المرض والهشاشة الاقتصادية والاجتماعية. ويظهر ذلك أن الجمعيات لم تكتفِ بالاستجابة الطبية، بل وسعت تدخلها ليشمل البعد الاجتماعي، بما يدعم الفرضية المرتبطة بقدرتها على تجسيد البعد الاجتماعي للمقاولاتية.

1 Nicholls, A. Social entrepreneurship: New models of sustainable social change.

2 Salamon, L. M. The Third Sector in Europe. London: Routledge.

في المقابل، سجلت خدمات الإقامة والنقل نسبة أقل (15.3%)، وهو ما يمكن تفسيره بضعف الإمكانيات اللوجستية وغياب البنية التحتية المتخصصة، ما يكشف حدود المرونة التشغيلية رغم وجود الإرادة التدخلية. أما الخدمات الأخرى (5.9%)، مثل حملات التوعية والتعقيم والمرافقة الوقائية، فتشير إلى بروز مؤشرات ابتكار اجتماعي تتجاوز الإغاثة المباشرة نحو الوقاية والتربية الصحية، وهي من أهم خصائص المقاولاتية الاجتماعية الحديثة. وعمومًا، تؤكد هذه النتائج أن الجمعيات الخيرية الصحية في الجزائر خلال الجائحة لم تكن مجرد وسيط مساعد، بل مثلت فاعلاً اجتماعيًا متعدد الوظائف، غير أن هذا التحول ظل متفاوتًا بين الجمعيات، ما يكشف عن غياب تجانس بنيوي في مستوى النضج المقاولاتي.

2. الخدمات المقدمة تبعًا لطبيعة الجمعيات الخيرية الصحية خلال كوفيد-19

جدول رقم (32) علاقة بين طبيعة الجمعية و الخدمات المقدمة خلال أزمة كوفيد 19

مجموع التكرارات	طبيعة الجمعية			خدمات المقدمة اثناء أزمة كوفيد 19
	وطنية	ولائية	محلية	
159	104	23	32	توفير الدواء و الاكسجين للمصابين
115	82	12	21	توفير الاعانات المالية للأسر
139	83	21	35	جمع التبرعات لشراء الدواء
83	61	13	9	توفير الإقامة و النقل للمرضى
32	17	4	11	اخرى
13	0	6	7	غير معني
205	111	33	61	المجموع التكرارات

من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج الدراسة الميدانية باستخدام برنامج spss الإصدار 26

أظهر التحليل المقارن بين الجمعيات المحلية والولائية والوطنية وجود تفاوت واضح في القدرة التدخلية، حيث تصدرت الجمعيات الوطنية مختلف الخدمات، خاصة في توفير الأدوية والأكسجين (104 حالة). ويعكس ذلك تمركزًا أعلى لرأس المال التنظيمي والمؤسساتي، بما يمنحها قدرة أكبر على تعبئة الموارد والشراكات، وهو ما يتوافق مع الطرح

الذي يعتبر أن فعالية المقاولاتية الاجتماعية ترتبط بامتلاك شبكات مؤسسية واسعة وقدرات تنظيمية متقدمة¹.

أما الجمعيات المحلية، فرغم محدودية إمكاناتها، فقد برزت من خلال قربها الاجتماعي والميداني، وهو ما منحها سرعة استجابة أكبر لاحتياجات المجتمعات الصغيرة. ويكشف ذلك عن أهمية القرب المجتمعي كرأس مال اجتماعي نوعي، حتى في ظل ضعف الموارد. بينما جاءت الجمعيات الولائية في موقع وسيط، ما قد يشير إلى ضعف استثمارها الكامل كحلقة تنسيق بين المحلي والوطني.

وتؤكد هذه النتائج أن بنية العمل الجماعي الصحي في الجزائر لا تزال تعاني من تفاوت في التمكين المؤسسي، وهو ما ينعكس مباشرة على مستوى التجسيد الفعلي للمقاولاتية الاجتماعية.

3. مدى اتساق الأهداف المسطرة مع طبيعة الخدمات المقدمة خلال أزمة كوفيد-19

جدول رقم (33) العلاقة بين الأهداف المسطرة و طبيعة الخدمات خلال أزمة كوفيد 19

توفير الدواء و الاكسجين للمصابين	توفير الاعانات المالية للأسر	جمع التبرعات لشراء الدواء	توفير الإقامة و النقل للمرضى	خدمات اخرى
148	110	129	76	29
88	68	81	55	7
89	72	78	53	8
105	84	98	65	11
81	67	74	52	5
27	20	20	12	10
159	115	139	83	32
الأهداف الاجتماعية				
الأهداف ثقافية				
الأهداف تربوية				
الأهداف صحية				
الأهداف بيئية				
الأهداف اخرى				
مجموع التكرارات				

من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج الدراسة الميدانية باستخدام برنامج spss الإصدار 26

¹ Nicholls, A. Social entrepreneurship: New models of sustainable social change.

تشير النتائج أن الجمعيات الخيرية الصحية لم تتحرك وفق أهداف صحية ضيقة فقط، بل جسدت تداخلاً واضحاً بين الأبعاد الاجتماعية، الصحية، التربوية، الثقافية، والبيئية. فقد تصدر البعد الاجتماعي مختلف الخدمات، خاصة توفير الدواء (148 حالة)، وجمع التبرعات (129 حالة)، والإعانات المالية (110 حالة)، وهو ما يشير إلى أن المنطق التضامني شكّل الإطار المرجعي الأساسي للتدخل.

غير أن أهمية هذه النتيجة تكمن في أن التعدد الوظيفي للأهداف يعكس تحولاً من العمل الخيري الأحادي إلى نموذج أقرب للمقاولاتية الاجتماعية متعددة الأبعاد، حيث يصبح الفاعل الجمعي منتجاً لأثر اجتماعي مركب، وليس مجرد مقدم خدمة ظرفية. ويتوافق ذلك مع Defourny and Nyssens في بعد الحوكمة الاجتماعية الذي يربط بين الرسالة الاجتماعية وتعدد أصحاب المصلحة¹.

كما أن بروز الأبعاد التربوية والبيئية خلال الأزمة، من خلال التوعية والوقاية، يكشف عن انتقال بعض الجمعيات من منطق التدخل العلاجي إلى منطق بناء المناعة المجتمعية، وهو تحول نوعي يعزز فرضية أن الأزمات قد تشكل محفزاً لتطوير الابتكار الاجتماعي.

4. الصعوبات خلال أزمة كوفيد-19 واستراتيجيات التكيف

جدول رقم (34) الصعوبات أثناء كوفيد 19

الصعوبات في زمن كوفيد 19	التكرارات	النسبة المئوية
قلة الموارد المالية	162	50,8%
ضعف الموارد البشرية	50	15,7%
قيود إدارية	72	22,6%
أخرى	18	5,6%
غير معني	17	5,3%
المجموع	319	100%

من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج الدراسة الميدانية باستخدام برنامج spss الإصدار 26

¹ Defourny, Jacques, and Nyssens, Marthe. "The EMES Approach of Social Enterprise in a Comparative Perspective,

أبرزت النتائج أن التمويل شكّل العائق المركزي (50,8%)، ما يؤكد هشاشة الاستدامة الاقتصادية للجمعيات، ويكشف أن أغلبها لا يزال يعمل ضمن منطق تعبئة ظرفية أكثر من اعتماده على نماذج تمويل مستدامة. وتعد هذه النتيجة مؤشراً مهماً على محدودية تحقق البعد الاقتصادي للمقاولاتية الاجتماعية بصورته الكاملة.

كما كشفت القيود الإدارية (22,6%) وضعف الموارد البشرية (15,7%) عن تحديات حوكمة وهيكلة، خاصة فيما يتعلق بالشراكة مع السلطات والقدرة التقنية. غير أن الأزمة، رغم ذلك، دفعت عدداً من الجمعيات إلى تطوير استراتيجيات تكيفية مثل توسيع الشراكات وتعبئة المتطوعين وتنويع الموارد، ما يشير إلى أن الصعوبات نفسها شكلت محفزاً على إعادة الهيكلة.

ويؤكد هذا المعطى أن كوفيد-19 لم يكن مجرد أزمة صحية، بل مثل مختبراً مؤسسانياً كشف حدود النموذج الجمعوي التقليدي، ودفع باتجاه التفكير في نموذج أكثر استدامة قائم على المقاولاتية الاجتماعية.

تؤكد نتائج هذا المحور أن الجمعيات الخيرية الصحية في الجزائر أظهرت خلال جائحة كوفيد-19 مؤشرات واضحة على التحول من الفعل الخيري التقليدي إلى ممارسة أقرب إلى المقاولاتية الاجتماعية، خاصة من حيث تعدد الخدمات، تعبئة الموارد، التكيف، والابتكار الاجتماعي. غير أن هذا التحول ظل جزئياً وغير متكافئ بسبب هشاشة التمويل، ضعف التأطير المؤسسي، والقيود التنظيمية. وعليه، فإن نتائج هذا القسم تدعم الفرضية القائلة بأن الجمعيات الخيرية الصحية الجزائرية تمتلك مقومات المقاولاتية الاجتماعية، لكنها لا تزال بحاجة إلى بيئة قانونية ومؤسسية أكثر تمكيناً لتحويل المبادرات الظرفية إلى نموذج تنموي مستدام، بما يجعلها شريكاً فعلياً في الحوكمة الصحية والاجتماعية المستقبلية.

المبحث الخامس: اختبار الفرضيات

يمثل هذا القسم المرحلة التحليلية الحاسمة في الدراسة، إذ ينتقل من عرض المؤشرات الوصفية و تحليل الأبعاد إلى مستوى التحقق العلمي من الفرضيات المركزية التي تأسست عليها الاشكالية البحثية. و تنبع أهمية هذا القسم من كونه يربط بين النتائج الميدانية و الاطار النظري المعتمد، خاصة نموذج Defourny & Nyssens (2012) إلى جانب أدبيات

المقاولاتية الاجتماعية ، رأس المال الاجتماعي ...بما يسمح بتحديد موقع الجمعيات الخيرية العلاجية الجزائرية داخل الحقل النظري للمقاولاتية الاجتماعية .

1. اختبار الفرضية الأولى: أنشطة الجمعيات الخيرية في المجال الصحي هي نشاطات ذات طابع مقاولاتي اجتماعي

تنص الفرضية الأولى على أن أنشطة الجمعيات الخيرية في المجال الصحي هي نشاطات ذات طابع مقاولاتي اجتماعي تنطبق عليها أبعاد النموذج Defourny & Nyssens .

وينطلق اختبار هذه الفرضية من هدف رئيسي يتمثل في التحقق من مدى حضور المكونات البنيوية الأساسية للنموذج البلجيكي داخل الواقع العملي للجمعيات الخيرية الصحية الجزائرية، بما يسمح بتقييم درجة التطابق بين الإطار النظري للمقاولاتية الاجتماعية كما صاغه Defourny & Nyssens وبين الممارسة الميدانية الفعلية في السياق الجزائري. كما يسعى هذا الاختبار إلى تحديد طبيعة تمثل هذه الجمعيات لأبعاد النموذج الثلاثة، سواء من حيث الوجود أو من حيث مستوى التوازن البنيوي بينها.

1.1. الاختبارات الإحصائية المستخدمة

اعتمدت الدراسة على معالجة بيانات العينة باستخدام **spss**، حيث تم بناء ثلاثة مؤشرات تركيبية تمثل الأبعاد الأساسية للنموذج البلجيكي: البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، والبعد الحوكمي. وبعد ذلك تم إخضاع هذه المؤشرات إلى مجموعة من التحليلات الإحصائية الوصفية والاستدلالية شملت الإحصائيات الوصفية العامة، واختبار العينة الواحدة (One-Sample t-test)، وتحليل معاملات الارتباط بيرسون، إضافة إلى التحليل المقارن لمستويات الأداء بين الأبعاد الثلاثة.

أ. الإحصائيات الوصفية للأبعاد الثلاثة

جدول رقم (35) الإحصائيات الوصفية للأبعاد الثلاثة للنموذج البلجيكي

الأبعاد	البعد الاجتماعي	البعد الاقتصادي	البعد الحوكمي
التكرارات	205	205	174
القيم المفقودة	0	0	31
المتوسط الحسابي	1,41	1,27	3,51
الانحراف المعياري	0,45	0,37	0,75

من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج الدراسة الميدانية باستخدام برنامج spss الإصدار 26

تشير النتائج الوصفية إلى أن البعد الحوكمي سجل أعلى متوسط حسابي (3.51)، ما يعكس مستوى مرتفعاً نسبياً من التنظيم الإداري والالتزام المؤسسي داخل الجمعيات الخيرية الصحية، وهو ما يمكن تفسيره بتأثير البيئة القانونية والتنظيمية الجزائرية، خاصة في ظل الإطار التشريعي المنظم لعمل الجمعيات.

أما البعد الاجتماعي فقد سجل متوسطاً بلغ (1.41)، وهو ما يعكس حضوراً واضحاً للرسالة الاجتماعية والصحية داخل هذه الجمعيات، من خلال توجيه أنشطتها نحو تقديم الخدمات الصحية، ومرافقة الفئات الهشة، والمشاركة في برامج التوعية والتكافل الاجتماعي. في المقابل، جاء البعد الاقتصادي في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (1.27)، وهو ما يشير إلى وجود هذا البعد ولكن بمستوى أضعف نسبياً مقارنة ببقية الأبعاد، الأمر الذي يعكس محدودية الاستقلالية الاقتصادية واستمرار اعتماد عدد معتبر من الجمعيات على التمويل الخارجي والتبرعات بدل التمويل الذاتي المستدام.

وبصورة عامة، تشير هذه النتائج أن الجمعيات الخيرية الصحية الجزائرية تتضمن فعلياً الأبعاد الثلاثة للنموذج البلجيكي، غير أن هذا الحضور لا يتسم بالتوازن، إذ يظهر تفوق واضح للبعد الحوكمي، يليه البعد الاجتماعي، مقابل هشاشة نسبية للبعد الاقتصادي.

ب. نتائج اختبار العينة الواحدة (One-Sample t-test)

من أجل التحقق من الدلالة الإحصائية لوجود كل بعد من الأبعاد الثلاثة داخل العينة المدروسة، تم استخدام اختبار العينة الواحدة، والذي يسمح بفحص ما إذا كانت المتوسطات المحسوبة تختلف بصورة دالة إحصائياً عن القيمة المرجعية النظرية المعتمدة في الدراسة.

جدول رقم (36) نتائج اختبار العينة الواحدة لأبعاد النموذج البلجيكي

البعد	المتوسط	الانحراف المعياري	T	df	Sig
الاقتصادي	1.27	0.37	48.41	204	0.000
الحوكمي	3.51	0.75	61.49	173	0.000
الاجتماعي	1.41	0.45	44.79	204	0.000

من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج الدراسة الميدانية باستخدام برنامج spss الإصدار 26

أظهرت النتائج أن جميع الأبعاد الثلاثة حققت قيمة مرتفعة لاختبار (T) مع مستوى دلالة إحصائية شديد القوة ($p < 0.001$)، وهو ما يؤكد أن هذه الأبعاد موجودة فعلياً داخل الجمعيات الخيرية الصحية الجزائرية بصورة موثوقة إحصائياً.

فقد سجل البعد الاقتصادي قيمة ($T = 48.41$)، بما يؤكد حضوره الإحصائي، إلا أن انخفاض متوسطه النسبي يعكس وجود تحديات هيكلية مرتبطة بضعف التمويل الذاتي والاستدامة الاقتصادية.

أما البعد الحوكمي فقد سجل أعلى قيمة ($T = 61.49$)، وهو ما يعكس قوة البنية التنظيمية والإدارية، بما يدل على أن هذه الجمعيات تعمل ضمن أطر مؤسساتية واضحة نسبياً. في حين أكد البعد الاجتماعي، من خلال قيمة ($T = 44.79$)، أن الرسالة الاجتماعية والصحية تمثل جوهر النشاط الجمعوي.

وعليه، تؤكد نتائج هذا الاختبار أن الفرضية الأولى تحظى بدعم إحصائي قوي من حيث وجود الأبعاد الثلاثة، مع استمرار التفاوت البنوي في مستوياتها.

ج. التوزيع المقارن لمستويات الأداء

أظهر التحليل المقارن أن البعد الاجتماعي سجل أعلى نسبة أداء متوسط وقوي، يليه البعد الحوكمي، بينما ظل البعد الاقتصادي الأضعف نسبياً، مع أعلى نسبة ضمن المستوى الضعيف.

وتوحي هذه النتائج أن الجمعيات الخيرية الصحية الجزائرية تنجح بدرجة معتبرة في تحقيق رسالتها الاجتماعية والامتثال الحوكمي، لكنها لا تزال تواجه صعوبات واضحة في تحقيق الاستدامة الاقتصادية، وهو ما يحد من اكتمال تحولها إلى نموذج مقاولاتي اجتماعي متوازن.

1.2. قبول أو رفض الفرضية الأولى

استناداً إلى النتائج الإحصائية الوصفية والاستدلالية، تُقبل الفرضية الأولى قبولاً جزئياً مقيداً؛ إذ تؤكد البيانات أن الجمعيات الخيرية الصحية الجزائرية تتضمن فعلياً الأبعاد الثلاثة للنموذج البلجيكي للمقاولاتية الاجتماعية، غير أن هذا الانطباق لا يتم بصورة متوازنة. فبينما يظهر البعدان الاجتماعي والحوكمي بمستويات واضحة نسبياً، يبقى البعد الاقتصادي الأضعف، الأمر الذي يشير إلى أن هذه الجمعيات أقرب إلى نموذج المقاولاتية الاجتماعية غير المكتملة، أو المقاولاتية الاجتماعية ذات الطابع التضامني أكثر من كونها نموذجاً اقتصادياً مستقلاً ومتكاملاً.

1.3. التفسير السوسيولوجي والسياقي للنتائج

سوسيولوجياً، تشير هذه النتائج إلى طبيعة البيئة الجزائرية التي تُعلي من قيمة التضامن والعمل الخيري، وهو ما يفسر قوة البعد الاجتماعي. كما يعكس ارتفاع البعد الحوكمي أثر البيئة القانونية والتنظيمية التي توطر عمل الجمعيات.

في المقابل، فإن هشاشة البعد الاقتصادي ترتبط بعوامل بنيوية أعمق، من بينها محدودية ثقافة التمويل الذاتي، وضعف الاستثمار الاجتماعي، والاعتماد المستمر على التبرعات والإعانات.

وبالتالي، فإن الإشكال المركزي لا يكمن في غياب المقاولاتية الاجتماعية داخل الجمعيات الخيرية الصحية الجزائرية، بل في محدودية اكتمالها البنيوي، خاصة على مستوى الاستدامة الاقتصادية.

وعليه تؤكد نتائج اختبار الفرضية الأولى أن الجمعيات الخيرية الصحية في الجزائر تمثل نموذجاً واقعياً للمقاولاتية الاجتماعية وفق أبعاد النموذج البلجيكي، إلا أن هذا النموذج لا يزال يتسم بعدم التوازن نتيجة تفوق البعدين الاجتماعي والحوكمي مقابل ضعف نسبي في البعد الاقتصادي. ومن ثم، فإن الانتقال من العمل الخيري الصحي إلى المقاولاتية الاجتماعية المتكاملة يظل رهيناً بتعزيز الاستقلالية الاقتصادية، وتطوير آليات التمويل الذاتي، وإعادة هيكلة الاستراتيجيات الاقتصادية لهذه الجمعيات بما يضمن استدامتها وفعاليتها طويلة المدى.

2. اختبار الفرضية الثانية: الفاعلين الجمعيين يملكون صفات مقاولاتية بدرجة مرتفعة

تنص الفرضية الثانية على أن: **الفاعلين الجمعيين يملكون صفات مقاولاتية بدرجة مرتفعة .** ويهدف اختبار هذه الفرضية إلى تحديد مستوى امتلاك أفراد العينة لهذه الصفات، والتحقق من دلالتها الإحصائية، بما يسمح بتقييم الجاهزية البشرية داخل الجمعيات الخيرية الصحية من منظور مقاولاتي اجتماعي.

2.1. الإحصائيات الوصفية للصفات المقاولاتية

جدول رقم (37) الإحصائيات الوصفية للصفات المقاولاتية

الصفات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأقصى	المستوى
الحاجة الى الانجاز	6,78	1,32	1,67	10	متوسط
المبادرة	7,54	1,58	1,50	10	مرتفع
الثقة بالنفس	7,50	1,56	2,50	10	مرتفع
الاستقلالية وتحمل المسؤولية	7,79	1,42	4,33	10	مرتفع
الابداع	7,51	1,54	2,67	10	مرتفع
المخاطرة	7,50	1,49	2,00	10	مرتفع
التحكم الذاتي	7,82	1,45	2,50	10	مرتفع

من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج الدراسة الميدانية باستخدام برنامج spss الإصدار 26

أظهرت النتائج الإحصائية أن معظم الصفات المقاولاتية لدى أفراد العينة تسجل مستويات مرتفعة، حيث تراوحت المتوسطات بين (6.78) و(7.82) على سلم من 10. وقد سجلت الصفات التالية مستويات مرتفعة: المبادرة، الثقة بالنفس، الاستقلالية وتحمل المسؤولية، الإبداع، المخاطرة، التحكم الذاتي، في حين سجلت صفة الحاجة إلى الإنجاز مستوى متوسطاً نسبياً (6.78).

ويُظهر المتوسط العام (10/7.49) أن الفاعلين الجمعيين يتمتعون بمستوى مرتفع من الخصائص المقاولاتية، مع بروز خاص لصفتي التحكم الذاتي والاستقلالية كأقوى المؤشرات. أما اختبار العينة الواحدة (One-Sample t-test) فقد سجل النتائج التالية :

جدول رقم (38) نتائج اختبار T للعينه الواحدة لمقارنة أبعاد صفات المقاولاتية (القيمة المرجعية = 5,5)

الابعاد	T	درجات الحرية	Sig	الفرق
الحاجة الى الانجاز	13,97	204	0,000	موجب
مبادرة	18,49	204	0,000	موجب
الثقة بالنفس	18,35	204	0,000	موجب
الاستقلالية وتحمل المسؤولية	23,17	204	0,000	موجب
الابداع	18,70	204	0,000	موجب
المخاطرة	19,26	204	0,000	موجب
التحكم الذاتي	22,88	204	0,000	موجب

• مستوى القياس = 5,5

من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج الدراسة الميدانية باستخدام برنامج spss الإصدار 26 أظهرت نتائج اختبار العينة الواحدة وجود فروق دالة إحصائياً بين جميع الصفات والقيمة المرجعية (5.5)، عند مستوى دلالة ($p < 0.001$).

وسجلت قيم T المرتفعة (بين 13.97 و 23.17) فروقاً موجبة لصالح المتوسطات المحسوبة، كما جاءت فترات الثقة موجبة بالكامل، مما يؤكد أن جميع الصفات المقاولاتية تفوق المستوى المتوسط بشكل دال إحصائياً.

2.2. مناقشة النتائج

تظهر النتائج وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى ($p < 0.001$) بين جميع الصفات و القيمة المرجعية 5.5 ،حيث تفوق جميع المتوسطات هذه القيمة بشكل واضح ،كما تؤكد قيم T المرتفعة و فواصل الثقة الموجبة أن هذه الفروق حقيقية وليست عشوائية.

تؤكد النتائج أن الفاعلين الجمعيين يتمتعون بمستوى مرتفع من الصفات المقاولاتية، ما يعكس وجود رأسمال بشري مؤهل داخل الجمعيات الخيرية الصحية. كما أن قوة الدلالة الإحصائية ($p = 0.000$) تؤكد أن هذا المستوى المرتفع يمثل خاصية عامة وثابتة لدى أفراد العينة.

بناءً على النتائج الإحصائية، تُقبل الفرضية الثانية، حيث يتبين أن الفاعلين الجمعيين داخل الجمعيات الخيرية الصحية يتمتعون بمستوى مرتفع من الصفات المقاولاتية، بما يعكس توفر قاعدة بشرية مؤهلة لتبني الممارسات المقاولاتية الاجتماعية داخل المجال الجمعي.

3. اختبار الفرضية الثالثة: العامل التديني يعزز من قدرات الجمعيات على تبني صفات المقاولاتية

نصت الفرضية الثالثة على أن العامل التديني يعزز من قدرات الجمعيات على تبني صفات المقاولاتية الاجتماعية .

وانطلق الفرضية الثالثة من افتراض سوسيولوجي مفاده أن الانتماء إلى مرجعية أو مدرسة دينية قد يرتبط ببعض الأبعاد القيمية والسلوكية المؤثرة في بناء الشخصية المقاولاتية، خاصة في السياقات المرتبطة بالعمل التضامني والاجتماعي. فالبنية الدينية، بما تتضمنه من منظومات معيارية وأخلاقية، قد تساهم في تشكيل بعض الخصائص الفردية مثل المبادرة، الانضباط، تحمل المسؤولية، والقدرة على الاستمرار، وهي خصائص ترتبط نظرياً ببعض أبعاد المقاولاتية الاجتماعية.

وعليه، نصت الفرضية الثالثة على أن الانتماء إلى المدارس الدينية يرتبط معنوياً بارتفاع بعض صفات المقاولاتية الشخصية والقيادية لدى الفاعلين الجمعيين الصحيين. ويتم اختبار هذه الفرضية من خلال مقارنة متوسطات الصفات المقاولاتية بين مجموعتين المنتمون إلى مدارس دينية و غير المنتمين إلى أي مدرسة دينية

ويتمثل الهدف المنهجي لهذا الاختبار في التحقق إحصائياً مما إذا كان الانتماء التديني يشكل عاملاً مرتبطاً ببعض أبعاد الشخصية المقاولاتية، دون افتراض علاقة سببية مباشرة.

3.1. توزيع المبحوثين حسب الانتماء إلى المدارس التدينية

أظهرت نتائج الدراسة أن 40% من أفراد العينة صرحوا بانتمائهم إلى مدارس أو مرجعيات دينية محددة، في حين بلغت نسبة غير المنتمين إلى أي مدرسة دينية 60%.

جدول رقم (39) توزيع المبحوثين على المدارس الدينية

المدارس الفقهية	التكرارات	النسبة المئوية
المدرسة السلفية التي تعتمد على ابن تيمية الالباني وابن باز	17	8,3
المدرسة الصوفية	36	17,6
المدرسة التي تعتمد على أفكار حسن البنا و سيد القطب	17	8,3
أخرى	12	5,9
لا انتمي إلى أي مدرسة إسلامية	123	60
المجموع	205	100

من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج الدراسة الميدانية باستخدام برنامج spss الإصدار 26

يكشف هذا التوزيع عن تنوع مرجعيات الفاعلين داخل الحقل الجمعي الصحي، مع غلبة واضح لفئة غير المنتمين تنظيمياً إلى مدرسة دينية محددة، وهو ما قد يعكس اتجاهاً نحو مرجعية دينية عامة أو نحو أشكال أكثر مدنية ومهنية في العمل الجمعي. كما يوفر هذا التوزيع أساساً تحليلياً مناسباً لاختبار أثر الانتماء الديني بوصفه متغيراً مقارناً داخل التحليل الكمي.

ومن منظور سوسيولوجي، يمكن قراءة هذه المعطيات في ضوء التحولات التي عرفها العمل الجمعي من الاعتماد الحصري على المرجعيات التقليدية إلى أشكال أكثر ارتباطاً بالمواطنة، الاندماج الاجتماعي، والاحترافية التنظيمية، دون أن يعني ذلك غياب أثر البعد القيمي الديني¹.

3.2. المنهجية الإحصائية المعتمدة

تم استخدام اختبار T للعينات المستقلة (Independent Samples T-Test) لقياس الفروق بين المجموعتين وفق المتغيرات السبعة المكونة لمؤشر الصفات المقاولاتية: الحاجة

¹ Weber, M. (1905). The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism.

إلى الإنجاز، المبادرة، الثقة بالنفس، الاستقلالية وتحمل المسؤولية، الإبداع، المخاطرة، التحكم الذاتي. وقد تم الاختبار على مجموعتين :

المجموعة الأولى: المنتمون إلى مدارس دينية (N=82)

المجموعة الثانية: غير المنتمين (N=123)

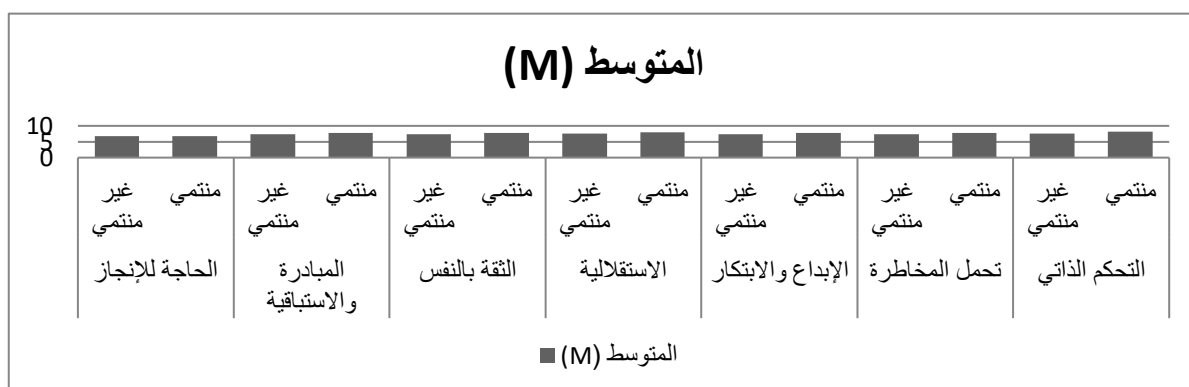
على العينة: N=205، عند مستوى الدلالة المعتمد: $\alpha = 0.05$

أ. نتائج اختبار T للعينات المستقلة

جدول رقم (40) الفروق بين مجموعتين

البعد	منتمون	غير منتمون	p-value	النتيجة
المبادرة	أعلى	أقل	0.034	دال
الاستقلالية و تحمل المسؤولية	أعلى	أقل	0.037	دال
المخاطرة	أعلى	أقل	0.010	دال
التحكم الذاتي	أعلى	أقل	0.018	دال
الحاجة إلى الانجاز	-	-	0.440	غير دال
الثقة بالنفس	-	-	0.114	غير دال
الإبداع	-	-	0.197	غير دال

من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج الدراسة الميدانية باستخدام برنامج spss الإصدار 26 شكل رقم (11) مقارنة متوسطات الصفات المقاولاتية بين المنتمون المدارس الدينية و غير المنتمين



من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج الدراسة الميدانية باستخدام برنامج spss الإصدار 26

ب. التحليل الأكاديمي لنتائج اختبار الفرضية

أولاً: الصفات التي أظهرت فروقاً دالة إحصائياً

أظهرت النتائج وجود فروق معنوية في أربع صفات من أصل سبع، وجميعها لصالح المنتمين إلى مدارس دينية :

المبادرة ($p = 0.034$)، وتشير هذه النتيجة إلى وجود ارتباط بين الانتماء الديني وبعض أنماط السلوك الاستباقي المرتبط بالمبادرة. ويمكن تفسير ذلك بأن بعض المرجعيات الدينية قد تعزز الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية والواجب الأخلاقي، بما قد ينعكس على الميل نحو الفعل والمبادرة داخل المجال التضامني.

غير أن هذه النتيجة لا تعني بالضرورة أن الدين ينتج المبادرة مباشرة، بل قد يرتبط بمنظومات قيمية داعمة لها.

الاستقلالية وتحمل المسؤولية ($p = 0.037$)، أظهرت النتائج تفوق المنتمين دينياً في هذا البعد. قد يرتبط هذا المؤشر بكون المرجعيات الدينية توفر للفرد إطاراً معيارياً مستقراً يساعده في اتخاذ القرار وتحمل المسؤولية ضمن نسق أخلاقي واضح. ويتقاطع ذلك مع بعض الأدبيات التي تربط بين القيم المعيارية والانضباط الذاتي.

المخاطرة ($p = 0.010$)، سجل هذا البعد أكبر فرق معنوي بين المجموعتين. تشير النتيجة إلى أن المنتمين إلى مدارس دينية أظهروا استعداداً أعلى لتحمل المخاطرة المحسوبة داخل المجال الجماعي. ومن المهم هنا تجنب التفسير الحتمي؛ فالمقصود ليس المخاطرة العشوائية، بل القابلية لاتخاذ القرار في ظل عدم اليقين، وهي سمة مقاولاتية قد تتعزز عبر الإحساس بالرسالة أو الثبات القيمي.

التحكم الذاتي ($p = 0.018$)، حقق المنتمون دينياً متوسطاً أعلى في التحكم الذاتي، يمكن فهم هذه النتيجة في ضوء ارتباط بعض الممارسات الدينية بمنظومات الانضباط، تنظيم السلوك، وضبط الذات، وهي عناصر قد تنعكس إيجابياً على بعض أبعاد القيادة الاجتماعية.

ثانياً: الصفات التي لم تظهر فروقاً معنوية كانت : الحاجة إلى الإنجاز ($p = 0.440$)، الثقة بالنفس ($p = 0.114$)، الإبداع ($p = 0.197$)

تشير هذه النتائج إلى أن الانتماء الديني لم يرتبط معنوياً بهذه الصفات، ما يفيد بأن بعض الأبعاد المقاولاتية قد تكون أكثر تأثراً بعوامل أخرى مثل: المستوى التعليمي، التنشئة الاجتماعية، الخبرة المهنية، البيئة التنظيمية ويعني ذلك أن أثر الانتماء الديني يبدو انتقائياً، يتركز في بعض الأبعاد السلوكية والانضباطية أكثر من الأبعاد المعرفية أو الإبداعية.

3.3. المناقشة النظرية للنتائج

تنسجم هذه النتائج مع المقاربات السوسيولوجية التي ترى أن المرجعيات القيمية قد تشكل مورداً رمزياً وسلوكياً داعماً لبعض أنماط الفعل الاجتماعي. فمن منظور Weber، يمكن للمنظومات القيمية أن تؤثر في الدافعية الاجتماعية، بينما تسمح مقارنة Putnam بفهم الدين كرافد محتمل لبعض أشكال رأس المال الاجتماعي والانضباط¹.

غير أن النتائج الحالية لا تدعم تصوراً اختزالياً يجعل الانتماء الديني محدداً وحيداً للمقاولاتية، بل تؤكد أنه عامل جزئي ضمن منظومة أوسع تشمل التعليم، التنظيم، والخبرة. وعليه، بناءً على النتائج الإحصائية، أظهرت 4 صفات من أصل 7 فروقاً دالة إحصائية (57.1%) لصالح المنتمين إلى مدارس دينية.

ومنه تُعد الفرضية الثالثة مدعومة جزئياً إلى حد معتبر، إذ يبدو أن الانتماء إلى مدارس دينية يرتبط ببعض الصفات المقاولاتية، خاصة: المبادرة، الاستقلالية وتحمل المسؤولية، المخاطرة، التحكم الذاتي. في حين لم يظهر أثر معنوي واضح على صفة الحاجة إلى الإنجاز، الثقة بالنفس، الإبداع.

خلاصة تركيبية

توحي النتائج أن الانتماء الديني داخل الجمعيات الخيرية الصحية الجزائرية قد يشكل مورداً قيمياً يرتبط ببعض الأبعاد السلوكية للمقاولاتية الاجتماعية، خاصة تلك المتعلقة بالمبادرة والانضباط وتحمل المسؤولية، لكنه لا يمثل عاملاً شاملاً أو حاسماً في جميع الصفات المقاولاتية.

وبالتالي، فإن بناء الشخصية المقاولاتية داخل هذا المجال يبدو نتاجاً لتفاعل مركب بين

¹ Putnam, R. D. Bowling alone: The collapse and revival of American community.

المرجعية القيمية، الخبرة الاجتماعية، التعليم، الحوكمة، البيئة التنظيمية.

وعليه، يمكن اعتبار البعد الديني عاملاً داعماً لبعض الموارد الشخصية، دون اعتباره بديلاً عن المحددات المؤسسية والمعرفية الأوسع في تشكيل المقول الصحي التضامني.

4. اختبار الفرضية الرابعة: أثر البيئة القانونية المنبثقة من قانون الجمعيات 06/12 في الفعالية المقاولاتية للجمعيات الخيرية الصحية الجزائرية.

تنطلق الفرضية الرابعة من افتراض مؤسسي مفاده أن البيئة القانونية المنظمة لعمل الجمعيات، ممثلة في قانون الجمعيات 06/12، قد تشكل عاملاً مؤثراً في مستوى الفعالية المقاولاتية للجمعيات الخيرية الصحية، سواء عبر تسهيل الأداء أو عبر فرض قيود تنظيمية وإدارية ومالية تحد من قدرتها على تحقيق أبعاد المقاولاتية الاجتماعية.

وعليه، نصت الفرضية الرابعة على أن: "البيئة القانونية المنبثقة من قانون 06/12 تمثل عائقاً أمام الفعالية المقاولاتية العلاجية في نظر الفاعلين الجمعيين".

و يتمثل الهدف المنهجي من اختبار هذه الفرضية في التحقق إحصائياً من طبيعة العلاقة بين درجة الإعاقة القانونية المدركة ومستوى الفعالية المقاولاتية ضمن الأبعاد الثلاثة المعتمدة في الدراسة: البعد الحوكمي، البعد الاجتماعي، البعد الاقتصادي.

كما يهدف الاختبار إلى تحديد ما إذا كان أثر البيئة القانونية شاملاً لجميع الأبعاد أم جزئياً وانتقائياً يتركز في بعض الأبعاد دون غيرها.

وبذلك، لا يقتصر التحليل على معرفة ما إذا كان القانون يُدرك كعائق، بل يمتد إلى فحص المجال الفعلي لهذا الأثر داخل البنية المقاولاتية للجمعيات.

4.1. المنهجية الإحصائية المعتمدة

لتحقيق هذا الهدف، تم اعتماد مقاربة تحليلية متعددة المستويات جمعت بين التحليل الوصفي من خلال دراسة توزيع مواقف المبحوثين تجاه قانون 06/12، ثم إعادة ترميز هذه المواقف في متغير تركيبى يعكس "درجة الإعاقة القانونية المدركة". و اختبار Kruskal-Wallis لاختبار دلالة الفروق بين فئات الإعاقة القانونية الأربع، باعتبار المتغير المستقل ترتيبياً وغير متجانس عددياً. و استخدم معامل ارتباط Spearman بصورة تكميلية لقياس قوة واتجاه العلاقة بين درجة الإعاقة القانونية المدركة وكل بعد من الأبعاد الثلاثة. باعتبار أن هذه

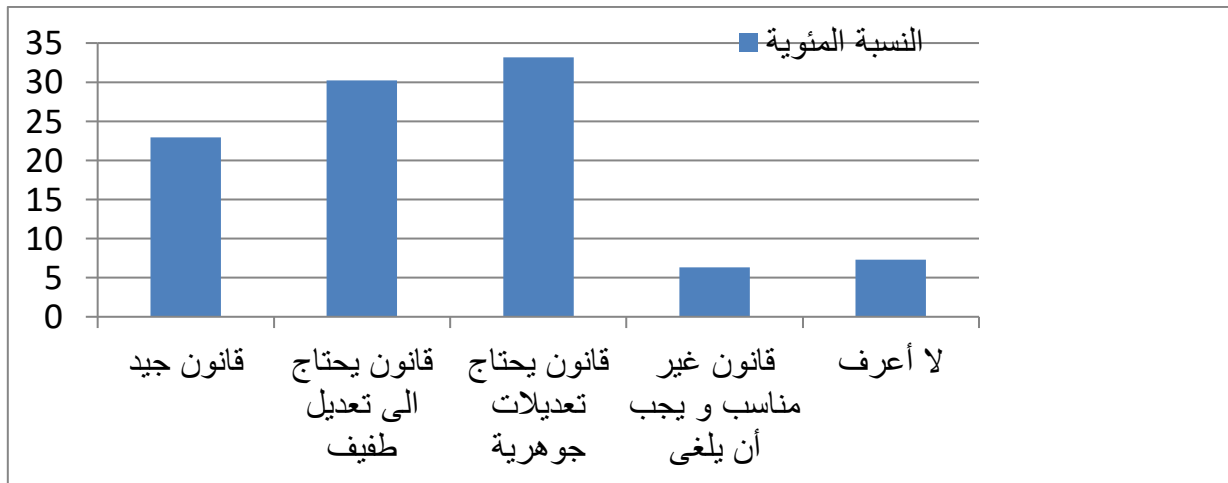
المتغيرات تتضمن مؤشرات مركبة ناتجة عن إعادة ترميز إجرائي ، و قد أتاح هذا الاختبار تقدير اتجاه العلاقة (طردية / عكسية) و درجة قوتها بصورة أكثر ملاءمة لطبيعة البيانات .

ويُعد الجمع بين اختبارات الفروق والارتباط مناسباً منهجياً لأنه يسمح بفهم مزدوج:

هل توجد فروق بين الفئات؟ وهل توجد علاقة اتجاهية عامة بين المتغيرات؟

أ. التحليل الوصفي لآراء المبحوثين حول قانون 06 /12

شكل رقم (13) توزيع آراء المبحوثين حول قانون 06/12



من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج الدراسة الميدانية باستخدام برنامج spss الإصدار 26

تظهر هذه النتائج عن غياب إجماع حاسم حول القانون، إذ إن 53.1% من المبحوثين يتبنون موقفاً إيجابياً أو شبه إيجابي، مقابل 39.5% يتبنون موقفاً نقدياً واضحاً بدرجات متفاوتة.

ويشير هذا التوزيع إلى أن البيئة القانونية لا تُدرك بشكل موحد بوصفها عائقاً شاملاً، بل يبدو أن أثرها متفاوت حسب تجارب الجمعيات ومجالات اشتغالها.

ب. المتغير المشتق: درجة الإعاقة القانونية المدركة

جدول رقم (41) توزيع درجة الإعاقة القانونية المدركة لقانون 06/12

النسبة المئوية	التكرارات	درجة الإعاقة القانونية المدركة لقانون 06/12
53,2	109	غير معيق
33,2	68	مُعيق نسبياً
6,3	13	مُعيق جداً
7,3	15	غير محدد
100	205	المجموع

من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج الدراسة الميدانية باستخدام برنامج spss الإصدار 26

توضح هذه النتائج أن أكثر من نصف المبحوثين لا يرون القانون عائقاً مباشراً 53,2

% ، في حين ترى أقلية معتبرة أنه يفرض درجات متفاوتة من القيود، وهو ما يبرر اختبار

أثر هذه الإدراكات على الأبعاد المقاولاتية.

ج. تحليل أثر الإعاقة القانونية المدركة على الأبعاد الثلاثة للمقاولاتية الاجتماعية

1. التحليل الوصفي للمتوسطات

جدول رقم (42) متوسطات وانحرافات الأبعاد الثلاثة حسب درجة الإعاقة القانونية

درجة الإعاقة القانونية	بعد حوكمي	بعد اجتماعي	بعد اقتصادي
غير معيق	المتوسط	1,47	1,32
	التكرار	109	109
	الانحراف المعياري	0,48	0,39
مُعيق نسبياً	المتوسط	1,33	1,16
	التكرار	68	68
	الانحراف المعياري	0,42	0,34
مُعيق جداً	المتوسط	1,48	1,37
	التكرار	13	13
	الانحراف المعياري	0,37	0,38
غير محدد	المتوسط	1,31	1,35
	التكرار	15	15
	الانحراف المعياري	0,34	0,31
المجموع	المتوسط	1,41	1,27
	التكرار	205	205
	الانحراف المعياري	0,45	0,37

من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج الدراسة الميدانية باستخدام برنامج spss الإصدار 26

أظهرت المقارنات الوصفية ما يلي :

1. البعد الحوكمي:

سجلت المتوسطات تقارباً نسبياً بين الفئات، مع انخفاض ملحوظ لدى فئة “معيق جداً”، إلا أن الفروق بقيت محدودة.

2. البعد الاجتماعي:

أظهرت المتوسطات تقارباً واضحاً بين جميع الفئات، ما يشير أولاً إلى محدودية أثر الإعاقة القانونية المدركة على الرسالة الاجتماعية للجمعيات.

3. البعد الاقتصادي:

ظهر هذا البعد الأكثر حساسية، حيث سجل تفاوتاً أوضح بين الفئات، بما يوحي بإمكانية تأثر الجوانب الاقتصادية والتمويلية بدرجة الإعاقة القانونية.

2. نتائج اختبار Kruskal-Wallis

جدول رقم (43) نتائج اختبار Kruskal-Wallis للأبعاد الثلاثة حسب درجة الإعاقة القانونية المدركة

البعد	بعد حوكمي	بعد اجتماعي	بعد اقتصادي
اختبار Kruskal-Wallis H	5,590	5,825	10,095
درجات الحرية ddl	3	3	3
قيمة الدلالة Sig. Asymptotique	0,133	0,120	0,018
a اختبار Kruskal Wallis			
b متغير التجميع: رأي المبحوث في قانون 06/12 (درجة الإعاقة القانونية المدركة).			

من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج الدراسة الميدانية باستخدام برنامج spss الإصدار 26 أظهرت النتائج :

1. البعد الحوكمي: ($p = 0.133$ ، $H = 5.59$)

لا توجد فروق دالة إحصائية، ما يعني أن درجة الإعاقة القانونية المدركة لا ترتبط بشكل معنوي باختلاف مستوى الأداء الحوكمي.

2. البعد الاجتماعي: ($p = 0.120$ ، $H = 5.825$)

لم تُسجل فروق دالة، وهو ما يشير إلى أن الرسالة الاجتماعية والخدمات التضامنية تبدو أكثر استقلالاً نسبياً عن تقييم الجمعيات للبيئة القانونية.

3. البعد الاقتصادي: ($p = 0.018$ ، $H = 10.095$)

هنا تظهر فروق دالة إحصائية، ما يدل على أن درجة الإعاقة القانونية المدركة ترتبط باختلافات حقيقية في الأداء الاقتصادي.

من خلال قراءة هذه النتائج نجد أن القيود القانونية قد تكون أكثر تأثيراً على التمويل، تعبئة الموارد، المرونة المالية، الاستدامة الاقتصادية، أكثر من تأثيرها على الرسالة الاجتماعية أو البناء الحوكمي.

3. نتائج Spearman تحليل تكميلي

جدول رقم (44) ملخص معاملات ارتباط Spearman بين درجة الإعاقة القانونية المدركة و أبعاد المقاولاتية الاجتماعية

المتغير المقارن	معامل الارتباط (rs)	قيمة الدلالة (p-value)	مستوى العلاقة
درجة الإعاقة القانونية × البعد الحوكمي	- 0.076	0.320	سلبية ضعيفة غير دالة
درجة الإعاقة القانونية × البعد الاجتماعي	-0.135	0.054	سلبية ضعيفة قريبة من الدلالة
درجة الإعاقة القانونية × البعد الاقتصادي	-0.088	0.211	سلبية ضعيفة غير دالة
البعد الحوكمي × البعد الاجتماعي	0.010	0.892	شبه منعدمة غير دالة
البعد الحوكمي × البعد الاقتصادي	-0.380 **	0.000	سلبية متوسطة دالة
البعد الاجتماعي × البعد الاقتصادي	0.613 **	0.000	إيجابية قوية دالة

**الارتباط ذو دلالة احصائية عند مستوى 0,01 (ثنائي الجانب).

من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج الدراسة الميدانية باستخدام برنامج spss الإصدار 26 وقد أظهرت النتائج أن العلاقة بين درجة الإعاقة القانونية المدركة وكل من البعد الحوكمي ($p = 0.320, rs = -0.076$)، والبعد الاجتماعي ($p = 0.135, rs = -0.135$)، والبعد الاقتصادي ($p = 0.211, rs = -0.088$) جاءت جميعها سالبة وضعيفة، مع غياب الدلالة الإحصائية عند مستوى (0.05). وتشير هذه المعطيات إلى أن ارتفاع إدراك المبحوثين لدرجة الإعاقة القانونية يرتبط نظرياً بانخفاض طفيف في مستويات الفعالية المقاولاتية، إلا أن هذا الارتباط بقي محدوداً وغير كافٍ إحصائياً لتأكيد وجود علاقة خطية قوية أو منتظمة.

وتفيد هذه النتائج بأن البيئة القانونية المدركة، رغم حضورها في تصورات الفاعلين الجمعيين، لا تبدو محدداً حاسماً وشاملاً لمستويات الأداء المقاولاتي ضمن الأبعاد الثلاثة، وهو ما ينسجم مع نتائج اختبار Kruskal-Wallis التي أظهرت أن التأثير الدال للإعاقة القانونية يتركز أساساً في البعد الاقتصادي دون البعدين الاجتماعي والحوكمي.

في المقابل، كشفت النتائج عن وجود علاقات داخلية دالة بين بعض الأبعاد نفسها، خاصة الارتباط الموجب القوي بين البعدين الاجتماعي والاقتصادي ($p < 0.01, rs = 0.613$)، بما يشير إلى أن الجمعيات التي تحقق أداءً اجتماعياً أعلى تميل أيضاً إلى تحقيق فعالية اقتصادية أفضل. وعليه، يمكن الاستنتاج أن الفعالية المقاولاتية للجمعيات الخيرية الصحية تبدو أكثر ارتباطاً بتكامل بنيتها الداخلية وتفاعل أبعادها التنظيمية، أكثر من ارتباطها المباشر بدرجة الإعاقة القانونية المدركة.

4.2. المناقشة النظرية للنتائج

توحي النتائج أن البيئة القانونية المرتبطة بقانون 06/12 لا تمثل عائقاً مطلقاً أمام المقاولاتية العلاجية، بل يظهر أثرها بصورة أكثر وضوحاً في المجال الاقتصادي مقارنة بالمجالين الاجتماعي والحوكمي. ويمكن فهم ذلك في ضوء المقاربات المؤسسية التي ترى أن الأطر القانونية تؤثر أساساً في الموارد، الشرعية التنظيمية، التمويل، التوسع. بينما تستطيع الجمعيات الحفاظ نسبياً على رسالتها الاجتماعية حتى في ظل بيئات تنظيمية أقل مرونة، بفضل رأس المال الاجتماعي والدافعية التضامنية.

وعليه تبدو القيود القانونية أكثر ارتباطاً بقدرة الجمعية على الاستدامة ، لا بقدرتها على الوجود الاجتماعي .

استناداً إلى النتائج الإحصائية، لا يمكن قبول الفرضية الرابعة بصيغتها المطلقة.

بل الأصح:

تُقبل الفرضية الرابعة قبولاً جزئياً وانتقائياً، لأن أثر البيئة القانونية:

ظهر بصورة دالة في البعد الاقتصادي فقط

ولم يظهر بصورة دالة في البعدين الاجتماعي والحوكمي

خاتمة

تشير نتائج الدراسة إلى أن قانون 06/12، كما يُدركه الفاعلون الجمعويون، لا يمثل عائقاً شاملاً أمام المقاولاتية العلاجية ، بل يظهر أثره أساساً في الجوانب الاقتصادية والتمويلية المرتبطة بتعبئة الموارد والاستدامة.

وبالتالي، فإن الفعالية المقاولاتية للجمعيات الخيرية الصحية الجزائرية تبدو نتاجاً لتفاعل مركب بين البيئة القانونية، الكفاءة التنظيمية الداخلية، الموارد الاقتصادية، الحوكمة الرسالة الاجتماعية.

وعليه، فإن التحدي القانوني لا يكمن أساساً في تعطيل الوظيفة الاجتماعية للجمعيات، بل في مدى تأثيره على قدرتها الاقتصادية واستدامتها المقاولاتية، وهو ما يجعل إصلاح البيئة القانونية عاملاً مهماً في دعم التحول من العمل الخيري التقليدي إلى المقاولاتية العلاجية الاجتماعية المستدام.

تمهيد

بعد عرض النتائج الإحصائية واختبار الفرضيات الأربع في الفصل السابق، يتجه هذا الفصل إلى تقديم مناقشة سوسيولوجية معمقة لهذه النتائج في ضوء الإطارين النظري والميداني للدراسة. يهدف هذا التحليل إلى الربط المنهجي بين المعطيات الكمية من متوسطات، وانحرافات معيارية، واختبارات فروق وارتباط، وبين المفاهيم الأساسية في سوسيولوجيا المنظمات، وسوسيولوجيا القانون، وسوسيولوجيا الدين، ونظريات المقاولاتية الاجتماعية. كما يسعى إلى الكشف عن الديناميات الاجتماعية الكامنة خلف الأرقام والجداول، وإبراز مواطن القوة والضعف والتناقض والتكامل بين مختلف النتائج المتوصل إليها. وقد جرى تنظيم هذا الفصل في أربعة أقسام كبرى مناظرة للفرضيات الأربع.

المبحث الأول: الأبعاد الثلاثة للمقاولاتية العلاجية في الجزائر

تنطلق الفرضية الأولى في هذه الدراسة من افتراض مركزي مفاده أن أنشطة الجمعيات الخيرية الناشطة في المجال الصحي تتسم بطابع مقاولاتي اجتماعي، يجعلها أقرب إلى النموذج البلجيكي للمقاولاتية الاجتماعية كما طوّرتة مدرسة EMES الأوروبية، وذلك من خلال تجسيد الأبعاد الثلاثة للمشروع الاجتماعي: البعد الاجتماعي، والبعد الاقتصادي، والبعد التسييري الحوكمي. يستند هذا الافتراض إلى النموذج المثالي (Idéal-type) الذي تقترحه أدبيات EMES للمشاريع الاجتماعية، باعتباره إطاراً مرجعياً يسمح بقياس مدى انطباق خصائص المقاولاتية الاجتماعية على الحالات المدروسة. وبناءً على المعطيات الكمية المتحصّل عليها من عينة مكونة من 205 فاعلاً جمعوياً ناشطين في الجمعيات الخيرية الصحية، سنقدّم في هذا القسم مناقشة متوازنة تحاول الجمع بين إبراز نقاط القوة وتشخيص مواطن الضعف، مع مراعاة خصوصيات السياق الجزائري والقيود المؤسسية المحيطة بعمل هذه الجمعيات.

1. البعد الحوكمي التسييري: استقلالية حقيقية وتشاركية ديمقراطية

تُظهر النتائج أن البعد الحوكمي يمثل إحدى نقاط القوة الرئيسة في نموذج المقاولاتية العلاجية لدى الجمعيات الخيرية الجزائرية. فوفقاً لمعايير الحوكمة التي حددتها مدرسة EMES، والمتمثلة في: درجة الاستقلالية عن الدولة والقطاع الخاص، وعدم رهن القرار

بملكية رأس المال، والطابع التشاركي في اتخاذ القرار³⁴¹، تبيّن أن معظم الجمعيات الخيرية الصحية تحقق مستويات معتبرة من الامتثال لهذه المعايير.

أولاً، على مستوى المشاركة في اتخاذ القرار، صرّح 66.8% من المبحوثين بوجود مشاركة ديمقراطية مرتفعة في عملية صنع القرار داخل جمعياتهم، بينما أفاد 26.8% بوجود مستوى متوسط من المشاركة، بما يعني أن 93.6% من الجمعيات تعتمد أنماطاً من الحوكمة التشاركية بدرجات متفاوتة. هذا النمط من المشاركة يتوافق مع ما تؤكد عليه أدبيات المقاولاتية الاجتماعية، خاصة لدى Defourny وNyssens، من اعتبار الطابع الديمقراطي في اتخاذ القرار عنصراً مميزاً للمشاريع الاجتماعية مقارنة بالمشاريع الربحية التقليدية³⁴².

ثانياً، على مستوى الاستقلالية، أظهرت المعطيات أن 87.8% من الجمعيات قد تأسست بمبادرات جماعية لمواطنين أو فاعلين من المجتمع المدني، في حين لم تتجاوز نسبة الجمعيات التي تعود مبادرات تأسيسها إلى السلطات المحلية أو الوطنية 2% فقط. يعكس هذا المعطى درجة معتبرة من الاستقلالية الفعلية عن الدولة، وتجسيدا لمؤشر المبادرة الوطنية الذي تُدرجه شبكة EMES ضمن معاييرها الأساسية للمقاولاتية الاجتماعية³⁴³. كما يتعزز هذا البعد بكون 69.8% من الجمعيات ترتبط بعلاقات شراكة مع مؤسسات أو جمعيات أخرى، ما يدل على اندماجها في شبكات عمل أوسع محلياً ووطنياً.

ثالثاً، يتجلى الطابع التشاركي أيضاً في التوزيع المتنوع للأدوار داخل الجمعيات؛ حيث يشكل المؤسسون 19.5% من أفراد العينة، وأعضاء المكاتب المسيرة 27.3%، والمنخرطون 30.7%، والمتطوعون غير المنخرطين رسمياً 22.4%. يشير هذا التوزيع إلى وجود مستويات متعددة من الانخراط والمشاركة، وإلى أن السلطة التنظيمية لا تتركز في يد فاعل فردي واحد، بل تتوزع بين فئات مختلفة داخل البنية الجمعوية.

³⁴¹ EMES. Social Enterprise: Focus Areas. Retrieved from <https://emes.net/focus-areas/>. (The three governance indicators are: a high degree of autonomy, decision-making power not based on capital ownership, and a participatory nature involving various stakeholders.)

³⁴² Defourny, J., & Nyssens, M. (2011). The EMES Approach of Social Enterprise in a Comparative Perspective. See also Bares-Freixanet, L. (2014). Democratic Participation and Stakeholder Engagement in Social Enterprises. *Journal of Social Entrepreneurship*, 5(2), 207-225.

³⁴³ EMES. (2024). The fourth social indicator is "an initiative launched by a group of citizens or civil society organizations."

1.1. التحديات والقيود في البعد الحوكمي التسييري

رغم الصورة الإيجابية العامة، تدعم النتائج عن جملة من التحديات التي تحدّ من اكتمال النموذج الحوكمي داخل الجمعيات الخيرية الصحية. فقد سُجِّل أن 17.6% من الجمعيات تقع في خانة الأداء الحوكمي الضعيف، وهو مؤشر على استمرار وجود أنماط تنظيمية أقل ديمقراطية أو أقل وضوحاً في بعض الوحدات الجمعوية. كما أن امتناع 15.1% من المبحوثين عن الإجابة على الأسئلة المتعلقة بأدوارهم في الجمعية قد يُشير إلى قدر من الغموض في تحديد المسؤوليات والمهام، أو إلى ضعف في التواصل الداخلي حول الهياكل التنظيمية. يضاف إلى ذلك أن 30.2% من الجمعيات لا ترتبط بأي علاقات شراكة مع جمعيات أو مؤسسات أخرى، ما يعكس نوعاً من العزلة التنظيمية عن الشبكات الأوسع، ويحدّ من إمكانيات التشبيك والتعاون وتبادل الخبرات. وتشير بعض الدراسات الحديثة حول منظمات المجتمع المدني إلى أن هذا النقص في القدرات التنظيمية والتشبيكية يمثل إحدى العقبات البنيوية أمام تطور المقاولاتية الاجتماعية، حتى في الحالات التي يكون فيها الخطاب الحوكمي ديمقراطياً ومتقدماً. سأواصل بنفس الأسلوب، فقرة بفقرة، مع الحفاظ على المعنى والأرقام، وتحسين الصياغة وربطها نظرياً.

2. البعد الاقتصادي: فجوة حادة بين النموذج النظري والواقع

2.1. غياب شبه كامل للاستقلال الاقتصادي والإيرادات الذاتية

توحي النتائج المتعلقة بالبعد الاقتصادي عن حالة من القصور البنيوي الواضح مقارنة بما يقتضيه النموذج البلجيكي للمقاولاتية الاجتماعية، الذي يشترط استمرارية في النشاط الاقتصادي، ومستوى معيناً من تحمّل المخاطرة، وحداً أدنى من العمل المأجور. ففي عينة الدراسة، تبين أن 87.2% من الجمعيات الخيرية الصحية تقدّم خدماتها مجاناً بالكامل، في حين لا تتجاوز نسبة الجمعيات التي تعتمد جزئياً على إيرادات ذاتية 12.8%، موزعة بين 11.7% تقدّم خدمات بمقابل و1.5% تنتج سلعاً بمقابل.

وتزداد الصورة وضوحاً عند تحليل مصادر التمويل؛ إذ تعتمد الجمعيات في 54.7% من إجمالي إيراداتها على الهبات والعطايا، و32.4% على اشتراكات الأعضاء، بينما لا تمثل مداخل بيع الخدمات والمنتجات سوى 3%، مقابل 7.4% من الإعانات الحكومية و2.4% من

مصادر أخرى. يعني ذلك أن نحو 86.7% من الموارد تأتي من قنوات تبرعية غير تعاقدية، وهو ما يعكس هشاشة كبيرة في الاستقلالية الاقتصادية، ويضع هذه الجمعيات في موقع بعيد عن النموذج الذي يفترض تنوعاً واضحاً ومستداماً لمصادر الدخل.

2.2. التحديات المالية الكبرى والاستدامة الضعيفة

تؤكد المؤشرات المرتبطة بالصعوبات المالية هذا الضعف البنوي في البعد الاقتصادي؛ إذ صرّحت 59.5% من الجمعيات الخيرية الصحية بأنها تواجه صعوبات في تمويل نشاطاتها بشكل منتظم، بينما أفادت 63.4% بعدم قدرتها على توليد مداخيل حقيقية من نشاطاتها. توحى هذه النسب المرتفعة حالة من الهشاشة المالية المزمنة تجعل الجمعيات عاجزة عن بناء خطط بعيدة المدى أو الاستثمار في تطوير خدماتها، وتُبقّيها رهينة لتقلّبات التبرعات والمساعدات الظرفية. وبالمقاييس إلى المعايير المتداولة في أدبيات الاستدامة المالية للمنظمات غير الربحية، يمكن القول إن أغلب الجمعيات في العينة لم تبلغ بعد مستوى الضمان المالي الذي يسمح بتمويل رسالتها الاجتماعية على المدى الطويل بصورة ذاتية ومستقرة

2.3. نقص حاد في الموارد البشرية المأجورة

يوازي هذا الضعف المالي نقص واضح في بنية الموارد البشرية المأجورة؛ فقد أظهرت النتائج أن 58.5% من الجمعيات تعاني من ندرة حادة في العمالة المأجورة، مقابل 36.6% فقط تعتبر مواردها البشرية المأجورة كافية، و4.9% تصف وضعها بالوفير. يتعارض هذا الواقع مع متطلبات النموذج البلجيكي الذي يشترط وجود حد أدنى من العمل المأجور لضمان الاحترافية والاستمرارية في تقديم الخدمات. ورغم أهمية العمل التطوعي في المجال الخيري، إلا أن الاعتماد شبه الكلي عليه يجعل الجمعيات أقل قدرة على تثبيت الخبرات، وبناء ذاكرة تنظيمية مستقرة، وتحسين جودة التدبير اليومي لأنشطتها. ومن ثمّ، فإن ضعف الاستثمار في الموارد البشرية المأجورة يُعدّ مؤشراً إضافياً على أن البعد الاقتصادي في هذه الجمعيات لا يزال بعيداً عن مستوى المقاولاتية الاجتماعية بالمعنى المؤسسي الدقيق.

2.4. التفسيرات السياقية والتشريعية

لا يبدو هذا الضعف الاقتصادي مجرد نتيجة لنقص الإرادة أو الكفاءة لدى الفاعلين الجمعيين، بل هو انعكاس لتفاعل معقد بين محددات تشريعية وثقافية واقتصادية. فمن الناحية

القانونية، يفرض قانون الجمعيات رقم 06-12 قيوداً معتبرة على الأنشطة الاقتصادية للجمعيات³⁴⁴، وعلى طرق الحصول على التمويل الأجنبي، ويُلزمها بإجراءات إدارية ورقابية معقدة، الأمر الذي يحدّ من قدرتها على تطوير مشاريع مدرّة للدخل أو الدخول في شراكات اقتصادية مبتكرة.

ومن الناحية الثقافية، تسود في المجتمع الجزائري، كما في كثير من المجتمعات الإسلامية والمتوسطية، نظرة تعتبر الخدمات الصحية والاجتماعية حقوقاً أساسية لا ينبغي تسليعها³⁴⁵، وهو ما يُضعف تقبّل فكرة دفع مقابل للخدمات المقدمة من طرف الجمعيات الخيرية. يضاف إلى ذلك الوضعية الاقتصادية الهشة للفئات المستفيدة من خدمات هذه الجمعيات، والتي تنتمي في الغالب إلى الشرائح الضعيفة والمحرومة، ما يجعل تحميلها أعباء مالية مقابل الخدمات المقدمة أمراً غير واقعي أخلاقياً وعملياً.

كما تُظهر بعض الدراسات أن القيادات الجمعوية في الجزائر لا تزال محدودة التكوين في مجال نماذج التمويل الذاتي والاقتصاد الاجتماعي، وأن الكثير من الجمعيات تُدار بمنطق العمل الخيري التقليدي أكثر من منطق المشروع الاجتماعي القابل للاستدامة الاقتصادية. في ضوء هذه العناصر مجتمعة، يمكن تفسير ضعف البعد الاقتصادي باعتباره ناتجاً عن سياق قانوني وثقافي واقتصادي خاص، أكثر مما هو تعبير عن خلل ذاتي في بنيات الجمعيات الخيرية الصحية نفسها.

3. البعد الاجتماعي: القوة النسبية والالتزام بالرسالة

3.1. وضوح الأهداف الاجتماعية والصحية

على النقيض من البعد الاقتصادي، يظهر البعد الاجتماعي بوصفه نقطة قوة بارزة في أداء الجمعيات الخيرية الصحية محل الدراسة. فقد أظهرت البيانات أن 89.3% من الجمعيات صرّحت بامتلاك أهداف اجتماعية واضحة ومحددة، كما أن 59% منها حددت أهدافاً صحية صريحة ضمن رسالتها. إلى جانب ذلك، عبّرت 50.2% من الجمعيات عن أهداف ذات طابع

³⁴⁴ Amnesty International. (2013). Algeria: Associations Law Must Be Repealed Before January 2013. Document MDE 28/003/2013. Also see: Euro-Mediterranean Human Rights Network (EMHRN). (2012). Memorandum: Assessment of Law 12-06.

³⁴⁵ Alliance Magazine. (2018). Philanthropy in the Arab Region. (The article notes that charity and social services in Arab cultures are historically seen as rights-based provisions, not commodities.)

ثقافي، و49.3% عن أهداف تربوية، و42.9% عن أهداف بيئية، ما يعكس اتساع نطاق الاهتمامات وتوجه الجمعيات نحو خدمة المصلحة العامة بأبعادها المتعددة. يتوافق هذا الالتزام الواضح بالمنفعة العامة مع أحد المؤشرات المركزية في معايير EMES، التي تشترط أن تتجه المشاريع الاجتماعية إلى تحقيق منفعة جماعية تتجاوز مصالح الأفراد المؤسسين أو الممولين³⁴⁶.

3.2. مستويات الأداء الاجتماعي القوية

تعزز مؤشرات الأداء الاجتماعي هذه الصورة الإيجابية؛ إذ أظهر التصنيف الثلاثي لمستويات الأداء أن 45.9% من الجمعيات تحقق أداءً اجتماعياً قوياً، و46.3% تحقق أداءً متوسطاً، في حين لا تتجاوز نسبة الجمعيات ذات الأداء الاجتماعي الضعيف 7.8%. يعني ذلك أن 92.2% من الجمعيات الخيرية الصحية في العينة تتمتع بمستوى أداء اجتماعي يتراوح بين المتوسط والقوي، وهو ما يدل على قدرة معتبرة على ترجمة الأهداف الاجتماعية المعلنة إلى أنشطة ملموسة وخدمات فعلية لصالح الفئات المستفيدة. وبالمقارنة النظرية، يمكن القول إن هذه الجمعيات تتجح بدرجة عالية في تحقيق مهمتها الاجتماعية حتى وإن كانت تعاني في الجوانب الاقتصادية والتنظيمية الأخرى.

3.3. الملاحظة الحرجة: الفجوة بين الأهداف والقدرات

تظهر مقارنة الأهداف الاجتماعية الطموحة بالموارد المتاحة عن وجود فجوة محتملة بين ما تطمح الجمعيات إلى تحقيقه وما يمكنها فعلاً إنجازه على أرض الواقع. فبينما يتمتع معظمها بأداء اجتماعي قوي أو متوسط، لا تملك سوى 36.6% منها موارد بشرية مأجورة كافية، في حين تواجه 63.4% صعوبات في الحصول على مداخل من النشاطات، و59.5% صعوبات في تمويل هذه النشاطات بشكل مستمر. يشير ذلك إلى نوع من التوتر البنيوي بين الالتزام القيمي بالرسالة الاجتماعية من جهة، وضعف القدرات المادية والبشرية اللازمة لترجمة هذه الرسالة إلى برامج مستدامة من جهة أخرى، ما يهدّد على المدى المتوسط والبعيد بحدوث تآكل تدريجي في مستوى الأداء الاجتماعي إذا لم تُعالج هذه الاختلالات الهيكلية.

³⁴⁶ Defourny, J. (2001). From Third Sector to Social Enterprise. In C. Borzaga & J. Defourny (Eds.), The Emergence of Social Enterprise (pp. 1-28). London: Routledge.

4. التقييم الشامل للفرضية الأولى: تطبيق جزئي وناقص

4.1. تقييم شامل

جدول رقم (45) تقييم شامل

البعد	التقييم	النسبة الموثوقة	الحكم النهائي
البعد الحوكمي التسييري	قوي نسبياً	70,9 % (قوي + متوسط)	✓ متحقق بشكل جيد
البعد الاقتصادي	ضعيف جداً	27,3 % (قوي + متوسط)	✗ غير متحقق بشكل كاف
البعد الاجتماعي	قوي جداً	92,2 % (قوي + متوسط)	✓ متحقق بشكل ممتاز
النموذج البلجيكي ككل	تطبيق جزئي/ناقص	~ 63 % بحد أدنى	متحقق جزئياً فقط

من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج الدراسة الميدانية باستخدام برنامج spss الإصدار 26

يسمح تجميع النتائج السابقة بتكوين صورة تركيبية عن مدى انطباق النموذج البلجيكي للمقاولاتية الاجتماعية على واقع الجمعيات الخيرية الصحية الجزائرية. ففي حين يبدو البعد الحوكمي متحققاً بدرجة جيدة، حيث حققت 70.9% من الجمعيات مستويات متوسطة إلى قوية من الحوكمة التشاركية والاستقلالية التنظيمية، ويبدو البعد الاجتماعي متحققاً بدرجة ممتازة مع 92.2% من الجمعيات ذات أداء اجتماعي متوسط إلى قوي، فإن البعد الاقتصادي يظل الحلقة الأضعف بشكل واضح، إذ لا تتجاوز نسبة الجمعيات التي تسجل مستويات متوسطة أو قوية في هذا البعد 27.3%.

بناءً على ذلك، يمكن القول إن النموذج البلجيكي ككل لا يتحقق إلا بصورة جزئية وناقصة في السياق المدروس؛ فالجمعيات الخيرية الصحية تُجسّد إلى حد بعيد الأبعاد الحوكمية والاجتماعية للمقاولاتية الاجتماعية، لكنها لم تبلغ بعد مستوى الاستقلالية الاقتصادية والاستدامة المالية الذي يفترضه النموذج النظري.

4.2. صياغة النتيجة: صحة الفرضية جزئية وليست كاملة

في ضوء هذا التقييم الشامل، يمكن إعادة صياغة الحكم على الفرضية الأولى كما يلي: الفرضية صحيحة جزئياً وليست كلياً. فمن جهة، تُظهر الجمعيات الخيرية الصحية الجزائرية خصائص واضحة للمقاوالاتية الاجتماعية كما يقدمها النموذج البلجيكي، خاصة على مستوى الحوكمة التشاركية والاستقلالية عن الدولة والقطاع الخاص، ووضوح الأهداف الاجتماعية والصحية، وارتفاع مستويات الأداء الاجتماعي. ومن جهة أخرى، يكشف تحليل البعد الاقتصادي عن قصور جوهري يتمثل في غياب شبه كامل للاستقلال الاقتصادي لدى أغلب الجمعيات، وضعف شديد في توليد الإيرادات الذاتية، وهشاشة في الاستدامة المالية، ونقص حاد في الموارد البشرية المأجورة.

وعليه، فإن هذه الجمعيات تقف في موقع التحقق الجزئي للنموذج البلجيكي، حيث تكتمل الأبعاد القيمية والتنظيمية بدرجة معتبرة، بينما يظل البعد الاقتصادي في طور التشكل ولا يرقى بعد إلى مستوى المقاوالاتية الاجتماعية المكتملة

5. التفسير السياقي: من العوائق إلى الفهم

5.1. تفاعل القيود المؤسسية والسياقية

لا يمكن تفسير الضعف المسجل في البعد الاقتصادي للمقاوالاتية العلاجية من خلال اختزاله في نقص الإرادة أو الكفاءة لدى الفاعلين الجمعويين فقط، بل ينبغي فهمه في إطار تفاعل معقد بين جملة من القيود المؤسسية والسياقية. فالإطار التشريعي الذي يحدده قانون الجمعيات 06/12 يفرض على الجمعيات الخيرية الصحية شروطاً صارمة في ما يتعلق بالتأسيس، والتمويل، وممارسة الأنشطة ذات الطابع الاقتصادي، والحصول على الموارد من مصادر أجنبية³⁴⁷، الأمر الذي يُقلص من هامش المناورة المتاح لتطوير نماذج اقتصادية مستقلة ومستدامة.

وإلى جانب القيود القانونية، تساهم المحددات الثقافية والاجتماعية في تعميق هذا الضعف؛ إذ تُنظر إلى الجمعيات الخيرية الصحية في المخيال الاجتماعي على أنها فضاءات للعمل التطوعي الإنساني الخالص، وليس كمشاريع اجتماعية يُفترض أن تطوّر نماذج

³⁴⁷ Amnesty International. Memorandum: Assessment of Law 12-06.

اقتصادية مبتكرة. كما أن الفئات المستفيدة من خدمات هذه الجمعيات تنتمي غالباً إلى شرائح تعاني هشاشة اقتصادية، ما يجعل إمكان فرض مقابل مالي حقيقي على الخدمات المقدمة أمراً مستبعداً أخلاقياً وواقعياً. في ضوء ذلك، يتبدى أن البعد الاقتصادي لا يعبر عن خلل ذاتي معزول، بل عن أثر بنية مؤسسية وثقافية واقتصادية تُقيد إمكانات التحول نحو نموذج مقاولاتي مكتمل.

5. 2. مفهوم الاقتراض السياقي للنماذج النظرية

تقود هذه النتائج إلى مسألة نظرية مهمة هي حدود نقل النماذج المفاهيمية من سياق لآخر دون مراعاة الفوارق البنائية والسياقية، أي ما يمكن تسميته بالاقتراض السياقي للنماذج النظرية. فالنموذج البلجيكي للمقاولاتية الاجتماعية تطوّر في إطار دول أوروبية تتميز بمستوى عالٍ من التنمية الاقتصادية، وشبكات رفاه اجتماعي متقدمة، وقطاع خاص قوي قادر على الدخول في شراكات متعدّدة الأشكال مع الفاعلين الجمعيين. أما في الحالة الجزائرية، فنجد بيئة مغايرة تتسم بضعف نسبي في البنية الاقتصادية، ومحدودية في قدرات التمويل العام والخاص، وتفاوتات اجتماعية عميقة، إلى جانب منظومة قانونية أقل مرونة تجاه المبادرات الاقتصادية للجمعيات.

وعليه، فإن تطبيق النموذج البلجيكي بشكل حرفي على واقع الجمعيات الخيرية الصحية في الجزائر يؤدي، بالضرورة، إلى نتائج ناقصة أو مشوّهة، لا لأنها فاشلة في حد ذاتها، بل لأن النموذج المستورد لا يأخذ في الحسبان فوارق السياق³⁴⁸. ما توحى به هذه الدراسة هو ضرورة الانتقال من منطق القياس الميكانيكي على نموذج أوروبي جاهز، إلى منطق التكيف الخلاق الذي يسمح بإعادة صياغة النموذج في ضوء الشروط القانونية والثقافية والاقتصادية المحلية.

³⁴⁸ Guzmán, C., & Santos, F. J. (2015). Entrepreneurial Orientation and Cooperative: An Exploratory Study on Contextual Effects. In A. Fayolle & D. Sénicourt (Eds.), Social and Collaborative Entrepreneurship (pp. 125-145). London: Routledge

الخلاصة

أ. إعادة صياغة الفرضية في السياق الجزائري

في ضوء ما سبق، يمكن اقتراح صياغة مُراجعة للفرضية الأولى تُراعي خصوصية السياق الجزائري، على النحو الآتي: تُظهر الجمعيات الخيرية الصحية في الجزائر توجّهاً واضحاً نحو المقاولاتية الاجتماعية من حيث الحوكمة التشاركية، والاستقلالية التنظيمية، والالتزام الصريح بالأهداف الاجتماعية والصحية، غير أن تحقق هذا التوجه يبقى جزئياً وناقصاً بسبب ضعف البعد الاقتصادي، وهو ضعف يعكس بصورة أساسية القيود القانونية والثقافية والاقتصادية المحيطة بعمل هذه الجمعيات، أكثر مما يعكس عيباً هيكلياً في بنيتها الداخلية أو في إرادة فاعليها.

ب. مؤشرات على وجود "نموذج هجين جزائري"

تقترح المعطيات المتحصّل عليها وجود ما يمكن تسميته بالنموذج الهجين الجزائري للمقاولاتية العلاجية، وهو نموذج يتقاطع مع النموذج البلجيكي في بُعديه الحوكمي والاجتماعي، لكنه يظل أقرب إلى المنطق الخيري التقليدي في بعده الاقتصادي. فهذا النموذج يجمع بين حوكمة تشاركية نسبياً، واستقلالية تنظيمية معتبرة عن الدولة، وأهداف اجتماعية واضحة، وأداء اجتماعي قوي لفائدة الفئات الهشة، من جهة، وبين اعتماد شبه كامل على التبرعات والاشتراكات، ونقص في الإيرادات الذاتية والموارد البشرية المأجورة، من جهة أخرى.

وربما يكون هذا الشكل الهجين هو الأكثر ملاءمة في المرحلة الراهنة للسياق الجزائري، بالنظر إلى طبيعة البيئة القانونية والثقافية والاقتصادية، لكنه في الوقت ذاته يحمل إمكانات تطويرية نحو نموذج أكثر توازناً إذا ما توقّرت إصلاحات تشريعية ودعم مؤسسي وتكوين ملائم في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

ج. توصيات للتحسين وتطوير النموذج الهجين

بناءً على هذا التشخيص، يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات التي من شأنها تعزيز البعد الاقتصادي للمقاولاتية العلاجية دون المساس بجوهرها القيمي والاجتماعي:

أولاً:مراجعة الإطار التشريعي، من خلال إدخال تعديلات على قانون الجمعيات 06/12 تسمح بتوسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية المسموح بها للجمعيات ذات المنفعة العامة، وتبسيط إجراءات الحصول على التمويل، وفتح المجال أمام شراكات أكثر مرونة مع الفاعلين الاقتصاديين.

ثانياً:بناء وتطوير القدرات، عبر تنظيم برامج تكوين موجّهة للقيادات الجمعوية في مجالات التمويل الذاتي، وإدارة المشاريع الاقتصادية الصغيرة، والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بما يمكنها من تصور نماذج مستدامة لتمويل أنشطتها.

ثالثاً:تطوير الشراكات، من خلال تشجيع إقامة شراكات استراتيجية بين الجمعيات الخيرية الصحية والقطاعين العام والخاص، على أساس عقود خدمة أو مشاريع مشتركة، بما يضمن موارد مالية أكثر استقراراً دون التضحية باستقلالية الجمعيات ورسالتها الاجتماعية.

رابعاً:تعزيز التوعية المجتمعية، عبر حملات إعلامية وتربوية تسعى إلى تغيير النظرة السائدة التي تساوي بين الطابع الخيري للجمعيات ووجوب تقديم خدماتها مجاناً دائماً، والتأكيد على أن دفع مقابل رمزي أو متدرج للخدمة يمكن أن يشكل أداة لضمان استمراريتها وتحسين جودتها دون المساس بحقوق الفئات الأكثر هشاشة.

خاتمة

إن الفرضية الأولى للدراسة تحظى بدعم جزئي قوي في ما يتعلق بالحوكمة والأبعاد الاجتماعية، لكنها تُظهر قصوراً واضحاً على المستوى الاقتصادي، بما يبرر الحديث عن نموذج مقاولاتي اجتماعي "هجين" في المجال الصحي الخيري بالجزائر. هذا النموذج، وإن كان يعكس في جانب منه حدود السياق التشريعي والاقتصادي والثقافي، فإنه يكشف في الوقت ذاته عن دينامية جمعوية حقيقية يمكن البناء عليها لتطوير أشكال أكثر نضجاً من المقاولاتية العلاجية في المستقبل.

المبحث الثاني:الصفات المقاولاتية للفاعلين الجمعويين

1.مقدمة نقدية شاملة

تنطلق الفرضية الثانية من افتراض مؤداه أن الفاعلين الجمعويين الناشطين في الجمعيات الخيرية الصحية بالجزائر يتمتعون بمستويات مرتفعة من الصفات المقاولاتية، بما

يؤهلهم للاضطلاع بأدوار قيادية في تطوير مشاريع اجتماعية مبتكرة، وليس مجرد أداء أدوار خيرية تقليدية.

اعتمدت الدراسة في اختبار هذه الفرضية على عينة مكونة من 205 فاعلاً جمعويًا منخرطين في الجمعيات الخيرية الصحية الجزائرية، جرى تقييمهم باستخدام مقياس Daft's Entrepreneurial IQ (2010)، الذي يتضمن 42 بنداً موزعة على سبع صفات مقاولاتية أساسية: الحاجة إلى الإنجاز، المبادرة، الثقة بالنفس، الاستقلالية وتحمل المسؤولية، الإبداع، المخاطرة، والتحكم الذاتي. وقد تم قياس كل بند وفق سلم ليكرت من عشر درجات (من 1 إلى 10)، دون تسجيل قيم مفقودة، الأمر الذي عزز من جودة المعطيات وقوة التحليلات الإحصائية اللاحقة.

أظهرت النتائج الإجمالية للمقياس أن المتوسط العام للصفات المقاولاتية السبع بلغ 7.49 من 10، وهو مستوى مرتفع جداً يدل على حضور قوي للميول والسلوكيات المقاولاتية لدى الفاعلين الجمعويين المدروسين. كما بلغ معامل الثبات الداخلي (ألفا كرونباخ) 96.0، وهو ما يُعدّ مستوى استثنائياً من الاتساق الداخلي بين البنود، ويُضفي مصداقية عالية على النتائج.

وأبان التحليل أن ست صفات من أصل سبع جاءت في مستويات مرتفعة، وأن جميع الصفات دالة إحصائياً عند مستوى 0.001، مع بروز صفة التحكم الذاتي بمتوسط 7.82، وصفة الاستقلالية وتحمل المسؤولية بمتوسط 7.79، كأقوى الصفات على الإطلاق، في حين جاءت الحاجة إلى الإنجاز في المرتبة الأخيرة بمتوسط 6.78، مع بقائها ضمن المجال المرتفع. تسمح هذه المؤشرات بصياغة استنتاج أولي مفاده أن الفرضية الثانية تحظى بدعم قوي من الناحية الإحصائية.

جدول رقم (46) النتائج المتحصل عليها بالنسبة للصفات

المؤشر	النتيجة	الدلالة
المتوسط العام	7,49 من أصل 10	مرتفع جداً
ألفا كرونباخ	0,96	ثبات استثنائي
الصفات المرتفعة	86 %	6 من 7 صفات
جميع الصفات دالة	$P < 0,001$	دلالة إحصائية عالية جداً
أقوى الصفات	التحكم الذاتي (7,82)، الاستقلالية و تحمل المسؤولية (7,79) .	قيادة قوية
الصفة الأضعف	الحاجة للإنجاز (6,78)	لكن دال إحصائياً

من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج الدراسة الميدانية باستخدام برنامج spss الإصدار 26

2. تحليل كل صفة على حدة في ضوء الأدبيات النظرية

1.2. الحاجة إلى الإنجاز

سجّلت صفة الحاجة إلى الإنجاز متوسطاً حسابياً قدره 6.78، ما يجعلها الصفة الأضعف نسبياً ضمن مجموعة الصفات المقاسة، مع بقائها في مستوى مرتفع ودال إحصائياً ($p=0.000, t=13.97$). وقد كانت أعلى البنود مساهمة في هذا المتوسط هي: "أواصل القيام بالمهام الموكلة إليّ دون ملل" بمتوسط 7.63، و"تقل حاجتي للراحة عندما أكون منشغلاً بعمل يهمني" بمتوسط 7.42، بينما مثّل بند "استعد لتقديم توضيحات كبيرة من أجل إنجاز الأعمال" أدنى القيم بمتوسط 5.65، يليه بند "أحرص على إنجاز الأعمال بشكل تام وكامل" بمتوسط 5.74.

أ.نظرية مكلياند (1961-1967) (McClelland)

قدّم دافيد مكلياند أحد أوضح التعريفات السيكولوجية لمفهوم الحاجة إلى الإنجاز بوصفه دافعاً داخلياً يدفع الفرد إلى السعي للنجاح وتحقيق أداء متفوّق وفق معايير موضوعية³⁴⁹. ويبيّن مكلياند أن الأفراد ذوي الحاجة المرتفعة للإنجاز يتّسمون بثلاث خصائص رئيسية: ميل قوي

³⁴⁹ McClelland, D. C. The Achieving Society. p 39.

إلى تحقيق نجاح شخصي قابل للقياس³⁵⁰، ورغبة مستمرة في الحصول على تغذية راجعة حول أدائهم، وتركيز على أهداف قصيرة ومتوسطة المدى يمكن مراقبة مستوى تحقيقها. كما تشير دراساته الكلاسيكية إلى أن المجتمعات التي ينتشر فيها هذا الدافع بقوة تميل إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي أسرع وأكثر استقراراً³⁵¹.

ب. التفسير السوسولوجي

من منظور سوسولوجي، يمكن قراءة المتوسط المرتفع نسبياً (6.78) للحاجة إلى الإنجاز، مع انخفاض بعض البنود المرتبطة بالتضحية الفردية المطلقة، باعتباره مؤشراً على نموذج خاص من الإنجاز الجماعي أكثر منه سعياً إلى التفوق الفردي. فارتفاع بند "أواصل القيام بالمهام الموكلة إليّ دون ملل" يشير إلى إصرار على استكمال العمل المرتبط بالرسالة الجماعية للجمعية، في حين يوحي ضعف بند "الاستعداد لتقديم التضحيات الكبيرة" بأن الدافع إلى الإنجاز لا يتجاوز حدوداً معينة يفرضها منطق التضامن والتوازن بين الحياة الخاصة والالتزامات التطوعية.

يتقاطع هذا التفسير مع ما توصلت إليه بعض الدراسات في المقاولاتية الاجتماعية التي تميّز بين المقول الاقتصادي الساعي إلى تحقيق إنجاز فردي وربحي، والمقول الاجتماعي الذي يعيد توجيه الحاجة إلى الإنجاز نحو تحقيق أهداف جماعية لصالح المجتمع أو الفئات الهشة، وهو ما يبدو جلياً في حالة الفاعلين الجمعيين المدروسين.

2.2. المبادرة والإبداع: محركات الابتكار الاجتماعي

حققت صفة المبادرة متوسطاً حسابياً قدره 7.54، مع دلالة إحصائية عالية ($p=0.000$ ، $t=14.49$)، ما يعكس ميلاً قوياً لدى الفاعلين الجمعيين إلى اتخاذ خطوات سباقية وعدم الاكتفاء برد الفعل. وقد تركزت أعلى القيم في بنود من قبيل "أبني علاقات جيدة مع الزملاء" بمتوسط 7.78، و"أستثمر الفرص الجديدة عندما تظهر" بمتوسط 7.25، إضافة إلى تميّز المبادرات الجماعية بمتوسط 7.75 مقارنة بالمبادرات الفردية التي بلغ متوسطها 7.45، وهو ما يشير إلى أولوية الفعل الجماعي في ثقافة المبادرة.

³⁵⁰ Ibid., pp. 41-45.

³⁵¹ McClelland, D. C. (1967). The Achieving Society: Toward a New Theory of Motivation. New York: The Free Press, pp. 180-195.

وبالموازاة، سجّلت صفة الإبداع متوسطاً عالياً بلغ 7.51 مع دلالة قوية ($t=18.70$)، وكان أعلى بنودها "أسعى إلى تطوير نفسي مهنيّاً باستمرار" بمتوسط 8.18، وهو أعلى بند في المقياس ككل، إلى جانب ميل واضح إلى "تبني أساليب جديدة في العمل" بمتوسط 7.26، و"متابعة التطورات في مجال النشاط" بمتوسط 7.67، ما يدل على نزعة حقيقية نحو التعلم المستمر وتجريب حلول مبتكرة

أ. نظرية شومبيتر (Schumpeter 1934)

ينسجم هذا المستوى المرتفع من المبادرة والإبداع مع التصور الشومبيتري للمقاول بوصفه مبتكراً يُدخل "توليفات جديدة" في ميدان الإنتاج والتنظيم³⁵²، ويحدث نوعاً من "الدمار الخلاق" الذي يستبدل الأساليب القديمة بأخرى أكثر فعالية. فبينما يقتصر دور المدير التقليدي على تفسير ما هو قائم وفق قواعد معروفة سلفاً، يتجاوز المقاول هذا الإطار عبر خلق فرص جديدة، أو إعادة تنظيم الموارد، أو ابتكار طرق مختلفة لتقديم الخدمات وحل المشكلات³⁵³. وتوحي نتائج هذه الدراسة بأن الفاعلين الجمعيين الصحيين يستبطنون جانباً مهماً من هذا المنطق الابتكاري، لكن في سياق اجتماعي تضامني أكثر منه اقتصادي ربحي.

ب. التفسير المقارن

تسمح المقارنة بين هذه النتائج وما طرحه الأدبيات حول الابتكار الاجتماعي باستخلاص عدة ملاحظات:

أولاً، إن المتوسطات المرتفعة لصفتي المبادرة والإبداع تشير إلى أن الفاعلين الجمعيين لا يكتفون بتنفيذ أنشطة روتينية، بل يميلون إلى البحث عن حلول جديدة وتحسين طرق العمل القائمة.

ثانياً، يُظهر بند "تطوير النفس مهنيّاً" كأعلى بند في المقياس توجهاً قوياً نحو التعلم الذاتي وبناء الكفاءة الشخصية بوصفها شرطاً لممارسة فعل جمعي فعّال.

ثالثاً، يكشف تفوّق المبادرات الجماعية على الفردية عن نمط من "الابتكار التشاركي" الذي يتشكل داخل مجموعات عمل، وهو ما يتماشى مع التصورات الحديثة للمقاولاتية

³⁵² Schumpeter, J. A. The Theory of Economic Development.

³⁵³ Schumpeter, J. A. (1942). Capitalism, Socialism and Democracy. New York:Harper & Brothers, pp. 81-86.

الاجتماعية التي ترى أن ابتكار الحلول للمشكلات الاجتماعية يتطلب تعاوناً بين عدة فاعلين، لا عمل فرد واحد معزول.

3.2. الثقة بالنفس: مركز التحكم الداخلي

سجلت صفة الثقة بالنفس (بوصفها تعبيراً عن مركز تحكم داخلي قوي) متوسطاً حسابياً قدره 7.50 بدلالة إحصائية عالية ($p=0.000, t=18.35$)، ما يدل على شعور واضح لدى الفاعلين الجمعيين بقدرتهم على التأثير في مسار الأحداث المرتبطة بعملهم. وقد برز بند "أتحمل مسؤولية ما أقوم به" كأحد أعلى البنود بمتوسط 8.13، إلى جانب بنود أخرى مثل "أتمتع بحرية اتخاذ القرار في عملي" بمتوسط 7.77، و"أحسن تدبير الأمور عند ظهور مشكلات" بمتوسط 7.80، و"أستثمر وقتي بطريقة فعّالة" بمتوسط 7.93. تشير هذه النتائج صورة فاعل جمعي يعي مسؤولياته، ويثق في قدرته على اتخاذ القرار، وتنظيم وقته، ومواجهة المواقف الصعبة.

أ. النظرية عند روتر (1966)

قدم روتر (Rotter) مفهوم مركز التحكم (Locus of Control) لشرح معتقدات الأفراد حول مدى سيطرتهم على نتائج حياتهم³⁵⁴، حيث ميز بين مركز تحكم داخلي (Internal LoC) أي الشخص يعتقد أن نجاحه أو فشله يعتمد على جهوده، و مركز تحكم خارجي (External LoC) بمعنى الشخص يعتقد أن النجاح يعتمد على الحظ أو الآخرين³⁵⁵، وتبين الأدبيات أن أصحاب المركز الداخلي القوي أكثر ميلاً لتحمل المسؤولية و المبادرة، وأن المقاولين غالباً ما ينتمون إلى هذه الفئة.

ب. التفسير التطبيقي

تدل النتائج المتحصل عليها على وجود مركز تحكم داخلي قوي جداً لدى الفاعلين الجمعيين ويتجلى ذلك خصوصاً في ارتفاع بند أتحمل مسؤولية ما أقوم به (8,13)، الذي يعكس إحساساً عالياً بالمسؤولية عن الأفعال و النتائج. كما يشير متوسط حرية اتخاذ القرار (7,77) إلى الشعور بامتلاك القدرة على اتخاذ قرارات مهمة داخل العمل الجمعي، في

³⁵⁴ Rotter, J. B. (1966). Generalized Expectancies for Internal Versus External Control of Reinforcements. Psychological Monographs: General and Applied, 80(1), 1-28.

³⁵⁵ Ibid., pp. 5-12.

حين يظل عدم الاعتماد على الآخرين مرتفعاً أيضاً (7,39) ما يدل على استقلالية معتبرة في أداء المهام. و تنسجم هذه المؤشرات مع نتائج دراسات حديثة بينت أن الافراد ذوي مركو التحكم الداخلي المرتفع يرون أنفسهم قادرين على تجاوز التحديات، و يكونون أكثر استعداداً للانخراط في السلوك المقاولاتي³⁵⁶.

المبحث الثالث: مناقشة أثر العامل الديني على تبني صفات المقاولاتية العلاجية

1. مدخل تفسيري

تطلق الفرضية الثالثة من أن الانتماء إلى مرجعية دينية يساهم في تعزيز بعض خصائص المقاولاتية لدى الفاعلين داخل الجمعيات الخيرية الصحية. وقد بيّنت النتائج الإحصائية وجود فروق دالة في عدد من الأبعاد السلوكية بين المنتمين وغير المنتمين للمدارس الدينية، بما يتيح مقارنة سوسيولوجية لتفسير هذا الأثر.

2. الدين كمنظومة قيم مؤدّة للسلوك المقاولاتي الاجتماعي

تُظهر النتائج أن أثر الدين لا يتجه أساساً نحو تعظيم الإنجاز الفردي، بل نحو تعزيز أنماط سلوكية ذات طابع أخلاقي وتنظيمي، ترتبط مباشرة بطبيعة العمل الجماعي الصحي. في السياق الجزائري، تُساهم قيم مثل الإحسان والتكافل والتطوع في توجيه الفاعلين نحو المبادرة في إنشاء مشاريع صحية خيرية. كما أن مفهوم التوكل يؤدي وظيفة نفسية-اجتماعية تقلل من أثر الخوف من الفشل، بما يسهّل الانخراط في مشاريع ذات طابع غير ربحي أو غير مضمون التمويل.

وتتسق هذه النتيجة مع أدبيات حديثة تشير إلى أن الدين يرتبط بشكل أوضح بنوايا المقاولاتية الاجتماعية مقارنة بالمقاولاتية التقليدية³⁵⁷، باعتبار أن البعد القيمي والأخلاقي يشكل محدداً أساسياً لهذا النمط من الفعل الاقتصادي-الاجتماعي.

³⁵⁶ Baluku, M. M., et al. (2018). Effect of Locus of Control on Entrepreneurial Attitudes and Self-Employment Intentions. Journal of Enterprising Culture, 26(3), 255-283.

³⁵⁷ Iqbal, S., et al. (2023). Investigating the Impact of Religiosity on Entrepreneurial Intentions. Journal of Business Research, 156, 113936.

3. المخاطرة بين التفسير الاقتصادي والتأطير القيمي الديني

تُعد صفة المخاطرة من أبرز الفروق المسجلة بين المجموعتين، ويمكن تفسيرها من خلال اختلاف مرجعية تقييم المخاطر. فالفاعل المتدين داخل المجال الجموعي لا يتعامل مع المخاطرة وفق منطق الربح والخسارة المادية فقط، بل ضمن إطار قيمي يقوم على التوكل واليقين بالجزاء المعنوي³⁵⁸. هذا الإطار يعيد تعريف المخاطرة باعتبارها فعلاً مشروعاً ومقبولاً طالما يندرج ضمن العمل الخيري.

وبذلك لا تُلغى المخاطرة، بل يُعاد تأطيرها ضمن منظومة معنوية تقلل من الحساسية تجاه عدم اليقين، وهو ما يتوافق مع نتائج دراسات حديثة تشير إلى أن الرؤية الدينية للعالم قد تقلل من أثر تجنب عدم اليقين في السلوك المقاولاتي.

4. الانضباط الذاتي: من الممارسة الدينية إلى الكفاءة التنظيمية

تُبرز النتائج فروقاً دالة في بعد التحكم الذاتي، ويمكن تفسير ذلك من خلال البنية اليومية للممارسة الدينية.

فالتزام ممارسات مثل الصلاة في أوقاتها، الصوم، والأذكار، يُنتج نمطاً من الانضباط السلوكي وإدارة الوقت، وهي عناصر تُترجم لاحقاً إلى كفاءات تنظيمية داخل العمل الجموعي. وبهذا يتحول التدين من ممارسة فردية إلى مصدر لتشكيل رأسمال سلوكي يساهم في رفع القدرة على تسيير المشاريع الصحية الخيرية. كما تدعم بعض الدراسات الميدانية في السياق الجزائري فكرة أن القيم الدينية يمكن أن تشكل محركاً أساسياً لنجاح المبادرات ذات الطابع الاجتماعي³⁵⁹.

5. المبادرة وتحمل المسؤولية: انتقال من القيمة إلى الفعل الجموعي

تُظهر النتائج فروقاً دالة في بعدي المبادرة والاستقلالية وتحمل المسؤولية، وهو ما يعكس انتقالاً من مستوى القناعة الدينية إلى مستوى الفعل التنظيمي.

يتجسد ذلك في شكل مبادرات ملموسة مثل إنشاء الجمعيات، تنظيم القوافل الطبية، وحملات التوعية الصحية. كما أن التاريخ المؤسسي للفضاء الديني في المنطقة (كالزوايا

³⁵⁸ Gala, P., & Mueller, B. A. (2024). Religion and Entrepreneurship: A Meta-Analysis (75 studies, 306 effect sizes). University of Augsburg Working Paper..

³⁵⁹ بن دنية، ميلود.. الإسلام والمقاولاتية في الجزائر: دراسة حالة مؤسسة ألف للإعلام الآلي للزاوية العلوية بمستغانم .

والأوقاف) أسهم في ترسيخ ثقافة المبادرة الاجتماعية، التي ما تزال تُعاد إنتاجها داخل الجمعيات المعاصرة.

وعليه، فإن التدين هنا لا يعمل فقط كمحدد قيمي، بل كإطار محفّز للفعل الجماعي المنظم في المجال الصحي³⁶⁰.

6. غياب الفروق في الأبعاد النفسية- المعرفية

في المقابل، لم تُسجل فروق دالة في أبعاد مثل الإبداع، الثقة بالنفس، والحاجة إلى الإنجاز، وهو ما يشير إلى أن هذه السمات لا ترتبط بشكل مباشر بالعامل الديني.

يمكن تفسير ذلك بأن هذه الأبعاد تتأثر أكثر بعوامل بنيوية مثل المستوى التعليمي، الخبرة المهنية، ونمط التنشئة الاجتماعية، أكثر من ارتباطها بالمرجعية القيمية الدينية.

كما يُلاحظ أن مفهوم الإنجاز قد يختلف دلاليًا بين المجموعتين، حيث يميل غير المنتمين إلى تصور دنيوي-مهني للإنجاز، بينما يربطه المتدينون ببعد أخلاقي-أخروي لا تلتقطه أدوات القياس النفسية التقليدية بشكل كامل.

تُظهر المناقشة أن العامل الديني لا يؤثر بشكل شامل على جميع أبعاد المقاولاتية، بل يتركز أثره أساسًا في الأبعاد السلوكية والأخلاقية المرتبطة بالفعل الجماعي الصحي، مثل المبادرة، تحمل المسؤولية، التحكم الذاتي، والمخاطرة المؤطرة قيمياً.

في المقابل، لا يظهر هذا الأثر بوضوح في الأبعاد النفسية-المعرفية، مما يشير إلى أن التدين يعمل كعامل مُعزّز جزئي وليس محددًا شاملاً للمقاولاتية الصحية.

وبالتالي يمكن اعتبار الفرضية الثالثة مدعومة جزئيًا، مع تأكيد أن التدين يشكل رأسمًا رمزيًا وأخلاقيًا يتحول عبر الممارسة الاجتماعية إلى دعم ملموس للفعل المقاولاتي داخل الجمعيات الخيرية الصحية.

³⁶⁰ عبد الحفيظ، يحيى، وبوجمل، طاهر. (2024). المقاولاتية الاجتماعية في الجزائر: صعوبات وآفاق. المقيري للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 8، العدد 1، ص ص 213-233.

المبحث الرابع: أثر البيئة القانونية (قانون 06/12) على الفعالية المقاولاتية

1. القانون 06/12 كإطار تقييد مؤسسي انتقائي

توحي نتائج الدراسة أن البيئة القانونية المنبثقة من قانون 06/12 لا تُنتج عائفاً مطلقاً وشاملاً أمام الفعل المقاولاتي داخل الجمعيات الخيرية الصحية، بقدر ما تفرض نمطاً من التقييد المؤسسي الانتقائي الذي يطال بعض الأبعاد أكثر من غيرها. فالقانون لا يلغي قدرة الجمعيات على الفعل الاجتماعي أو التنظيمي، لكنه يعيد تشكيل مجال حركتها وفق حدود قانونية وإدارية تجعل بعض أشكال المبادرة أكثر قابلية للممارسة من غيرها.

وفي ضوء سوسيولوجيا القانون، يمكن فهم هذا النمط بوصفه انتقالاً من منطق الضبط التنظيمي إلى منطق إعادة توجيه الفعل الجمعي³⁶¹، بحيث تصبح الجمعيات أكثر قدرة على المحافظة على وظائفها الاجتماعية والتضامنية، مقابل تقلص قدرتها على تطوير مبادرات ذات طابع اقتصادي مستقل أو بناء نماذج تمويل مستدامة.

وتتوافق هذه القراءة مع عدد من الدراسات النقدية التي اعتبرت أن قانون 06/12 عزز الرقابة الإدارية على التأسيس، والتمويل، والشراكات³⁶²، بما جعل أثره الأبرز يظهر في المساحات المرتبطة بالموارد الاقتصادية أكثر من ظهوره في الأنشطة الاجتماعية أو الحوكمية الداخلية.

2. الهابيتوس الجمعي واستراتيجيات التكيف مع البيئة القانونية

يسمح المنظور البوردويو بفهم أعمق لكيفية تفاعل الفاعلين الجمعيين مع البيئة القانونية المقيدة، من خلال مفهوم "الهابيتوس" باعتباره منظومة من الاستعدادات المكتسبة التي توجه الممارسة داخل الحقل الاجتماعي³⁶³.

في هذا السياق، لا يتعامل الفاعلون الجمعيون مع القانون بوصفه مجرد نص تنظيمي خارجي، بل باعتباره جزءاً من شروط اللعبة داخل الحقل الجمعي، بما يدفعهم إلى تطوير استراتيجيات تكيف براغماتية تقوم على استبطان القيود القانونية وتوجيه الجهد نحو المجالات الأقل تعرضاً للرقابة المباشرة.

³⁶¹ سعدون، نور الدين. الجمعيات المدنية في الجزائر بين القانون 31/90 والقانون 06/12. ص 190.

³⁶² بن ناصر، بوطيب. النظام القانوني للجمعيات في الجزائر: قراءة نقدية في ضوء القانون 06/12. ص 265.

³⁶³ Bourdieu, Pierre. (1972). Esquisse d'une théorie de la pratique. Genève: Droz, p 188.

ويظهر ذلك من خلال المحافظة على حيوية الأنشطة الاجتماعية والحوكمية، مع تبني قدر أكبر من الحذر تجاه المبادرات الاقتصادية، خاصة تلك المرتبطة بالتمويل، أو الشراكات، أو المشاريع المدرة للدخل. وهكذا يتشكل هابيتوس جمعي براغماتي يوازن بين الاستمرارية التنظيمية وتجنب الاصطدام بالمحددات القانونية.

3. هشاشة البعد الاقتصادي داخل المقاولاتية العلاجية

تُبرز المعطيات أن البعد الاقتصادي يمثل الحلقة الأكثر هشاشة ضمن بنية المقاولاتية العلاجية، ليس بسبب ضعف المبادرة الاجتماعية أو محدودية التنظيم، بل نتيجة تمركز القيود القانونية حول الموارد وآليات التمويل.

فحين يصبح الوصول إلى التمويل، وتنويع الموارد، وبناء الشراكات المالية أكثر خضوعاً للرقابة والإجراءات، تتراجع قدرة الجمعيات على الانتقال من العمل الخيري التقليدي إلى نموذج مقاولاتي اجتماعي أكثر استدامة³⁶⁴. وبذلك يتعرض الرأسمال الاقتصادي داخل الحقل الجمعي إلى مستوى أعلى من التقييد مقارنة بالرأسمال الاجتماعي أو الرمزي.

وينتج عن هذا الوضع نمط يمكن توصيفه بالمقاولاتية الاجتماعية غير المكتملة اقتصادياً، حيث تحتفظ الجمعيات بقدرة معتبرة على التعبئة الاجتماعية والتنظيم الداخلي، لكنها تواجه صعوبات بنيوية في بناء استقلالية مالية طويلة المدى. ويعكس ذلك مفارقة بنيوية تتمثل في أن الامتثال القانوني قد يحافظ على الشرعية التنظيمية، لكنه قد يحد في الوقت نفسه من المرونة الاقتصادية.

4. قراءة نظرية: من التقييد القانوني إلى إعادة تشكيل الفعل الجمعي

لا يبدو أثر قانون 06/12 مقتصرًا على فرض قيود مباشرة، بل يتجاوز ذلك إلى إعادة تشكيل طبيعة المقاولاتية الاجتماعية نفسها. فبدل أن تتطور الجمعيات باعتبارها فاعلاً اجتماعياً واقتصادياً متكاملًا، تصبح أقرب إلى فاعل اجتماعي ذي قدرة تنظيمية معتبرة لكن ضمن حدود اقتصادية مضبوطة.

³⁶⁴ حنيفي، فاطمة. (2020، أكتوبر). مدى خضوع الموارد المالية للجمعيات للرقابة في ظل القانون 12/06. مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، جامعة تلمسان، العدد 43، ص 75.

ومن هذا المنظور، لا يُنتج القانون تعطيلاً كلياً، بل يساهم في صياغة نموذج خاص من المقاولاتية الاجتماعية، يتميز بارتفاع الفعالية الاجتماعية والحوكمة مقابل محدودية نسبية في الاستدامة الاقتصادية.

انطلاقاً من التحليل السوسيولوجي، يمكن اعتبار الفرضية الرابعة متحققة جزئياً. فالبيئة القانونية الناجمة عن قانون 06/12 لا تمثل عائقاً شاملاً أمام المقاولاتية الاجتماعية داخل الجمعيات الخيرية الصحية، لكنها تمارس أثراً تقييدياً انتقائياً يتركز أساساً في البعد الاقتصادي. وبالتالي، يمكن النظر إلى هذا القانون بوصفه إطاراً لإعادة تشكيل الفعل الجماعي أكثر من كونه مجرد أداة تعطيل، حيث يسمح باستمرار الحيوية الاجتماعية والتنظيمية، لكنه يحد من تشكل مقاولاتية اجتماعية مكتملة اقتصادياً.

وعليه، تُنتج البيئة القانونية الراهنة نمطاً من المقاولاتية العلاجية يتميز بفعالية اجتماعية وحوكمة معتبرة، مقابل هشاشة نسبية في بناء الاستدامة المالية، بما يجعل التحدي الأساسي أمام الجمعيات الخيرية الصحية في الجزائر لا يكمن في غياب الفعل المقاولاتي، بل في محدودية تحوله إلى نموذج اقتصادي مستدام.

تُظهر مناقشة الفرضيات الأربع أن المقاولاتية العلاجية في الجمعيات الخيرية الجزائرية تتشكل داخل تركيب معقد من العوامل البنوية والذاتية، حيث تتقاطع البنى القانونية والموارد الاقتصادية مع الصفات الشخصية للفاعلين ورأسمالهم الاجتماعي والديني. فقد أبرزت نتائج الفرضية الأولى أن مستوى الفعالية الحوكمية والاجتماعية عالٍ نسبياً رغم هشاشة الموارد الاقتصادية، ما يدل على قدرة هذه الجمعيات على تعبئة موارد غير مادية (ثقة، تضامن، التزام) لتعويض النقص في التمويل ودعم استمرارية الفعل التضامني. وبينت الفرضية الثانية أن الفاعلين الجماعيين يمتلكون رصيماً قوياً من الصفات المقاولاتية، خاصة الاستقلالية والتحكم الذاتي والمبادرة، وأن التعليم يمثل المتنبئ الأبرز بهذه الصفات، بما يعزز أطروحات علم الاجتماع التربوي حول دور رأس المال الثقافي في تشكيل أنماط الفاعلية الحديثة داخل الحقول المدنية.

كما أتاحت مناقشة الفرضيتين الثالثة والرابعة الكشف عن أن المقاولاتية العلاجية داخل الجمعيات الخيرية في الجزائر تتشكل عند تقاطع مركّب بين محددات مؤسسية-قانونية ومحددات قيمية- دينية، وأن فهم أيّ منهما بمعزل عن الآخر يبقى فهماً ناقصاً.

فمن جهة أولى، بيّنت مناقشة الفرضية الثالثة أن البيئة القانونية في ظل قانون 06 / 12 تعمل كعامل تقييد مؤسسي انتقائي يؤثر بالأساس في البعد الاقتصادي للنشاط المقاولاتي، عبر القيود المفروضة على التمويل والشراكة والاستقلالية المالية، دون أن تتمكن من تعطيل آليات الحوكمة التشاركية أو تفويض الهدف الاجتماعي لهذه الجمعيات بصورة كلية. وقد دعمت هذه النتيجة ما ذهبت إليه الأدبيات النقدية لقانون الجمعيات الجزائري من أن التأثير ليس شاملاً بل يتمركز في البعد المالي والاقتصادي.

ومن جهة ثانية، كشفت مناقشة الفرضية الرابعة أن العامل الديني يوفّر رصيذاً قيمياً وسلوكياً مهماً يتمثل في تعزيز المبادرة، وتحمل المسؤولية، والاستعداد للمخاطرة المحسوبة، والقدرة على التحكم الذاتي، وهي صفات تُشكّل عماد الأداء المقاولاتي وتمنحه معنىً رسالياً في مجال الصحة. وتتقاطع هذه النتيجة مع أبحاث دولية متزايدة تربط التدين بالمقاولاتية الاجتماعية عبر آليات الدافعية الذاتية والذكاء الروحي.

وانطلاقاً من ذلك، يمكن توصيف الفعالية المقاولاتية للجمعيات الخيرية الصحية في السياق الجزائري بأنها فعالية "مقيّدة قانونياً ومسنودة قيمياً" في الوقت ذاته: فهي تواجه حدوداً موضوعية ناجمة عن الإطار القانوني والمالي، لكنها تستند في المقابل إلى رأسمال رمزي وديني يُسهم في تعويض بعض أوجه القصور البنيوي عبر تعبئة الدوافع التضامنية والمعاني الأخلاقية للفعل.

وتفتح هذه الخلاصة آفاقاً أمام المشرّع وصانع القرار للتفكير في إصلاحات قانونية تتيح هامشاً أوسع للمقاولاتية العلاجية - لا سيما في البعد الاقتصادي والتمويلي - مع الحفاظ على الإسناد القيمي والروحي الذي يمنح هذه المبادرات مضمونها الاجتماعي والإنساني، وهو ما قد يتحقق عبر إطار تشريعي خاص بالجمعيات ذات المنفعة العامة يختلف عن الإطار العام لقانون الجمعيات، مع إنشاء آليات تمويل مبتكرة كصناديق الاستثمار الوقفي.

المبحث الخامس: خلاصة نتائج الدراسة

1. نتائج حول خصائص الفاعلين والجمعيات

يتكوّن نسيج الفاعلين الجمعويين في الجمعيات الخيرية الصحية أساساً من فئة شابة؛ متوسط العمر يقارب منتصف الثلاثينيات، مع تركّز واضح في الفئة 23-34 سنة، ما يعني أن المقاولاتية العلاجية تركز على طاقة شبابية نشطة اجتماعياً ومهنيّاً.

يسجّل ارتفاع في المستوى التعليمي للعينة، حيث تشكل الفئة الجامعية النسبة الأكبر من المبحوثين، وهو ما يعكس مستوى معتبراً من الرأسمال الثقافي والمعرفي داخل هذه الجمعيات، ويفسّر قدرتها على التنظيم والتسيير والمبادرة.

تُظهر النتائج اختلالاً جندرياً لصالح الذكور؛ إذ يفوق حضور الرجال بكثير حضور النساء داخل الجمعيات الخيرية الصحية، ما يشير إلى استمرار أثر الأدوار الاجتماعية التقليدية في توزيع السلطة والمبادرة داخل الفضاء الجمعوي الصحي.

تتسم الجمعيات المدروسة بامتداد تنظيمي متفاوت (محلي، ولائي، وطني)، لكنها في الغالب جمعيات ذات جذور محلية قوية، تستند إلى شبكات اجتماعية وثقافية (وأحياناً دينية) متجذرة في محيطها، ما يسهل تعبئة الموارد والشرعية الاجتماعية.

2. نتائج حول أبعاد المقاولاتية العلاجية

أظهرت القياسات الكمية أن الأبعاد الثلاثة للمقاولاتية العلاجية (الحوكمي، الاقتصادي، الاجتماعي) تحقّق متوسطات مرتفعة إحصائياً مقارنة بالمتوسط النظري، مع قيم اختبار T دالة عند مستوى $[p < 0.001]$ ، وهو ما يدل على أن الجمعيات الخيرية العلاجية تقترب فعلياً من النموذج المثالي للمقولة الاجتماعية كما صاغته EMES.

في البعد الحوكمي، برزت عناصر المشاركة في اتخاذ القرار، وإشراك المستفيدين، واستقلالية الجمعية نسبياً عن الهيئات الرسمية، مع وجود تفاوت بين الجمعيات في درجة ترسخ ثقافة الحوكمة التشاركية.

في البعد الاقتصادي، ظهرت قدرة الجمعيات على تنويع نسبي لمصادر مواردها (تبرعات، إعانات، شراكات)، لكنها لا تزال تعاني من هشاشة في الاستدامة المالية ومن الاعتماد الكبير على التبرعات الفردية والظرفية، ما يحد من إمكانيات التخطيط بعيد المدى.

في البعد الاجتماعي، حققت الجمعيات أعلى المؤشرات؛ إذ توجه معظم أنشطتها لخدمة المصلحة العامة، وتحسين الولوج إلى العلاج، ومساندة الفئات الهشة، بما ينسجم مع الجوهر القيمي للمقاولاتية الاجتماعية في المجال الصحي.

3. نتائج حول الصفات المقاولاتية للفاعلين

بينت النتائج أن الصفات المقاولاتية لدى الفاعلين الجمعويين متوفرة بمستويات مرتفعة، حيث تصدر التحكم الذاتي قائمة الصفات، يليه الاستقلالية وتحمل المسؤولية، ثم المبادرة والإبداع، فالحاجة إلى الإنجاز والمخاطرة.

تشير هذه النتائج إلى أن الفاعل الجمعوي الصحي يجمع بين الدافعية الداخلية العالية والانضباط الذاتي والقدرة على اتخاذ قرارات عقلانية، ما يشكل قاعدة نفسية-سلوكية متينة للفعل المقاولاتي الاجتماعي.

تُظهر بنية المخاطرة نمطاً من "المخاطرة المحسوبة"؛ فالمبحوثون يميلون إلى السعي وراء أهداف صعبة وطموحة، لكن مع حذر نسبي، وهو ما ينسجم مع حساسية المجال الصحي الذي لا يسمح بمغامرات عالية غير محسوبة.

4. نتائج حول كوفيد-19 والمقاولاتية العلاجية

أبرزت المعطيات أن أزمة كوفيد-19 شكّلت لحظة حاسمة في بروز وتكثيف أنشطة الجمعيات الخيرية الصحية؛ حيث توسعت مجالات التدخل لتشمل توفير التجهيزات الطبية، ودعم الطواقم الصحية، وتنظيم حملات التوعية، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للمرضى وعائلاتهم.

أظهرت الجمعيات قدرة معتبرة على التكيف السريع، من خلال إعادة تنظيم مواردها، وتعبئة متبرعين جدد، وبناء شراكات مع فاعلين رسميين وغير رسميين، ما يؤكد أن الأزمات يمكن أن تكون محفزاً لتبلور نماذج أكثر وضوحاً من المقاولاتية العلاجية.

في المقابل، كشفت الأزمة عن ضعف هيكلي في الاستدامة المالية والموارد البشرية الدائمة، ما جعل جزءاً من المجهود المقاولاتي ظرفياً ومرتبباً بحدة الأزمة أكثر من ارتباطه باستراتيجية طويلة المدى.

5. نتائج اختبار الفرضيات والعوامل المؤثرة

جاءت النتائج داعمة للفرضية المتعلقة بارتفاع مستوى المقاولاتية العلاجية ؛ إذ تحقق الأبعاد الثلاثة (الحوكمي، الاقتصادي، الاجتماعي) مستويات تفوق المتوسط النظري بشكل ذي دلالة إحصائية، ما يعني أن الجمعيات الخيرية العلاجية لا تشغل بمنطق خيري تقليدي فقط، بل تقترب من منطق المقولة الاجتماعية.

بيّنت اختبارات الارتباط أن بعض الصفات المقاولاتية، خاصة المبادرة والتحكم الذاتي والاستقلالية، ترتبط إيجابياً بمستوى المقاولاتية العلاجية ، في حين بدت العلاقة مع بعض الصفات الأخرى (مثل المخاطرة) أضعف أو غير دالة في بعض الأبعاد، مما يدعم فرضية أن الفعل المقاولاتي الاجتماعي يتأسس على نمط خاص من الصفات مختلف عن النمط الربحي التقليدي.

بيّنت النتائج أن التدين يرتبط أساساً بالبعد الاجتماعي والقيمي للمقاولاتية العلاجية (القيم التضامنية، الإحساس بالرسالة، البعد الأخلاقي للفعل)، أكثر من ارتباطه بالأبعاد الاقتصادية أو الحوكمية؛ أي أنه يلعب دور محفز قيمي، لكنه لا يغني عن الحاجة إلى كفاءات تنظيمية وموارد مادية مؤسسية.

أظهرت التحليلات أن تأثير البيئة القانونية (القانون 06/12) في مستوى المقاولاتية العلاجية محدود وجزئي؛ فتمثّلات الفاعلين للجوانب التقييدية في القانون لا تمنع بالضرورة ظهور المبادرات المقاولاتية، بل تدفعهم أحياناً إلى البحث عن مساحات تأويل وتكيف داخل الإطار التنظيمي القائم.

6. خلاصة

في المحصلة، تُظهر الدراسة أن الجمعيات الخيرية العلاجية في الجزائر تُجسّد شكلاً ناشئاً من المقاولاتية العلاجية، يقوم على تفاعل معقد بين خصائص الفاعلين (الشباب، التعليم، الصفات المقاولاتية)، والبنية التنظيمية للجمعيات، والإطار القانوني، وتجربة الأزمات الصحية، ضمن أفق يسعى إلى تكريس الحق في الصحة والعدالة الصحية بوسائل تنظيمية مبتكرة، وإن ظلت محكومة بقيود الاستدامة المالية والهشاشة المؤسسية.

المبحث السادس: التكاملات والحدود المنهجية للدراسة

يقتضي الطابع العلمي والنسقي لهذه الأطروحة الوقوف عند حدودها المنهجية و التكاملات الممكنة، بما يسمح بوضع النتائج المتوصل إليها في إطارها الصحيح، وفتح آفاق بحثية لاحقة أكثر عمقاً ودقة .

لقد اقتصرَت الدراسة على عينة من الجمعيات الخيرية الصحية في سياق جغرافي واجتماعي محدد (الجزائر)، و هو ما يحدّ من إمكانية تعميم النتائج على باقي أنواع الجمعيات (الثقافية، البيئية، الحقوقية...) أو على مجتمعات عربية أخرى تختلف في بنيتها القانونية والثقافية.

كما أن اعتماد عينة قصدية مكونة من 205 مبحوثين، رغم كفايتها إحصائياً، لا يلغي احتمال وجود تحيز في تمثيل بعض الفئات (من حيث السن، الخبرة، حجم الجمعيات، أو موقعها الحضري/الريفي)، وهو ما يستدعي الحذر في تعميم النتائج خارج الإطار الذي جُمعت فيه.

كما اعتمدت الدراسة أساساً على استبيان مبني على مقياس «صفات المقاول» وفق ليكرت من 1 إلى 10، إضافة إلى مقاييس للأبعاد الثلاثة انطلاقاً من النموذج البلجيكي للمقاولاتية الاجتماعية و مجموعة من الاسئلة حول قانون 06/12 و التدّين ، ما يمنحها قوة كمية ، لكنه في الوقت نفسه يبقى رهيناً بحدود القياس الذاتي (Self-report) وتأثير الرغبة في الظهور الاجتماعي الإيجابي لدى المبحوثين.

كما أن إسقاط مقياس طُور في سياق غربي على سياق ثقافي- ديني مختلف، حتى بعد تكييفه لغوياً، قد لا يلتقط كل خصوصيات «الهابيتوس المقاولاتي» في السياق الجزائري، خاصة فيما يتعلق بالأبعاد الرمزية والدينية والقيمية، وهو ما يستدعي تكملة نوعية عبر مقابلات معمقة وتحليل مضموني للخطابات والممارسات الفعلية داخل الجمعيات.

و من الناحية الإجرائية، مكّنت الاختبارات الإحصائية المعتمدة (T-test، Kruskal-Wallis، Spearman، والانحدار المتعدد) من اختبار الفرضيات بكفاءة، إلا أنها تظل محصورة في كشف العلاقات الارتباطية والتنبؤية، دون الحسم في العلاقات السببية المعقدة بين المتغيرات. فالعلاقة بين التعليم والصفات المقاولاتية، أو بين القانون والبعد

الاقتصادي، أو بين التدين وبعض الصفات الشخصية، قد تتأثر بمتغيرات وسيطة (مثل نوع القيادة داخل الجمعية، تاريخ الجمعية، الانخراط السياسي، طبيعة الشبكات الاجتماعية) لم تُدمج في النماذج الحالية، ما يحدّ من القدرة على بناء نماذج تفسيرية سببية مكتملة.

كما تستند النتائج إلى بيانات مقطعية (Cross-sectional) جمعت في فترة زمنية محددة، في حين أن المقاولاتية الاجتماعية ظاهرة دينامية تتأثر بمتغيرات سياسية واقتصادية وقانونية متسارعة (تعديلات محتملة لقانون الجمعيات، تحولات السوق الخيرية، الأزمات الصحية والاقتصادية...).

هذا الطابع اللحظي يجعل من الضروري التعامل مع النتائج بوصفها «صورة سوسيولوجية آنية» أكثر من كونها حالة ثابتة، ويدعو إلى إنجاز دراسات طولية (Longitudinal) تتابع تطور نفس الجمعيات والفاعلين عبر الزمن لرصد مسارات التغيير في الصفات المقاولاتية والفعالية التنظيمية في ضوء التحولات البنيوية.

انطلاقاً من هذه الحدود، يمكن اقتراح عدد من التكاملات المنهجية والعلمية لتعميق فهم ظاهرة المقاولاتية العلاجية في الجزائر:

✓ توسيع المجال التجريبي ليشمل أنواعاً أخرى من الجمعيات (تنموية، شبانية، نسوية...) ومناطق جغرافية مختلفة، بما يسمح ببناء مقارنة سوسيولوجية بين الحقول الجمعية المتنوعة.

✓ اعتماد تصميم منهجي مختلط (Mixed-Methods) يدمج بين التحليل الكمي والاستبيانات من جهة، والمقابلات المعمقة ودراسات الحالة والملاحظة الميدانية من جهة أخرى، قصد التقاط الأبعاد الرمزية واليومية للممارسة المقاولاتية داخل الجمعيات.

✓ تطوير مقاييس محلية للصفات المقاولاتية تنطلق من الخصوصية الثقافية-الدينية واللغوية للمجتمع الجزائري، عوض الاقتصار على تكييف مقاييس مستوردة، وبناء أدوات تقيس رأس المال الاجتماعي والروحي بصورة أدق.

✓ إدماج متغيرات تفسيرية إضافية (نمط القيادة، تاريخ الجمعية، شكل العلاقة بالدولة، مستوى الاحترافية التنظيمية) في نماذج إحصائية أكثر تقدماً (مثل نماذج المعادلات البنائية) لفحص البنى العميقة التي تنظم العلاقة بين الفرد والجمعية والدولة.

✓ إجراء دراسات مقارنة بين جمعيات ذات مرجعيات دينية مختلفة، أو بين جمعيات ذات طابع ديني وأخرى علمانية، لاستكشاف أشكال «الهابيتوس المقاولاتي» المتعددة وكيفية تفاعل رأس المال الديني مع رأس المال الثقافي والاقتصادي في إنتاج الفاعلية الاجتماعية.

بهذه التكميلات والحدود المنهجية، لا تُفهم نتائج الدراسة بوصفها أحكاماً نهائية، بل كمساهمة مرحلية في بناء فهم سوسيولوجي مركّب للمقاولاتية العلاجية في الجزائر، مفتوحة على المراجعة والتطوير عبر بحوث لاحقة أوسع مجالاً وأكثر عمقاً من الناحية النظرية والإجرائية.

المبحث السابع: توصيات منهجية وعملية

❖ على مستوى السياسات القانونية: مراجعة قانون 06/12 باتجاه تخفيف القيود على التمويل وتنويع مصادره للجمعيات الصحية (تبسيط إجراءات الإعانات، إعادة النظر في إلزامية محافظ الحسابات للجمعيات الصغيرة والمتوسطة). والانتقال من منطق الضبط الأمني إلى منطق الشراكة التنموية بين الدولة والجمعيات، خاصة في قطاع الصحة، عبر عقود أهداف وتمويل مشروط بالمخرجات وليس فقط بالشكليات المحاسبية.

❖ على مستوى تسيير الجمعيات الصحية: تطوير استراتيجيات تنويع الموارد (شراكات مع القطاع الخاص، مشاريع مدرة للدخل، منصات تبرع إلكترونية) للتخفيف من أثر القيود القانونية على البعد الاقتصادي للمقاولاتية. الاستثمار في البعد الحوكمي والاجتماعي الذي أظهر مرونة أكبر، عبر تعزيز الشفافية، والتواصل المجتمعي، وبناء شبكات تعاون بين الجمعيات الصحية على المستوى المحلي والوطني.

❖ على مستوى توظيف العامل الديني: إدماج المرجعيات الدينية الإيجابية (التوكل المسؤول، الإحسان، المسؤولية الفردية) في برامج التكوين القيادي داخل الجمعيات، لتعزيز صفات المخاطرة المحسوبة، وضبط الذات، والمبادرة. والحذر من اختزال التدين في الانتماء المدرسي الضيق، والتركيز بدلاً من ذلك على القيم المشتركة العابرة للمدارس، بما يحافظ على التعدد داخل الحقل الجمعي ويحد من التوترات الإيديولوجية.

❖ توصيات بحثية توسيع الدراسة إلى أنواع أخرى من الجمعيات (اجتماعية، بيئية، شبابية) للتحقق من مدى عمومية نموذج "المقاولاتية المقيدة قانونياً والمسنودة قيمياً" خارج قطاع

الصحة. وإدراج متغيرات وسيطة إضافية (مثل الخبرة المهنية، المستوى التعليمي، الانتماء الحزبي) لفهم أفضل للصلة بين التدين والصفات المقاولاتية في السياق الجزائري.

خاتمة عامة

تكشف هذه الأطروحة، من خلال مسارها النظري والميداني، أن الجمعيات الخيرية العاملة في المجال الصحي في الجزائر تمثل فضاءً مركباً يتقاطع فيه الإرث الخيري التقليدي مع منطق المقاولاتية الاجتماعية الحديثة، في سياق تتزايد فيه الضغوط على المنظومة الصحية الرسمية وتتعلم في الفوارق في الولوج إلى الخدمات العلاجية.

فقد بينت التحليلات النظرية أن مفهوم المقاولاتية الاجتماعية، كما تبلور في الأدبيات الدولية وفي مقاربة EMES على وجه الخصوص، يقدم أدوات مفهومية دقيقة لفهم المبادرات التي تستهدف المصلحة العامة عبر نماذج تنظيمية مستقلة نسبياً عن الدولة والسوق، مع الحفاظ على منطق عقلاني في تعبئة الموارد وتسيير الأنشطة.

وأظهرت المقاربة القانونية للسياق الجزائري، خاصة قراءة قانون الجمعيات 06/12، أن الإطار التنظيمي يضع قيوداً وفرصاً في آن واحد أمام تشكّل مبادرات مقاولاتية صحية تضامنية داخل الحقل الجمعي.

على المستوى الميداني، أبرز الفصل التطبيقي أن الفاعلين الجمعيين في الجمعيات الخيرية العلاجية يتميزون ببنية ديموغرافية ومهنية يغلب عليها الشباب والمستوى التعليمي الجامعي، مع حضور واضح لصفات مقاولاتية مثل التحكم الذاتي، والاستقلالية، والمبادرة، والإبداع، وهو ما يوفر رصيذاً بشرياً مؤهلاً لتبني منطق المقاولاتية الاجتماعية في المجال الصحي.

كما أظهرت القياسات الكمية للأبعاد الثلاثة للمقاولاتية العلاجية (الحوكمي، الاقتصادي، الاجتماعي) أن هذه الجمعيات تحقق مستويات مرتفعة نسبياً من خصائص النموذج المثالي للمقولة الاجتماعية، خاصة في ما يتعلق بالتوجه نحو المصلحة العامة، والانخراط التطوعي، وبعض أشكال الاستقلالية في اتخاذ القرار، وإن ظلت محدودة في جوانب أخرى مثل الاستدامة المالية وتنويع مصادر التمويل.

أما اختبار الفرضيات، فقد بين أن الصفات المقاولاتية الفردية ترتبط فعلاً بمستوى المقاولاتية العلاجية داخل الجمعيات، لا سيما صفات المبادرة والتحكم الذاتي والاستقلالية، ما

يؤكد أن الفعل المقاولاتي في هذا السياق ليس مجرد استجابة لفرص بنوية، بل هو أيضًا نتاج لرأسمال نفسي-سلوكي يتشكل عبر المسارات التعليمية والمهنية والدينية والقيمية للفاعلين. وفي المقابل، أظهر التحليل أن تأثير البيئة القانونية، رغم حضورها كعامل مقيد في تمثيلات الفاعلين، يبقى جزئيًا ومركبًا؛ إذ تميل الجمعيات إلى تكييف ممارساتها مع القيود بدل تعليق المبادرة، مستفيدة من الهوامش المتاحة ضمن الإطار التنظيمي، ومن شبكاتها الاجتماعية والرمزية.

كما بيّنت النتائج أن التدين يسهم بالأساس في تعزيز البعد القيمي والاجتماعي للمقاولاتية الصحية، من خلال ترسيخ قيم الإيثار والتكافل، دون أن يحدد بمفرده مستوى الاحترافية التنظيمية أو الأداء الاقتصادي للجمعيات.

وتبرز تجربة كوفيد-19، كما عالجتها الدراسة، بوصفها لحظة كاشفة لقدرات الجمعيات الخيرية العلاجية على التكيف مع الأزمات، إذ تمكنت هذه الفاعليات من توسعة نطاق تدخلها، وبناء شراكات جديدة، وتعبئة موارد إضافية في ظرف وجيز، ما يؤكد أن الأزمات يمكن أن تشكل محفزًا لبلورة أنماط مبتكرة من المقاولاتية العلاجية تسد فراغات المنظومة الرسمية وتخفف من هشاشة الفئات الأكثر عرضة للمخاطر.

غير أن هذه التجربة كشفت في الوقت نفسه هشاشة بعض الأبعاد، خاصة ما يتعلق بضمان استدامة الموارد، وتنمين الكفاءات، وتطوير آليات للقياس والتقييم، وهي جوانب تظل ضرورية لترسيخ نموذج مقاولاتي صحي قادر على الاستمرارية والتعميم.

في ضوء ما سبق، يمكن القول إن هذه الأطروحة تساهم في إعادة توصيف الجمعيات الخيرية الصحية في الجزائر ليس فقط كفاعلين خيريين تقليديين، بل كحاضنات محتملة لـ"مقاولاتية علاجية" تجمع بين البعد القيمي-التضامني والبعد التنظيمي-المؤسساتي، في تفاعل مع إطار قانوني ملتبس وسياقات اجتماعية وسياسية متغيرة.

وتفتح نتائج الدراسة آفاقًا بحثية وتطبيقية متعددة، من بينها ضرورة تعميق الدراسات المقارنة بين أنواع مختلفة من الفاعلين في المجال الصحي (جمعيات، زوايا، مؤسسات خاصة ذات بعد اجتماعي)، وبناء سياسات عمومية تشجع صيغًا أكثر وضوحًا للمقاولاتية العلاجية،

سواء عبر تكييف الإطار القانوني أو عبر آليات للتمويل والدعم والمرافقة، بما يضمن دمج هذه المبادرات ضمن رؤية أوسع للعدالة الصحية والتنمية المحلية المستدامة.

أولاً: الكتب باللغة العربية

1. ابن منظور، محمد بن مكرم. (1993). لسان العرب. تحقيق عبد الله العلي الكبير ومحمد عبد الله الكبير. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
2. الأشرف ، مصطفى .(1983). الأمة و المجتمع.الجزائر:المؤسسة الوطنية للكتاب .
- 3.الأصفهاني ، الراغب. (1991). مفردات ألفاظ القرآن. بيروت:دار القلم.
- 4.الجيلاني ، حسان ، سلاطنية، بلقاسم. (2009). محاضرات في المنهج والبحث العلمي، الكتاب الثاني (ط2). الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية.
- 5.الدخيل، عبد الله عبد العزيز. (2012). معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية (إنجليزي-عربي) (ط2). عمان:دار المناهج للنشر والتوزيع.
- 6.السيد، الحسني. (1985). نحو نظرية اجتماعية نقدية. بيروت:دار النهضة العربية
- 7.الشامي ، عبد الرقيب صالح محسن. (2018). فقه الدين والتدين (ط1). بيروت:دار الكتب العلمية.
- 8.الشميمري ، أحمد بن عبد الرحمن ، وفاء بنت ناصر المبيريك. (1440هـ). ريادة الأعمال. الرياض:شركة العبيكان للتعليم.
- 9.الصاوي، علي السيد. (1997). نظرية الثقافة. الأردن:سلسلة عالم المعرفة.
- 10.الطيب بوعزة. (2010). دراسات في علم الاجتماع الجزائري. الجزائر:دار النشر الجامعي.
- 11.العامري، سلامة. (2006). الولاية والمجتمع:مساهمة في التاريخ الاجتماعي والديني لإفريقية في العهد الحفصي. بيروت:دار الفارابي.
- 12.بدوي، أحمد زكي. (1982). معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية (إنجليزي-فرنسي-عربي). لبنان:مكتبة لبنان.
- 13.رابحي، أحسن. (2013). الحريات العامة (ط1). الجزائر:دار الكتاب الحديث.
- 14.روبرت لووي. (2007). تاريخ الإثنولوجيا من البدايات حتى الحرب العالمية الثانية، ترجمة نظير جاهل (ط2). لبنان:المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- 15.سعد الله، عمر. المنظمات غير الحكومية في الجزائر بعد الاستقلال. الجزائر:دار هومة.

16. سعيدي محمد .(2012). المجتمع الجزائري و التحولات الاجتماعية ،الجزائر:دار الهدى
17. سلمان، عبد الملك عامر. (1998). الضمان الاجتماعي في ضوء المعايير الدولية و التطبيقات العملية. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية
18. شروخ ، صلاح الدين. (1975). منهجية البحث العلمي. الجزائر: دار النهضة.
19. شكر، عبد الغفار. (2003). المجتمع الأهلي و دوره في بناء الديمقراطية (ط1). دمشق: دار الفكر
20. غيث ، محمد عاطف. قاموس علم الاجتماع. بيروت: دار المعرفة الجامعية.
21. قنديل، أماني. (1998). العمل الأهلي والتغير الاجتماعي. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.
22. مغربي، عبد الغني. (1988). الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون. ترجمة محمد الشريف بن دالي حسين. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
23. ملحم ، حسن. (1981). نظريات الحريات العامة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- ثانياً: الرسائل الجامعية العربية**
1. باعلي ، سعيده. (2016). دور الجمعيات الخيرية في تفعيل العمل التطوعي. مذكرة ماجستير، جامعة أدرار.
2. بن حكوم، علي. (2021/2020). المقاولاتية الاجتماعية ودورها في التنمية المستدامة: دراسة حالة. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أحمد دراية، أدرار.
3. بن دنية، ميلود. (2021/2020). الإسلام والمقاولاتية في الجزائر: دراسة حالة مؤسسة ألف للإعلام الآلي للزاوية العلوية بمستغانم. أطروحة دكتوراه، جامعة مستغانم.
4. حسونة، عبد الغني. (2013/2012). الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة. أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة.
5. شعبان، عيده. (2013). دور الدولة في توفير بيئة ملائمة للريادة الاجتماعية: دراسة حالة السلطة الفلسطينية. رسالة ماجستير، جامعة فلسطين.
6. العجال، خثير. (2022). التضامن الأسري في مواجهة الآفات الاجتماعية بالوسط الحضري. أطروحة دكتوراه، جامعة مستغانم.

7. قاشي، حسنية. (2016/2015). التنظيمات الحديثة في المجتمع الجزائري وعلاقتها بأشكال التضامن التقليدية السائدة في الوسط الحضري. أطروحة دكتوراه.

8. قوجيل، محمد. (2015). دراسة و تحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر ،أطروحة دكتوراه ، جامعة ورقلة

ثالثاً:المقالات العلمية باللغة العربية

1. براهيم، صباح. (2021). المقاولاتية الاجتماعية والمقاولاتية:دراسة تحليلية مقارنة. مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، 9(2).

2. بن ناصر بوطيب. (2014). النظام القانوني للجمعيات في الجزائر:قراءة نقدية في ضوء القانون 06/12. دفاتر السياسة والقانون، 6(10).

3. بن عياد، جلييلة، وحباني، كمال. (2020). حماية الصحة العمومية في الجزائر خلال جائحة فيروس كورونا (كوفيد 19). المجلة الجزائرية للحقوق و العلوم السياسية، 5(3).

4. بن يحي، فاطمة، وطعام، عمر. (2011). واقع الحركة الجمعوية في المجتمع الجزائري. مجلة دراسات و بحوث اجتماعية

5. بوكرة، نور الدين، والعابد، ليندة. (2024). دور الجمعيات في هيكلة العمل التطوعي لما بعد جائحة كوفيد 19 بالجزائر. مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، 9(1).

6. بوسنة، أحمد. (2002). تطور الحركة الجمعوية في الجزائر:من القانون الفرنسي إلى قانون 31-90. مجلة العلوم الاجتماعية.

7. دندان، بختة. رقابة الإدارة على الجمعيات:قراءة في قانون 06/12 المتعلق بالجمعيات. مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية.

8. بامحمد، رحمة. (2018). الجمعيات الخيرية وسبل تطويرها (الموارد والأهداف). مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 7(4).

9. بغورة، رمضان، وبوقندورة. (2021). مشاركة الجمعيات في مواجهة جائحة كورونا (كوفيد 19):أطر و آفاق. المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و السياسية، 58(2).

- 10.أوشن، أمال. (2021). تحديات المنظومة الصحية الجزائرية في مواجهة فيروس كورونا. مجلة الدراسات القانونية و الاقتصادية، 5، (1) .
- 11.سحنون، سفيان. (2024). واقع إنشاء المقاولاتية الاجتماعية من قبل الجمعيات لدعم التنمية الحضرية بالجزائر. مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، 23(3).
- 12.سعدون، نور الدين. (2016). الجمعيات المدنية في الجزائر بين القانون 31/90 والقانون 06/12. المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، 1(1).
- 13.صابر، نصر الدين، وعامر، أمال. (2023). فرص وحدود عمل الجمعيات في الجزائر ضمن القانون 06/12. مجلة الاجتهاد القضائي، 15(1).
- 14.محمد قوجيل. (2020). محددات تنمية المقاولاتية الاجتماعية في الجزائر. Journal of Economic Growth and Entrepreneurship، 5(1) .
- 15.ميهوبي، قمر. (2024). تمثلات رؤساء الجمعيات الخيرية للفعل المقاولاتي الاجتماعي. مجلة سوسيولوجيون، 5(1).
- 16.الجبوري.زينة رائد عبد الزهرة. (2019). دور الريادة الاجتماعية في تحسين جودة حياة الزبون. Journal of Economics and Administrative Sciences، 25(114).
- وزارة الداخلية والجماعات المحلية الجزائرية. التسهيلات الجديدة لتأسيس الجمعيات الخيرية. رابعا:القوانين والوثائق الرسمية
- أ. قوانين وتشريعات جزائرية

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. 1990. القانون رقم 31/90 المتعلق بالجمعيات. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 53، 4 ديسمبر 1990.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. 2012. القانون رقم 06/12 المتعلق بالجمعيات. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 2، 15 جانفي 2012.

3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. 1971. الأمر رقم 71-79 المؤرخ في 3 ديسمبر 1971 (المتعلق بالأوقاف أو حسب العنوان الكامل في رسالتك). الجريدة الرسمية، ص 135.
4. قانون 60-157 المؤرخ في 31 ديسمبر 1962، المتعلق باستمرارية القوانين. 1963. الجريدة الرسمية الجزائرية.
5. المرسوم التنفيذي رقم 88-12 المؤرخ في 25 مارس 2012، المتضمن كفايات تطبيق القانون 06/12 المتعلق بالجمعيات. 2012. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، 22 أبريل 2012، ص 16-24.
6. المادة 29 من القانون رقم 06/12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالجمعيات. 2012. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 2.
7. المادة 30 من القانون رقم 06/12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالجمعيات. 2012. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 2.
8. المادة 31 من القانون رقم 06/12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالجمعيات. 2012. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 2.
9. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) – الجزائر. 2018. تقرير حول قدرات الجمعيات المحلية. الجزائر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص 33-35.
10. وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية. 23 يونيو 2021. التسهيلات الجديدة لتأسيس الجمعيات الخيرية ذات الطابع الخيري التضامني ولجان الأحياء. وثيقة منشورة على الموقع الرسمي لوزارة الداخلية (www.interieur.gov.dz، تاريخ الاطلاع 2021/06/23).

ب. قوانين أجنبية

1. القانون الفرنسي رقم 1901 المتعلق بالجمعيات، المادة 1. الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية.

2. Loi n° 2014-856 du 31 juillet 2014 relative à l'économie sociale et solidaire. Journal Officiel de la République Française, n° 0175.
3. Article 19-1 de la Loi n° 2014-856, création de la Société Coopérative d'Intérêt Collectif (SCIC). Journal Officiel de la République Française.
4. Companies (Audit, Investigations and Community Enterprise) Act 2004, Part 2, Chapter 1 (Community Interest Companies). London:HMSO.
5. Office of the Regulator of Community Interest Companies. 2022. CIC Regulation:Guidance Chapters. London:UK Government.
6. Social Enterprise Promotion Act, Act No. 8210 of 2007. Ministry of Employment and Labor, South Korea.
7. Italian Law 381/1991 on Cooperation. 1991. Rome:Government of Italy (منشور في Italy). Borzaga, Carlo. 1991. Italian Law 381/1991 on Cooperation.(
8. Code of Companies and Associations (CCA). 2019 . دخل حيز التنفيذ في 1 ماي 2019. بلجيكا.

خامسا : الكتب الأجنبية

1. Abu-Saifan, Samer. 2012. Social Entrepreneurship:Definition and Boundaries. Ottawa:Technology Innovation Management Review.
2. Bordieu, Pierre. 1990. The Logic of Practice. Stanford:Stanford University Press.
3. Bugg-Levine, Antony, and Jed Emerson. 2011. Impact Investing:Transforming How We Make Money While Making a Difference. San Francisco:Jossey-Bass.
4. Defourny, Jacques. 2001. From Third Sector to Social Enterprise. In Carlo Borzaga and Jacques Defourny (eds.), The Emergence of Social Enterprise, pp. 1–28. London:Routledge.

5. Emerson, Jed. 2003. The Blended Value Proposition: Integrating Social and Financial Returns. Berkeley: California Management Review.
6. GIIN (Global Impact Investing Network). 2019. What You Need to Know about Impact Investing. New York: GIIN.
7. GIIN (Global Impact Investing Network). 2022. Annual Impact Investor Survey 2022. New York: GIIN.
8. Gustafsson-Wright, Emily, Sophie Gardiner, and Vidya Putcha. 2015. The Potential and Limitations of Social Impact Bonds. Washington, DC: Brookings Institution.
9. Hockerts, Kai, Johanna Mair, and Jeffrey Robinson. 2010. Values and Opportunities in Social Entrepreneurship. Basingstoke: Palgrave Macmillan.
10. Hopkins, Bruce, and David Middlebrook. 2008. Nonprofit Law for Religious Organizations. Hoboken, NJ: John Wiley & Sons.
11. Kiva. 2022. 2022 Annual Report: Connecting People through Lending. San Francisco: Kiva.
12. McClelland, David C. 1961. The Achieving Society. Princeton, NJ: Van Nostrand.
13. McClelland, David C. 1967. The Achieving Society: Toward a New Theory of Motivation. New York: The Free Press.
14. Mertens, Sybille, and Julie Rijpens. 2009. Entreprendre en économie sociale. In Frank Janssen (ed.), Entreprendre: Une introduction à l'entrepreneuriat, pp. 267–284. Bruxelles: De Boeck.
15. Mertens, Sybille, and Julie Rijpens. 2009. Entreprendre: Une introduction à l'entrepreneuriat: Entreprendre en économie sociale. Bruxelles: De Boeck.

16. Nicholls, Jeremy. 2009. The Measurement of Social Impact. In Rafael Ziegler (ed.), An Introduction to Social Entrepreneurship, pp. 91–114. Cheltenham:Edward Elgar.
17. Putnam, Robert D. 2000. Bowling Alone:The Collapse and Revival of American Community. New York:Simon & Schuster.
18. Schumpeter, Joseph A. 1934. The Theory of Economic Development. Cambridge, MA:Harvard University Press.
19. Schumpeter, Joseph A. 1942. Capitalism, Socialism and Democracy. New York:Harper & Brothers.
20. Scott, W. Richard. 2014. Institutions and Organizations:Ideas, Interests, and Identities. 4th ed. Thousand Oaks, CA:Sage Publications.
21. Weber, Max. 1905. The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism
22. Weber, Max. 1921. L'éthique protestante et l'esprit du capitalisme. Paris:Plon
23. Yunus, Muhammad. 1999. Banker to the Poor:Micro-Lending and the Battle Against World Poverty. New York:PublicAffairs.
24. Yunus, Muhammad. 2007. Creating a World without Poverty:Social Business and the Future of Capitalism. New York:PublicAffairs.
25. Yunus, Muhammad. 2010. Building Social Business:The New Kind of Capitalism that Serves Humanity's Most Pressing Needs. New York:PublicAffairs.
26. Ziegler, Rafael. 2009. An Introduction to Social Entrepreneurship. Cheltenham:Edward Elgar.

سادسا:المقالات الأجنبية

1. Acumen Fund. 2019. "Patient Capital:The Acumen Model." New York:Acumen Fund .

2. Alajlani, S. 2022. "Social Entrepreneurship, Innovation and Education for Sustainability in the Middle East and North Africa Region:A Literature Review." International Journal of Entrepreneurship 26 (Special Issue 5).
3. Barber, Brad M., Adair Morse, and Ayako Yasuda. 2021. "Impact Investing." Journal of Financial Economics 139 (1).
4. Big Society Capital. 2021. Annual Review 2021. London:Big Society Capital.
5. Bidet, Eric, and Hyung-Sik Eum. 2011. "Social Enterprise in South Korea:History and Overview." Social Enterprise Journal 7 (1).
6. Borzaga, Carlo. 1991. "Italian Law 381/1991 on Cooperation." Littérature grise. www.coredem.info.
7. Brouard, François, Sophie Larivet, and Othman Sakka. 2010. "Entrepreneuriat social et participation citoyenne." Canadian Journal of Nonprofit and Social Economy Research 1 (1).
8. Brouard, François, Sophie Larivet, and Othman Sakka. 2012. "Défis et actions pour développer l'entrepreneuriat social." La Revue des Sciences de Gestion.
9. Cristian, P., et al. 2024. "A Critical Approach of Social Entrepreneurship Theories." Management et Marketing 22.
10. Defourny, Jacques, and Marthe Nyssens. 2010. "Conceptions of Social Enterprise and Social Entrepreneurship in Europe and the United States:Convergences and Divergences." Journal of Social Entrepreneurship 1 (1).
11. Defourny, Jacques, and Marthe Nyssens. 2012. "The EMES Approach of Social Enterprise in a Comparative Perspective." EMES Working Papers No. 12/03.

12. Defourny, Jacques, and Marthe Nyssens. 2017. "Fundamentals for an International Typology of Social Enterprise Models." *Voluntas* 28 (6).
13. Disley, Emma, et al. 2015. "Lessons Learned from the Peterborough Social Impact Bond." Cambridge:RAND Europe.
14. Drayton, Bill. 2002. "The Citizen Sector: Becoming as Entrepreneurial and Competitive as Business." *Public Policy Review*.
15. European Commission. 2020. *EaSI Programme Report 2014–2020*. Brussels:DG Employment
16. FPS Economy. 2025. "Recognition as a Social Enterprise." Belgian Federal Public Service Economy (دليل/صفحة رسمية). (تقرير رسمي).
17. Galera, Giulia, and Carlo Borzaga. 2009. "Social Enterprise: An International Overview of Its Conceptual Evolution and Legal Implementation." *Social Enterprise Journal* 5 (3).
18. GIIN (Global Impact Investing Network). 2022. *Annual Impact Investor Survey 2022*. New York:GIIN.
19. Gustafsson-Wright, Emily, Sophie Gardiner, and Vidya Putcha. 2015. "The Potential and Limitations of Social Impact Bonds." Washington, DC:Brookings Institution.
20. Haugh, Helen. 2005. "A Research Agenda for Social Entrepreneurship." *Social Enterprise Journal* 1.
21. Hemphill, Thomas A. 2014. "The Benefit Corporation: Corporate Governance Innovation for the 21st Century." *Business and Society Review* 119 (4).
22. Hossain, Dewan Morshed. 2013. "Social Capital and Micro Finance: A Case of Grameen Bank Bangladesh." *Middle East Journal of Business* 8 (4).

23. Kiva. 2022. 2022 Annual Report:Connecting People Through Lending. San Francisco:Kiva .
24. La Violette, Eric Michael, and Christophe Loue. 2006. "Les compétences entrepreneuriales:Définition et construction d'un référentiel." Communication au 8e Congrès International Francophone sur la PME (CIFE-PME), Suisse.
25. Mollick, Ethan. 2014. "The Dynamics of Crowdfunding:An Exploratory Study." Journal of Business Venturing 29 (1).
26. Murray, J. Haskell. 2012. "Choose Your Own Master:Social Enterprise Legal Structures in the United States." University of Michigan Journal of Law Reform 45 (3).
27. Nicholls, Alex. 2010. "The Institutionalization of Social Investment:The Interplay of Investment Logics and Investor Rationalities." Journal of Social Entrepreneurship 1 (1).
28. Nteere, Kennedy K. 2021. "Theories of Social Entrepreneurship:An Empirical Review." The Strategic Journal of Business & Change Management 8 (2).
29. Oxfam Italia. 2021. MENA Region Social Entrepreneurship Ecosystems:Challenges and Opportunities. Florence:Oxfam Italia.
30. Park, Chan. 2018. "Social Enterprise Policy in South Korea:A Critical Review." Asia Pacific Journal of Public Administration 40 (3).
31. Radji, Mustapha, and Mehrou Zouggar, Khadidja. 2024. "Zawiyas Facing Covid-19:Social Entrepreneurship in Crisis. The Case of Zawiya Alawiya of Mostaganem and the Zawiya Tidjania of Temacine, Algeria." Journal of Human Studies and Social Sciences 13 (1).
32. Rizwan, Muhammad, and Gyorgy Norbert. 2023. "Examining the Convergence of Dominant Themes Related to Social

- Entrepreneurship, NGOs and Globalization:A Systematic Literature Review.” PLOS ONE (4 May 2023). <https://doi.org/10.1371/journal.pone.0283093>.
33. Shaw, Eleanor, and Sara Carter. 2007. “Social Entrepreneurship:Theoretical Antecedents and Empirical Analysis of Entrepreneurial Processes and Outcomes.” Journal of Small Business and Enterprise Development 14 (3)
 34. Social Finance UK. 2011. A Technical Guide to Social Impact Bonds. London:Social Finance.
 35. Teo, Timothy, and Woon L. Tan. 2013. “Developing a Model of Social Entrepreneurship:A Grounded Study Approach.” Paper presented at the 4th EMES International Research Conference on Social Enterprise, Liège, Belgium.
 36. Teodorescu, Mihaela, et al. 2024. “A Critical Approach of Social Entrepreneurship Theories.” Management & Marketing Journal 19 (1):81–88.
 37. Weerawardena, Jay, and Mort Sullivan. 2006. “Investigating Social Entrepreneurship:A Multidimensional Model.” Journal of World Business 41 (1).
 38. Zarinah, Hamid, and Hengchao Zhang. 2017. “Economic Theories of Social Entrepreneurship.” International Journal of Accounting, Finance and Business 2 (6).



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد ابن باديس - مستغانم-

كلية العلوم الاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

شعبة علم الاجتماع

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

في إطار إعداد دراسة مسومة بـ "المقاولاتية العلاجية في الجزائر" وهذا لنيل شهادة الدكتوراه في علم اجتماع، تخصص: المؤسسة والثقافة الجزائرية، تحت إشراف الأستاذ راجعي مصطفى من جامع مستغانم، حيث سنعتمد في جمع المعلومات والبيانات المهمة على الاستمارة، وبقينا منا بتشجيعكم للعلم والمعرفة نأمل من سيادتكم الإجابة عن الأسئلة المرفقة، مع شكرنا المسبق لتفهمكم وتعاونكم .
نؤكد لكم أن المعلومات المقدمة هي لخدمة البحث العلمي و فقط .
تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير .

الطالبة

موساوي خيرة

الرجاء وضع إشارة (X) في الخانة المناسبة

1. كيف تصف علاقتك بعالم الجمعيات :

1. مؤسس () ، 2. عضو مكتب () ، 3. منخرط () ، 4. متطوع بدون انخراط () ، 5. ليس لي أي علاقة () .

2. طبيعة الجمعية: 1. محلية () ، 2. ولائية () ، 3. وطنية ()

3. سنة تأسيس الجمعية:

4. كيف ظهرت مبادرة انشاء جمعيتكم ؟

1. مبادرة جماعية () ، 2. مبادرة فردية () 3. مبادرة من السلطات المحلية او الوطنية ()

5. ماهي الاهداف التي تسعى الجمعية لتحقيقها ؟

1. أهداف اجتماعية () ، 2. أهداف ثقافية () 3. أهداف تربوية () ، 4. أهداف صحية () ،

5. أهداف بيئية () ، 6. اهداف أخرى حددها

6. ماهو دورك في الجمعية ؟

1. المؤسس () ، 2. من المؤسسين () ، 3. رئيس () 4. عضو مكتب الجمعية () ، 5

منخرط () .

7. هل تتلقى الجمعية مقابلا للخدمات أو المنتجات التي تقدمها في إطار نشاطها غير

الربحي؟

1. تقديم خدمات بمقابل () ، 2. انتاج سلع بمقابل () ، 3. خدمات ومنتجات بدون مقابل ()

8. هل تدفع الجمعية ضرائب للخرينة العمومية: 1. نعم () ، 2. لا ()

9. هل توظف الجمعية موارد بشرية ؟ 1. متطوعون فقط () ، 2. عمال باجر () ، 3.

متطوعون وعمال () ، 4. لا يوجد موارد بشرية ()

10 - ماهي مصادر تمويل أنشطة الجمعية ؟

1. الهبات والعطايا () ، 2. الاشتراكات () ، 3. الاعانة من الدولة () ، 4. مداخيل بيع

خدمات ومنتجات () ، 5. أخرى حددها

11 - ماهي الصعوبات التي تواجهها الجمعية في عملها ؟

1. صعوبات في تمويل النشاطات () ، 2. صعوبات في تنظيم النشاطات () ، 3.

صعوبات في الحصول على مداخل للنشاطات () ، 4. صعوبات أخرى حددها...

12 - هل للجمعية علاقات شراكة مع جمعيات ومؤسسات أخرى ؟

1. نعم () ، 2. لا ()

13. كيف تقيم مستوى المشاركة في اتخاذ القرار داخل الجمعية ؟

1. مشاركة ديمقراطية عالية في اتخاذ القرارات () ، 2. مشاركة ديمقراطية متوسطة في

اتخاذ القرارات () ، 3. مشاركة ديمقراطية ضعيفة في اتخاذ القرار () ، 4. قرارات فردية

بدون مشاورة () .

14 - ما طبيعة الخدمات التي قدمتها جمعيتكم في اطار مواجهة جائحة كوفيد 19

1. توفير الدواء و الاكسجين للمصابين ☐

2. توفير الإعانات المالية للأسر ☐

3. جمع التبرعات لشراء الدواء ☐

4. توفير الإقامة و النقل للمرضى ☐

5. أخرى حددها ☐

6. غير معني ☐

15. ماهي أهم الصعوبات التي واجهت عملكم الجمعي في مساعدة مرضى كوفيد 19 ؟

1. قلة الموارد المالية () ، 2. ضعف الموارد البشرية () ، 3. قيود إدارية () ،

4. صعوبات أخرى حددها ، 5. غير معني ()

16. كيف تقيم أداء جمعيتكم خلال الازمة الصحية كوفيد 19 ؟

1. أداء جيد () ، 2. أداء متوسط () ، 3. أداء ضعيف () ، 4. غير معني () .

17. مارأيك في قانون الجمعيات الحالي 06-12 ؟

1. قانون جيد () ، 2. قانون يحتاج الى تعديل طفيف () ، 3. قانون يحتاج الى تعديلات

كبيرة جوهرية () ، 4. قانون غير مناسب ويجب ان يلغى () ، 5. لا أعرف ()

الملاحق

اليك الان بعض العبارات حول مجموعة من القيم ، ضع تقييمك وذلك بوضع الدرجة التي توافق رأيك ، فكلما اقتربت الدرجة من (10) توحى على الموافقة بشدة على نص الفقرة .

من 1 إلى 10	
1 - الحاجة الى الانجاز	
18	انجز الاعمال المطلوبة مني بشكل تام
19	لدي الاستعداد لتقديم التضحيات مقابل ما سأحصل عليه من عوائد مستقبلية
20	تقل حاجتي للراحة عندما أكون مهتما بعمل معين
21	عندما تواجهني أي مشكلة فاني أستمر بالعمل الى ان أقوم بحلها
22	أمتلك القدرة على ترجمة الافكار الى مهام و نتائج
23	أواصل القيام بالمهام الموكلة لي دون ملل
2 - المبادرة	
24	أعمل على بناء علاقات جيدة مع زملاء العمل لتطوير المنتجات المقدمة
25	أبادر نحو الاستفادة من التطورات العلمية في مجال عملي
26	أستطيع تقديم مبادرات ابتكارية فردية
27	أعمل على بناء منظور مستقبلي لعملي
28	أسعى نحو الاستثمار الفرص الجديدة في عملي
29	أستطيع العمل ضمن فريق و تقديم مبادرات ابتكارية جماعية
3 - الثقة بالنفس	
30	السمعة المأخوذة عني بأنني أتمسك برأيي
31	أتمتع بثقة عالية في قدرتي على الدفاع عن أفكاري بالحجة و البرهان
32	أستطيع تعلم اي شيء اذا ما تفرغت بشكل كامل لهذا الامر
33	أتمتع بالقدرة الكافية في استكشاف الميول غير الواضحة للآخرين
34	أوقن بأنني سأنجح في أي عمل جديد أقوم به

الملاحق

35	لدي ثقة كبيرة بقدرتي على تحقيق ما أريد
4 - الاستقلالية و تحمل المسؤولية	
36	أمتلك حرية القرار في تحديد طريقة و كيفية أداء عملي
37	أستطيع تدبر أموري بنفسني في أي شيء أقوم به
38	أستثمر وقت العمل فيما أحب و بالطريقة التي تناسبني
39	أشعر بأن نتائج العمل دائما أفضل عندما تكون تحت إشرافي الشخصي
40	أتحمل مسؤولية ما أقوم به من أعمال
41	أأخذ القرارات و أنفذها دون الاعتماد على الآخرين
5 - الابداع	
42	أسعى دائما لتطوير نفسي على المستوى المهني
43	أفضل العمل الذي يحتاج الى تفكير إبداعي
44	أبني نظاما يدعم ابتكار منتجات جديدة
45	أقوم بمناقشة أفكار مع الآخرين بشكل مستمر
46	أحرص على تبني أساليب جديدة في تطوير العمل
47	أتابع التطورات أولا بأول في مجال عملي
6 - المخاطرة	
48	أمتلك على مواجهة الصعوبات و التحديات
49	أرغب بتحقيق الأهداف الصعبة لتحقيق درجات عالية من الرضا
50	أؤمن بضرورة مواجهة تغيرات البيئة الفجائية
51	أعتقد بأن أعظم الأرباح تكمن خلف أعظم المخاطر
52	أميل للعمل بجرأة في الحالات التي تتسم بمخاطرة عالية
53	لدي أفكار حاسمة في العمل بغض النظر عن درجة المخاطرة و حالة عدم التأكد
7 - التحكم الذاتي	

الملاحق

54	أأخذ قراراتي بحكمة و بدون استعجال
55	أفكر بنتائج العمل الذي أؤديه قبل البدء بالإجراءات
56	حينما تواجهني مشكلة صعبة في العمل فأأني أدرسها بجوانبها المختلفة
57	أشعر بنشوة الانتصار بعد إنجاز أي عمل بآتقان
58	أسيطر على رغباتي و أستطيع توجيهها لما هو مفيد
59	أستطيع ضبط انفعالاتي و تعبيرني عن مشاعري عند التعامل مع الآخرين

البيانات الشخصية :

* الرجاء وضع إشارة (X) في الخانة المناسبة

60. السن :

61. الجنس: 1 ذكر ☐ 2 أنثى ☐

62 - المستوى التعليمي

1. ابتدائي ☐ 2. متوسط ☐
3. ثانوي ☐ 4. جامعي ☐

63. الحالة المدنية: 1 أعزب () ، 2. متزوج () ، 3. مطلق () ، 4. أرمل () .

64. عدد الأطفال:

65. الوضعية تجاه العمل

1. موظف () 2. حر () 3. لا يعمل ()

66. قطاع العمل : 1. القطاع الحكومي () ، 2. القطاع الخاص ()

3. القطاع الجمعي () ، 4. حر () ، 5. لا يعمل ()

67. التدين: أي من مدرسة إسلامية ترى نفسك أقرب إليها في تفكيرك في ما يخص قضايا

الإسلام ؟

1. المدرسة السلفية التي تعتمد على ابن تيمية ، الالباني وابن الباز ()

2. المدرسة الصوفية ()

3. المدرسة التي تعتمد على أفكار حسن البنا و سيد قطب ()

4. مدرسة أخرى اذكرها مع أهم كتابها الذين يمثلونها

5. لا أنتمي إلى أي مدرسة اسلامية ()

الملخص :

تتناول هذه الأطروحة المقاولاتية العلاجية في الجزائر من خلال دراسة سوسيولوجية للجمعيات الخيرية الصحية، بهدف تحليل مدى تجسد أبعاد المقاولاتية الاجتماعية وفق نموذج EMES، واختبار تأثير الصفات المقاولاتية للفاعلين، والعامل الديني، والبيئة القانونية التي يحددها قانون الجمعيات 06/12 في فعاليتها. اعتمدت الدراسة منهجاً كمياً وصفيّاً تحليلياً، باستخدام استبيان وُجّه إلى 205 جمعية خيرية صحية عبر الوطن، مع توظيف اختبارات إحصائية متعددة لاختبار الفرضيات. أظهرت النتائج أن هذه الجمعيات تحقق بعدين اجتماعياً وحوكيمياً بمستوى مرتفع، مقابل هشاشة في البعد الاقتصادي نتيجة ضعف التمويل الذاتي والاعتماد الكبير على التبرعات. كما بينت الدراسة أن الفاعلين يمتلكون صفات مقاولاتية مرتفعة، وأن التدين يساهم في تعزيز بعض السمات المقاولاتية، خاصة المبادرة والاستقلالية. أما قانون 06/12 فظهر كعامل مقيد أساساً للفعالية الاقتصادية دون أن يحد بشكل مباشر من الأداء الاجتماعي أو الحوكمي. وتخلص الأطروحة إلى أن الجمعيات الخيرية الصحية في الجزائر تمثل نموذجاً هجيناً لمقاولاتية علاجية مقيدة قانونياً ومدعومة قيمياً، بما يستدعي مراجعة البيئة التشريعية وتعزيز الاستدامة المالية والشراقات المؤسسية.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية العلاجية، جمعيات خيرية صحية، قانون الجمعيات 06/12، تدين، نموذج EMES، كوفيد 19.

Résumé

Cette thèse examine l'entrepreneuriat social thérapeutique en Algérie à travers une étude sociologique des associations caritatives de santé. Elle vise à analyser dans quelle mesure les dimensions de l'entrepreneuriat social, selon le modèle EMES, sont effectivement présentes, et à évaluer l'influence des caractéristiques entrepreneuriales des acteurs, du facteur religieux et de l'environnement juridique défini par la loi n° 12-06 relative aux associations sur leur efficience. L'étude adopte une méthodologie quantitative descriptive et analytique, fondée sur un questionnaire administré à 205 associations caritatives de santé à l'échelle nationale, avec recours à plusieurs tests statistiques pour vérifier les hypothèses. Les

résultats montrent que ces associations affichent des dimensions sociale et de gouvernance solides, tandis que la dimension économique demeure fragile en raison de la faiblesse de l'autofinancement et d'une forte dépendance aux dons. L'étude révèle également que les acteurs associatifs disposent de caractéristiques entrepreneuriales marquées et que la religiosité contribue au renforcement de certains traits entrepreneuriaux, notamment l'initiative et l'autonomie. Quant à la loi n° 12-06, elle apparaît principalement comme une contrainte pesant sur l'efficacité économique, sans entraver directement la performance sociale ou de gouvernance. La thèse conclut que les associations caritatives de santé en Algérie constituent un modèle hybride d'entrepreneuriat social thérapeutique, juridiquement contraint mais soutenu par des valeurs, ce qui souligne la nécessité de réviser le cadre législatif, de renforcer la durabilité financière et de développer les partenariats institutionnels.

Mots clés: l'entrepreneuriat social thérapeutique , associations caritatives sanitaires, loi sur les associations 12-06 , religiosité ,modèle EMES ,COVID19.

Abstract :

This dissertation examines therapeutic social entrepreneurship in Algeria through a sociological study of health-oriented charitable associations. It aims to analyze the extent to which the dimensions of social entrepreneurship, according to the EMES model, are effectively present, and to assess the influence of actors' entrepreneurial characteristics, the religiosity factor, and the legal environment defined by Law No. 12-06 relating to associations on their efficiency. The study adopts a quantitative descriptive and analytical methodology, based on a questionnaire administered to 205 health-oriented charitable associations nationwide, using several statistical tests to verify the hypotheses. The findings indicate that these associations display strong social and governance dimensions,

whereas the economic dimension remains fragile due to weak self-financing and heavy dependence on donations. The study also reveals that associative actors possess marked entrepreneurial characteristics and that religiosity contributes to strengthening certain entrepreneurial traits, particularly initiative and autonomy. Regarding Law No. 12-06, it appears primarily as a constraint weighing on economic efficiency, without directly hindering social or governance performance. The dissertation concludes that health-oriented charitable associations in Algeria constitute a hybrid model of therapeutic social entrepreneurship, legally constrained yet values-supported, highlighting the need to revise the legislative framework, .strengthen financial sustainability, and develop institutional partnerships

Keywords:therapeutic entrepreneurship, health-related charitable associations, association Law 12/06, religiosity, EMES model, COVID19.